

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المدخل إلى مصادر اللغة العربية



المختار
للنشر والتوزيع

تأليف الأستاذ الدكتور
سعيد بن بحيرى
كلية الألسن - جامعة عين شمس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الملأ خلك إلى مصاديق اللغة العربية

تأليف الأستاذ الدكتور
سعيد حسن محيى
أستاذ علوم اللغة
كلية الألسن - جامعة عين شمس

المختار
مؤسسة
للنشر والتوزيع - القاهرة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

اسم الكتاب : المداخل إلى مصادر اللغة العربية

اسم المؤلف : سعيد حسن بحري

الطبعة الثانية

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م

جميع حقوق الطبع محفوظة للنشر

رقم الإيداع : ٧٣٧٣ / ٢٠٠١

التسجيل الدولي : 9-63-5283-977

مؤسسة المختار

للنشر والتوزيع

القاهرة : ٦ ش عبد الحكيم الرفاعي - مدينة نصر

تليفون : ٢٢٧١٣٢٠٢ - ٢٢٧١٣٩٤٥

E-mail: mokhtar_est@hotmail.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تصدير

بسم الله ، خلق الإنسان ، علمه البيان ، وهبه التمييز والحكمة ، وكرمه على سائر خلقه فأحسن تصويره ، وحمله الأمانة ، وأرسل إليه الرسل لتهديه حين ضل ، ويصنره حين زاغ بصره ، وتذكره حين نسي ، وتقرأ عليه كلام الله ليرشد إلى عقله ، وليلدرك منزلته ويحمده على ما أناء من علم وحكمة ، لا يزهو ولا يتكبر ، فقد قال تعالى في منحكم التنزيل : ﴿ وَمَا أَوْتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ الإسراء / ٨٥ .

شغل عدد كبير من الباحثين بالتراث اللغوي العربي ؛ فمنهم من وجه كل همه إلى تحقيقه ، فوهب عمره ووقته وماله لا يرجو جزاء ولا شكورا من أحد ، فأخرج كثيرا من كنوزه إلى النور ، إذ جمع المخطوطات ، وقارن بينها ، وأثبت الصحيح وصوب ما بها من تصحيف وتحريف ، وشرح المادة وعلق عليها ثم تلقفها القارئ لينهل منها دون أي جهد أو نصب . ومنهم من عنى ببحث النصوص ودراستها وتحليلها للكشف عن الجوانب المشرقة في هذا التراث ، وتتبع نظرات علماء العربية وآرائهم وأفكارهم ومجاولاتهم التي لم تعرف الكلل أو الملل للحفاظ على لغة التنزيل ، بجمعها وتدوينها ودرسها ، فنشأت علوم التفسير والقراءات والحديث والنحو والشعر والبلاغة وغيرها . والحق أن جهد كل منهما مكمل للآخر ، فهذا يحرص كل الحرص على أن يقدم مادة صحيحة سليمة ، وذلك يستخرج ما فيها ، وكلاهما يصل الماضي بالحاضر .

لا شك أن ثمة صعوبات كبيرة تواجه من يتصدى للحديث عن مظاهر هذا التراث ، وتمثل ذلك في اكتفاء فريق بالعرض والشرح ، وتجشم فريق آخر عناء المواجهة ، فتجاوز ذلك إلى الدرس التقدي الذي لا يقع بظواهر الأشياء بل يغوص إلى أعماقها ليكشف عن أوجه التفرد أو القصور . ومن ثم لم يكن من المعقول أن أركن إلى نهج واحد ، وأثرت أن أجمع بينهما ما أمكنتني ذلك للإفادة من فوائد الجمع بين النهجين معا . ولما كان من المستحيل أن أتناول ذلك الكم الضخم من التراث اللغوي ، فخلت أنه من المنطقي أن أبدأ بالوان مختلفة من التأليف اللغوي ، ثم أستكمل تلك البداية - إن

شاء الله - على مراحل متعاقبة حتى أعالج ما أظن ثم قيمته لم تتغير وأنه ضرورى للدرس اللغوى الحديث .

هكذا يتحدد بوضوح هدفى من هذا العمل ، إذ إننى قصدت إلى درس ألوان من التأليف اللغوى ، حتى يتعرف القارئ على ذلك الجهد الذى بذله اللغويون العرب ، ويقف على مقدرتهم ووعيمهم بتلك اللغة وحرصهم على الحفاظ عليها وإيصالها إلى الأجيال التالية ، ورصد المشكلات والظواهر التى اختصت بها والإسهام بجهد كبير فى معالجتها من زوايا عدة . أما الاقتصار على لون بعينه يستغرق العمل كله فلا يخلو من نقص أو خلل ، إذ يعجز عن أن يشكل للمقارئ صورة دقيقة عن تنوع الجهد اللغوى الذى بذله علماء العربية . وقد بدأت بالرسائل اللغوية الصغيرة ، فهى تشكل البدايات المبكرة ثم من الرسائل اللغوية الصغيرة اخترت عددا محدودا ، ومن رسائل المشكلة اللغوية الواحدة رسالة الهمز والمقصور والممدود ، والمذكر والمؤنث ، وفعلت وأفعلت ، ومن كتب الموضوعات كتاب الغريب والألفاظ الكتابية والمخصص ، ومن كتب الظواهر اللفظية كتابى النوادر والأضداد ومن كتب التشقيف أو التصويب اللغوى كتاب إصلاح المنطق ولحن العامة ودرة الغواص وتشقيف اللسان ، ومن كتب فقه اللغة الصحابى وفقه اللغة العربية والخصائص والمزهر .

ولما كان من غير الممكن أن يستغنى أى دارس للتراث العربى مهما كانت كفاءته ووجهته واهتماماته ، عن المعجمات العربية بكافة أنواعها ، فاخترت منها بعد تقديم لمفهوم المعجم نماذج توضح طرق التأليف المعجمى ، واكتفيت من المعاجم التى بنيت على أساس صوتى بالعين والجمهرة والتعذيب ، ومن المعاجم التى بنيت على الأصول (الأخيرة فالأول) صحاح العربية ولسان العرب والقاموس المحيط وتاج العروس ، ومن المعاجم التى بنيت على أساس الترتيب الهجائى ، المعجم الوسيط ، ومعجم هانز فير ، ومعجم لاروس وقد عنيت فى درسى لكل مؤلف بتحديد الهدف من التأليف ، والمادة التى يحتوئها العمل ، والمنهج الذى اتبعه المؤلف فى عرض مادته ، وأخيرا طريقته فى معالجتها ، ولذا لم أعن بضرب الأمثلة على طبيعة المادة أو الملامح المميزة لكل منهج أو طريقة المؤلف فى عرض مادته وتحليلها وشرحها والاستشهاد عليها وغير ذلك . فقد رجحت أن أعرض لكل ما تقدم فى إيجاز ، إذ رأيت أن النموذج أو

النماذج الواردة الواردة فى نهاية كل موضوع - مع ملاحظة أنى احتفظت فيها بالصورة الأساسية التى نشرت عليها دون أدنى تغيير - كافية بإيضاح بعض ما قيل فى صورة مقتضية .

وبديهي ألا نسهب هنا فى بيان قيمة دراسة تلك التصانيف اللغوية الفريدة ، فمن المؤكد أن مفردات اللغة تحمل معارف الأمة وثقافتها وعالمها وصورة تفكيرها وضموماتها ، فمن أراد أن يعرف ذلك معرفة جيدة فعليه أن ينظر فيها فى عمق ، فهى تغد الأداة المتفردة القادرة على إزالة أى لبس يتعرض له المرء فى أثناء عملية الاكتساب اللغوى ، وهى الأداة الحافظة القادرة على استيعاب كل ما فى الألفاظ ودلالاتها التى يعجز الإنسان ، مهما أوتى من قدرة ذاكرة ، عن أن يستوعبها . فليس هناك من شك فى أن لهذا الدرس اللغوى أوجه نفع عملية عدة للباحث كلما ازداد تعمقه فيه ، قد تتجاوز أفق المقاصد الفوائد المعرفية فحسب .

أمل أن يحقق هذا العمل بعض ما يلمح إليه ، والله من وراء القصد ،

المؤلف

سعيد حسن بحيرى

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

مدخل

بدايات التأليف اللغوى عند العرب

لا يملك المرء إلا ينحنى احتراماً لهؤلاء العلماء الذين وعبوا أعمارهم لإنتاج تراث ضخم فى معارف شتى ، اجتهدوا فى وضعه أو تعميقه وإثرائه ، وبشكل التراث اللغوى الذى ينم عن جهد كبير ورغبة خالصة وغيره شديدة وعشق قوى جزءاً مهماً منه ، فقد كان الوازع الحقيقى وراء كل هذا خدمة تلك اللغة التى شرفت بنزول القرآن الكريم بها ، قال تعالى فى كتابه العزيز ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ يوسف / ٢٠ .

بذلت جهود كبيرة مهدت الطريق لعملية التأليف ؛ فقد أثمرت الجهود التى بذلت لإعداد حروف اللغة العربية لتدوين مختلف العلوم ، تحول العرب من الاعتماد على الذاكرة كأداة لنقل المعرفة إلى أداة أخرى قادرة على استيعاب التضخم المعرفى ، وحفظها من الاندثار ونقلها إلى الأُمم الإسلامية فى أرجاء دولة الإسلام المترامية الأطراف آنذاك ، واستفادة الحضارة الحديثة من الجوانب المشرقة منها بعد ذلك وبقاء جانب كبير منها ، تتولى الجهود المخلصة الكشف عنها ، وتقديمها للأمة الإسلامية المعاصرة تحت ما اصطلح على تسميته بـ « التراث » .

ذهب عدد غير قليل من الباحثين إلى أن الاعتماد الأول كان على الذاكرة والرواية الشفوية ، ولم تدون إلا الصكوك والعهود والأحلاف والمواثيق . أما الأخبار والأنساب والقصص والأمثال والمعارف البسيطة فى الطب والأنواء والقيافة والفراسة واللغة والشعر فلم تكن تدون إلا فى أحوال نادرة . فلم تكن الكتابة أمراً شائعاً ، ولم يكن عدد القادرين على الكتاب إلا نفراً محدوداً آنذاك .

وتخبرنا المصادر أن الكتابة العربية كانت خالية من التقيط والشكل ، كما أن الكتب كانوا يواجهون صعوبات فى الإملاء لعدم استقرار قواعد معينة للخط والإملاء ، ويرجع بعض العلماء أن شأنها فى ذلك شأن الكتابة الأم النبطية التى استقيت منها . ولم تتشكل قبل نزول القرآن الكريم دوافع كافية تدفع العلماء إلى تذليل تلك

الصعوبات . وحين توفرت بأضطراب العرب إلى تدوين القرآن لسلامة قراءته وحفظه من 'اللحن أو التصحيف أو التحريف اقتنع الصحابة بضرورة تدوينه للحفاظ عليه ، ولا سيما أن عددا كبيرا من حفظة القرآن قد استشهد في الغزوات والحروب التي لحاضها المسلمون دفاعا عن عقيدتهم أو لتثبيت دعائم دينهم أو لبناء دولتهم الفتية فيما بعد .
وأمير زيد بن ثابت في عهد الخليفة الأول ، أبي بكر ، بجمع القرآن وتدوينه ، ثم أعيد تدوينه مرة أخرى في عهد الخليفة الثالث ، عثمان بن عفان لجمع الناس على ترتيب موحد .

عهد ولاة الأمر إلى أبي الأسد الدؤلى (ت ٦٩ هـ) لوضع علامات للشكل بعد نفى اللحن بين العرب وفساد الألسنة لمخالطة الأعاجم - ولا تغفل هنا كثرة الروايات واختلافها حول البداية والدافع إليها وطبيعتها ، وبخاصة دور على بن أبى طالب في هذا الأمر المحير ، وإن كان نفى اللحن وتسريبه إلى بعض آيات القرآن عاملاً عقلياً مقبولاً يفسر هذا التوجه - فوضع نظام النقاط ؛ فكانت النقطة فوق الحرف للفتحة ، وتحت للكسرة ، وعلى خط مستو معه للضمة ، والنقطتان للتونين وأهمل السكون ، ثم كلف نصر بن عاصم (ت ٩٠ هـ) أو غيره بوضع نقط لإعجام الحروف ، ورتبت الحروف بعد ذلك مسابقة لهذا التعديل بوضع الحروف المتناظرة متجاورة (من أ ب ج د هـ ز ح ط ث ج ح خ د) . ولكن اختلاط نقط الإعجام مع نقط الشكل دفع الخليل بن أحمد الفراهيدى (ت ١٧٥ هـ) إلى استبدال نقط الشكل بالحركات (الفتحة والضمة والكسرة) ، وأضيفت علامات ورموز أخرى لتيسير قراءة القرآن الكريم .

يتفق أغلب رواة المصادر على أنه قد نهى رسول الله (ﷺ) الناس عن تدوين الحديث الشريف خلال حياته خشية اختلاطه بآيات القرآن الكريم . واستمر الأمر فترة طويلة بعد وفاته ، غير أنه قد تهيأت بعد ذلك بواعث تدوينه ، فقد استشهد كما قلنا من قبل عدد كبير من الصحابة ، حفظته ، في الغزوات والحروب ، وخشى من ضياع المصدر الثانى من مصادر تشكيل العقيدة الإسلامية ، بل قام عدد من الواضعين بتأليف أحاديث ونسبتها للرسول لأغراض متباينة ، ففزع العلماء إلى وضع قواعد صارمة دقيقة للتحقق من صحة الأحاديث عرفت بقواعد الجرح والتعديل ، ودون علماء الحديث الأحاديث التي يتقنوا من صحتها ، ورفضوا كل ما لم يثبت أمام قواعدهم ، وأهمها كتب الصحيح والسنن ومسنند أحمد وموطأ مالك .

يرجع ذلك الاهتمام البالغ باللغة العربية - في حقيقة الأمر - إلى تلك المكانة التي صارت إليها بعد ظهور الإسلام ، إذ إنها صارت لغة القرآن الكريم والحديث الشريف ، بل لغة الدين بوجه عام . وصار اهتمام العلماء بها عن رغبة قوية في معرفة أسرار تلك اللغة التي نزل بها القرآن . فسعوا إلى حفظ تراثها اللغوي والدفاع عنه . وكان الناس على عهد الرسول يسألون فيما صعب عليهم فهمه من ألفاظ القرآن ، وبعد وفاته كانوا يرجعون إلى أهل العلم بحثاً عن تفسير كلمة أو فهم معنى مستغلق ، وكانوا لا يخرجون من التنقيب في الشعر حتى يعثروا على ضالته ويوصلوا إلى هدفهم ، وتنقل المصادر عن ابن عباس ، ترجمان القرآن ، عبارات تؤكد هذا النهج ، إذ ورد فيها قوله : « الشعر ديوان العرب ، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله رجعنا إلى الشعر فالتمسنا إلى ذلك فيه .. »

وقد تحرى العلماء الدقة في جمع اللغة ، وبالغوا في تقصى فصاحة الرواة والمادة التي أخذوها عنهم ، حفاظاً على سلامة اللغة واستقصاء لأصولها وتنقيتها من الشوائب . فلم يصل إلينا على أرجح الآراء من ألفاظها إلا ما اطمأن إليه هؤلاء العلماء وطرح كثير من الألفاظ التي تطرق إليها الشك . وعلى الرغم من ذلك فإن المعاجم العربية قد حفظت مادة لغوية قل أن نجد نظيراتها في لغة أخرى ، فقد أورد العلماء أن «صحاح العربية» للجوهري مثلاً يحوى أربعين ألف مادة ، و «القاموس المحيط» للفيروز أبادي يحوى ستين ألف مادة ، و «لسان العرب» لابن منظور ثمانين ألف مادة ، و «تاج العروس» للزبيدي مائة وعشرين ألف مادة تقريباً .

يرى عدد غير قليل من الباحثين أن التأليف اللغوي ارتبط في نشأته بالنص القرآني ، إذ إن التأليف في اللغة أو النحو أو الصرف أو غيرها من علوم اللغة بإجماع الباحثين كان يهدف أساساً إلى سلامة قراءته وفهمه وتفسيره . وقد ارتكز التأليف في المعاجم العربية - وهو الأمر الذي نعني به في هذا المقام - على المادة الغزيرة التي جمعها عدد كبير من اللغويين الذين صرفوا جل همهم في إخلاص وأفنوا أعمارهم عن رضى في الحفاظ على هذه المادة من الضياع . وتذكر المراجع أنهم خرجوا في فترة متقدمة من القرن الثاني الهجري إلى البادية (ما عرف بالرحلة إلى البادية) لجمع هذه اللغة من أفواه أبناء القبائل العربية ، فقد كانوا يصعدون عن تصور خاص للعربية الفصحى ، إذ هي العربية النقية من الشوائب التي لم تخالطها لغة أخرى .

رأى علماء اللغة القدامى أن الطريق إلى الحكم على سلامة اللغة وفصاحتها ونقاؤها هو قياسها على لغات البدو البعيدين عن مواضع الاختلاط إذ إن لغتهم تمثل معيار الصحة أو السلامة اللغوية . فإذا ما أريد التعرف على اللغة فى أنقى صورها فيجب الارتحال إلى هؤلاء الأعراب فى مواطنهم أو إلى البوادر التى تعيش فيها القبائل العربية الفصيحة ، ومعاشرتهم وسؤالهم والأخذ عنهم وتدوين ما سمعوا . ولم يكن هدفهم إلا تسجيل الألفاظ الفصيحة عن تلك القبائل الفصيحة التى تحددها المصادر بقيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض طيء ، وتجنبوا الأخذ عن أهل الحضر أو عن القبائل التى سكنت التخوم لمجاورتهم جماعات لغوية ليست عربية .

لما رأى بعض الأعراب هذا التعلق بأهل البادية ، وتكشف لهم استمرار حرص العلماء واهتمامهم بالرجوع إليهم ونقل مواد اللغة عنهم هاجر جماعة من هؤلاء الأعراب - فى عملية أو حركة مضادة - إليهم فى مدنهم وبخاصة فى البصرة والكوفة ليقدّموا لهم ما يريدون مقابل جزاء مادى ، ومن أشهر هؤلاء الأعراب : أبو مالك عمرو بن كركرة ، وأبو ثروان العكلى وأبو جراح العقيلي وأبو سنبل الأعرابي وأبو البيداء الرياحي وغيرهم . وقد أفاد العلماء منهم كل الإفادة ودونوا أقوالهم وألفاظهم ونواذرهم وغرائبهم وملحهم وطرفهم . وقد حرصوا كل الحرص على التأكد من سلامة لغتهم وفصاحة منطقهم وعدم ضياع خصائص لهجات القبائل التى ينحدرون منها .

كان الأعراب إذن أهم مصدر لمعرفة الخصائص اللغوية للهجات ، وقد احتكم إليهم فى التمييز بين الفصح وغير الفصح ، والدلالات الدقيقة للألفاظ وتقديم الشواهد المؤيدة لضبط أو اشتقاق أو صحة استعمال ، ويكشف د . حجازى فى أسس علم اللغة العربية (ص ٩٩) عن مغزى العمل اللغوى الميدانى فى القرن الثانى الهجرى حين قال : (وبذلك لم يكن العمل اللغوى الميدانى فى القرن الثانى الهجرى محاولة لتسجيل الحياة اللغوية عند أبناء اللغة العربية أو محاولة لبحث جوانب التنوع اللغوى فى الجزيرة العربية ، بل كان محاولة للبحث عن الصيغ الفصيحة والكلمات الفصيحة عند القبائل العربية التى يقترب استخدامها للغة من المستوى اللغوى المنشود) ، ولا يعنى إبراز الأمر الثالث مغزى جوهرى للعمل اللغوى الميدانى إنكار إغفال الأمرين الأول والثانى اللذين تكشف المراجع عن قيمتهما غير المحدودة .

أثمرت حركة جمع اللغة مجموعة من الكتب أو الرسائل اللغوية التي اعتمدت عليها المعاجم العربية اعتماداً كبيراً إذ استوعبت كل ما ورد فيها من ثروة لغوية نادرة ، بل يعتمد عليها كذلك في التعرف على مبادئ وأصول نظرية اللغة عند العرب بشكل عام . ويلاحظ أن حركة تأليف المعاجم العربية بدأت موازية لتدوين الرسائل اللغوية في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري تقريباً . وتضم الرسائل مجموعات لفظية صنفت على أساس موضوعي ، أى أن كل رسالة كانت تعنى بجمع كل الألفاظ التي وردت في موضوع بعينه ، بلا ترتيب معين في بادئ الأمر ، ومن أشهر الموضوعات التي تم التأليف فيها :

الحشرات وخلق الإنسان والإبل والنعم والشاء وخلق الفرس والخيول وأسماء الخيل والصفات والمعاني أو أبيات المعاني ، والظواهر الطبيعية كالطرر والأنواء والبرق والرعد وغيرها ، والنبات والشجر والنخل والكرم والسرج واللجام والقوس والسيف والرجل والمئزر . الخ .

يتفق الباحثون في أن هذه الرسائل اللغوية تعد اللبنة الأولى أو الأساس في عمل المعاجم الموضوعية ، بل أنها إرهاديات ظهور المعجم العربي بشكل عام ، ويرى د . ياقوت في معاجم الموضوعات (ص ٤٠) : أن هذا الظهور المبكر لفكرة الجمع الموضوعي للألفاظ على نحو ما يتمثل في (الرسائل اللغوية) يدل على إدراك العرب لبعض وظائف اللغة في المجتمع ، ومنها أن التكلم للغة والمستعمل لألفاظها قد تجد في ذهنه فكرة ، ولكن محصوله اللغوي لا يسعفه للتعبير عنها ، وهنا يقدم المعجم الموضوعي اللفظ الذي يعبر عن تلك الفكرة . ولم يقدم اللفظ مجرداً ، وإنما قدمه في سياق ؛ وذلك يساعد على الدقة في التعبير ، والسهولة في الحصول على المعنى ، وهو أهم ما في هذه المعاجم بصفة عامة .

يرجع الفضل في جمع ألفاظ اللغة وتصنيفها في موضوعات منفردة ، وشرح دلالات هذه الألفاظ إلى جماعة من الرواد الأوائل ، جامعي اللغة كأبي عبيدة والأصمعي وابن الأعرابي وأبي زيد الأنصاري وأبي عمرو الشيباني ، والرياشي ، ومؤرخ السدوسي وقطرب وابن قتيبة والنضر بن شميل والمبرد والقراء وغيرهم . فقد كانوا المعين الذي قدم للمتأخرين ألفاظ اللغة اعتماداً على الرواية الشفهية أو الخبرة الذاتية أو كليهما معاً .

ويصعب - استناد إلى غيد من الشواهد - أن نقبل رأى من ذهب إلى أن حركة العمل اللغوى الميدانى قد توقفت فى القرن الثانى الهجرى ، وبدأت ملاحظة التغير الذى يعترى الاستخدام اللغوى بعد القرن الثانى ، إذ نرى مثلاً أن الأزهرى (ت ٣٧٠ هـ) فى القرن الرابع قد اعتمد فى معظم المادة التى وردت فى معجمه (تهذيب اللغة) على النقل المباشر ، إذ إنه جمعها من البدو الذين عاش بينهم فترة من الزمن . ونميل إلى ما ورد لدى المصادر العربية من أن الاستشهاد باللغة (العمل اللغوى الميدانى) قد انتهى فى القرن الرابع الهجرى .

دعا القرآن الكريم ، تنزيل العزيز الحكيم ، العرب إلى النظر فى خلق الإنسان وانكون وما فى السموات والأرض من إبداع الخالق الذى سخر ما خلق للكائن الذى شرفه واصطفاه لحمل الأمانة . وتكشف عناوين الرسائل التى وضعها هؤلاء اللغويون أنها استقيت من أسماء بعض السور الكريمة ، فقد جمعت كل الألفاظ التى كانت لشرح النحل والنمل والأنعام والشمس والقمر والليل والنهار والأيام والشهور ... الخ . كما عنت الرسائل بستجيل الألفاظ الخاصة ببيتهم وحياتهم وأيامهم وقيمهم ومثلهم ، فتناولوا الحيوان والنبات والشجر والأزمنة والأنواء والمطر والآبار والسيوف والرياح وانقسي والدروع ، والشجاعة والثأر والكرم والبخل والطمع والتفاؤل والتشاؤم وغير ذلك .

وحرصوا على تقديم الأدلة على صحة ما أوردوا من ألفاظ وتفسيرات لها من خلال شواهد استقيت من أشعار أصحاب المعلقات أساساً ، والرجز ، والأقوال والحكم والأمثال التى كانت سائرة بين العرب . وعُنى أشد العناية بتسجيل الفروق بين اللهجات العربية وبخاصة لهجات الحجاز وتميم وهذيل . وظلت التعبيرات الشائعة فى كتب اللغة مثل لغة الحجاز أو لغة أهل الحجاز أو لغة تميم أو لغة هذيل لا تعنى الاستخدام اللغوى عند هذه القبائل عموماً ، بل تعنى الاستخدام اللغوى عند هذه القبائل فى القرن الثانى الهجرى . فقد حظى ذلك المستوى الذى رصد فى تلك الفترة بأهمية بالغة ، بل عده كثير من المتأخرين المعيار الذى يحكم بالسلامة أو الفصاحة .

اتفق اللغويون إلى حد بعيد فى طريقة شرح الألفاظ التى دارت حولها رسائلهم ، إذ كان النهج الأساسى استخدام العبارات الموضحة للألفاظ وتقديم الشواهد المؤكدة لصحة المعانى المختارة ، فإذا لم يجدوا الشواهد لجأوا إلى افتراض عبارات وسياقات

تعين على إيضاح المعنى . وكانت تصنف الألفاظ حسب أحوال الشيء ودرجاته ،
ويشار إلى الموضوع واللهجة التي تختص بدلالة ما مخالفة للدلالة العامة للفظ ، وربما
يفسر اللفظ بلفظ مرادف له إلى حد ما إلا أنهم ينبهون إلى السياقات والمواقف للتمييز
بين الاستخدامات المختلفة في بعض الأحيان .

وتبين المادة اللغوية التي تضمها هذه الرسائل ولعهم ببعض الظواهر اللغوية التي رأوا
أنها تميز اللغة العربية عن غيرها من اللغات ، وهي « الاشتقاق والنحت والأضداد
والترادف والمشارك اللفظي ، بل إنهم قد حرصوا على إحياء الألفاظ التي غابت أو
كانت غير شائعة على ألسنة الناس ، فرصدوها وفسروها وأثبتوا فصاحتها وقيمتها في
الاستعمال فيما عرف عندهم بـ « النوادر والغرائب والشوارد » ، ونبهوا على الألفاظ
التي تنفر عنها الأسماع وضرورة ابتعاد الأدباء أو الكتاب عن استعمالها فيما عرف
عندهم بـ « الوحشى أو حوشى الكلام » ، كما أنهم لم يغفلوا رصد ما دخل إلى العربية
وصار مألوفاً في لغة الناس تحت اسم « العرب والبدخيل » ، وتتبعوا الدلالات الجديدة
التي اكتسبتها ألفاظ عربية قديمة ، فحملت دلالات مخالفة لما كان يعرفه العرب ،
وعرف ذلك تحت مصطلح « المولد » .

لا شك أن حركة التأليف قد شهدت نهضة كبيرة منذ أواخر القرن الثاني الهجرى
بعد معرفة العرب صناعة الورق نقلاً عن الصينيين في سمرقند عام (٩٤ هـ - ٧١٢ م)
في أثناء الفتوح الإسلامية ، فقد كانت وسائل الكتابة قبل الإسلام وبعد ظهوره بقليل
صعبة ومحدودة ولا تسمح بانتشار العلم والمعرفة وثقافة ذلك العصر مدونا إلا في قدر
محدود ، ثم عرفت القرايطيس المصرية (أوراق البردى) مادة للكتابة التي تعمر خزائن
المكتبات في مصر وبعض البلاد العربية والأوروبية وأمريكا . وقد أدى ذلك الكشف أو
على الأصح معرفة العرب بالورق إلى إمكان ازدياد حركة التأليف والترجمة والتدوين
لما يسرته هذه المادة كما وكيفاً ، كما أن تلك الحركة قد لقيت تشجيعاً بالغاً من الخلفاء
والولاة وأولى الأمر ، بل إن بعضهم قد بالغ في اقتناء الكتب والمكافأة على التأليف أو
الترجمة . بيد أن نوايب الدهر ونوازل الأيام والمحن التي مر بها العالم الإسلامى قد
أبت إلا أن يحتفظ بقدر محدود من تراثه .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(١)

الرسائل اللغوية ذات الموضوع الواحد

- مقدمة

- الحشرات

- خلق الإنسان

- الخيل

- الإبل

- النخل والكرم

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
السنة النبوية والفروقات

(١)

الرسائل اللغوية ذات الموضوع الواحد

مقدمة

عنى اللغويون العرب الأوائل بتأليف رسائل صغيرة تدور كل رسالة منها حول موضوع واحد ، وتعرض لجزئيات كل موضوع وصفاته وأحواله والفروق الخاصة بكل منها ، وتتحدد هذه الموضوعات في خلق الإنسان ، والحشرات والوحوش والحيوان وبخاصة الخيل والإبل والشاء ، والنبات والشجر وبخاصة النخل والكرم ، والمطر والأيام والليالي والشهور والرحل والمنزل والدارات وغير ذلك .

وتكرر هنا أسماء عدد من اللغويين الأوائل الذين حرصوا على جمع اللغة العربية في صورة هذه الرسائل التي صارت فيما بعد نواة المعاجم العربية ، وعليها اعتمد مؤلفو المعاجم في موادهم اللغوية وتوثيقها والتثبت من صحتها ومعرفة الدلالات والفروق بين المفردات المختلفة ، وإمكان تفسيرها وشرحها شرحاً دقيقاً . ومن هذه الأسماء الأصمعي (عبد الملك بن قريب « ت ٢١٥ هـ ») الذي أسهم بدور جوهري في الحفاظ على العربية الفصحى ونقل موادها سليمة بريئة من الشوائب ، غير أن كثيراً من مؤلفاته قد ضاع ، ولم يبق منها إلا رسائل في الإبل والخيول والشاء والوحوش والفروق وخلق الإنسان والنبات والشجر ، وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) الذي لا يقل دوره عن دور الأصمعي وقد بقيت من مؤلفاته رسائل في المطر والمهمز واللبأ واللبن وكتاب التوارد في اللغة ، والقراء (ت ٢٠٧ هـ) وقطرب (٢٠٦ هـ) ، وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) ، وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) وابن الأعرابي (٢٣١ هـ) وأبو حاتم السجستاني (٢٥٥ هـ) وغيرهم .

وتتسم رسائل هؤلاء الأوائل بخصوصية من جهات عدة ؛ فهم لا ينقلون من الأتفاظ إلا ما تأكدوا من فصاحتها أخذاً عن مجموعة من الأعراب الفصحاء ، إذ لم تتوقف رحلتهم إلى البوادي التي تعيش فيها القبائل الفصيحة ليسمعوا ويدونوا ، وأعرضوا عن إثبات كل ما يرقى الشك إليه . كما أنهم قد حرصوا على جمع كل ما يمكن أن يصلوا إليه في الموضوع ، غير أنهم قد أثبتوا هذه المواد بلا ترتيب ولا تنظيم ، فقد يغلب على هذه الرسائل سرد معين متكرر تحكمه مفردات الموضوع دون اعتبارات منهجية أخرى ، وإن كان من الممكن تقسيم هذه المادة وفق مجالات دلالات جزئية .

وعلى الرغم من العناية بتفسير مواد اللغة إلا أن عدداً غير قليل منها يذكر بلا شرح ، فضل غامضاً بلا فائدة . والتفت جماعة منهم إلى الحديث عن المذكر والمؤنث والمفرد والجمع وبعض مشتقات اللفظ من فعل وصفة ومصدر ، وعنوا برصد الاختلاف بين اللغات أو اللهجات العربية . واتفق معظمهم في طريقة الاستشهاد ، إذ إنهم حرصوا على التدليل على صحة ما يدونون بذكر شواهد من الشعر والقرآن والأقوال والحكم والأمثال السائرة وبعض الحديث ، وإن اختلفوا فيما بينهم في كثافة المادة والاستشهاد عليها ، وإن كان المتأخرون قد توسعوا في الاستشهاد .

ونحاول فيما يلي أن نعرض لبعض موضوعات هذه الرسائل الصغيرة ، ونتوقف عند بعض موادها ، ثم أثرها في الكتب المتأخرة ، لاكتشاف الفروق الدقيقة بينها ، وتتبع الإضافات من جهتي المادة والمنهج في المقام الأول . وأول هذه الموضوعات هو الحشرات ، إذ يذهب عدد من الباحثين إلى أن كل من المفسرين واللغويين قد أولوه عناية كبيرة لورود طائفة من الحشرات في القرآن كالنمل والنحل والذباب والعنكبوت والجراد والبعوض .

وعلى الرغم مما ينقل عن كتب التراجم والطبقات أنه قد ألف فيه عدد من اللغويين الأوائل كابى خيرة الأعرابي وأبى عمرو والشيباني وأبى عبيدة والأصمعى وابن الأعرابي وأبى حاتم السجستاني وغيرهم إلا أنه لم يبق فيها أى كتاب مستقل ، وإنما أفراد لها المتأخرون أبواباً كما فعل أبو عبيد فى الغريب المصنف ، والخطيب الإسكافى فى مبادئ اللغة ، والثعالبي فى فقه اللغة ، وابن سيده فى المخصص . ومن البديهي أن تكون المادة لدى الأوائل محدودة ثم تتسع لدى المتأخرين ، كما يتضح بخاصة لدى أبى عبيد فى غريبه ، إذ خصص لها أبواباً ، تناول فيها عدداً من الحشرات ، وعالج فيها

أسماءها وأسماء أعضائها وصفاتها وجماعاتها وحرص على إثبات اللفظ المفرد والجمع والمذكر والمؤنث واختلاف اللغات وذكر بعض الأشعار التي ورد فيها حديث عنها وإن كانت قليلة .

وقد وصل التأليف في هذا الموضوع إلى ذروته لدى ابن سيده في مخصصه ، حين أفرد لها جزءاً كبيره قسمه قسمين ، فجعل الأول للحشرات والثاني للهوام ، واتبعت طريقة واحدة في العرض ، إذ كان يبدأ بالتعريف ثم يدرج تحته ما يدخل فيه ، وعنى بأوصافها وأنواعها وأصواتها ، وإن كان قد أولى اهتماماً أكبر بالحشرات . غير أنه تابع أبا عبيد في ذكر المفرد والجمع والمذكر والمؤنث ، وخالفه في العناية ببعض المسائل اللغوية والنحوية والصرفية واللغات والاستشهاد بالشعر والأمثال وذكر الحكايات والأخبار .

انفرد عدد من اللغويين في تأليف رسائل صغيرة دقيقة في خلق الإنسان يعرضون فيها لتكوينه الخلقى ، أى وصف كل عضو من أعضائه وذكر كل المفردات التي أطلقت على كل عضو ، والصفات والأحوال التي تعتريها . كما عرضوا الصفات الخلقية من كرم ويخل وشجاعة وجبن وضعف وقوة ، وحدة العقل وضعفه وذكاء القلب وفثوره إلى آخره ، كما أشاروا إلى اختلاف الناس في النعوت والأوصاف والأصوات ، بل إن كتب أو رسائل (الفرق) قد حرصت على بيان أوجه التمييز بين الإنسان وغيره من المخلوقات من جهات عدة ، وبخاصة تحديد الأسماء والأحوال والأوصاف التي يخص بها بعض مخلوقات الله . وأظن أن سبب وضع هذا اللون من الرسائل لا يرجع إلى مجرد الجمع لأغراض تعليمية أو معرفية فحسب ، وإنما يمكن أن يضاف إلى ذلك استدراك الضعف الذي نشأ ، وتمثل في عدم التمييز والفصل بين أسماء وأوصاف وأحوال يختص بها الإنسان ، وأخرى يختص بها غيره . ولم يستغ اللغويون هذه الحال إذ رأوا ضرورة التبصير بحرص العرب على التمييز الدقيق وتضمن لغتهم مفردات كثيرة قادرة على إيضاح ذلك .

ومن الرسائل الأولى التي وصلت إلينا رسالة أو كتاب خلق الإنسان للأصمعي ، وهو ينقسم ثلاثة أقسام ، الأول مقدمة تعرض لأموار عامة مثل الحمل والولادة والسن ، ثم وصف الإنسان وكل عضو من أعضائه والأحوال التي تعتريها ويختصه ببعض أوصافه الخلقية والخلقية . وتشكل المادة التي أوردها الأساس لكثير من الكتب

التي ألفت فيها بعد في هذا الموضوع ، كما أن طريقته في المعالجة قد أثرت فيها أيضاً ، إذ إنه قد أكثر من الاستشهاد بالشعر والتعليق عليه ، والأخبار والأقوال والأمثال ، وعنى كذلك بأمور صرفية ، مثل التفاته إلى المذكر والمؤنث والمفرد والجمع وذكر المفردات المختلفة التي أطلقت على عضو واحد وعنى باختلاف اللغات ، ومشتقات اللفظ ، وإن لم ينتظم في ذلك ، إذ كانت تحكمه - في رأيه - المادة التي جمعها .

وأورد أبو عبيد أكثر مادة الأصمعي في غريبه إلا أنه أضاف إليها من عدد من اللغويين الآخرين كابى زيد والفراء والكسائى وأبى عمرو الشيبانى وابن الأعرابى وغيرهم . كما أنه تأثر بالأصمعي في نهجه ، إذ ليس له نهج خاص به في ترتيب أبواب كتاب خلق الإنسان ، بل كانت تحكمه المادة المنقولة ، لذا نجد تكراراً لموضوعات كان من الممكن أن تجمع تحت باب واحد ، وتابع من سبقه أيضاً في عنايتهم بذكر صيغ صرفية مختلفة للمفردات ، وإن كانت محدودة لديه . وبعبارة موجزة لم يخرج أبو عبيد في هذا الباب عن النهج التي اختطه لنفسه في مؤلفه كله من توثيق المادة وعزو الوارد فيها إلى أصحابها .

أما كتاب خلق الإنسان لثابت بن أبى ثابت (من علماء القرن الثالث الهجرى) فيغد من أفضل ما ألفت في هذا الباب ويذكر محققه الأستاذ عبد الستار فراج في مقدمته (١) :
ونقد صدق من قال إن كتاب خلق الإنسان أجاد فيه حق الإجابة - وقد دلنا هذا الكتاب عنى سعة في الإطلاع ، وبراعة في الاستشهاد ، وخبرة عظيمة في تفصيل جميع أجزاء الإنسان ، ودقائق ما يحويه جسمه ، ومسميات كل ذلك وأوصافه ، مما يعين الباحثين والمعرّبين على أداء مهمتهم . وقد حرص المؤلف أيضاً على إثبات مراجعه ، إذ إنه اختص بالمادة التي نقلها عن أبى عبيد والأثرم وسلمة بن عاصم بعناية أكثر ، وأطال في وصف الإنسان وأعضائه وأحواله وأوصافه الخلقية والخلقية ، مقتفياً في ذلك خطى الأصمعي - مع ملاحظة أن كتاب الأصمعي لا يبلغ نصف ما في كتاب ثابت ، من حيث اللغة والشواهد والتفصيل ، ونسبة ما فيه من الشواهد إلى قائلها - في ترتيبه الجميل في وصف أعضاء الإنسان دون أبى عبيد ، غير أنه أكثر من الشواهد الشعرية بالإضافة إلى بعض آيات وأحاديث وأمثال .

ووصل التأليف فيه إلى قمته على يد ابن سيده في مخصصه الذي سار على نهج أبى عبيد ، غير أنه توسع في المادة توسعاً شديداً إلى حد - رأى معه د . حسين نصار في

المعجم العربى ص ١٠٨ - أنه أراد بذلك أن يضيع وجه الشبه بين معالجته ومعالجة الأصمعى ، وإن كان قد أدخل أبواباً كثيرة جديدة ليست عند الأصمعى مثل أبواب الغريب المصنف الاجتماعية ، بالإضافة إلى أنه نقل فى جزئيه الأول والثانى أغلب ما فى كتاب ثابت ، مع إيجاز وترك اسم الشاعر فى كثير من المواضع وإدماج مع المؤلفين الآخرين ، كما يقول الأستاذ عبد الستار فراج فى المقدمة أيضاً ص (ج) .

لم يحد ابن سيده عن نظام الأصمعى ، إذ إنه أفضل نظام ألف فى هذا الموضوع ، غير أن اتساع المادة يرجع إلى تأخره ، فقد سبق بكتب توالى فى علاج هذا الموضوع وغيره ، فكتاب ثابت مثلاً ضعف كتاب الأصمعى من حيث اللغة (المادة) والشواهد والتفصيلات كما أشرنا آنفاً ، وقد عول عليهما كل من ألف بعدهما فى هذا الموضوع ، غير أننا نجد ابن سيده قد تردد فى نهجه فى التعامل مع المادة اللغوية ، فنلاحظ عناوين الكتب السابقة عليه ، وبخاصة كتابا الأصمعى وأبى عبيد ، بلا أدنى تغيير ، أما ترتيب المادة التى اقتبسها منها فقد أجرى عليها تغييراً بالتوسيع والحشو والإضافة ، وتفرد بعناية أكبر بمسائل صرفية ونحوية . (سنورد فهرس كتاب « خلق الإنسان » لثابت بن أبى ثابت كاملاً فى بداية النماذج وباباً واحداً فقط منه حتى يتعرف القارئ مدى إتجادة هذا العالم الجليل فى التأليف فى هذا الموضوع القيم) .

عنى اللغويون العرب بالتصنيف فى الخيل والإبل عناية فائقة ، إذ إن الخيل والإبل أداتهم فى الحرب والسلم معاً ، فتناولوا الأسماء والصفات والأعضاء والعيوب والمحاسن والأمراض والأدواء وغير ذلك . وقد أشرت من قبل إلى أن للأصمعى (٢١٦ هـ) كتاباً فى الإبل ، تحدث فيه عن نتائجها وحلبها وأسماء أعضائها وألوانها وطريقة ورودها الماء وأدواتها وأوصافها وأمراضها وعيوبها ومحاسنها . . الخ . أما فى كتاب الخيل فتحدث فيه عن أعضائها وما يستحب أو يكره فيه ، ووصف مشيها وعدوها وألوانها وعلاماتها والخيل المشهور وأصحابها وغير ذلك ، وإن اختص اتجاه آخر عنى بأنساب الخيل وأسمائها وقبائلها وأخبارها كما فى كتابى ابن الكلبي وابن الأعرابي . فقد فصلوا فى صيانة العرب لها وإيثارهم لها وذكر ما ورد فيها من أشعار وآيات قرآنية وأحاديث شريفة وأقوال وأخبار وآثار وغير ذلك . وعلى الرغم من قلة المادة مقارنة بما ورد لدى غيره مما عالج الموضوع ذاته إلا أنه قد عرض لمعظمها فى انتظام ، وحرص على ذكر المفردات والأفعال والصفات الخاصة بكل حالة من حالات

الحيل مما جعل مادته أكثر ثراء ، إذ عرف عن الأصمعي أنه كان قادراً على تحديد كل مسمى والعضو الذي يشير إليه عملياً وليس حفظاً أو نقلاً عن الآخرين دون خبرة أو درية أو دراية دقيقة . ويتضح كذلك أنه قد عني كعادته بالاستشهاد بالشعر ، وإن كان أقل من غيره .

وقد عالج غيره من اللغويين الموضوعات ذاتها ، ولكنهم اختلفوا عنه من نواح عدة ، فمن جهة المادة نجد أنها زادت واتسعت الأبواب لدى أبي عبيد في غريبه ، إذ حرص على ذكر كثير من نواحي الحيل التي وردت لدى الأصمعي ، وإن فارقته في مواضع عدة بمراعاة تقديم مجموعة الأسماء التي يفسرها في صدر فصوله ، ثم يأخذ في تفسيرها تباعاً ، وعلى الرغم من ذلك نجد تكراراً بلا غناء ، وفاق الأصمعي أيضاً في شواهد الشعرية . ونجد ذلك التقسيم الموضوع ذاته في كتاب الحيل من مخصص ابن سيده ، وكذلك التكرار . ولم يخرج هذا أيضاً عن نهجه السابق ذكره ، إذ كان يتدخل في الاقتباسات فيحذف ويغير ويبدل ويضيف ، ولم يعن بأسماء الرواة ، وأغفل بعض الأشعار والشواهد الأخرى ، وأضاف مسائل لغوية نحوية وصرفية واختلافات حول المفردات أو الشواهد أو التفسيرات إلى غير ذلك مما اختص به ابن سيده .

ونختتم معالجتنا للرسائل بوصف للمادة التي تضمها رسائل النخل والكرم ، إذ إن للأصمعي أو لأبي حاتم السجستاني رواية عن الأصمعي رسالة بذلك العنوان ، يصدرها بذكر أحوال النخل وزرعها ونعوت سعفها وكريها وقُلْبها ولحمل النخل وسقوطه وطلعه وإدراك ثمره وتغير ثمره وفساده . وتضم أيضاً نعوت النخلة في طولها وحملها وأجناسها وعذوقها ، ويعرض لنعوتها في نباتها وجماعاتها ومنافعها . أما رسالة الكرم فتبدأ بحديث عن العنب ، ثم ضرره وزرعه وأحوال نضجه والخمر وأسمائها وكيفية صنعها . . الخ ، ولا تختلف عن سابقتها في ثراء المادة اللغوية ، والنهج الموضوعي في عرضها ، والعناية بالاستشهاد والتفسير ودلالات المفردات .

وفيما يلي نماذج من الرسائل اللغوية الصغيرة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
السنة النبوية

٥ - فهرس الكتاب

مقدمة المحقق (١)

الحمل والولادة ١

باب ما يخلق في الرحم وما يخرج مع الولد ١٢

ومن أسماء الصغير إلى أقصى منتهى الكبير ١٥

ومن صنعة الجارية إلى أقصى منتهى الكبير ٢٩

[أسماء العجوز] ٣١

[أسماء الحائض] ٣٢

[أسماء التي لا تحيض] ٣٢

[من اقتضت والتي لم تقتض] ٣٣

[ما تقوله العرب عن الشخص في مراحل عمره] ٣٥

ابتداء وصف خلق الإنسان ٣٦

باب الرأس ٤٣

باب ابتداء نبات الشعر وكثرته ٦٠

باب قلة الشعر وتفرقه في الرأس ٧٢

باب الشيب ونعوته وشعث الرأس ٧٩

باب ألوان الشعر ٨٥

باب الشجاج ونعوتها ٨٨

٩٠	باب الأذن ونعوتها
٩٨	باب الوجه
١٠٣	باب الحاجب
١٠٦	باب العين
١١٤	باب غرور العين
١١٦	باب العيوب في العين
١٢٧	باب ما استحسن في العين من الصفات
	باب صفات ألوان الحدقة ١٣٠
١٣٤	باب ما يستقبح في العين من الصفات بالنظر
	باب الدمع وما فيه ١٢٩
	باب الأنف وصفاته ١٤٤
	باب الفم وما فيه من الشفة والأسنان وغير ذلك ١٥٢
١٦٠	باب ذكر ما في الفم غير الأسنان واللسان
	باب الأسنان ١٦٥
	ثم اللسان ١٨١
	باب الخلق وما فيه ١٩٠
	باب اللحية ١٩٢
	ثم اللحية ١٩٧
	باب العنق ٢٠٠
٢١١	باب المنكب والكتف وما فيهما
	باب العضد والذراع ٢١٦
	باب الكف ٢٢٥

٢٢٧	باب الأصابع
٢٣٢	[أوصاف اليد]
٢٣٥	باب الظهر
٢٤٤	باب الصدر وما احترام به
٢٤٤	[النحر واللبة والثغرة]
٢٤٥	[الترائب والترقوتان]
٢٤٦	[الحاقنة والذاقنة والحيزوم]
٢٤٨	[الزور والجوانح]
٢٤٩	[الشراسيف والشدى]
٢٥٠	[الضبعان والإبط]
	[الفريضة والقص والرهاية]
٢٥٣	[المسرية والاضلاع والجوانح أيضاً]
٢٥٤	باب الجنتين وما احترام بهما
٢٥٤	[الجوانح أيضاً]
٢٥٥	[الشراسيف أيضاً والقصرى]
٢٥٦	[الخاصرة والساكلة والطفطقة والحصيرة]
٢٥٧	[الخصر والحقو والكشح]
٢٥٨	[الحالبان والحشاشان]
٢٥٩	باب البطن وما فيه
٢٥٩	[القلب]
٢٦٢	[الكبعد]
٢٦٣	[الطحال]

- [الرئسة] ٢٦٣
 [الكليتان] ٢٦٤
 [المعدة] ٢٦٤
 [المصارين] ٢٦٤
 [الحشوة] ٢٦٤
 [الأعفاج والأقتاب والمحشى] ٢٦٥
 [الحوايا والمبعر والسرة والسرر] ٢٦٦
 [الثنة والمربطاء والصفاق] ٢٦٧
 [الحالبات والمراق وخثلة البطن] ٢٦٨
 [وسط الإنسان وأوصافه] ٢٦٨ - ٢٦٩
 باب محاسن البطون ٢٧٠
 ومن قبح البطون ٢٧١
 باب أدواء البطن وفساده ٢٧٣
 باب الركب وما فيه ٢٧٦
 أسماء الذكر [وما فيه وأوصافه] ٢٧٧
 باب الأنثيين ٢٩٠
 باب فرج المرأة ٢٩٤
 باب الوركين ٣٠٠
 [الغرابان والحجبتان] ٣٠١
 [الجاعرتان والمأكمتان] ٣٠٢
 [الحرقفتان والحناجف والصلوان] ٣٠٣
 [الفائل] ٣٠٤

باب العجز	٣٠٤
[الخورات والدبر وأسماءهما]	٣٠٨ ، ٣١١
[ما فى الدبر]	٣١١
باب الفخذين	٣١٢
باب الركبة	٣١٧
باب الساق	٣١٩
باب القدم	٣٢٢
أسماء الأصابع وصفاتها	٣٢٤
[أوصاف للقدم والمشى وعيوبه]	٣٢٧
[العظام التى فى الإنسان]	٣٢٩
[طرائف الكبد]	٣٣٠
[قنوات المعدة]	٣٣٠
[طرائف المرارة]	٣٣٠
[الكافات التى فى جسم الإنسان]	٣٣١
الفهارس	٣٣٣

من كتاب « خلق الإنسان » لثابت بن أبي ثابت

باب

(٩٨) ما يُستَفْجَحُ في العَيْنِ مِنَ الصِّفَاتِ بِالنَّظَرِ

وَفِي الْعَيْنِ الْخَزَرُ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ كَأَنَّمَا يَنْظُرُ فِي أَحَدِ عُرْضَيْهِ . أَيْ جَانِبَيْهِ ، وَيُقَالُ : إِنَّهُ لَيَتَخَازَرُ إِلَى الشَّيْءِ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ بِمُؤَخَّرِ عَيْنِهِ وَلَمْ يَسْتَقْبِلْهُ بِنَظَرِهِ ، وَقَالَ لَقِيَطُ بْنُ يَعْمَرٍ الْإِيَادِيُّ (١) :

خَزَرُ عَيُونُهُمْ كَأَن لَّحَظَهُمْ

حَرِيقُ نَارٍ تَرَى مِنْهُ السَّيِّئَ قَطْعًا (٢)

وَمِنَ النَّظَرِ الشَّرُّزُ ، يُقَالُ نَظَرَ إِلَيْهِ شَرًّا ، إِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ ، قَالَ الْأَخْطَلُ (٣) :

تَنَحَّ أَبْنُ صَفَّارٍ إِلَيْكَ فَإِنَّنِّي

صَبُورٌ عَلَى الشُّخْنَاءِ وَالنَّظَرِ الشَّرِّزِ

وَفِي النَّظَرِ الْبَرَهْمَةُ ، وَهُوَ فَتْحُ الْعَيْنِ وَإِدْمَةُ النَّظَرِ ، بَرَهْمٌ يُبْرِهِمُ بَرَهْمَةً ، قَالَ الْعَجَّاجُ (٤) :

يَمَزُجْنَ بِالنَّاصِعِ لَوْنًا مَسْهَمًا

وَنَظَرًا هَوْنًا الْهُوَيْنَا بَرَهْمًا

(١) فوق « يعمر » كلمة عمرو . وفي الهامش ما يأتي : في النسخة لقيط بن زُرارة وتحتها إشارة تدل على أن ذلك خطأ .

(٢) مختارات ابن الشجري ٣ والمختصر ١ : ١١٩ .

(٣) ديوانه ٢٢٠ والمختصر ١ : ١١٩ .

(٤) مجموع أشعار العرب ٢ : ٨٨ والمختصر ١ : ١١٨ وخلق الإنسان للأصمعي ١٨٧ .

وانظر اختلاف الرواية .

وإذا أدام النَّظَرَ فى سكون الطرفِ فذلك الرُّثُوُ ، يقال : رثَا يَرثُو رُثُوًا ، وظلَّ فلانٌ رَاثِيًا إلى فلانٍ ، وقد (٩٩) أرثاني حُسْنُ المنظرِ إرثاءً ، أى الجاني إلى أن أنظر إليه دائماً ، قال العجاج (١) :

فَلَقَدْ أَرَّثَنِي وَلَقَدْ أَرَّثَنِي

عُزْرًا كَأَرَامِ الصَّرِيمِ الْغَنِّ

ومن النظرِ البرَّشْمَةُ ، وهو خِدَّةُ النظرِ ، والبرَّشَامُ مثله ، يقال : برَّشَمَ يبرَّشِمُ برَّشْمَةً ، قال الراجز :

* وَالْقَوْمُ مِنْ مَبْرَشِمٍ وَضَامِرِ *

ومن النظرِ التَّحْمِيجُ ، وهو شِدَّةُ النظرِ مع فَتْحِ الْعَيْنِ ، قال أبو العيال (٢) :

وَحَمَجَ لِلْجَبَانِ الْمَوَ

تُ حَتَّى قَلْبُهُ يَجِبُ

ومن النظرِ الشُّومُ ، وهو أن ينظر الرجلُ بِأَحَدَى عَيْنَيْهِ وَيُمِيلُ وَجْهَهُ فى شِقِّ الْعَيْنِ التى يَنْظُرُ بها ، وقال ذو الإصْبَعِ الْعَدَوَانِي التَّحْمِيجُ : والشُّومُ .

أَإِنْ رَأَيْتَ بَنَى أَيْسَى

لَكَ مُحَمَّجِينَ إِلَى شُومَا (٣) :

ومن النظرِ التَّدْوِيمُ ، وهو أن تُدَوِّمَ الحَدَقَةَ كأنها فى فَلَكَةٍ ، يقال : دَوَّمتُ عَيْنَهُ تَدْوِيمًا ، قال رؤبة (٤) :

(١) مجموع أشعار العرب ٢ : ٦٥-٦٦ وبينهما بيت والمخصص ١ : ١١٧ وخلق الإنسان للأصمعي ١٨٧ .

(٢) أشعار الإهلبيين تحقيقى ٤٣٠ واللسان (حج) وخلق الإنسان للأصمعي ١٨٧ والمخصص ١ : ١١٧ .

(٣) (اللسان) (شوم) و(حج) وخلق الإنسان للأصمعي ١٨٧ .

(٤) (مجموع أشعار العرب ٣ : ١٨٤) والمخصص ١ : ١١٨ وخلق الإنسان للأصمعي ١٨٥ .

تَبْهِيَاءَ لَا يَنْجُو بِهَا مَنْ دَوْمًا

إِذَا عَلَاهَا ذُو انْقِبَاضٍ أَجْذَمًا

(١٠٠) أَيْ أَسْرَعَ ، وَمِنْهُ سُمِّيَتْ الدَّوَامَةُ لِذَوَرَانِهَا ، وَالدَّوَامُ لِدَوْرَانِهِ ، وَقَالَ ذُو الرِّمَّة :

يُدَوِّمُ رَقْرَاقُ السَّرَابِ بِرَأْسِهِ

كَمَا دَوَّمتُ فِي الْأَرْضِ فَلَكُهُ مَغْزَلٌ (١) :

وَمِنَ النَّظَرِ الْإِتَارُ ، وَهُوَ إِدَامَةُ النَّظَرِ ، يُقَالُ أَتَارَ النَّظَرَ إِتَارًا . قَالَ الْكُمَيْتُ :

أَتَارَتْهُمْ بَصْرِي وَالْأَلْ يَرْقَعُهُمْ

حَتَّى اسْمَدَرَ بِطَرْفِ الْعَيْنِ إِتَارِي (٢)

وَقَدْ يُقَالُ : أَتَارَهُ ، بِغَيْرِ هَمْزٍ

وَالشَّقْنُ : النَّظَرُ فِي اعْتِرَاضٍ ، يُقَالُ : شَقَنْ يَشْقِنُ شَقُونًا . قَالَ جَنْدَلٌ :

ذُو (٣) خَنْزُورَاتٍ وَلَمَاحٍ شَقْنٌ (٤)

وَيُقَالُ « شَقْنٌ » وَالْخَنْزُورَانُ وَالْخَنْزُورَانَةُ وَالْخَنْزُورَانِيَّةُ : الْكِبِيرُ ، يُقَالُ : فِي رَأْسِهِ خَنْزُورَانَةٌ ، أَيْ كِبِيرٌ .

وَالرَّارَأَةُ : فَتَحُ الْعَيْنَ وَاسْتِدَارَةُ الْحَدَقَةِ كَأَنَّهَا تَمْوِجُ فِي الْعَيْنِ ، يُقَالُ : إِنْ فَلَانَةً إِذَا نَظَرَتْ رَارَأَتْ ، وَإِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ كَذَلِكَ قِيلَ : إِنْ فَلَانَةً لَرَارَأَتْ مِنَ النِّسَاءِ ، وَمِنْهُ سُمِّيَتْ الْمَرْأَةُ الرَّارَأَةُ ابْنَةُ مَرْأَتِ تَمِيمِ بْنِ مَرْءٍ ، وَكَانَتْ كَذَلِكَ :

١٠١ - وَيُقَالُ : أَرَشَقْتُ إِذَا حَدَّدْتُ النَّظَرَ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٥) :

* وَيَرَوُّعُنِي مَقْلُ الصُّوَارِ الْمُرْشِقِ *

(١) دِيوَانُهُ ٥١٧ وَالْمَخْصَصُ ١ : ١١٨ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ لِلْأَصْمَى ١٨٥ .

(٢) (اللِّسَانُ تَارٌ) وَالْمَخْصَصُ ١ : ١١٦ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ لِلْأَصْمَى ١٨٢ .

(٣) فِي الْهَامِشِ « ذِي » .

(٤) (الْمَخْصَصُ ١ : ١١٩ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ لِلْأَصْمَى ١٨٧ .

(٥) (الشَّاعِرُ هُوَ الْقَطَامِيُّ دِيوَانُهُ ٣٤ وَاللِّسَانُ (مَقْلٌ) وَالْمَخْصَصُ ١ : ١١٦ .

وَصَدْرُهُ : « وَلَقَدْ يَرُوعُ قُلُوبُهُنَّ تَكَلِّمِي » وَرَوَايَةٌ أُخْرَى « وَلَقَدْ يَرُوقُ ... » .

ويقال : رَجُلٌ شَاهَهُ الْبَصَرُ ، وشَاهَى الْبَصَرَ إِذَا كَانَ حَدِيدَ الْبَصَرِ .
 وَيُقَالُ : شَصَا بَصْرَهُ يُشْصُو شُصْوًا ، وهو مِثْلُ الشُّخُوصِ .
 ومثله سَمَا بَصْرَهُ ، وَطَمَحَ بَصْرَهُ ، مِثْلُ الشُّخُوصِ أَيْضًا .
 ويقال : شَطَرُ بَصْرِهِ يُشْطَرُ شَطْرًا وَشُطُورًا ، وهو الَّذِي كَانَ يَنْظُرُ إِلَيْكَ وَإِلَى آخَرَ .
 قَالَ الْفَرَّاءُ : وَيُقَالُ : عَيْنَاهُ تَرَزَّانُ فِي رَأْسِهِ ، إِذَا تَوَقَّدَا .
 وَيُقَالُ : جَلَّى بَصْرَهُ ، إِذَا رَمَى بَبَصْرِهِ .
 وكذَلِكَ جَلَّى الصَّقْرُ ، إِذَا نَظَرَ إِلَى صَيْدِهِ ، وَهُوَ يُجَلَّى تَجْلِيًا وَتَجْلِيَةً .
 قَالَ الْأَصْمَعِيُّ ، وَيُقَالُ : غَيَّقَ ذَلِكَ الْأَمْرُ بَصْرِي بَغْيَقَهُ تَغْيِقًا ، وَهُوَ أَنْ يُهَيِّجَهُ
 وَيُحْيِرَهُ فَيَذْهَبَ بِهِ ، قَالَ الْعَجَّاجُ :

لَا تَحْسِبَنَّ الْخَنْدَقَيْنِ وَالْحَقَرَ

أَذَى أَوْ رَادَّ يُغَيِّقَنَّ الْبَصَرَ (١)

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : وَالْعَرَبُ تُقُولُ لِلرَّجُلِ إِذَا خَشَا أَنْ يُصِيبَ الرَّجُلَ بِالْعَيْنِ أَوْ الْمَرْأَةَ :
 لَا تُشْوِهْ (١٠٢) عَلَيَّ ، أَيْ لَا تَرْفَعْ طَرَفَكَ تَنْظُرًا إِلَيَّ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : فَرَسَ أَشْوَهَ - وَفَرَسَ شَوْهَاءَ - إِذَا كَانَ يُرْفَعُ إِلَيْهِمَا الطَّرْفُ مِنْ
 حُسْنِهِمَا ، وَقَالَ ابْنُ مُقْبَلٍ :

وَشَوْهَاءَ مَلُوحٍ يَزُولُ بِرَيْمِهَا

تَوَقَّرُ بَعْدَ الرُّوعِ طَوْرًا وَتُتَمَسَحُ (٢) :

(١) مجموع أشعار العرب ٢ : ٢٠ وبينهما بيتان والمخصص ١ : ١٠٦ .

(٢) في الهامش ما يأتي : في أخرى : توقر بعد الربو وفي الهامش من الجهة الأخرى وضعت كلمة

«الرنو» وعلى كلمة الروع في البيت إشارة إلى اختلاف الرواية وفي ديوانه ٣٦ :

وجرداء ملوح يجول بريمها توقر بعد الربو فرطًا وتمسح

رَفَعُ

عبد الرحمن (الفخري)
(سنة النبأ الفوق)

باب

الدمع وما فيه

قال الأصمعي: وفي الجبهة عِرْقَانِ يُسَمَّيانِ الشَّائِنَيْنِ يَسْقِيَانِ الْعَيْنَيْنِ ، قال عبيد بن الأبرص (١):

عَيْنَاكَ دَمْعُهُمَا مَرُوبٌ

كَأَنَّ شَاتِنِيهِمَا شَعِيبٌ

« فالسُّرُوبُ » : السَّائِلُ « والشَّعِيبُ » : المَزَادَةُ مِنْ »

من كتاب « خلق الإنسان » للأصمعي

مَا يُذَكَّرُ مِنْ تَقَلُّبِ أَحْوَالِ الْإِنْسَانِ

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ يُقَالُ لِمَوْلُودٍ حَيْثُ وُلِدَ ، ثُمَّ يَطْلُ قَالَ وَلَا أَدْرِي
مَا وَفَتْهُ وَيُقَالُ يَطْلُ وَيَطْلُ ، فَأَمَّا الْيَطْلُ فَهُوَ الصَّبِيُّ وَأَمَّا الْيَطْلُ
فَهُوَ الرَّخْصُ الْتَائِمُ ، ثُمَّ شَدَحَ إِذَا كَانَ صَغِيرًا رَطْبًا ، فَإِذَا سَنَّ
شَيْئًا قِيلَ قَدْ تَحَلَّمَ وَقَدْ أَغْثَالَ ، فَإِذَا فَطِمَ فَهُوَ فَطِيمٌ ، فَإِذَا انْتَصَحَ
وَارْتَفَعَ فَهُوَ بَجَرٌ ، فَإِذَا ارْتَفَعَ عَنْ ذَلِكَ فَهُوَ جَحُوشٌ ، قَالَ الْمُتَعَرِّضُ
الْمَذَلِيُّ .

فَتَلَا مَخْلُومًا وَأَبْنَى حُرَاقِي وَآخَرَ جَحُوشًا فَوْقَ الْقَطِيمِ .

فَإِذَا خَدَمَ وَقَرِيَ فَهُوَ حَزُورٌ ، قَالَ التَّائِبَةُ
وَإِذَا رَعَتْ رَعَتْ عَنْ مُتَحَصِفٍ رَعَى الْحَزُورُ بِالرَّشَاءِ الْمَحْصَدِ
فَإِذَا ارْتَفَعَ وَلَمْ يَلْغِ الْحَلَمَ فَهُوَ يَمَّةٌ وَيَفِيعُ يُقَالُ غُلَامٌ يَفِيعُ وَغُلَامٌ يَمَّةٌ
وَيُغْلَانُ يَمَّةٌ الرَّاحِدُ وَالْجَمْعُ فِيهِ سَوَاءٌ ، وَقَدْ يُقَالُ يَغْلَانُ أَفِيعٌ وَقَدْ
أَفِيعَ الْغُلَامُ يُفِيعُ إِفَاعًا ، قَالَ الشَّاعِرُ (وَهُوَ مُتِمُّ بْنُ مَوْدَةَ
الْبَرْبُوعِي)

كَهُولٌ وَمَرْدٌ مِنْ بَنِي عَمِّ مَالِكٍ وَأَفِيعٌ صِدْقٌ لَوْ تَمَلَّيْتُمْ رِضَى
تَمَلَّيْتُمْ أَيِ تَمَتَّتْ بِهِمْ ، وَيُقَالُ مِنْ هَذَا لَيْسَ جَدِيدًا وَتَلَّتْ حَبِيبًا
أَيِ تَمَتَّتْ بِهِ ، فَإِذَا أَحْلَمَ فَهُوَ حَالِمٌ ، فَإِذَا خَرَجَ وَجْهُهُ فَهُوَ طَارٌ

وَيَقَالُ قَدْ طَرَّ شَارِبُهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ [وَهُوَ أَبُو قَيْسٍ بْنُ رِقَاعَةَ]
يُنَا أَلَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْمَانُونُ وَيُنَا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ
مَا أَنْ طَرَّ شَارِبُهُ بِالْفَتْحِ هَكَذَا يُنْشِدُهُ بِالْفَتْحِ ، وَيَقَالُ لِلْيَمِينِ إِذَا
أَلْتَنِي وَرَمَهُ وَتَبَتَ لَهُ وَرَّ آخِرُ جَدِيدٍ قَدْ طَرَّ يَطْرُورًا ، وَيَقَالُ
لِلْخِصَارِ إِذَا أَلْتَنِي شِمْرُهُ وَتَبَتَ لَهُ شَعْرُ آخِرُ جَدِيدٍ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَإِذَا
أَتَفَتْ وَجْهَهُ وَلَمْ يَكُنْ فِي الشَّعْرِ زَيْدٌ فَهُوَ مُجْتَمِعٌ ، قَالَ سُحَيْمُ بْنُ
رَبِيعٍ الرِّبَاجِيُّ

أَخُو خَبِيرٍ مُجْتَمِعُ أَشْدِي وَتَجِدُنِي مُدَاوِرَةَ الشُّوْنِ
يُرِيدُ بِقَوْلِهِ تَجِدُنِي دَرَبِي وَحَكْمِي ، دَرَبِي أَيْ صَبْرِي دَرَبًا
حَادًا ، وَهُوَ شَابٌّ مِنْ الْحِلْمِ إِلَى أَنْ يَكْتَمِلَ ، فَإِذَا تَمَّ فَهُوَ كَهْلٌ ،
فَإِذَا قَدَّمَ بَدَنَهُ بُلُوغَ وَقْتِ النِّكَاحِ أَعْوَامًا لَا يَنْكُحُ فَهُوَ عَائِسٌ
يَقَالُ رَجُلٌ عَائِسٌ وَأَمْرَأَةٌ عَائِسٌ ، قَالَ أَبُو ذُوئَيْبٍ
فَإِنِّي عَلَى مَا كُنْتُ تَمِيدُ بَيْنَنَا وَلَيْدَيْنِ حَتَّى أَنْتَ أَشْطَ عَائِسُ
وَيَقَالُ قَدْ عَنَّتَ شَعْرُ عَنُوسًا وَعَنَّتَ شَيْعًا وَهِيَ أَمْرَأَةٌ مُعَلِّمَةٌ
وَعَائِسٌ ، فَإِذَا تَمَّتْ شِدَّتُهُ فَهُوَ صُلٌّ ، وَإِذَا رَأَى الْبَاضَ فَهُوَ
أَشَيْبٌ وَأَشْطَ ، فَإِذَا ظَهَرَ بِهِ الشَّيْبُ وَأَسْتَبَانَ فِيهِ أَلَيْنٌ فَهُوَ
شَيْخٌ ، فَإِذَا جَارَزَ ذَلِكَ فَهُوَ مُسِنٌ ، فَإِذَا أَرْتَمَعَ عَنْ ذَلِكَ فَهُوَ
فَحْمٌ وَفَحْرٌ ، قَالَ رُوَيْبَةُ

رَأَيْنَا فَحْمًا شَابًّا وَأَفْلَحًا طَالَ عَلَيْهِ الدَّهْرُ فَاسْتَلَمَا
وَالْمَلِيمُ الشَّامِرُ ، وَقَالَ رُوَيْبَةُ أَيْضًا
تَهْوِي رُؤُوسَ الْفَاحِشَاتِ الْفَحْرُ إِذَا هَوَتْ بَيْنَ الْهَلَا وَالْخَجَرِ

وَيَسْأَلُ جُلُوسَ قَرْيَةٍ وَتَحَارِيَةً يِثْلُ قُرَاسِيَةٍ وَالْفُغْمُ مِنْ
الْإِبِلِ الْكَبِيرِ ، فَإِذَا أَتَقَوْا فَهُوَ إِتْمَلُ وَيَسْأَلُ رَجُلٌ إِتْمَلُ
وَأَمْرَأَةً إِتْمَلَةً ، قَالَ الرَّاجِزُ

لَا رَأْسِي خَلَقًا إِتْمَلًا

• وَرَجُلٌ نَهَشَ وَأَمْرَأَةً نَهَشَةً وَقَدْ نَهَشَتِ الرِّأَةَ وَخَشَنَتِ إِذَا أَسَنَتْ
وَقِيَهَا بَيْتُهُ لَمْ يَذْهَبْ جُلُوسًا بِهَا ، فَإِذَا قَصَرَ خَطْوُهُ وَضَفَّ قِيلَ
دَلَفٌ يَذْلَفُ وَهُوَ دَالِفٌ ، وَقَالَ أَوْسُ بْنُ حَجْرٍ

كَهْمِكَ لَا حُدَّ الشَّبَابُ يُعْلِنِي وَلَا هَرِمٌ يَمْنُ تَوَجُّهُ دَالِفٌ
تَوَجُّهُ أَيُّ يَمْنُ نَسِيًّا لِلْهَلَاكِ ، فَإِذَا انْحَنَى وَضَرَّ فَهُوَ عَبَهُ وَعَشَهُ
الْتَنَانُ . فَإِذَا لَمَعَ أَقْصَى ذَلِكَ فَهُوَ هَرِمٌ ، فَإِذَا اكْتَرَّ الْكَلَامُ وَاخْتَلَفَ
قَوْلُهُ فَهُوَ الْمُتَرَمُّ بِجَمِيعَا ، وَإِذَا ذَهَبَ عِلَلُهُ فَهُوَ أَحْرَفٌ وَقَدْ خَرَفَ
يَخْرَفُ خَرَفًا ، وَالْهَيْمُ الْكَبِيرُ مِنَ النَّاسِ وَالْدَوَابُّ يَقَالُ رَجُلٌ
هَيْمٌ وَأَمْرَأَةٌ هَيْمَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ [وَهُوَ أَعْنَى بَاهِلَةٌ]

وَتَابُ هَيْمَةٌ لَا خَيْرَ فِيهَا مُشْرَمَةٌ الْأَشَاعِيرُ بِالْإِدَارِي

١٠ الْمَشْرَمُ الْمَرْمُ يَقَالُ شَرَمَ أَنْفَهُ أَيْ خَرَمَهُ ، فَيَقُولُ هَذِهِ أَمْرَأَةٌ
وَلَدَتْ فَتَمَتَتْ فَتَدُنَتْ لَيْتَفَ رَحِمِهَا ، وَالْأَشَاعِيرُ مَنَابِتُ الشَّعْرِ مِنْ
الْقَرْنِ ، وَاللُّهُ الْكَبِيرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ الْمُنُّ الْعَصِيرُ الْجَرِيمُ ، وَالْجَرِيمُ
خَلْقُهُ ، قَالَ الْمُتَعَلِّقُ

لَيْسَ يَمْلِكُ كِبِيرٌ لَا شَبَابٌ يِ لَكِنْ أَيْتُهُ صَابِي الْوَجُو مُقْبِلُ
وَالْمُتَعَلِّقُ الْمُنَابِتُ لِشَبَابِ مُتَدَاهٍ ، وَقَالَ بَعْضُ شُعْرَاءِ عَبْدِ الْقَيْسِ
ظَلَّتْ تِلَاكَ لَا تَرُوحُ مِنَ الشَّدَى وَلَوْ غَلَّ فِي أَوْسَالِهَا أَلَلُّ لَتَنَبَّيْ

من كتاب «النخل والكرم» للأصمعي

الْأَرْضِ ثُمَّ تَأْتِي. وَنَاسٌ يَبْرُسُونَ، وَالذِّقْرَانُ الْحَبُّ الَّذِي يُصَبُّ فِي الْأَرْضِ وَيَبْرُسُ عَلَيْهِ النَّبُّ وَالْوَايِدَةُ ذِقْرَانَةٌ، وَقَالَ الْجَبَابُ الرَّكَاةُ تَحْتَرُ فَيَتَصَبُّ فِيهَا الْحَمْلُ أَيُّ يَبْرُسُ كَمَا يُغْفَرُ الْقَبِيلَةُ مِنَ النَّخْلِ وَالْوَايِدَةُ الْجَبُّ وَالرَّهْوَةُ الْأَرْضُ الْمَشْرِقَةُ الْمَشْرِقَةُ، قَدْ قَبِعَ كَرْمَهُ إِذَا مَا حَقَرَ الذِّقْرَانُ حَرًّا يُثْبِتُهُ فِيهَا، وَالسُّرْبَةُ (١) الطَّرِيقَةُ مِنَ شَجَرِ النَّبِّ كُلُّ طَرِيقَةٍ سُرْبَةٍ، وَالْبَقْنَةُ شَجَرَةُ الْكَرَمِ، وَالْمَلَقَقُ (٢) وَرَقُ الْكَرَمِ.

(أَسْمَاءُ الْخَمْرِ وَتُؤْتِيهَا عَنِ الطَّائِفِيِّ) (٣) قَالُوا هِيَ الْخَمْرُ وَهُوَ الْخَمْرُ (مَوْنٌ وَمَذْكُورٌ لَتَانِ) وَالْمَشَقَّةُ (ص ٢٨٨) وَالْمَشَقَّةُ وَالْإِسْنَفُ (وَقَالَ أَبُو الرَّقَيْشِ: الْأَسْنَفُ (٤) وَالْإِلَاءُ وَالْإِيلَةُ وَالْأَمَانَةُ وَالشُّوْلُ وَالصَّبَاةُ وَالْقَهْوَةُ وَالْمَرْطُومُ وَالْأَلَاغُ وَالْخَدِيرُ وَالشُّمُوسُ وَالْجُرْبَالُ وَالْمَقَادُ وَالْقَرَقَتُ وَالْحَمِيَا. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَالرَّسَاطُونُ بِالرُّومِيَّةِ.

قَالَمَا (الْخَمْرُ) فَاسْمٌ جَمَاعٌ وَالْجَمَاعُ الْخَمْرُ. وَالْمَشَقَّةُ الْمَرْوِيَّةُ. شَقَّقُوها أَيُّ مَزَجُوهَا. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: كُلُّ شَيْءٍ مَزُوجٌ قَادِرٌ مَزَجُهُ فَهُوَ مُشَقَّقٌ. وَدَجَلُ شَقَقَ الْجَمْعُ (٥) وَقَالَ

(١) وفي اللسان: السربة الصفة من الكرم. وجاء في مادة شرب: والشربة الطريقة من شجر العنب.

(٢) وفي الأصل: الملقق وهو تصحيح.

(٣) لابن السكيت فصل واسع في كتاب غريب الألفاظ عن أسماء الخمر وأوصافها تشرح هذا الباب وتزججه (راجع الصفحة ٢١١-٢٢٢ من طبعة للطبعة الكاثوليكية).

(٤) وفي الأصل الأصمعي والاصمعي بالصاد.

(٥) رجل شمشاع وشمشعان إذا كان طويلاً خفيف اللحم.

لَا يُجَارِهَا أَبَدًا. وَالْحَصْلُ النَّدِيُّ ، وَقَالَ الطَّائِفِيُّ : (الْخُرْطُومُ)
 اسْمٌ مِنْ أَسْمَائِهَا. وَقَالَ الْأَصْبَعِيُّ : الْخُرْطُومُ أَوَّلُ مَا يَخْرُجُ مِنْ
 الدَّنِيِّ إِذَا بُزِلَ وَأَنْشَدَ السَّجَّاحُ :

مَهْمَا خُرْطُومًا طَارًا مَرَقْنَا

وَأَنْشَدَ :

جَادَتْ لَنَا مِنْ ذَوَاتِ الْفَكَارِ مُرَقَّةٌ سَكَلَهَا يَنْتَحِثُ مِنْ خُرْطُومِهَا الْكَدَرُ

(سَكَلَهَا أَي سَوَّدَهَا) وَخُرْطُومُ الْخَمْرِ زَعَمَ حَدَّثُهَا حِينَ تَنْحَدِرُ
 مِنَ الْإِبْرَةِ . (قَالَ) وَالْخَمْرُ قَسَمًا أَسْمَاءُ الْخُرْطُومِ ، وَقَالَ الطَّائِفِيُّ :
 أَسْلَافُ وَالسَّلَافَةُ الْخَالِصُ مِنْهَا . قَالَ الْأَصْبَعِيُّ : هُوَ أَوَّلُ مَا يُبْزَلُ
 مِنْهَا . وَأَوَّلُ كُلِّ شَيْءٍ سَلَفَةٌ ، وَالْخَنْدَرِيسُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَائِهَا .
 قَالَ أَبُو سَعِيدٍ السُّكْرِيُّ : قَالَ أَخْبَرَنِي الرَّيَاشِيُّ وَالزُّبَيْرِيُّ عَنْ
 الْأَصْبَعِيِّ قَالَ قَالَ : حِذْمَةُ خَنْدَرِيسَةَ أَي عَمَّةُ (ص ٢٩٠) (قَالَ) وَلَا
 أَحَدِي إِلَى أَي شَيْءٍ نُسِبَتْ ، قَالَ (وَالشُّمُوسُ) مَثَلٌ لِأَنَّهَا تَجْجَحُ
 بِصَاحِبِهَا ، قَالَ (وَالْجُرْيَالُ) شَيْءٌ أَحْمَرٌ وَبِمَا جِيلٌ صَبَا وَبِمَا جِيلٌ
 لِلْخَمْرِ . (قَالَ) وَأَطْلُقُ أَنَّهُ اسْمٌ لَهَا رُوِيَ عَنْ مُعَرَّبٍ (١) ، وَقَالَ
 الْأَصْبَعِيُّ : يُقَالُ الْكُمَيْتُ وَالْقَرْقَفُ وَالرَّاحُ وَالْمَسَارُ وَالْمَزَّةُ (٢)
 وَالْحَبَا وَالْطِّفَافُ وَالنَّجُودُ وَأُمُّ تَيْلٍ وَالصَّفْرَاءُ وَالْعَقَارِطَةُ
 وَأَنْشَدَ :

أَخْرَجَنِي مَا يَغْرِبُ الْبُكَالَةُ

- (١) يُقَالُ الْجُرْيَالُ وَالْجُرْيَالَةُ وَالْجُرْوَالُ وَهِيَ الْخَمْرُ الشَّلِيلَةُ الْحَسْرَةُ وَقِيلَ الْجُرْيَالُ لَوْنُهَا الْأَصْفَرُ
 وَالْأَحْمَرُ وَهِيَ مَعْرُوبَةٌ كَرِيَالٍ الْفَارَسِيَّةُ وَمَعْنَاهَا الزَّهْقَانُ وَالذَّهَبُ .
 (٢) الْمَزَّةُ وَالْمَزُ وَالزُّرُ وَالزُّرُ الْخَمْرُ اللَّيْلِيَّةُ الطَّعْمُ سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تُلْقَى فِي اللِّسَانِ .

لَا يُقَارِقُهَا أَبَدًا. وَأَلْخِضْتُ النَّدَى ، وَقَالَ الطَّائِفِيُّ : (الْخُرْطُومُ)
 اسْمٌ مِنْ أَسْمَائِهَا. وَقَالَ الْأَصْبَعِيُّ : الْخُرْطُومُ أَوَّلُ مَا يَخْرُجُ مِنَ
 الدَّنِّ إِذَا بَرَزَ وَأَنْشَدَ السَّبَّاحُ :

سَهَابٌ خُرْطُومًا مُقَارِقًا مُرَقًّا

وَأَنْشَدَ :

بَادَتْ لَهَا مِنْ ذَوَاتِ الْقَابِ مُرَقَّةٌ كَلَفَاءُ يَنْتَحِ مِنْ خُرْطُومِهَا الدَّرُّ
 (كَلَفَاءُ أَيُّ سَوْدَاءُ) وَخُرْطُومُ الْخَمْرِ زَعَمَ حَدُّهَا حِينَ تَنْحَدِرُ
 مِنَ الْإِبْرَيقِ ، (قَالَ) وَالْخَمْرُ قَسَمًا اسْمُهَا الْخُرْطُومُ ، وَقَالَ الطَّائِفِيُّ :
 السَّلَافُ وَالسَّلَافَةُ الْخَالِصُ مِنْهَا. قَالَ الْأَصْبَعِيُّ : هُوَ أَوَّلُ مَا يَبْرُزُ
 مِنْهَا. وَأَوَّلُ كُلِّ شَيْءٍ سَلَفَةٌ ، وَالْخَنْدَرِيسُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَائِهَا.
 قَالَ أَبُو سَعِيدٍ السُّكْرِيُّ : قَالَ أَخْبَرَنِي الرَّيَاشِيُّ وَالزُّرْيَادِيُّ عَنْ
 الْأَصْبَعِيِّ قَالَ يَقَالُ : حِطْلَةٌ خَنْدَرِيسَةٌ أَيُّ عَيْبَةٍ (ص ٢٩٠) (قَالَ) وَلَا
 أَذِي إِلَى أَيِّ شَيْءٍ نُسِبَتْ ، قَالَ (وَالشُّوْسُ) مَثَلٌ لِأَنَّهَا تَجْتَمِعُ
 بِصَاحِبِهَا ، قَالَ (وَالْجُرْيَالُ) شَيْءٌ أَحْمَرٌ رُبَّمَا جُمِلَ صَبْنًا وَرُبَّمَا جُمِلَ
 لِلْخَمْرِ ، (قَالَ) وَأَطْنُ أَنَّهُ اسْمٌ لَهَا رُوِيَ مُرَبَّبٌ (١) ، وَقَالَ
 الْأَصْبَعِيُّ : يُقَالُ الْكُتَيْبُ وَالْتَرْتَفُ وَالرَّاحُ وَالْمَعَارُ وَالْمَزَّةُ (٢)
 وَالْحَبِيَاءُ وَالْطِّفَافُ وَالْجُوزُ وَالْمُ لَيْلَى وَالصَّفْرَاءُ وَالْمُقَارِطَةُ
 وَأَنْشَدَ :

أَخُو كَذَى مَا يَتَرَبَّبُ الْمُقَارِطَةُ

(١) يقال الجريال والجريالة والجروال وهي الخمر الشديدة الحسرة وقيل الجريال لونها الأصفر
 والإحمر وهي معرفة كجريال الفارسية ومعناها الزعفران والذهب.
 (٢) المزة والزراز الخمر اللذيذة الطعم سميت بذلك لأنها تلذع اللسان.

قَالَ الْأَصْبَغِيُّ: 'يَقَالُ لَهَا (الْمَقَارُ) لِأَنَّهَا عَاقَرَتْ الدُّنْ زَمَانًا.
وَيَقَالُ قَدْ عَاقَرُ الرَّجُلُ الشَّرْبَ إِذَا كَرِهَهُ' (وَأَقْرَفُ) أَيْ
مُرِفٌ عَنْهَا صَاحِبُهَا تَأْخُذُهُ عَنْهَا رِعْدَةٌ (وَالْحَيَاءُ) سَوْرَةُ الشَّرَابِ
وَصَدْمَتُهُ فِي الرَّأْسِ وَحَيًّا كُلِّ شَيْءٍ شِدَّتُهُ (وَالْمَعْتَقَةُ) أَيْ
أُطِيلَ حَبْسُهَا فِي الدُّنْ (وَالْكَيْتُ) كَوْنُ الْخَمْرِ إِلَى الْكَيْسَةِ.
وَأَشَدُّ:

كَيْتٌ كَمَا هِيَ لَيْسَتْ بِمَنْطِقَةٍ وَلَا خَلَّةٌ يَكْوَى الشَّرْبُ شَيْهًا ١١

الْخَلَّةُ الْحَامِصَةُ. وَالْخَطَّةُ أَيْ تَتَبَّرُ طَلْمًا وَفِيهِ حَلَاوَةٌ. وَقِيلَ
الْخَطَّةُ أَيْ أَخَذَتْ شَيْئًا مِنَ الرِّيحِ كَرِيحِ الثَّبَرِ وَالتَّفَاحِ وَقِيلَ
هِيَ الْحَامِصَةُ مَعَ رِيحٍ.

قَالَ الطَّائِفِيُّ: إِذَا أَرَدْتَ صِنَةَ الرَّبِّ أَخَذْتَ مِنَ الْغَرِيبِ (ص
٢٩١) وَالْإِفْلَاحِي الْقَارِصِي أَوْ الْإِفْلَاحِي الْغَرِيبِي أَوْ التَّوَّاسِي
مَا بَدَأَ لَكَ حِينَ يَتَقَدَّمُ فَتَسْلُهُ وَاعْمَالُهُ أَنْ تَجْعَلَهُ فِي غَرَادَةٍ أَوْ
مَكَلٍّ وَتَصُبُّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَتَدَعُهُ فِي الشَّسْرِ تَلَا أَوْ أَرَبًا
ثُمَّ تَقْضِيهِ ثُمَّ تُصْبِغُهُ ثُمَّ تَجْعَلُهُ فِي قَدَرٍ مُتَوَقِّدٍ وَقَوْمًا غَيْرَ
شَدِيدٍ وَتُخْرِجُ دُغْوَتَهُ وَزَيْدَهُ وَتَطْلِيحُهُ حَتَّى يَتَقَدَّمَ (وَقَالَ قَبِيرُ
الطَّائِفِيِّ: غَلَّةٌ يَقِيلُهُ)

وَأَنْ أَرَدْتَ صِنَةَ الْغَرِيبِ أَخَذْتَ تَفَارِيقَ الْعِشِّ وَالْحَبَّةِ
فَيَسْتَمُ ثُمَّ دَكَّتُمَا دَكًّا شَدِيدًا ثُمَّ بَلَلْتُمَا بِمُضِغِ الْعِشِّ شَيْئًا ثُمَّ
لَتَلْتُمَا بِدُغْوَةِ الرَّبِّ ثُمَّ شَيْءٌ مِنْ رَبِّهِ تَخْلُطُ فِيهَا شَيْئًا مِنْ سَوِيقِ

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(٢)

رسائل المشكلة اللغوية الواحدة

- مقدمة

- رسالة الهمز لأبي زيد الأنصاري

- المذكر والمؤنث للبراء

- المقصود والممدود لابن ولاد

- كتاب فعلت وأفعلت للزجاج

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكن الله الفردوس

(٢)

رسائل المشكلة اللغوية الواحدة

مقدمة

ليس من شك في أن التأليف في موضوع بعينه والحرص الشديد على الاستمرار في تنميته وتعميقه يكون له دوافع وأسباب تدفع اللغويين إلى العناية به وإثارة على غيره . وقد أشارنا فيما سلف إلى غيرة أهل العربية على لغتهم ومبالغة العلماء في الحفاظ على سلامتها وتعقب أى لون من ألوان الخطأ أو التغيير عن الصورة القديمة التى نقلت عن القبائل العربية الفصيحة ، فقد صارت لغة التثزيل ، وصار الحفاظ عليها والدفاع عنها حفاظاً عن لغة القرآن ودفاعاً عنها . وتتساءل هنا عن علة التأليف فى ظاهرة أو صيغ بعينها ، لماذا ألف فى الهمز وفى الفرق بين المقصور والممدود والمذكر والمؤنث وصيغتي (فعل وأفعل) والعدد ، والأبنية الصرفية كالمصادر والأفعال والأسماء؟

لا خلاف فى أن علماء اللغة اجتهدوا فى جمع مفردات اللغة ، وبيان الفروق اللهجية والدلالية المختلفة ، غير أن التوقف عند طبيعة الرسائل التى ألفت والتفكير فى المادة التى جمعت والنهج الذى اتسع فى عرضها يدفع بنا إلى فروض أخرى تتجاوز مجرد الجمع ، ففى الهمز مثلاً نجد اختلافاً كبيراً قد وقع بين القراء واللغويين ، ولهذا الخلاف جذور فى اللهجات العربية الفصيحة ، إذ وجدت لهذا الصوت صورتان نطقيتان ؛ الأولى التحقيق ، أى نطق الصوت فى وضوح ، وترجع إلى لهجة تميم ، والأخرى التسهيل ، أى عدم نطقه وإطالة صوت اللين قبله ، وترجع إلى لهجة الحجاز . ولم يثل ذلك الخلاف مشكلة لدى القدماء غير أنه برز حين قرأ بعض الناس الفاظاً مهموزة أو غير مهموزة فى القرآن الكريم على نحو لم يقبله القراء وإن أقر اللغويون صحته فى اللغة ، بل إن الأمر قد تجاوز ذلك - فى رأى - استناداً إلى ما يمكن

استنتاجه من كتب اللغة الأولى ، إذ وجدت أشكال من القياس الخاطئ ، قام بها الناس لخلطهم واضطرابهم ، فحققت الهمز فى ألفاظ لم يسمع فيها التحقيق مثل قولهم : (رثأت بدلاً من رثيت) ، وسهلت فى ألفاظ لم يسمع فيها التسهيل مثل قولهم : (فقت بدلاً من فقات) .

والفرض الآخر يرجع إلى الصعوبة الخطية التى تتمثل فى موقع الهمزة وعلاقتها بالأصوات أو الحركات السابقة أو اللاحقة لها ، وينبغى أن نضع فى الاعتبار أيضاً ما نشأ عن تحول اللغة من صورة منطوقة (شفاهية) إلى صورة مكتوبة (كتابية) من صعوبات كبيرة ؛ فربما حدث اضطراب كبير فى كتابة هذا الصوت استدعى وجوب إسهام اللغويين فى معالجته ببيان كيفية وضعه على الفعل أو لاثم المصدر وفى بعض الأحيان الاسم والمشتقات .

والأمر ذاته ينسحب على كتب العدد ، فلا يخفى على الدارسين ما يمثلته العدد من صعوبة ليس من جهة معرفة اللفظ فحسب ، بل من جهة استعماله أيضاً ، فإلى جانب عناية بعض اللغويين كالأصمعى والفراء وأبى زيد وأبى عبيد وابن السكيت بهذا اللون من ألوان التأليف من خلال معالجتهم للألفاظ المفردة والمثناة وأبنية المجموع بكل صورها والعلاقة بينهما ببيان العلاقة بين المفرد والمثنى من جهة ، والمفرد والمجمع من جهة أخرى ، وجمع مادة لغوية وإفية قيمة ، فإنهم قد أولوا الاستعمال أهمية خاصة ، فأشاروا إلى المفرد الدال على الجمع فى الاستعمال والجمع المفرد فى الاستعمال والمفرد المثنى فى الاستعمال ، وأكثروا من الاستشهاد على ذلك بالقرآن والشعر والأقوال ، ونبهوا كذلك إلى ما يعرف جمعه ويشكل مفرده وما يعرف مفرده ويشكل جمعه (أو ما يسمى بالمفرد أو الجمع المشكل) ، وحرصوا على التمييز بين جموع القلة وجموع الكثرة وأوزانها ودلالاتها وغير ذلك مما يتصل ببنية العدد .

وقد ألف عدد من اللغويين أيضاً فى أبنية أخرى وقع الناس فى اضطراب عند استعمالها ، واشتبه عليهم الأمر فيها ، فأسرع علماء العربية إلى تقديم الصور الصحيحة ليتمكنوا من التمييز ويتجنبوا الخطأ فألف الفراء وابن ولاد والأنبارى والقالى وغيرهم فى التمييز بين المنقوص والممدود ، وألف أبو حاتم السجستاني والمبرد والمفضل بن سلمه وابن الأنبارى وابن التستري وابن جنى وابن فارس وغيرهم فى التمييز بين المذكر والمؤنث ، وحرصوا على إثبات المؤنثات السماعية التى يحدث معها الخلط ، ويعاملها الناس معاملة المذكر . وعالج قطرب والفراء وأبو عبيد والتوزى (أبو محمد

عبد الله بن محمد « ت ٢٣٣ هـ » وابن السكيت والزجاج وغيرهم صيغتي (فعل وأفعل) ، إذ خلط العامة بين هاتين الصيغتين (فعل وأفعل) من فعل واحد ، حين تتفقان في المعنى أو تختلفان أو حين لا يرد لدى العرب إلا صيغة واحدة .

أما المجموعة الأخيرة وتضم كتب المصادر والأفعال والأسماء فيبدو أن سبب التأليف فيها في بداياته يرجع إلى تفسير القرآن ، إذ تذكر كتب التراجم والطبقات أن أول من ألف في المصادر هو الكسائي (١٨٩ هـ) ، كما ألف الفراء (٢٠٧ هـ) وإبراهيم بن يحيى اليزيدي (٢٢٥ هـ) في مصادر القرآن ، وقد أسهم عدد من اللغويين في هذا اللون من التأليف ، واختلفوا في كثافة المادة والترتيب والتنظيم . وعُنا ببيان المصادر من الثلاثي ومن غير الثلاثي ، والمصادر القياسية والسماعية والميمية . إلخ . وقد بدأ اللغويون الأوائل أيضاً بتأليف في صيغ خاصة للأفعال ، ثم الأفعال بوجه عام ، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم بين الاختصار والإطالة والتوسط من جهة المادة اللغوية . أما من حيث الاستشهاد فقد تراوح بين القلة والتنوع والاختصار على الشعر ، وأما من حيث منهج التأليف فقد انتقل من الجمع إلى التنظيم بمراعاة بنيتها وجرونها الأصول . ومن أهم من ألف في هذا اللون ابن القوطية (أبو بكر محمد بن عمر « ت ٣٦٧ هـ ») ثم هذب كتابه وأكمّله كل من السرقسطي (أبي عثمان سعيد بن محمد المعافري « ت ٤٠٠ هـ ») وابن القطاع (علي بن جعفر السعدي « ٥١٥ هـ ») .

وعُنا أيضاً بالكتابة في أبنية الأسماء ، وإن كان التأليف فيها قد بدأ متأخراً عن المصادر والأفعال ، ونجد أبواباً لها لدى أبي عبيد في غريبه وابن السكيت في إصلاح المنطق وابن قتيبة وابن القطاع والصغاني وغيرهم . وقد تقدم الاهتمام بأبنية خاصة - كما ذكرنا - على العدول إلى معالجة الأبنية كلها . ومن أهم من ألف في هذا الباب الفراء وأبو حاتم السجستاني والمبرد وابن الأنباري ، وإزادات عناية المتأخرين بها ، فنجد في القرن الثالث كتاب (التفقيّة) للبندنجي (أبي بشر اليمان بن أبي اليمان : « ت ٢٨٤ هـ ») ، وفي القرن الرابع (ديوان الأدب) للفارابي (إسحق بن إبراهيم « ت ١٥٠ هـ ») ، وفي القرن السادس (كتاب شمس العلوم ودواء العرب من الكلوم) لنشوان بن عميد الحمير (ت ٥٧٣ هـ) .

وجدير بالذكر هنا أيضاً أن نشير إلى ظهور كتب أخرى تعالج موضوعات صوتية

فحسب ، وهى تعالج ظواهر عرفتها اللهجات العربية القديمة ، فقد وجدت فيها كلمات معينة فى عدة صيغ ، كل صيغة فيها فى صوت بعينه ، ومن أهم هذه الكتب ، القلب والإبدال لابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) والإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجى (ت ٣٣٧ هـ) ، كما أن الخلط بين صوتين معينين (الضاد والطاء) دفع عدداً من اللغويين إلى الاهتمام بتأليف رسائل لغوية تضم الألفاظ التى يرد فيها أحد الصوتين حتى لا يحدث فيها خطأ ويتم التمييز بينهما . ومن هؤلاء أبو عمرو الزاهد (ت ٣٤٥ هـ) والصاحب بن عباد (٣٨٥ هـ) والحريرى (ت ٥١٦ هـ) وغيرهم . والغالب على هذا التصانيف - كما يبدو - أنها ترجع إلى سبب لغوى عام ، وإن ارتبط بصورة أساسية بما ورد فى لغة القرآن ، ثم تجاوزها إلى اللغة ككل ، ولم يعنوا فى البداية بالتنظيم قدر عنايتهم بالمادة وإن وجد معيار تقسيمى قد لا يطرد فى كل أجزاء الكتاب ، غير أن المتأخرين قد حرصوا على الترتيب والتقسيم والتبويب والتنظيم والتوسع فى المادة وشواهدا حراً شديداً .

رسالة الهمز

لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٤ هـ)

ربما يعود ظهور هذا اللون من التأليف إلى الخلط والاضطراب الذي حدث بين الناس مع الألفاظ المهموزة - كما قلنا - وليس لهذه الحال سبب واحد ، بل عدة أسباب أهمها يرجع اللهجات ذاتها ، والناس في لغتهم اليومية لم يكونوا يهزمون ، فإذا ما حاكوا الفصحى ، همزوا ما لا يستحق الهمز وسهلوا ما لم يرد فيه التسهيل فوقعوا في الخطأ اللفظي ، ومن ثم إيهام الدلالات التي تحملها المفردات المهموزة . كما أن صوت الهمزة ذاته أسهم في خلق مشكلة حوله لما يعكسه من صعوبة خطية تبرز في تغير شكله عند تغير أحواله باختلاف الصيغ أو الحركات السابقة له أو اللاحقة به .

وتنسب المصادر إلى عدد من اللغويين رسائل ألفت في هذا الباب ، بعضها يرجع إلى بداية القرن الثاني الهجري ، وهذا يعني أن المشكلة قد ظهرت في وقت مبكر كغيرها من المشكلات اللغوية التي سنعالجها فيما يلي ، وبعضها يرجع إلى بداية القرن الثالث الهجري . ومنها رسالة الهمز لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٤ هـ) التي جمع فيها عدداً من الألفاظ (حوالي ٣٠٠ لفظ) ، تحتوي على الهمزة في جميع تصاريفها ، وعلى الرغم من غياب فكرة التنظيم المطرد في أبواب الكتاب الذي قسم إلى ثلاثين باباً إلا أنه يمثل خطوة جيدة في مسار حركة الجمع اللغوي ، إذ يستند إلى معيار الحرف الواحد ، أي جمع الألفاظ المشتركة في صوت واحد وهو الهمزة . أما التقسيم الداخلي فلم يرقم على أساس واحد ، بل على أسس مختلفة تلخص في موضع الهمزة من الكلمة مع مراعاة حرف آخر يتألف معها ، وإن لم ينظم بعد ذلك مكان توالي الصوتين في البداية أو في الوسط أو في النهاية . أما الأبواب الأخرى فتفتقر إلى تنظيم واضح ، وإن وجدت أبواب تستند إلى معيار الصيغة ، إذ تضم بناء أو أبنية معينة مثل : (أفعل) في الباب الرابع والعشرين ، و (فَعَلَ) في وسط همزة في الباب التاسع عشر ، و (فَعَلَ) آخره همزة في الباب العشرين و (تَفَعَّلَ) آخره همزة

فى الباب السادس والعشرين . الخ . وهكذا يتبين لنا أن ترتيب الكتاب الذى يضم ما يقرب من ثلاثين باباً صغيراً (من ص ٤ : ٣٣) مضطرب وليس ذلك قدحاً فيه ، فىو من الكتب الأولى فى بابه ، ومن المقبول أن يركز المؤلف على المادة فىجمع أكبر قدر من الألفاظ الداخلة فى الموضوع التى يتيسر له الحصول عليها ويضمها متجاوزة ، فتكرر فى أبواب وتزداد فى أبواب وتقل فى أبواب أخرى إلى آخر ما يمكن أن ينشأ عن غياب التنظيم . ولم يحل هذا دون محاولة إيجاد شكل من أشكال التنظيم ، فكان موضوع الهمزة أحياناً ، والصيغ أحياناً ، والترتيب الهجائى مؤتلفاً مع الهمزة فى بعض الأحيان وغير ذلك مما يعين على ترتيب المادة وسهولة الإفادة منها وعثور الباحث على ضالته .

وقد سار فى معالجة المفردات التى أوردها على نهج واحد ، وبهمننا هنا شكل المادة وطريقة شرحها والاستشهاد عليها . ونجده يورد الألفاظ فى معنى واحد على الأغلب ، فإن كانت لها معان مختلفة أحياناً يذكرها ، وغلب على تفسيره الإيجاز . وهذه سمة أبى زيد فى تصانيفه ، وخالفه فى ذلك الذين ألفوا فى الهمز بعده ، وإن كان ذلك يتمثل فى أبواب أو أجزاء داخل كتبهم وليس بصورة متفردة كما فعل أبو عبيد فى غريبه وابن السكيت فى كتاب الألفاظ وابن قتيبة فى أدب الكاتب وابن سيدة فى مخصصه ، أما من حيث الاستشهاد فقد كان أبو زيد الأنصارى مقلداً ، وكانت شواهد أكثرها من الشعر وأقلها من القرآن ، ولم يعن فى شواهد الشعرية بنسبتها إلى أصحابها - خلافاً لمن جاء بعده أيضاً - بل إنه كثيراً ما يلجأ إلى الاستشهاد بشطر واحد .

وعنى بمسائل أخرى ذات قيمة علمية كبيرة ، أعنى اهتمامه بالترادفات وبيان الفروق بينها وإن كان ذلك فى بعض المواضع ، وباللغات أيضاً (اللهجات العربية) ، ونسبة المادة إلى القبيلة أحياناً . ويبدو أنه انتهى إلى مبدأ معين من حيث الصيغة ، إذ إنه أورد معظم الألفاظ فى صيغة الأفعال ، يبدأ فيها بالماضى فالمضارع فالمصدر أو الماضى فالمصدر أو المصادر ، ولم يهتم بالمشتقات (الوصف) إلا فى بعض المواضع .

وفيما يلى نموذج من كتاب الهمز

من رسالة «الهمز» لأبي زيد الأنصاري

ليث غيبنا لم نرهم بأبصار

(يقول : يَهْمُ) ، وتقول : أثبت الرجل تأييداً إذا بكته بعد الموت .
قال رؤبة :

فأندح بلائاً فخر ما مؤمن

(يقول : غير هالك) ، وتقول : يؤس الرجل يؤس بأساً إذا كان شديد
البأس ، وفي (٩) البؤس : قد ينس يئأس يؤساً ويئيساً
« وتقول في باب آخر من الهمز » قد رذأت الرجل أرذاه رذأة
ومرذئة إذا أصبت منه غيراً ما كان ، وتقول : ربات القوم أربأهم إذا
كنت لهم طليعة فوق شرف فأسم الرجلو الريبة ، وتقول : أرجات
الامرأه إذا أخرته ، وتقول : أرقات السفنة إرقاتها إذا قربتها من
الأرض . وتقول : رقات القرب أرقاته رقتاً . ورقات الملك رقيقة إذا
صغرت له . وتقول : رافاني الرجل في البيع مرافاة إذا حاباك فيه ، وتقول :
رمايت الإبل في المكان رماً رماً ورماً ، إذا أقامت به ، وتقول : رئات
اللبن أرثاه رثاً إذا حلبت على حامض . والاسم الرقيقة ، وتقول :
رقات عيني رقتاً رقتاً إذا جفت دمعها ، وتقول : رذو الرجل رذو رذاة
إذا كان فاسداً ، وتقول : روات في الأمر رزونة وروينا إذا نظرت فيه
ولم تتجمل بمجواب ، وتقول : رأت أتمدح رأياً إذا شبعته (٩) . والرؤية ما
أدخلت فيه من غيره ، ورست الثقة ولدها رثامه رثاء إذا أجهت .
وتقول : أرأيت المخرج إرهاماً إذا دأبته حتى يبرأ فلتحم . وقد رخم المخرج
رثاء حسناً إذا أنكم ، وتقول : رثمت بالرجل أروف رافة ورانة . ورأفت
به أراف كل من كلام الرب ، وتقول : رعيأت رأيي رهبة إذا لم

تُعِينُهُ، وتقول: رَأَيْتُ الشَّيْءَ مُرَابَّاً إِذَا أَتَيْتَهُ فَكُنْتُ لَهُ مُعِينًا،
وتقول: رَأَيْتُ الرَّجُلَ مُرَاءَةً وَالْأَسْمَ الرِّئَاءَ، وقد رَأَيْتُ الرَّجُلَ قُرْبَةً
إِذَا أَمْسَكَتْ لَهُ إِلِيَّ أَلَيْتُهُ لِيَنْظُرَ فِيهَا، وتقول: رَأَيْتُ عَيْنَا الرَّجُلِ رَأَوَةً إِذَا
كَانَ يُبِيرُهُمَا وَهُوَ رَجُلٌ زَائِلٌ الْيَتِينَ، وتقول: أَرَدْتُ الرَّجُلَ بِنَفْسِي
إِذَا كَانَ إِذَا كُنْتُ لَهُ رِدْءًا وَهُوَ التَّوْنُ، وتقول: أَرِنِ السَّيِّئُ أَرًا إِذَا مَرَحَ
مَرَحًا، وتقول: قَدْ رَأَسَ زَيْدٌ الْقَوْمَ بِرَأْسِهِمْ رِئَاسَةً وَهُوَ رَيْسُ الْقَوْمِ،
وتقول: أَرَزْتُ الْمَرْأَةَ أَوْزَهَا أَرًا وَرَمًا تَهَا أَرْطَاهَا (107) رَطْمًا وَمَسًا وَاحِدٌ
وَهُوَ مُجَامَلَتُكَ أَيَّاهَا، وتقول: أَرَبَ الرَّجُلُ أَرَبًا فِي الْحَاجَةِ وَأَرَبَ يَأْرُبُ
إِذَا وَارَبَهُ فِي الْقَتْلِ، وَيُقَالُ فِي الْحَاجَةِ: لِي قَبْلَكُمْ إِزْبَةٌ
وَيُقَالُ فِي بَابِ آخَرٍ: زَنَّتْ فِي الْجِلِّ أَرْثًا زَنُوًا وَزَنَاءً، وَزَنَانًا
إِذَا حَمِدَتْهُ، قَالَ الرَّاجِزُ:

وَلَزِقَ إِلَى الْخَيْرِ زَنًا [زَنَانًا] فِي الْجَبَلِ

وتقول: تَرَزَّاتُ مِنَ الرَّجُلِ تَرَزُّاً شَدِيدًا إِذَا تَصَاعَفَتْ لَهُ
وَقَرَفَتْ مِنْهُ، وتقول: زَكَاتُ الْبَاقَةِ يُولَدُهَا تَزَكًا زَكَاً إِذَا دَسَتْ يَدَ
عِنْدَ رَجُلَيْهَا، وتقول: إِنْ فَلَانًا لَزَكَا التَّمَدُّ إِذَا كَانَ حَاضِرَ التَّمَدُّ، وتقول:
زَادَتْ الرَّجُلَ أَزْدَهُ [أَزَادَهُ] إِذَا رَعْبَتْهُ، وتقول: قَدْ إِزَامَ الرَّجُلُ هُوَ
مَزْدَمٌ إِذَا غَضِبَ، وتقول: قَدْ زَاوَرَ الثَّوْبُ يَزَاوِرُ هُوَ مُزَابِرٌ إِذَا خَرَجَ
زَنْبَرُهُ، وتقول: أَزَدْتُ يَدَ الرَّجُلِ أَزْدُهَا أَزْبَاهَا تَزْمًا وَهُوَ أَشَدُّ الدُّعْرِ
وَأَزَمَ عَلَيَا الدُّعْرُ يَأْزِمُ أَزْمًا إِذَا أَشَدَّ وَقَلَّ خَيْرُهُ، وَأَزَمْتُ (108) الْخَيْطَ
أَزْمَهُ أَزْمًا إِذَا فَكَلْتُهُ، وَالْأَزْمُ ضَرْبٌ مِنَ الْقَتْلِ، وتقول: أَزَلْتُهُ [أَزَلْتُهُ]
أَزْلَهُ أَزْلًا إِذَا حَسَبْتَهُ، وتقول: زَايَبَتِ الْقُرْبَةُ زَايَاجًا إِذَا حَمَلَتْهَا ثُمَّ أَقْبَلَتْ

بها مسرعاً والحمل وما حملت من ثقل ، وتقول : وذات الوعاء قوزيتا إذا
 شدت كثرة ، وتقول : إذا بارد التبت والورق تزيبرارا إذا ثبت ، وتقول :
 هزنت بالرجل أهزأ به هزأ ، ومهزأة ، وتقول : قد أذلأتم القوم أذلأتما
 إذا أذتمطوا ، وتقول : أذيت الخوض تآذية وآذيتة وأوذيتا إذا
 جعلت له إزاء وهي صخرة أو ما جعلته وقاية لمصير الماء حين يفرغ
 الدلو

﴿ وتقول في باب من الممز ﴾ قد ذربت أذرا إذا شبت
 والأنسم الأذاة ، وتقول : قد ذوب الرجل فهو يذوب / يذوب / ذابة
 ذابة إذا كان ذنبا خبكا وذهاء ، وتقول : أذرت / أذارت / بصاحبه
 إذا أرا إذا أرا إذا حششته عليه وأولته به . وقد ذبر الرجل حين أذرت
 (11) [أشر] الرجل أشرا وأرين أركا وهما واحد وهو الشاطئ ،
 وتقول : أدير الرجل يأدر أذرا إذا أشكلا صنف خصيه وهو يجلد ههما ،
 وتقول : أفر الرجل يأفر أفرأ إذا وثب وعدا ، وتقول : قد أكر الرجل
 بأسكر أكرأ إذا احتقر أكرأ في التذبير فيجتمع الماء له فيها فيتقرفه
 صافيا

﴿ وتقول في باب من الممز ﴾ أشطأت الشجرة بنصونها إذا
 أخربت غصونها ، وأجفأت التندر بدنبها إذا ألقته ، وتقول : ألب
 الرجل يالِبُ ألبا إذا جمع عليك القوم وعرشهم . وألب تألبا مثلها .
 وتقول : ألبني أي هواه وتلعه . وهو ألب علينا أي تلع علينا ،
 وتقول : تأوقت تأوها وهو من قول الرجل : أوه ، وتقول : تأأله
 الرجل تأألما إذا تسلبه . قل دوبة :

كتاب المذكر والمؤنث للفراء (ت ٢٠٧ هـ)

يعد كتاب الفراء (أبي زكريا يحيى بن زياد) من أقدم الكتب التي ألّفت في هذه القضية ، التي أشرنا - فيما سلف - إلى أنها أثّرت في فترة مبكرة من تاريخ الفتوح الإسلامية ، إذ إنه من الجلي أن ثمة صعوبة ما قد واجهت متعلمي العربية من أبناء البلدان المفتوحة في التمييز بين الكلمات المؤنثة ، وبخاصة تلك الكلمات التي تنفر إلى علامة من علامات التأنيث المعروفة في العربية ، وهي الهاء والألف الممدودة والألف المقصورة ، بل إن الأمر قد تعدى ذلك إلى تصور أن العلامة الأولى هي الوحيدة الفاصلة بين المذكر والمؤنث في بعض الأحيان . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، إذ تسرب الخلط بين صيغ المذكر والمؤنث بين أبناء العربية أنفسهم ، فلم يعد أمام علماء العربية إلا التصدي لهذه المشكلة ؛ وذلك بتأليف رسالة أو رسائل صغيرة تعنى في المقام الأول بشرح ما يسمى بالمؤنث السماعي وحصر المفردات الواردة في العربية منها ، وتقديم الشواهد المختلفة الدالة على استعمالها استعمالاً مؤنثاً .

ويبدو أن معيار الفصل بين التذكير والتأنيث يمثل إشكالاً في اللغات الإنسانية ، إذ نجد لغات لا تفصل بينهما ، ومن ثم لا توجد علامات خاصة بأى منهما ، وفي لغات أخرى يتجاوز فيها العنصران إلى عنصر ثالث يُطلق عليه المحايد . وفي بعض اللغات اندثر هذا العنصر ، وفي بعضها الآخر زال الفصل بين المؤنث والمذكر بزوال العلامات الفاصلة بينهما . وهكذا فليس من السهل استيعاب تفرّيعات هذه المسألة في اللغات الإنسانية والمشكلات التي نشأت عنها . وإذا نظرنا إلى كلمة بعينها نجد أنها مذكّرة في لغة ومؤنثة في أخرى ومحايدة في ثالثة . وقد تتفق لغات في تذكير كلمة ما وتختلفان في تأنيث كلمة أخرى إلى آخر تلك الفروق بين اللغات التي تنكشف من خلال المقابلات أو المقارنات أو التعليم .

بيد أن نوعاً معيناً من التأنيث في العربية وهو ما عرف بالمؤنث السماعي قد زاد من ارتباك أبناء الأم التي اهدت إلى الإسلام - بل شاركهم في ذلك أبناء العرب الخالص إلا

القليل منهم - وخلطهم بينه وبين المذكر . والحق أنه فى بعض الاستعمالات كانت لهجة ما تستخدم المذكر وأخرى تستخدم المؤنث ، ومن أمثلة ذلك قول الفراء (ص ٨٧) : « الطريق » يؤنثه أهل الحجاز ، ويذكره أهل نجد ، ويقول (٧٧) : « الذراع » أنثى وقد ذكره بعض بنى عكل ، والغريب أنه بعد أن قرر أن « الساق » أنثى ، يقول (٧٦) : « ومن أنث الساق جمعها : ثلاث أسواق ، فإذا كثرت فهى : السوق . ومن ذكر « الساق » جمعها أسواق .

فالخلط يرجع فى جزء منه إلى عدم اتفاق العرب أنفسهم على الفصل ، وكيف نصل إلى معيار من قوله (٧٥) : « والمعنى أكثر الكلام تذكيره . . . وربما ذهبوا به إلى التأنيث ، أو (٧٣) : « والعنق المؤنثة فى قول أهل الحجاز . . . ، وغيرهم يقول : هذا عنق طويل ، أو (اللسان) يذكر ، وربما أنث إذا قصدوا باللسان قصد الرسالة أو القصيدة ، أو (السلطان) أنثى وذكر ، والتأنيث عند الفصحاء أكثر ، أو « السوق » أنثى ، وربما ذكرت ، والتأنيث أغلب عند الفصحاء ، لأنهم يصغرونها : « سويقة » . فالمعيار إذاً ظهور الهاء عند التصغير ، فهل هذا يكفى ؟!

والفصاحة تفوق معيار الكثرة كما يظهر فى مثال (٩٥) : « الزوج » يقع على المرأة والرجل . هذا قول أهل الحجاز ، قال الله عز وجل : « أمسك عليك زوجك / الأحزاب ٣٣ / ٣٧ . وأهل نجد يقولون : « زوجة » ، وهو أكثر من « زوج » والأول أفصح عند العلماء . وهل يمكن أن تستخلص من العبارة التالية معياراً دقيقاً محكماً حين يقول (١٠١) : « أهل الحجاز يقولون : هى « النخل » وهى « البُسر » ، و« التمر » ، و« الشعير » ، قال الفراء فى كتاب (أوكتابى) : « الجمع واللغات » : وكل جمع كان واحده بالهاء ، وجمعه بطرح الهاء ، فإن أهل الحجاز يؤنثونه وربما ذكروا ، والأغلب عليهم التأنيث . وأهل نجد يذكرون ذلك وربما أنثوا ، والأغلب عليهم التذكير .

لم يلتزم العرب إذن نهجاً واحداً ؛ فاللغات فيه مختلفة ، والشعراء يخرجون على التعيين للمذكر أو المؤنث لضرورة أو لغير ضرورة ، فإذا كان الشاعر قد ذكر « الكف » وهى أنثى لضرورة فى قوله : كفأ مخضباً ، ولأنه وجده ليست فيه الهاء ، فلم فعل ذلك فى غير ضرورة (حيث ذكر الأرض وهى أنثى) حين قال :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

وفى لمحة ذكية وفق الفراء إلى لب القضية ، حين قال : والعرب تجترىء على تذكير المؤنث ، إذا لم تكن فيه الهاء (٨١) . فهل لا يعذر أبناء الأجيال التى أعقبت حين يقعون فى معاملة بعض هذه المؤنثات السماعية معاملة المذكر ؟ وقد أدى خلو تلك المؤنثات من علامة التأنيث إلى انحصار استخدامها على الأصل فى نقر قليل من المدققين .

وربما تختفى معايير التصغير والقصاحة والكثرة والغلبة والمخالفة لعله أو غير علة لتظهر المساواة فى الحالين ، مثال ذلك قوله (٨٧) : « السبيل » يؤنث ويذكر ، قد جاء بذلك التزليل ، قال الله عز وجل : « وإن يروا سبيلا لى يتخذوه سبيلا » الأعراف ١٤٦ / ٧ وفى قراءة أبيّ : (يتخذونها) .

وقد سمع عن العرب صيغ مماثلة لما يستخدم فى أيامنا ويلقى رفضاً صارماً ، مثل قوله بعد إمكان استخدام (الفرس) للمذكر والأنثى ، قال يونس : سمعت العرب تقول : فرسة ، وعجوزة . ويهمنى هنا التعليل الذى قدمه لهذه الظاهرة ، وهو قوله : وذلك منهم إرادة تأكيد المؤنث ، وإذهاب الشك عن سامعه . (٨٨) وقوله (٩٣) : والحال : أنثى ، وأهل الحجاز يذكرونها ، وربما أدخلوا فيها الهاء .

فإذا كانت هذه هى الحال مع الأسماء ، فكيف تكون مع النعوت . لاريب أن المشكلة قد ازداد تعقيداً ، وهو ما يصفه علماء العربية أنفسهم حين يريدون أن يعدلوا للفصل بينهما من خلال تحديد العلاقة بين الاسم والنعته ، يقول الفراء :

وإذا رأيت الاسم له نعت لا يقع إلا عليه ، فإذا كان اسمه مذكراً فهو (النعت) مذكر ، وإذا كان اسمه مؤنثاً فهو مؤنث ، بعد أن يعرف كل واحد منهما بذلك النعت ؛ من ذلك (جاريةٌ خَوْدٌ ، وامرأةٌ ضَنَّاكٌ) . هذه مذكورة فى اللفظ ، وهى من نعت الإناث خاصة ، فإذا أفردتها فهى إناث ، تقول : هذه خَوْدٌ (١٠٧) .

أى أن هذه النعوت لا تستخدم إلا لوصف المؤنث ، ولا يجوز إضافة علامة التأنيث إليها ، إذ لا حاجة بها إليها ، فالاعتبار فيها للمعنى لا للفظ ؛ فهى مؤنثة فى المعنى ، مذكورة فى اللفظ . وإذا نعت بشئ وقد يُنعت به المذكر ، فهو مؤنث إذا نعت به مؤنثاً ، ومذكر إذا نعت به مذكراً ، من ذلك : « أذن حَشْرٌ » ، « وسهم حَشْرٌ » ، « وجارية عربية محض » ، و « مَضْرَى قَلْبٍ وَمَحْضٌ » . ونعت هذا مؤنث مع المؤنث ومذكر مع

المذكر . وربما أدخلت الهاء فى نعت الأنثى ، فيقولون : محض ومحضة . (١٠٧ أيضاً) .

أى أن هناك بعض النعوت التى تصلح للمذكر والمؤنث ، ولكنها فى كلتا الحالتين لا تضاف إليها علامة للتمييز بينهما ، إذ الأساس هنا الاسم ؛ فإذا وصف اسماً مذكراً فهو مذكر ، وإذا وصف اسماً مؤنثاً ، فهو مؤنث . وربما شكل الكلام السابق قاعدة تذكير النعت أو تأنيثه ، غير أنه عدل عن القاعدة بإمكان إدخال الهاء علامة للتأنيث .

وربما نعت الرجال والمرأة بنعت مختوم بهاء ، مثل قولهم : رجل ربيعة ، وامرأة ربيعة ، ورجل ملة ، وامرأة ملة للملول ، ورجل هذرة وامرأة هذرة ، ورجل همزة لُهمزة ، والمرأة كذلك ... (ص ١١٨) .

هذا خلاف تعليله لوجود الهاء فى وصف المذكر فى موضع آخر ، وهو على غير قياس ، إذ يقول (٦٧) لأن العرب قد تدخل الهاء فى المذكر على وجهين ، أما أحدهما فعلى المدح ، والآخر ذم ، فيوجهون المدح إلى الداهية ... « إنه لرواية وعلامة ... يراد بها المدح والمبالغة فى نوعه الذى وصف به ، وأما الذم فقولهم : إنه لخبابة هلباجة فقاقة » ... وكأنه يذهب به إلى البهيمة .

فال موضوع إذن جدير بذلك الاهتمام الذى أولاه علماء العربية إياه لصعوبة تفريعاته ووعورة مسالكه ، وشدة حاجة الناس إلى حصر هذا النوع من المفردات ومعرفة طرق الاستعمال تجنباً للوقوع فى الخطأ . وتتابع جهودهم فيه على اختلاف بينهم فى كم المادة المعالجة وكيف الشرح والاستشهاد . وقد كان الفراء أقدم من طرق هذا الفن بكتابه الذى - سوف نعرضه فى شئ من التفصيل ، فيما يلى ، فيما وصل إلينا من كتب هذا الفن ، وأعقبه عدد كبير مثل السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) فى كتابه « التذكير والتأنيث » ، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) فى « المذكر والمؤنث » وابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) وابن فارس (٣٩٥ هـ) وغيرهم .

ويلاحظ أن الفراء لا يعنى بحصر المفردات المتعلقة بهذه الظاهرة فحسب ، على الرغم من أنه قام بذلك فعلاً ، ونقل عنه المتأخرون أغلب ما أورده ، بل وصل الحد ببعضهم إلى نقل عباراته كاملة ، أقول لقد تجاوز الحصر إلى المعالجة الدقيقة من خلال التعليقات والتفسيرات والشروح وتقديم الشواهد المؤكدة على صحة وجهة نظره ؛ فهو إلى جانب ذكره للروايات المختلفة فى أبيات الاستشهاد يختار منها ما يرى أنها

لأصوب ، ناصاً على ذلك فى صراحة تامة ، ويتصل بذلك أمانته فى الإسناد ، إذ إنه يميز بين ما سمعه عن العرب بنفسه ، وما يرويه عن شيخوخة ومن حكى له عن العرب . وشواهد متنوعة أغلبها شواهد شعرية ، وبعض القرآن الكريم ، وعنى أيضاً ببعض نقرات ، والأحاديث والأمثال . وكان يشرح أحياناً ما يرد فى شواهد من ألفاظ غريبة . وكان يحدد أسماء القبائل عند الخلاف وبخاصة أهل الحجاز وأهل نجد ، وبعض قيس وبنو عكل ، ولكنه كان يترك الأمر بلا تحديد فى قوله : ومن العرب ، وبعض العرب ، وعند الفصحاء ... الخ .

أما المادة اللغوية فتتوزع فى الكتاب فى صورة موضوعات لا يحكمها تسلسل معين ، على نهج التأليف فى تلك الفترة ، إذ يبدأ بمقدمة يحدد فيها علامات التأنيث فى عربية ، وهى الهاء والألف الممدودة والألف المقصورة ، ثم أشار إلى خروج العرب عن القياس المستمر فى التفريق بين المذكر والمؤنث بالهاء فى الوصف الخاص بالمؤنث ، مثل : حائض وطارح وغيرها ، وورود الهاء فى الشعر ضرورة . ثم تلاها بأربعة مباحث ؛ أساسها نوع الصيغة ، كما هى الحال فى كتب التثنية أو التصويب اللغوى ، جعل عنوان كل واحد منها « نوع آخر » . وقد عالج فى المبحث الأول : صيغة « فاعل » معدولة عن مفعول ، والتى يستوى فى الوصف بها المذكر والمؤنث ، على شرط ذكر نسم الموصوف ، مثل : امرأة قتيل ، وكف خضيب ، كما عالج تغليب المذكر على مؤنث فى هذه الصيغة وغيرها ، إذ كان الوصف أكثر فى الرجال ، مثل : أميرنا امرأة . وفى المبحث الثانى صيغة « فاعل » المعدولة عن « فاعل » ، ويستوى فى الوصف بها مذكر والمؤنث أيضاً مثل : صبور وشكور . أما « فاعل » المعدولة عن « مفعول » ، فيجب دخول الهاء فيها ، مثل حُلوبة وركوبة وأكولة .

وفى الثالث صيغة « مفعول » فى مثل : « مذكر ومثناة » ، وذكر أنها لا تدخلها نهاء ، لأنها معدولة عن الصفة انعدالاً أشد من صيغة « فاعل » ، وما شذ على ذلك ، مثل : رجل مجذامة ومطربة ومعزبة ، فإنما الهاء فيها (وهو على غير قياس) للمدح على معنى « أدهية » ، أو الذم على معنى « البهيمية » .

وفى الرابع عالج من الجمع (اسم الجنس أو اسم موضوع) الذى يفرق بينه وبين واحدة بالهاء ، مثل : جراد وجرادة ، حمام وحمامة ، فذكر أن الأول جمع والثانى مفرد للمذكر والأنثى ، وقد يدلون بالأول على المذكر ، وبالثانى على المؤنث ،

فيقولون؛ « رأيت جراداً على جرادة » أى ذكرأ على أنثى . وأشار إلى استعمال الأسماء المبهمة مثل : أحد ، ديار ، مثل ، غير ، وغيرها ، فكلها يعجرى مؤنثه على التذكير ، كقولك : « غيرها قام » و « مثلها قام » .

ثم ينتقل إلى المؤنثات السماعية ، فيفصلها فى قسم يمثل أغلب الكتاب ، تحت عنوان « ومن المرنث الذى يروى رواية » . وهو هنا لا يسير أيضاً على نظام معين ، أو ترتيب خاص . فقد بدأ بأسماء أعضاء الجسم ، مثل : العين والأذن والعنق واللسان والكبد . . . الخ . وتناول بعد ذلك كلمات مختلفة تنتمى إلى مجالات متباينة . ويلاحظ أنه قد أكثر من الشواهد والخلاف بين القبائل وآراء العلماء والروايات المختلفة وتتناثر آراؤه فى مواضع متفرقة على نحو ما أوردنا فى بداية هذه المعالجة ، وهى تمثل مجموع المعايير (أو القواعد) التى تحكم هذه الظاهرة من وجهة نظره . وبعد أن ينتهى من الأسماء ينتقل إلى نعوتها فيفرق بين النعوت الخاصة بالمؤنث والنعوت التى تكون للمذكر والمؤنث كما أشرت من قبل .

وعالج أيضاً المواضيع « الظروف والصفات والمحال » والأدوات وحروف المعجيم من جهة التذكير والتأنيث ، واكتساب المضاف صفة المضاف إليه من تأنيث وغيره ، بشرط أن لا يكون المضاف إليه ضميراً ، ثم قدم طائفة كبيرة من الصفات الخاصة بالمؤنث وبين كيف يستغنى فيها عن الهاء ، ثم عرج على الصفات المختومة بالهاء ويوصف بها المذكر والمؤنث معاً ، ثم انتقل إلى المعانى الثلاثة للشئ الذى قطع عن شئ آخر وغير ذلك . وجدير بالذكر هنا العبارة التى ختم بها تلك المعالجة حيث قال (١٢١) : « فلا تنكران أن يبنى مؤنث على مذكر ، قد كان له اسم سواء ، مثل ما وصفت لك . واختتم الكتاب بمسألة : ثلاثة أقاويل وثلاث أقاويل .

وفيما يلى نموذج من كتاب (المذكر والمؤنث) للضراء .

من المذكر والمؤنث للفراء ومن المؤنث الذي يروى رواية

« العين » أنثى ، تحقيرها : « عينة » ، وتجمعها : ثلاث أعين .

و « الأذن » أنثى ، تُصغيرها : « أدنية » ، وتجمعها فتقول : ثلاث آذان . قال أبو ثروان ^(١) في أحجية له ^(٢) : ما ذو ثلاث آذان ، يسبق الخيل بالرديان ؟ ^(٣) . قال يريد السهم . . آذانه : قُدَّه .

و « العنق » مؤنثة في قول أهل الحجاز ؛ يقولون : ثلاث أعناق ، ويصغرونها [على ^(٤)] « عنيقة » . وغيرهم يقول : « هذا عنق طويل » ، ويصغره [فيقول ^(٥)] : « هذا عنيق ^(٦) » . قال أبو النجم :

في كامل هاد وعنق عرطل ^(٧)

و « اللسان » يذكّر ، وربما أنث إذا قصدوا باللسان قصد الرسالة أو القصيدة ^(٨) . قال الشاعر :

لسان المرء تُهديها إلينا
وحنت وما حسبتك أن تحينا ^(٩)

(١) هو أبو ثروان العكلى ، أعرابي فصيح ، روى عنه الفراء كثيراً في كتبه . انظر ترجمته في الفهرست ٧٥ ومراتب النحويين ٨٦ والمزهر ٤١٠/٢ .

(٢) انظر في هذه الأحجية : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٠٨-٢٠٩ واللسان (أذن) ١٦ : ١٣/١٤٩ .

(٣) في ت : « تسبق . . . بالرنان » تحريف .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ت . (٥) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(٦) الفقرة كلها في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٩٢ عن الفراء . وفي البلغة لابن الأنباري ٧٢ : « وكذلك العنق يذكر ويؤنث . وقيل : إن ضمت النون كان مؤنثاً ، وإن سكنت كان مذكراً . وقال الأصمعي : لا أعرف فيه التأنيث » .

(٩) البيت بلان نسبة في الدرر اللوامع ١/٥١ ؛ ١٣٨/١ وفيه في الموضعين : « وجئت . . . نجنيا » . وهو تصحيف . وهو في شرح شواهد المغني ١٧٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٩٤ وتلخص البيان للشريف الرضي ١٩٦ وفي الجميع : « لسان السوء » وهي رواية نص عليها الفراء فيما يلي البيت .

ويروى : لسان السوء .

وقال الآخر :

أَتَنَى لِسَانُ بَنَى عَامِرٍ أَحَادِيثَهَا بَعْدَ قَوْلِ نَكْرٍ (١)

وَذَكَرَهَا الْخَطِيئَةُ (٢) ، فَقَالَ :

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانِ كَانَ مِنِّي فَلَيْتَ بَأَنَّهُ فِي جَوْفِ عَكْمٍ (٣)

فَأَمَّا اللِّسَانُ بَعِينُهُ ، فَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا مَذْكُراً .

و«الكبد» أنثى . وتصغيرها : «كبيدة» . وتجمعها : ثلاث أكباد ، والكثيرة (٤) : الكبود .

(١) البيت للمرقرش الأكبر ومن قصيدته المفضلية في شرح المفضليات ق ١/١٥٢ ص ٤٨٢ ورواية عجزه فيه : «فجلت أحاديثها عن بصر» وهو بهذه الرواية في الأمثال لمؤرخ السدوسي ص ٥٤ وخزانة الأدب ١٣٩/٢ ونقائض جرير والأخطل ٤١ وجمهرة الأمثال للعسكري ١٣٦/١ وأمثال المفضل الضبي ٥٩ وهو برواية القراء وبلا نسبة في المخصص ١٢/١٧ وما يذكر ويؤنث للحامض ٢٦ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٩٥ ومادة (لسن) من اللسان ١٧/٢٧٠ والتاج ٣٣٣/٩ .

(٢) كلمة : «الخطيئة» ساقطة من ت .

(٣) البيت في ديوانه ق ٣/٩١ ص ٣٤٧ وفيه : «فات مني فليت بيانه» وخزانة الأدب ١٣٧/٢ وهو في مادة (عكم) من اللسان ١٥/٣١٠ والتاج ٨/٤٠٤ وفيهما : «وددت بأنه» ونوادر أبي زيد ٣٣ في أربعة أبيات وفيه : «فات مني» وللحكم لابن سيده ١/١٧٢ وفيه : «فات مني وددت» والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٩٥ ومادة (لسن) من اللسان ١٧/٢٧٠ والتاج ٩/٣٣٤ وفي الثلاثة : «فات مني» . وهو غير منسوب في البلغة لابن الأنباري ٨١ وشرح المفضليات ٤٨٢ والمخصص ١٢/١٧ وفي الأخيرين : «فات مني» وهي رواية كذلك .

(٤) في ت : «والكثرة» .

المقصور والمدود لابن ولاد (ت ٣٣٣ هـ)

عبد الرحمن (الرحمن) النجدي
المسلم (النبى) الزودى

بدأ التأليف فى موضوع « المقصور والمدود » فى فترة مبكرة من تاريخ التأليف اللغوى أيضاً . ويرجع ذلك فيما يرجع إلى أن الفصل بين الكلمات المقصورة والمدودة قد شكل صعوبة أكثر فى رأى من الصعوبة التى واجهت الناس فى الظواهر الأخرى ، إذ إن الأمر لا يتعلق بميل الناس فى لغة التخاطب إلى الاستغناء عن الهمزة الأخيرة ، إشاراً للسهولة أو متابعة لهجة أهل الحجاز قبل الإسلام أو لعدم إدراك الفرق بين ما يتسمى بهمزة أو بمد أو غير ذلك مما أدى إلى وقوع فى الخلط والاشتباه بين الكلمات المدودة والكلمات المقصورة ، كما هى الحال فى أيامنا هذه حين لا يفرق مثلاً على مستوى النطق بين « الحيا » بمعنى الغيث ، إذ إنها غير مستعملة ، بل وغير معروفة عند عامة الناس و « الحيا » بمعنى الخجل أو الاستحياء فى قولهم « قليل الحيا » . وعند الانتقال إلى مستوى الكتابة تظهر الصعوبة فى إثبات الهمزة أو عدم إثباتها ويقع الاضطراب أو الخطأ أو العزوف عن استعمال هذه الطائفة من المفردات . فأساس المسألة إذن ذلك التصارع بين مستويى النطق والكتابة وما ينتج عن شيوع المسموع من زلل واضطراب عند الانتقال إلى المكتوب .

ولم يتوقف علماء اللغة عن حد التمييز بين المفردات أو بين المدود والمقصور ، بل كانوا يشيرون إلى المنقوص أو المهموز إذا كان الخلط يقع بين أى منهما وبين المدود أو المقصور ، وأضاف المتأخرون إضافات لازمة تكشف عن حقيقة الصعوبة المتمثلة فى هذه الظاهرة ، إذ إنهم عالجوا أيضاً القواعد الصرفية والنحوية التى تحكم المقصور والمدود . ويلاحظ أنه لم يتجهجوا نهجاً معيناً فى تناولهم ، إذ خلت الكتب الأولى من تقديم للقضية وأسباب درسها ، بخلاف كتاب ابن ولاد الذى سنتناوله فيما بعد ، واختلفوا فى ترتيب المادة أيضاً ، فلم يعن القراء بالترتيب قدر اعتناؤه بالمادة والاستشهاد عليها بالشعر والقرآن الكريم وتفسير المفردات وبيان دلالاتها ، وكان كتابه معيناً لكل من ألف بعده فى هذه اللون ، فنقل عنه المفردات وتفسيراتها والشواهد عليها ، وإن

اختصر أحياناً وأضيف إليه في أحيان أخرى ، ولكن يبدو أن ثمة معايير ثلاثة استخدمها وتابعه فيها المتأخرون ، وهى تقديم الاتفاق بين المقصور والممدود ، والنظر إلى حركة الحرف الأول ، (وإن اختلف في ترتيب الحركات (المكسور / المفتوح / المضموم) ، وتأخر الصورة المنفردة . وهكذا كان حصر المادة والاستشهاد على صحة التفريق مهمهم الأكبر ، فلم ترتب المادة داخل الأبواب أو الفصول ، ولم يقاربه في كم المادة والاستشهاد أو يجاوزه فيما وصل إلينا إلا كتاب أبى على القالى (ت ٣٥٦ هـ) ، حيث وصف بأنه أضخم كتب المقصور والممدود التى وصلت إلينا وأوسعها شرحاً وأكثرها استيعاباً للمادة اللغوية وأوفاهها استشهاداً بالشعر والقرآن والأمثال ، وكتاب أبى البركات الأنبارى (ت ٥٧٧ هـ) الذى عنى فيه بالترتيب العام على أساس نوع الحركة كما قلت ، فكان ترتيبه للمادة فى ستة أبواب على النحو التالى :

- | | |
|--------------------------|--------------------------|
| ١- المقصور المفتوح الأول | ٢- المقصور المكسور الأول |
| ٣- المقصور المضموم الأول | ٤- الممدود المفتوح الأول |
| ٤- الممدود المكسور الأول | ٦- الممدود المضموم الأول |

فالأبواب الثلاثة الأولى للمقصور ، والأبواب الثلاثة الأخرى للممدود ، أما نوع الحركة فقد اختار (المفتوح ثم المكسور ثم المضموم) ، ولم يخالف المتقدمين فى ترتيب المواد داخل هذه الأبواب ؛ فلم يلتزم أى نوع من الترتيب . وعنى بالاستشهاد والشروح أيضاً .

وقد دفع الهدف التعليمى من تقديم المادة الوشاء (ت ٣٢٥ هـ) إلى حصر المادة وسردها بصورة متتابعة مختصراً الشروح والاستشهادات والروايات والنقول بادئاً بالقواعد والأحكام فى صورة مقتضية أيضاً ، ويبدو أنه تابع الفراء مادةً ومذهباً ، وقد عنى بنوع ما من الترتيب بفصله بين الضيغ القياسية والضيغ البسماعية ، فنجده يقدم أنواع « الممدود » القياسى ، ثم أنواع « المقصور » القياسى ، ثم يفرض فى الممدود والمقصور السماعيين ، وهى الضيغ التى تمثل صعوبة كبيرة أمام الناس ، وهو وإن راعى فى الترتيب التشابه فى اللفظ والاختلاف فى المعنى أو الاختلاف فى اللفظ والمعنى معاً ، فإنه لم يلتزم أى ترتيب فى سرد المفردات .

أما كتاب « المقصور والممدود » لأبى العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد

(ت ٣٣٢ هـ) * فقد حصر فيه أيضاً صيغ المقصور والمدود القياسى أولاً ثم السماعية ، غير أنه أضاف إلى معايير الفراء السابقة معياراً جديداً واحداً هو الترتيب الأبجدى للمادة وفق الحرف الأول من الكلمة ، وإن لم يتجاوز الحرف الأول ، إذ نجد عدم انتظام فى عرض المادة إذا غرض النظر عن ذلك الحرف ، وعلى الرغم من ذلك فهو يتقدم خطوة فى طرق التنسيق أو الترتيب الداخلى للمواد ، الذى لم يراع لدى علماء آخرين ، ويضاف إلى ذلك أن قلة المواد تعين على تجاوز الاختصار على حرف واحد فى الترتيب ، ويرجع علة ذلك النهج - كما يقول فى المقدمة - إلى غاية محددة وهى : هذا كتاب نذكر فيه المقصور والمدود ما كان مقيساً وغير مقيس مؤلفاً على حروف المعجم ليقرّب وجود الحرف على طالبيه ويسهل استخراجها من موضعه (ص ١) .

ويمتاز كتاب ابن ولاد بمقدمة ، عرض فيها سبب تأليفه للكتاب ومنهجه الذى اتبعه وترتيبه للمادة وعلة التقديم أو التأخير فى موضع ما وتعريف المقصور والمدود عند النحاة والقواعد التى تحكمهما - تلك إضافة له وعدول عن تناول السابقين له - وتناول أموراً أخرى تتعلق بالاشتقاق والتنشئة والجمع والهجاء وتغير حركة الإعراب وغير ذلك . وقد أفاد بوضعه هذه المقدمة ، مخالفاً فيها المتقدمين فى الاكتفاء بالمادة ومعالجتها .

ويقدم هنا الصيغ السماعية على القياسية ، وأسباب ذلك عدم إمكان وضع حد لها أو قياس ، ولا تعرف إلا رواية ؛ أى عن طريق السماع ، كما أن شدة الحاجة إليها والسؤال عنها أكثر ، والعناية بها أولى ، يقول (ص ١) : « وابتدأنا فى هذا الكتاب بما كان متفرقاً منشوراً ، مما لا حد له يحصره ، ولا قياس يجمعه ، لأن طريقه التى يعلم منها السماع فقط ، والمسألة عنه أكثر والعناية به من السائل أشد » .

وقد بدأ بالألف ثم الباء ثم التاء . . . إلى آخر الحروف الهجائية ، وأشار إلى إمكان القراءة أن ينكروا الابتداء به لاعتلاله وعزوف الخليل عن الابتداء به فى كتابه العين مخالف لما هو عليه ، لأن غرضه منه مخالف لغرض الخليل من كتابه ، يقول : « لأننا نقصد إلى أن نُقرّب على طالب الحرف فيه ما يطلبه ، وأن يستوى فى العلم بموضعه منه العالم والمتعلم ، فلم نراع أن يكون فى أول الكلمة حرف أصلى دون أن يكون زائداً

(*) نشره بولس برونله (B . Broennle) فى ليدن ١٩٠٠ م أى منذ قرن تقريباً . أما الطبعة الحديثة المتداولة الآن الموصوفة بعبارة « عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعسانى الحلبي » فلا تفتقر عن نسخة برونله فى شىء سوى الفهرست ، فهى دون ريب تقل صريح عنها .

أوزائد دون أن يكون أصلياً وصحيحٌ دون أن يكون معتلاً أو معتلاً دون أن يكون صحيحاً ، فنكلف الطالب للحرف أن يعرف أولاً جميع ما ذكرناه (ص ٢ ، ٣) .

وهى فى الحقيقة همزة ، فالألف لا تكون فى أول الكلمة يقول : وإنما سمينها ألفاً وهى فى أول الكلمة لأنها تكتب على صورة الألف إذا كانت أول الكلمة مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (ص ٣) ، وهو بهذا النهج يجنب القارئ للوصول إلى كلمة ما أن يكون عارفاً بوجه التصريف وتميز الأصول من الزوائد ومعرفة نوع الصيغة وغير ذلك من وجوه المشقة فى علم التصريف . ويحدد بعد ذلك تعريف المقصور والمدود عند أهل النحو ، وما معنى تسميتهم بعض المقصور منقوصاً ، ووضع حركات الإعراب والتنوين على لفظ المقصور أو المدود . وأخيراً هجاء المدود ، فجميعه يكتب بالألف ليس غير ، أما المقصور فله قواعد مختلفة ، تحدد الحرف المختار (الياء / الألف) ، وضرورة معرفة تصريف الكلمة إلى الفعل أو التثنية أو الجمع أو التانيث أو الاشتقاق للوصول إلى الأصل حين تكون الحاجة إلى ذلك حتمية ، وما كان مما لا يعرف أصله فيكتب على اللفظ .

وهو يبدأ الباب بما عمد ويقصر باختلاف المعنى وما عمد ويقصر ومعناه واحد إذا كان ذلك ممكناً ، مثال ذلك : الدواء على وجهين ، فالدواء الذى يتداوى به ممدود ، والدوى الرجل الأحق مقصور يكتب بالياء لمكان الواو التى فى وسطه . . . والدوى أيضاً مقصور الرجل الطويل المرض (ص ٤٥) .

ويقول أيضاً (ص ٥٨) : « الزنا » عمد ويقصر ، فمن مده ، فلأنه جعله فعلاً من اثنين كقولك : راميته رماءً وزانته زناءً ، ومن قصره ذهب إلى أن الفعل من أحدهما ، ومن قصره كتبه بالياء ، لأنه من زنى يزنى فأصله الياء . وهو هنا كما يتضح لنا - يعنى بالتصريف وبيان الفروق بين الأوزان بنيةً ومعنى .

كما أنه يقدم المقصور الذى له نظير من الممدود أو حرف يقصر ويمد ، إن وجدت أمثلة له فى الباب ثم يتبعه المقصور الذى لا نظير له من الممدود ثم الممدود الذى هذه سبيله (أى لا نظير له من المقصور) . وإذا تمت الحروف ذكر ما كان مقيساً من المقصور والممدود ، ثم يأتى بتثنيته وجمعه وهجائه .

ويلاحظ أيضاً أنه يرتب المادة ترتيباً داخلية ، إذ إنه يبدأ بالمقصور ثم الممدود بشكل عام ، ويبدأ بالثلاثى فى كل منهما ثم الزائد عن الثلاثى ، ويبدأ بالفتوح أوله ثم

المكسور أوله ثم المضموم أوله . وبعد أن انتهى من حرف أو باب الياء أى من ذكر المادة التى أخذت رواية وسماعاً ، يعرض للقواعد النحوية والصرفية التى تحكم المقصور والمنقوص والممدود ، ويقدم باب التحديد والعلامات فيما يعلم أنه مقصور ثم المنقوص ثم الممدود ، ثم أبواب تثنية المقصور وجمعه ، ثم أبواب تثنية الممدود وجمعه ، ويختمه بباب فى هجاء (وهو ما أطلق عليه باب فى الخط) المقصور ، وباب فى هجاء الممدود .

ولا يسير على نهج واحد فى الشرح والاستشهاد ، ففى مواضع نجده يطيل فى الشرح والتفسير وبيان الفروق ، وفى مواضع أخرى يختصر غاية الاختصار فلا يذكر سوى الصيغة ، ويصرح فى أمانة واحترام حين ينقل ، يقول مثلاً (٤٢ ، ٤٢) : ومن المقصور « الحنا » الكلام القبيح مقصور ، واختار الفراء فيه أن يكتب بالياء ، ولم يذكر الحجة لذلك فى كتاب المقصور والممدود ، ولعله له فيه حجة لا نعلمها وسماعاً دله على أن هذه الكلمة من الياء أصلها ، وحكى غير الفراء ختا يخنو خناً ، فلا يكتب على هذه المذهب إلا بالألف ، والأكثر : أخنى فلان فى كلامه ، وأخنى عليه الدهر أيضاً أهلكه وأفسده .

ويكثر الاستشهاد بالشعر فى مواضع كثيرة ، ويقل استشهاده بالقرآن الكريم وغيره . أما شواهده فبعضها ورد فى كتب المتقدمين وبخاصة الفراء والأصمعى وابن الأعرابى وابن السكيت وغيرهم ، وبعضها الآخر استخرجه واستقل به ، ويذكر الشعر منسوباً وغير منسوب ، كما هى الحال فى عرضه وتحليله لكلمة ما . وندرت إشارته إلى اللغات والقراءات والخلافات مثل (١١٣ ، ١١٤) (المينى) مكسور الأول على وجهين ، فالمينى جوهر الزجاج مقصور ، يكتب بالياء . و (الميناء) بالمد الموضع الذى ترفأ إليه السفن ، وقدم شاهدين من شعر نصيب وكثير وقال نقلاً عن أبى العباس : هذا قول ابن السكيت فى (المينا) وحكى الفراء : الميناء الزجاج ممدود . و (المينى) الموضع الذى ترفأ إليه السفن مقصور ، يكتب بالياء ، والجمع (الموانى) .

وفيما يلى نموذج من كتاب (المقصور والممدود) لابن ولاد

من المقصور والمدود لابن ولاد

باب الصاد

وَأَسْمُو لَحْلَةً كَشَوْنَهُ خَذَنِي [إِلَّا ضَنْتُ بَدُ الْخَاخِرِ الْخَطِطِ]
 الْقَصَصَةُ هَذِهِ السَّنِينَ يُقَالُ لَكَشَفْتُ مِنَ النَّاسِ شَعْلَهُ مُنْكَرًا،
 وكذلك الشَّهْبَةُ السَّنَةُ الشَّدِيدَةُ والشَّهْبَةُ أَيْضًا الْكُتَيْبَةُ وَالصَّانِيَةُ
 الْحَدِيدُ، وَالشَّلَاةُ الْبَيْضُ،
 ومن المدود المكسور أَرْلَةُ الشَّتَاءِ، وَالشِّفَاةُ هَذِهِ الدَّاءُ، وَالشَّيْشَاةُ
 الشَّيْخُ وهو رَجُلٌ الْعَمَرُ وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ
 يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ يَمِينٍ هَيْشَاةٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَلَهْلَه
 مَدَّ الْيَمَى وهو مَقْصُورٌ لِلْعُرْدَةِ، وَالشَّوَاءُ اللَّحْمُ الْمَشْوِيُّ،
 الْمَقْصُومُ أَرْلَةُ الْمَدُودِ الشَّعِيرَةُ نَهَبٌ مِنْ نَهَابِ الدُّوَابِّ،

10

باب الصاد

الْمَقَالَةُ عَلَى رَجُلَيْنِ فَخَصَا مِنَ الْحَجَّارَةِ وَهُوَ مِنْهَا الْغَرِيضُ الْأَمْلَسُ
 وَهُوَ جَمْعُ مَقَالٍ مَقْصُورٌ يُكْتَبُ بِالْأَنْفِ لِأَنَّهُ تَتَنَبَّهَتْ مَقَالِيْنِ وَقَالَ
 اللَّهُ تَعَالَى كَتَبَلْ مَقَالِيْنِ عَلَيْهِ تَرْكَبٌ وَبِئْسَ هَذَا الَّذِي فِي
 الْآيَةِ يَنْتَقِي وَقَدْ عَلَى فَعْلَانِ بِتَسْكِينِ الْعَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ يُبَيِّنُ
 لَكَ أَنَّ أَصْلَهُ الْقَوْلُ، وَالْمَقَالَةُ فِي الْمَوَدَّةِ وَفِي كُلِّ شَيْءٍ خَلَصَ وَصَفًا
 مَعْدُودٌ، وَالْمَقَالَةُ عَلَى رَجُلَيْنِ فَخَصَا مِنَ الرِّيحِ مَقْصُورٌ يُكْتَبُ بِالْأَنْفِ
 لَأَنَّهُ تَعْلَلُ مَقَالَتِ الرِّيحِ تَصْبُو وَالْمَقَالَةُ مِنَ الْقَوْلِ هُوَ يَقْبُورُ إِلَى

قال أبو الحسن الحلة الشريك الجديد: a) L has the interlinear note: قال أبو عبيدة في الخشنة.... [probably الْمَسْ] b) L adds تَبْرُكُ (read تَبَارَكَ) c) Her. 2, 266. d) L الأيد. e) L erroneously vocalizes فَعْلَانِ f) P أَوَّلُ g) L and P يَصْبُرَا

انلهو صَبَّاهُ شَدِيدًا مَدْدُوْدًا، فَلَمَّا اَلَصَّبِي بِكَسْرٍ اَوَّلُهُ فَقَصُورٌ يُقَالُ
 صَبِي يَصْبِي صَبِي يُكْتَبُ بِالْيَاءِ مَقْصُورٌ، وَالْمَعْرُوفُ مَدْدُوْدٌ مَا اَصْفَرُ
 مِنَ الْخَنْظَلِ وَاحِدَتُهُ مَرَاةٌ وَقَدْ تُجْمَعُ مَرَايَا، وَالْعَرَبِيُّ جَمْعُ مَرَاةٍ
 مَقْصُورٌ يُكْتَبُ بِالْيَاءِ وَهُوَ مِنَ الْمَاءِ مَا يَطْوِلُ اَنْتِقَاضُهُ حَتَّى يَصْفُرَ
 5 فَاصْلُهُ الْيَاءُ لِأَنَّهُ مِنْ مَرَى يَصْرَى وَيُقَالُ قَدْ مَرَى الْمَاءُ فِي طَهْرِهِ

اِذَا حَبَسَ الْمَاءُ سَنِينَ لَا يَتَزَوَّجُ كُلُّ الرَّاجِحِ
 رَبُّ غُلَامٍ قَدْ مَرَى فِي فِقْرَتِهِ مَاءَ الشَّبَابِ عُنْفُوَانٌ سَنِيَتُهُ
 اَرَادَ عُنْفُوَانٌ ذَفِيرًا، وَيُقَالُ هَذَا مَرَاةٌ مَرَى مَرَى لُغَتَانِ بَغِيخِ
 اَوَّلُهُ وَكُسْرُهُ وَكُتَابَةُ الْيَاءِ فِي الرَّجَحَيْنِ، وَالْعَرَبِيُّ مِنَ اللَّيْنِ اَيْضًا مَا
 10 طَالَ مَكْنُهُ فِي اَنْصَرَحَ لَا يَخْتَلِبُ يُقَالُ شَاءَ مَرَاةً اِذَا حَلَبْتَ فِي
 ثَلَاثَةِ اَيَّامٍ حَلَبَةً وَحَيَّ الْفَرَاءُ يُقَالُ مَرَاتٍ النَّاظَةُ وَمَرِيَتْ وَأَنْشَدَ
 مَنْ لِلْجَعْفَرِيِّ بِاقْرَئِي فَقَدْ مَرِيَتْ وَقَدْ يُسَاقُ لَذَاتِ الْعَرَبِيَّةِ اَلْتَحَلَّبُ
 وَمِنْ الْمَهْمُوزِ الَّذِي لَهُ نَظِيرٌ مِنَ الْقَصُورِ اَلْصَدَا صَدًا لِلدَّيْدِ
 مَهْمُوزٌ غَيْرُ مَدْدُوْدٍ يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْمَهْمُوزَةِ، اَنْصَدَا
 15 مِنَ اَلْعَطَشِ مَقْصُورٌ غَسِيرٌ مَهْمُوزٌ يُكْتَبُ بِالْيَاءِ وَكَذَلِكَ الصَّدَى
 الطَّائِرُ، اَنْصَدَا اَنْصَوْتُ الَّذِي يُجِيبُكَ عِنْدَ شَطِّ نَهْرٍ أَوْ جَبَلٍ وَفِي
 بَيْتٍ خِلَاءَ، وَالصَّدَا اَيْضًا مَضْرُوءٌ قَرِيبٌ اَصْدَا، وَالصَّدَى اَيْضًا
 اَلْبَدْنُ وَالْجَمْعُ اَصْدَاةُ كُلِّ حَلْمٍ
 اَمَّاوِيٌّ اِنْ يُصْبِحُ صَدَايَ بِفِقْرَةٍ مِنَ الْاَرْضِ لَا مَاءَ لَدَيْهِ وَلَا خَمْرٌ

a) P وأصله. b) L صَرَى. c) L here مَرَى. d) L quotes here
 on margin a verse by Abu 'l-Husain, which is however now
 illegible, being quite obliterated. e) P حال. f) P الجان.

ويقال هو صدق بل إذا كان حسن انقيام عليه فهذا مقصود
يُكْتَبَنَ بِهِ

ومن المهور الذي لا نظير له الصلوة الصلوة يقال صاماً
يصامى صاماً

ومما يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ صِلَى النار مفتوح [الألف] مقصور يُكْتَبُ بِلِيَاءٍ
لَا تَكُ تَقِيلُ صَلِيَتُهُ النَّارَ إِذَا أَخْلَتَهُ فِيهَا [قال] الغزوي
وَقَالَ ثَلَبُ الْآخِي عَنْ نَارِ أَهْلِهِ لِيَرِيضَ فِيهَا وَالصَّلَى مُكْتَفٍ
فَإِذَا كُسِرَ أَوَّلُهُ مَدَّ فَقَالُوا صَلَاةُ النَّارِ مَمْدُودٌ كَلَّ أَبَدَ النَّجْمِ
وَقَرَّ إِذَا تَلَّاسَ ذِكَا صَلَاةٍ وَتَرَّتْ مُدِلَّةٌ شَيْبَاةٌ
وَالصَّلَاةُ إِشْرَاكٌ يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ وَأَوَّلُهُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَالْمَدُّ لِيَهُ أَكْثَرُ 10
وَيُكْتَبُ إِذَا قَصُرَتْهُ بِلِيَاءٍ

المقصود من هذا الباب الصلوة مقصور يُكْتَبُ بِالْألف لَأَنَّ تَنْبِيْهَهُ
صَلَوَانٍ وَمَا مُكْتَفًى ثَلَبُ النَّاقَةِ وَالصَّفَ مَيْلٌ إِلَى الشَّيْءِ مَنْقُوصٌ
يُكْتَبُ بِثَلَبٍ أَلَا تَرَى أَنَّهُ تَقُولُ صَغْرُهُ مَعَ فَلَانٍ وَصَغْرُهُ أَيْ مَيْلُهُ
تَنْظِيرُ انْوَاوُ وَتَقُولُ صَغْرُتُ إِلَيْهِ أَصْغَرُهُ صَغْرًا وَصَغِيْتُ أَصْغَى أَيْضًا 15
إِذَا مَلَّتْ إِلَى مَنْ تَحَدَّثَ وَقَدْ أَصْغَى إِلَيْهِ رَأْسَهُ ، وَالصَّوِي فِي
النَّخْلَةِ مَقْصُورٌ يُكْتَبُ بِلِيَاءٍ إِذَا عَطَشْتَ وَصَغْرُتُ يُقَالُ قَدْ صَغِيْتُ
النَّخْلَةَ وَصَوِي النَّخْلَ وَصَوِي أَيْضًا بِالتَّشْدِيدِ

ومن المقصور الزائد على الثلاثة بعير صلحلى وسلهى إذا

مهور غير محدود L has on marg. written by another hand

ورأيت الشمس P and L write اصغرا c) L has on margin:

صغواء يُرِيدُ حِينَ مَلَّتْ وَخَلَّ الرَّاجِزُ

صغواء قَدْ مَلَّتْ رُلْنَا تَفْعِلُ

فعلت وأفعلت للزجاج (ت ٣١٠ هـ)

يعد كتاب (فعلت وأفعلت) للزجاج ، إبراهيم بن السري بن سهل (ت ٣١٠ هـ) ، من أفضل الكتب التي ألقت في هذه المشكلة اللغوية التي تعكس خلط العامة بين الصيغتين . فقد انبرى عدد من اللغويين - كما أشرت - في إيضاح الفروق الدلالية بينهما وتفسير استعمال الصحيح والتنبيه إلى الاستعمال غير الصحيح ، وإزالة اللبس عن الصيغ التي تتفق أو تختلف في الاستعمال ، ويعد كتاب ابن الزجاج من الكتب المتأخرة في هذا الموضوع إلا أننا أثرنا تناوله لأمر ، أهمها تصنيفه ، إذ يعد غاية في التنظيم والتبويب ، فقد رتب وفق حروف المعجم بادئاً بالباء ومنتهاً بالهمزة (الألف) والياء فسهل بذلك استعماله والإفادة منه ، كما أنه حسن التقسيم ، إذ قسمه أربعة أبواب ، الأول باب ما تكلمت به العرب على لفظ فعلت وأفعلت والمعنى واحد ، والثاني باب ما تكلمت به العرب على لفظ فعلت وأفعلت والمعنى مختلف ، وقد جمع بينهما إلا أنه كان يتبدأ بالاتفاق في المعنى ويليه الاختلاف فيه . والثالث باب ما تكلم فيه بأفعلت ، وما اختير من أفعلت دون فعلت ، والرابع باب ما تكلم فيه بفعلت ، وما اختير فيه فعلت دون أفعلت ، أما من حيث معالجته للمادة فنجد أنه يدخل كل فعل (إذا ورد في صيغتين أو صيغة واحدة) في مثال ويوضح معناه ، وإن كانت الأفعال التي ذكرها في كل باب محدودة وتذبذب في درجة الاستشهاد فنراه يكتفي بتوضيح المعنى ، ويقدم شواهد من الشعر والرجز أحياناً ، ويلجأ إلى الشواهد القرآنية بدرجة أقل من الشعر ، ويلاحظ أنه لا يعنى بنسبة الأقوال إلى أصحابها إلا نادراً (ذكر أبا عبيدة وأبا زيد الأنصاري والأصمعي وغيرهم) . ويبدأ عبارته بقوله : (يقال ، وتقول) ويحرص على نسبة الشعر إلى أصحابه في أغلب الأحيان ، ويجد لديه عبارات عامة أيضاً كقوله : وقال النحويون ، ويقول أهل اللغة .

وفيما يلي نماذج من البابين الأول والثاني

من كتاب « فعلت وأفعلت » للزجاج

باب الميم من فعلت وأفعلت والمعنى واحد (٢)

يقالُ متعَّ اللهُ بكَ ، وأمتعَّ اللهُ بكَ (٤) . ومَطَرَتِ السماءُ وأمطرتُ (٥) ومعَّ الثوبُ [١٨٤] وأمعَّ إذا أخلق ، ومعَّ الكتابُ وأمعَّ إذا أمحى ودرس (٦) . وماطَ الرجلُ عني الأذى وأماطَه إذا نَحَاهُ عنكَ . وملاَ الرجلُ في القوسِ وأملاَ فيها مهموزٌ إذا أغرقَ في

وفي الصحاح : لبَّتهُ : سقيتهُ اللبنُ . البَنَ القومُ : كَثُرَ لبنُهُم . لبِنَ البِنَ : عمله . وفي اللسان (لبن) : لبنتُ القومُ : سقيتهمُ اللبنُ ولم يرد فعلُ البِنِ متعدياً [

(١) في ب : « إذا بلغوا اللوى » .

(٢) وردت في الهامش الأيمن عبارة : « بلغت المقابلة بالأصل » .

(٣) يبدو أن هذا الباب قد سقط سهواً من « ب » .

(٤) لم يورد ابن السكيت في ٣١٠ فعل متعَّ بمعنى أمتعَّ . وقال الجواليقي في ٦٨ ما قال الزجاج . وفي اللسان (متع) : متعَّه الله وأمتعَّه بكذا ، أبقاه ليستمتع به . يقال أمتعَّ الله فلاناً بفلانٍ إمتاعاً ، أى أبقاه ليستمتع به .

(٥) قال السجستاني في ١١٣ : مطرت السماء وأرض مطورة ، ليس غير هذا ، وأمطرها الله . قال : ولم أسمع إلا : « أمطرت مطر السوء » ويقال : أمطرتنا أى أصابنا المطر أو دخلنا في المطر ، ويقال : أمطرها يارب . قال الله جل ثناؤه : ﴿ فأمطر علينا حجارة من السماء ﴾ . وكل شيء من العذاب في القرآن فهمي من أمطر .

قال الجواليقي في ٦٨ ما قال الزجاج . وفي اللسان (مطر) : مطرتهم السماء وأمطرتهم : أصابتهم بالمطر ، وهو أقبحهما . ومَطَرَتِ السماءُ وأمطرها الله ، وقد مَطَرْنَا . وناسٌ يقولون : مَطَرَتِ السماءُ وأمطرت بمعنى . وأمطرهم الله مَطَرًا أو عذاباً . ابن سيده : أمطرهم الله في العذاب خاصة كقوله تعالى : ﴿ وأمطرنا عليهم مطراً فساء مَطَرُ الْمُتْلِينَ ﴾ وقوله عز وجل : ﴿ وأمطرنا عليهم حجارة من سجيل ﴾ جعل الحجارة كالمطر لتزولها من السماء .

(٦) قال السجستاني في ٨٨ أن الأصمعي يأبى « أمح الثوب » وقال ابن سيده ، في ٢٤٩/١٤ : وقيل معَّ الثوب ، إذا أخلق ، ولا يقال أمعَّ ، ولكن يقال : المسألة تُمعَّ ماء وجه الرجل ، أى تُخلقه . وقال الجواليقي في ٦٨ ما قال الزجاج . وقال اللسان (ممح) : معَّ رامي إذا أخلق وكذلك الدار إذا عفت ، وأنشد .

وحبك ما يُمعُّ وما يبيدُ

ألا يا قتل قد خلقت الجديدُ

النَّزْعُ^(١). وملكْتُ العَجِينَ وأملكْتُه إذا أكثرْتَ ذلكهُ حتى يشتدَّ^(٢). ومَرَّ الشَّيْءُ مُرَارَةً ، وأمرًا مُرَارًا إذا صارَ مرًّا^(٣). ومرأى الطَّعامِ وأمرأى . ومَهَرْتُ المرأةَ وأمهَرْتُها^(٤). وملَحَّ الماءُ وأملَحَ ، صارَ ملحًا^(٥). مَلَّ عليه السَّفرُ وأملَّ إذا طال^(٦).

(١) ذكر ابن السكيت في ٣١٠ عن الفراء قوله : أملاً النَّزْعُ في قوسه ، إذا شُدَّ : النَّزْعُ ، وقد ملأتُ الإناءَ أمْلؤُهُ مَلَأً . والجوالبقي في ٦٨ لم يفرِّق بين اللغتين ، وفي اللسان (ملا) : أمَلْتُ النَّزْعَ في القوس : إذا شددت النَّزْعَ فيها . التهذيب : يقال أملاً فلانٌ في قوسه إذا غرق في النَّزْعِ ، وملاً فلانٌ فروجَ فرسه إذا حمّله على أشدِّ الحُضُر .

(٢) قال ابن السكيت في ٢٨٢ : قد أمَلَكْتُ فلاناً فلانةً ، إذا زوَّجتها منه . وقد ملكْتُ المرأةَ إذا تزوّجتها ، وملكْتُ العَجِينَ إذا شددت عَجَنَهُ .

(٣) قال السجستاني في ١٥٧ : أمرُ الطَّعامِ إذا صارَ مرًّا ، وحلا واحلولى إذا صارَ حلواً ، ولا يقال مرَّ الطَّعامُ ، فقلت : فقول الطرمّاح : مرَّ نومي ..

فقال : الطرمّاح ليس بثبت ، كأنه لم يجعل لغته حجة . وقال أبو زيد : مر وأمر لغتان . وأورد ثعلب في فصيحه ٢٥ في «باب أفعل» : أمرُ الشَّيْءِ إذا صارَ مرًّا . والجوالبقي في ٦٨ واللسان (مر) قالوا باللغتين قال الشاعر :

تُمرُّ علينا الأرضُ من أن نرى بها أنيساً ، ويحلّولى لنا البدلُ الفقرُ

(٤) قال ثعلب في ١١ من فصيحه في «باب فعلتُ بغير ألف» مهَرْتُ المرأةَ ، من المهر وهو الصَّدَاق .

(٥) ابن السكيت ٢٥٥ : أمَلَحْتُ القَدْرَ ، إذا أكثرْتَ مَلَحَها ، وقد مَلَحْتُها ، إذا أَلَقَيْتَ فيها ملحاً بقدر . وقال السجستاني في ١١٥ : مَلَحَ الماءُ بضمّ اللام فهو مَلَحٌ ، وفي القرآن قوله جلَّ وعزَّ : ﴿هَذَا عَذْبٌ فَوَاتٍ وَهَذَا مَلَحٌ أَجَاجٌ﴾ قال الأصمى : يقال ماءٌ مَالِحٌ ، ولم يعرف أَمَلَحَ الماءُ . قال أبو زيد وغيره لا يقال مَالِحٌ إنما هو مَلَحٌ . وكان أبو العذار الكندي قال :

بَصْرِيَّةٌ تَزَوَّجَتْ بَصْرِيًّا يَطْعَمُهَا الْمَالِحُ وَالطَّرِيَّا

ولم يعدّه العلماء فصيحاً . وذكر ثعلب في فصيحه ٢٣ في «باب فعلتُ وأفعلتُ باختلاف المعنى» مَلَحْتُ القَدْرَ ، إذا أَلَقَيْتَ فيها من الملح بقدر ، وأمَلَحْتُها ، بالألف ، إذا أقسدتها بالملح . واللسان (ملح) : الملح والمليخ خلاف العَذْب من الماء وقد مَلَحَ مَلُوحَةً ومَلَا حَةً ومَلَحَ يَمْلَحُ مَلُوحاً ، يفتح اللام فيهما . عن ابن الأعرابي : فإن كان الماءُ عَذْباً ثُمَّ مَلَحَ قال : أَمَلَحَ . وقال الجوالبقي في ٦٨ ما قال الزجاج .

(٦) اللسان (ملل) : مَلَلْتُ الشَّيْءَ : بَرِمْتُ بِهِ . الجوهرى : مَلَلْتُ الشَّيْءَ وملكْتُ منه إذا سَمِعْتَهُ ، وأملئ وأمل على : أبرمتي .

باب من الواو في فعلت وأفعلت والمعنى مختلف (١)

يقالُ وعيتُ العلمَ إذا حفظتهُ ، وأوعيتُ الشيءَ إذا جعلتهُ في الرعاء ووعدتُ الرجلَ وعداً في الخير ، وأوعدتهُ أبعداً ووعيداً في الشر ، فإذا ذكرتُ الخيرَ والشرَّ قلتُ فيهما جميعاً وعدتهُ^(٥) بغير ألف . ويقالُ وجبتُ الشمسُ إذا غابتُ ووجبَ [٨٧ ب] القلبُ إذا خفقَ ، وأوجبَ الأمرُ أنفذهُ . ويقالُ ودبتُ الرجلَ أعطيتُ ديبتهُ^(٦) ، وأودى الشيءَ إذا ولى وهلك^(٧) . ويقالُ^(٨) وزعَ الرجلُ القومَ إذا كَفَّهم ، وأوزعهُ الله الشكرَ إذا ألهمه^(٩) .

(١) في الأصل وردت كلمة «صح» تحت هذا الفعل .

(٢) في الأصل وردت كلمة «نقصته» فوق هذا الفعل .

(٣) في ب : لم ترد العبارة من «ودنت» . وأيفع .

ابن السكيت ٢٠٥ : ويقالُ قد أيفع الغلام فهو يافع . واللسان (يفع) قيل : كل مرتفع يافع وقال أبو زيد : سمعت يَفْعَةً ورقعةً ، بالياء والواو ، وقد أيفع أى ارتفع ، وهو يافع على غير قياس ، ولا يقال موقع .

(٤) في ب : «باب الواو من فعلت وأفعلت والمعنى مختلف» .

(٥) في ب : لم ترد كلمة «وعدته» .

اللسان (وعد) الوعد والوعيد : التهديد . قال الجوهري : الوعد يستعمل في الخير والشر . وقال ابن سيدة : وفي الخير الوعدُ والعدةُ وفي الشرَّ الإبعادُ والوعيدُ . وقال الأزهري : كلام العرب وعدتُ الرجلَ خيراً ، ووعدتهُ شرّاً ، وأوعدتهُ خيراً أو أوعدتهُ شرّاً ، فإذا لم يذكروا الخير قالوا : وعدتهُ ، ولم يدخلوا ألفاً ، وإذا لم يذكروا الشر قالوا : أوعدتهُ ، ولم يسقطوا الألف ، وأنشد لعامر بن الطفيل :

لأخلف إيعادي ، وأنجز موعدى

وإني ، وإن أوعدتهُ أو وعدتهُ

وإن أدخلوا الباء لم يكن إلا في الشر .

(٦) في ب : «أعطيته دية» :

(٧) قال أبو ذؤيب الهذلي :

بعند الرقاد وعيرة لا تنقلع

أودى بنى وأعقرنى حرة

(٩) في ب : «أى ألهمه» .

(٨) في ب : لم ترد «ويقال» .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الخاء

يقال (٣) أخرف القوم دخلوا في الخريف وأخيفوا إذا (٤) نزلوا خيف الجبل ، وهو ما ارتفع عن أسفله (٥) . وأخل القوم فهم (٦) مُخلون إذا زعت إبلهم الخلة ، وهي (٧) ما فيه حلاوة من المرعى . وأخسف الرجل إذا حفر فانكسر جبل (٨) البئر ، والبئر الخسيف التي (٩) لا يكاد ينقطع ماؤها وهي يسميها (١٠) الناس المنقوبة .

وفي اللسان (حذا) حذاني نعلأ وأحذاني : أعطانيها ، وكره بعضهم أحذاني . وقال الأصمعي : حذاني فلان نعلأ ، ولا يقال أحذاني ، وأنشد للهللي [أبي خراش] :
حذاني بعدما خذمت نعالى ديبه ، إنه نعم الخليل
ولكن الجوهرى قال : استحدثته فأحذاني .

(١) كلمة «أعته» لم ترد في الأصل ، وإنما في ب ، وهي أجود .

(٢) كلمة «إذا» لم ترد في ب .

اللسان (حوب) الحوب ، والحوب ، والحاب : الأنثى ، وقد حاب حوباً وحية . قال الزجاج : الحوب : الأنثى ، والحوب : فعل الرجل ، تقول : حاب حوباً ، كقولك قد خان حوناً . قال المخيل :

فلا يدخلن الدهر فيرك حوبة يقوم بها يوماً عليك حسيب

[ولم يرد أحوب]

(٣) في ب : لم ترد «يقال» .

(٤) في ب : لم ترد «إذا» .

(٥) قال قيس بن ذريح :

عفا سرك من أهله من أهله قرأوع قوادى قديد فالتلاع الدوافع
فتغية فالأخفاف أخفاف طيبة بها من ليلى مخرف ومرابع

(٦) في ب : «وهم» .

(٧) في ب : «وهو» .

(٨) في ب : «جبل» وهو تصحيف .

(٩) في ب : «الذى» .

(١٠) في ب : «تسميها» .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بابُ الرَّاءِ

يقالُ رَفَعُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّعَافِ . وَرَعَبْتُ الرَّجُلَ أَرَعْبُهُ إِذَا مَلَأَتْهُ فَرْقًا ^(٢) . وَرَزَأَتْهُ ^[١٩٦] أَرَزَأَتْهُ رَزَأً إِذَا ^(٣) أَصَبَتْهُ مِنْهُ خَيْرًا . وَرَبَّاتُ أَرْبَاهِمُ إِذَا كُنْتَ لَهُمْ طَلِيعَةً . وَرَفَاتُ السَّفِينَةِ رَفَأً إِذَا ^(٤) قَرَّبَتْهَا مِنَ الشَّطِّ . وَرَمَاتُ الْأَبْلِ إِذَا أَقَامَتْ فِي الْمَكَانِ ^(٥) وَرَقَاتُ الْعَيْنِ إِذَا ذَهَبَ ^(٦) دَمْعُهَا . وَرَأَبْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَصْلَحْتَهُ ^(٧) . وَرَأَفْتُ بِالرَّجُلِ ^(٨) أَرَأَفُ بِهِ إِذَا رَحِمْتُهُ . وَرَأَسَ الرَّجُلُ الْقَوْمَ صَارَ رَئِيسَهُمْ .

(١) فِي ب : « الدَّوَى » ، « يُدْبِرُهَا » .

الْبَيْتُ لِأَبِي نُؤَيْبٍ فِي دِيْوَانِ الْهَزْلِيِّينَ ٦٤ / ١ : « يَزِيرُهَا » ، وَفِي رَوَايَةٍ « كَخَطِ الدَّوَاةِ » .

(٢) فِي ب : لَمْ تَرُدْ « إِذَا مَلَأَتْهُ فَرْقًا » .

اللسان (رعب) : رَعْبُهُ يَرَعْبُهُ رُعْبًا وَرُعْبًا ، فَهُوَ مَرْعُوبٌ وَرَعِيبٌ : أَفْزَعُهُ ، وَلَا تَقُلْ أَرَعْبُهُ وَرَعْبُهُ تَرَعِيبًا وَتَرَعَابًا .

(٣) فِي ب : « أَى » بَدَلًا مِنْ « إِذَا » .

(٤) فِي ب : لَمْ تَرُدْ « إِذَا » وَفِي اللِّسَانِ (رَفَأَ) : رَفَأَ السَّفِينَةَ يَرَفُؤُهَا رَفَأً : أَدْنَاهَا مِنَ الشَّطِّ . وَأَرْفَاتُهَا إِذَا قَرَّبَتْهَا إِلَى الْجَدِّ مِنَ الْأَرْضِ . وَفِي الصَّحَاحِ : أَرْفَاتُهَا إِرْفَاءٌ : قَرَبَتْهَا مِنَ الشَّطِّ وَهُوَ الْمَرْفَأُ .

(٥) فِي ب : « بِالْمَكَانِ » .

اللسان (رَمَأَ) رَمَاتُ الْإِبِلِ بِالْمَكَانِ تَرَمَأَ رَمَأً وَرَمَوْا : أَقَامَتْ فِيهِ . وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ إِقَامَتَهَا فِي الْعَشَبِ .

(٦) فِي ب : « جَفَ » .

(٧) قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

وَإِنِّي مِنْ قَوْمٍ يَتَّقِي الْعِدَا وَرَأَبُ النَّاسِ ، وَالْجَانِبُ الْمُتَخَوِّفُ

(٨) فِي ب : « الرَّجُلِ » .

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
السلطان (نبي الفروسي)

(٣)

كتب الموضوعات

- مقدمة

- كتاب الغريب المصنف لأبي عبيد

- الألفاظ الكتابية للمهزاني

- كتاب المخصص لابن سيده

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس

(٣)

كتب الموضوعات

مقدمة

وضع أصحاب الرسائل اللغوية الصغيرة أسس تأليف كتب الموضوعات ، التي اعتمد عليهم من جاءوا بعدهم وألفوا في الموضوعات السابقة ، فاستوعبت كتبهم مادة الأوائل ، ولكنهم أضافوا إليها ، وتوسعوا في الشرح والتفسير واستطردوا في ذكر الشواهد ، وأهم من ذلك كله أعادوا ترتيب المواد وتنظيمها وتنسيقها ، ووصلوا بذلك كله إلى قمة التأليف في هذا اللون من ألوان التأليف . ويطلق بعض الباحثين عليها مصطلحات أخرى على اعتبار أنها لا تعنى بجمع الألفاظ التي تدور حول موضوع واحد فحسب ، بل إنها صنفت على أساس دوران مجموعة الألفاظ حول معنى بعينه في بعض الأبواب ، ومن ثم يطلقون عليها « معاجم المعاني » ، كما أن عناية بعض اللغويين بتقديم أكثر من معنى للفظ المفرد أحياناً سوغ لهم أن يطلقوا عليها « معاجم المترادفات » . ويمكن رد تلك التسمية بسهولة ، إذ إنها تسمية جزئية ، فإذا كان مؤلفوها يجمعون في أبواب معينة ألفاظاً متحدة المعنى ، ففي أبواب أخرى ترد ألفاظ بينها اختلاف في المعنى ، كما أن مفهوم الموضوع هو محور التقسيم فلم يكن هدفهم جمع المفردات المتفقة المعنى والمختلفة اللفظ فحسب ، وإن قام بعضهم بذلك في كتب مستقلة ، وإنما ضموا الألفاظ التي تتصل بموضوع بعينه تحت باب بعينه ، ثم جمعوها هذه الأبواب وهذه الموضوعات تحت عنوان محدد ، ولذلك نجد أبواب الرسائل الصغيرة متكررة هنا ، فباب لخلق الإنسان وياب للخيل وياب للإبل وياب للنبات وياب للصفات . . . الخ .

ولذلك يمكن أن تعد المرحلة التالية للرسائل ، فهي امتداد لها من جهات عدة ؛ منها

أنها ضمت أكثر من موضوع جزئى تحت باب واحد ، وقد سوغ هذا الاتساع الكمى للمادة اللغوية لبعض الباحثين أن يطلق عليها مصطلح « المعاجم الموضوعية » ؛ فقد ارتقى أصحابها بمسألة تنظيم ألفاظ اللغة الموزعة وفق الموضوعات . وأرى فى ذلك تجاوزا ، إذ إنها لم تصل - على الرغم مما قلنا - فى مسألة التنظيم إلى معيار دقيق ، فلم تتجاوز عملية الجمع الكمى إلى مراعاة الترتيب وفق الحروف أو وفق الأصول أو وفق صورة الكلمة أو غير ذلك من معايير البناء المعجمى ، غير أنها تمثل بلا شك إرهاصات لظهور المعجم العربى بصفة عامة ، فالعين الذى ألف فى تلك الفترة التى ألفت فيها الرسائل وكتب الموضوعات - وإن كان متفردا فى بابيه لأسباب عدة - قد اعتمد فى ثنايا معجمه على مرويات تلامذته من أصحاب الرسائل .

ولا خلاف فى أن منهج معالجة الظواهر اللغوية فيها قد أثر فى المعاجم بشكل عام . وهذا أمر يختلف عن إثارة طريقة التصنيف الموضوعى ؛ وهى طريقة اختلف الباحثون فى تحليلها ، فمنهم من رأى أن هدفها تقريب الألفاظ لمن أراد حصيلة لغوية تعينه على الكتابة العربية الفصيحة ، ومنهم رجح أن تكون علة اختيارها أنها النهج أو الوسيلة المناسبة التى تساعدهم على حفظ ما يتلقونه عن الأعراب الفصحاء حتى لا يضيع ، ثم تصنيفه وتقسيمه بما يؤدى إلى الإفادة منه . ومن ثم يلجأ إليها الباحث حين يستعصى عليه لفظ ما لمعنى ما موجود فى ذهنه .

أما من جهة الشرح والتفسير فقد حرصوا على التوسع فى إيراد الدلالات المختلفة للكلمات وبيان الفروق الدقيقة بين مفردات تنتمى إلى حقل دلالى واحد ، واستعانوا على ذلك بالشواهد والتمثيل والعبارات الافتراضية لإدراكهم قيمة السياقات فى إيضاح المعانى ، وكانت الشواهد - فى الأغلب - من الشعر القديم والقرآن الكريم والأمثال والأقوال والحكم ، كما أنهم حرصوا وبخاصة لدى المتأخرين على إيراد الآراء المختلفة ، وتعليل بعض الظواهر مستنديين إلى الشواهد واللهجات القديمة الفصيحة والاستعمالات العربية السليمة ، وتفاوتت أبواب الموضوعات كما وكيف ، إذ إن فريقا قد حرص على الإحاطة بكل ما ورد فى الموضوع ، ومال فريق آخر إلى الإيجاز والاختصار . ومن المنطقي أن يبالغ الفريق الأول فى التفسير والاستشهاد والتعليل ، ويعزف الثانى عن كل ما سبق ، فلا يورد إلا ما يستوجب ذكره . وكان الأخير نهج أصحاب كتب الثقيف اللغوى الصغيرة التى استهدف تقديم المادة اللغوية التى يحتاج إليها الكتاب والمشتغلين بصناعة الكتابة .

مسألة أخيرة وهى بروز اهتمام أصحاب كتب الموضوعات بظواهر لفظية انفراد فريق آخر بالتوسع فيها ومعالجتها فى كتب منفصلة ، وأهم هذه الظواهر الأضداد- التى نخصها بحديث مستقل فيما يلى- والترادف والمشارك اللفظى والمعرب والدخيل والمولد وغير ذلك . ورصدوا ما طرأ على دلالات المفردات من تغير سواء بتضييق المعنى أو توسيعه أو انتقاله ، كما أنهم قد عنوا ببيان قياس العرب ، وكيف يشتق بعض الكلام من بعض وكيف يمزج بين الأصوات أو الكلمات وكيف تتمايز الاستعمالات بعضها عن بعض وفق السياقات والمقامات ، على نحو أثرى التراث اللغوي فصار للباحثين معينا لا ينضب .

الغريب المصنف

لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)

تشير كتب الطبقات والتراجم إلى عدة كتب في الموضوعات تحمل العنوان ذاته ، الذي اختاره أبو عبيد لمؤلفه ، كالغريب المصنف للقاسم بن معن الكوفي (ت ١٧٥ هـ) والغريب المصنف لأبي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ) والغريب المصنف لقطرب (ت ٢٠٦ هـ) ، كما تشير إلى مؤلفات أخرى اتخذت عنواناً آخر ، وإن سارت على النهج ذاته ، الذي اتبعه أبو عبيد ، ويرجح عدد من الباحثين تأثره به ، مثل كتاب الصفات للنضر بن شميل (٢٠٣ هـ) ، والصفات للأصمعي (٢١٦ هـ) والصفات لأبي زيد الأنصاري (٢١٤ هـ) .

أما أن يكون قد أخذه من كتاب الصفات للنضر بن شميل فيرجع هذا الرأي إلى أصحاب كتب الطبقات والتراجم نقلاً عن عبارة ابن النديم في الفهرست (ص ٨٣) ، إذ يقول : كتاب الصفات وهو كتاب كبير ويحتوي على عدة كتب ، ومنه أخذ أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه « غريب المصنف » . ولا أدري لماذا فسرت عبارة (ومنه أخذ) على أنه نقل كتاب النضر بالكامل . كما أن ضياع كتاب النضر لا يمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة في هذه المسألة . وعلى الرغم من ذلك فقد رد د . حسين نصار هذا الرأي فقال (ص ١٦٦) : وليس من العدل أن نقول مع ابن النديم إنه أخذ كتابه من النضر بن شميل أو مع أبي الطيب اللغوي ، إنه اعتمد فيه على رجل من بني هاشم ، فالرجال الذين اعتمد عليهم قد صرح بأسمائهم ولم يحاول أن يخفى ذلك ، وكان يعتبر ذلك شكراً للعلم . ولا مانع عندنا أن يكون نظام الغريب مشابهاً لنظام كتاب النضر . وبالرغم من ذلك فإن فهرس ما يضمه من كتب (سأقدم فيما بعد بياناً للكتب التي ينقسم إليها الغريب المصنف) يبين بوضوح مدى الإضافات والموضوعات الجديدة التي ضمها الغريب المصنف ولم تكن في صفات النضر (كتاب النضر يضم خمسة أجزاء أوردها ابن النديم ص ٨٣) .

وعلى الرغم من وجهة الرد وإصابة التفنيد فإن عبارة الأخذ ما تزال مبهمة ، وأرى

أنها تبعد عن أن تنصب على المادة ؛ فلم يقصد بها أنه قد نقل عنه مادة الكتاب ، إذ إنه لو كان ذلك مقصده فلا قيمة لها لأن أبا عبيد كغيره كان يأخذ مما سبقه أو عاصره ، ولم يكن يتحرج من ذكر أسمائهم فتجد الأصمعي وأبا زيد الأنصارى وأبا عبيدة وأبا عمرو الشيباني وغيرهم ، وإن كان هذا النهج ذاته قد قوبل بنقد عنيف ، وحصر جهده في الجمع والتصنيف والتبويب إذ اعتمد تأليفه على أسلوب الرواية ، فجمع مرويات هؤلاء السابقين كما أخذ رسائلهم اللغوية ، وأعاد تنظيم وتبويب ما أخذه في أبواب تدور حول الموضوعات . وعبارة د . حسين نصار واضحة أيضاً في اعتماده هذا الأسلوب حين قال (ص ١٦٦) : اعتمد المؤلف غالباً على الكتب المؤلفة قبله في الموضوعات المفردة ، وخاصة كتب الأصمعي وأبي زيد وأبي عبيدة والكسائي وغيرهم ، وأدخلها برمتها في كتبه وأبوابه ، واتبع تربيته في بعض الأحيان ، والتزم أن ينسب كل قول إلى صاحبه ، وأن ينسب على المواضع التي اتفق فيها اللغويون التزام التنبيه على مواضع الخلاف .

وأظن أن عبارة : « وأدخلها برمتها » توضح « كم المنقول » وضوحاً تاماً ، بيد أنها تكشف أيضاً عن النهج الذي اتبعه أبو عبيد ، إذ لم يعرف عنه أنه كان ينقل من الكتب ، بل كان يعتمد على الرواية الشفوية ، ويؤكد د . رمضان عبد التواب في مقدمة تحقيقه للغريب المصنف أمانة أبي عبيد العلمية ، فهو ينسب كل قول أخذه إلى صاحبه (وهو لم يذكر النضر بن شميل مرة واحدة في كتابه ، ولو كان قد أخذ منه شيئاً لصرح بذلك اسمه بلا شك) (ص ١٢٦) ، وينتهي من مقارنة للنصوص التي نقلها الأزهرى في تهذيب اللغة عن كتاب النضر بما في الغريب إلى اختلافها اختلافاً كبيراً . ولكن هذا كله يرجع إلى فهم الأخذ من جهة المادة . أما إذا فهم على أنه يتعلق بالمنهج فالأمر مختلف ، إذ يظل فرض أنه احتذى كتاب النضر فرضاً قائماً حتى يكون للعثور على هذا الكتاب المفقود الكلمة الأخيرة ، ويتأكد ذلك من قول د . رمضان (ص ١٢٧) : حقاً يمكن أن يقال إن أبا عبيدة قد قلد النضر في تأليف كتاب مثل كتابه ، قد روى عن ابن درستويه أنه قال : وقد سبق أبو عبيد إلى جميع مصنفاته ، فمن ذلك - الغريب المصنف - وهو من أجل كتبه في اللغة - فإنه احتذى فيه كتاب النضر بن شميل المازني ، الذي يسميه كتاب الصفات . ويعلق د . رمضان على ذلك بأنه لا مانع عندنا من ذلك ، إذ إن النضر قد سبق أبا عبيد في التأليف في مثل موضوع كتابه .

أما منهجه فى الكتاب فيلاحظ ابتداء أنه قد جرى على نهج واحد مطرد لم يخرج عنه ، إذ يذكر الكلمة مسبوقة فى الغالب الأعم باسم أحد الرواة ، ثم يورد تفسيرها وأحياناً يكتفى بذكرها دون أن يفسرها . ويقل أن يبين ضبط نطقها . ويذكر أحياناً جمعها أو مفردا أو بعض مشتقاتها ، كما يستشهد عليها أحياناً بالشعر وهو الأغلب ، أو القرآن أو الحديث أو الأمثال ، كما يبين أحياناً إذا ما كانت تلك الكلمة لهجة من لهجات العرب أو كلمة معربة أو عامية مثلاً (وإن كان ذلك فى مواضع قليلة) . ثم إذا اتفق مع الراوى السابق غيره ، ذكر اسم الراوى الثانى بعد ذلك فى عبارة كالآتية : « وقال فلان مثله » . هذا هو الغالب ، ويقل جداً أن يجمع بين راوين أو ثلاثة فى عبارة مثل : « قال فلان وفلان وفلان » ..

كما أنه لم يقدم أبو عبيد لكتابه بمقدمة تبين منهجه ، والمصادر التى استخدمها فى كتابه (أورد هاد . رمضان فى مقدمة التحقيق ص ٦٧ - ١٢١) ، شأنه فى ذلك شأن الكتب المؤلفة فى هذه العصور القديمة .

أما الطريقة المؤلف فى عرض مادة الكتاب فإنه يقسم « الغريب المصنف » على خمسة وعشرين كتاباً يحتوى كل كتاب منها على عدة أبواب . ويحتوى الكتاب كله على حوالى ٩٠٠ باب ، تختلف طولاً وقصراً وقد استغرق أطولها سبع صفحات وأقصرها نصف سطر . وفيما يلى بيان الذى ينقسم عليها :

- | | |
|----------------------|----------------------|
| ١ - خلق الإنسان | ٢ - النساء |
| ٣ - اللباس | ٤ - الأطعمة |
| ٥ - الأمراض | ٦ - الدور والأرضين |
| ٧ - الخيل | ٨ - السلاح |
| ٩ - الطيور والهوام | ١٠ - الأوانى والقدور |
| ١١ - الجبال | ١٢ - الشجر والنبات |
| ١٣ - المياه والقنى | ١٤ - النخل |
| ١٥ - السحاب والأمطار | ١٦ - الأزمنة والرياح |
| ١٧ - أمثلة الأسماء | ١٨ - أمثلة الأفعال |

١٩-الأضداد ٢٠-الأسماء المختلفة للشيء الواحد

٢١-الإبل ٢٢-الغنم

٢٣-الوحوش ٢٤-السباع

٢٥-الأجناس

وقد تأثرت بعض المعاجم التي ألفت بعده بمادته وطريقة ترتيبه معاً ، كما تأثر بعضها الآخر بمادته فقط دون طريقة الترتيب ، فقد أثر في كتب الموضوعات (سيوضح ذلك في عرضنا للمخصص لابن سيده) ، وكتب اللغة والمعاجم الضخمة كجمهرة اللغة وتهذيب اللغة ومقاييس اللغة والصحاح وأساس البلاغة وغيرها .

ومن فضل القول أن نشير أيضاً إلى أن لكتاب (الغريب المصنف) شروحات وزيادات ، ومختصرات وتعليقات أوردها محقق الكتاب ص ٥٠ و ٥١ .. ويعد أن قدمنا لمادة الكتاب ومنهجه نتوقف قليلاً عند النقد العنيف الذي وجه إلى الكتب ورد المؤلف ؛ نبدأ أولاً بتقوم العلماء لمادة الكتاب فقد ذهب بعضهم إلى أن في الكتاب ألفاظاً كثيرة دون شرح أو تفسير أو استشهاد عليها أو تعليل للظواهر الخاصة بالألفاظ ، كما أنه قد نبه على بن حمزة البصري على بعض الأخطاء الخاصة بالرواية والتصحيح وشرح الألفاظ ، ووضع ذلك في كتابه : التنبيهات على أغاليط الرواة تحت عنوان : التنبيه على ما في الغريب المصنف من الأغلاط . والحق أن الرجل لم ينكر ذلك ، وهو الذي ظل أربعين سنة في تصنيف هذا الكتاب يتلقف ما فيه من أفواه الرجال ، إذ يروى عنه أنه قال حين قيل له : إنك صحفت في المصنف نيفا وعشرين حرفاً ، فقال : ما هذا بكثير ! في الكتاب عشرة آلاف حرف مسموعة ، يغلط فيها بهذا ليسير ، ولعلى لو ناظرت فيها لا حتججت عنها .

فالرجل صادق إذن لا يتكبر ولا يتعالى على أن يوصم عمله بأية شائبة ، كما أن تلك الأمثلة التي قدمها على بن حمزة على عدم ضبطه ما سمع ، وليس الكذب ، والتصحيح ، ويضع أخطاء نحوية وصرفية وتفسيرات لمعاني بعض المفردات ، قد أصاب في بعضها ، لم تقلل من قدر العمل ولا الرجل ذاته . ومن ثم لا يمكن أن نوافق من تشكك في قدرة أبي عبيد وأساتذته ، وذهب هنا مذهبا مغاليا .

فما قيمة تلك العبارات غير الموضوعية التي تنم عن حقد أو كراهية أو بغض

شخصى أو حسدا لما وصل إليه الرجل من مكانة ولما حصلت كتبه من شهرة واسعة!!
ماذا يحدث مثلاً لو صدقنا ما قيل عن الأصمعى ، ما حيك عنه من حكايات فيها
عبارات لا يدركون أثرها ، كأن يقال عنه : هو جالس يكذب على العرب ؟ كيف يكون
ذلك وهو من أهم رواة اللغة ، الذين اعتمد عليهم التأليف اللغوى بكافة صورة ، نقلا
للمواد وشرحاً للمفردات ، وماذا يكون الأمر مع هذه المواد وتلك الشروح التى نقلت
عنه ، وهى تمثل جزءاً يصعب حصره فى التراث اللغوى ؟!! لذا تخرج المادة اللغوية
عن تلك الدائرة ، فلا يرقى إليها شك فى صحتها وقيمتها .

أما المنهج فيثير تساؤلات كثيرة ، وبخاصة أن أبا عبيد لم يقدم لكتابه ، كما هى عادة
أغلب المؤلفين فى ذلك الزمان ، بمقدمة يكشف فيها عن الدافع الذى يكمن وراء اتباعه
المنهج الموضوعى فى جمع الألفاظ . ربما لم يجد جامعوا اللغة الأوائل منهجاً يناسب
طبيعة ما جمعوه من ألفاظ سوى هذا المنهج . والحق أنه قد استوفى الغرض من الجمع
الموضوعى لألفاظ اللغة ، واعتمدت عليه أغلب معاجم اللغة فى تحصيل ألفاظها
وموضوعاتها .

ولا يخفى أن الرجل قد اعتمد أسلوب الرواية ، نهجاً فى كل كتابه ، وهو أسلوب
يميز المؤلفات اللغوية العربية الأولى . فلا ثقة فى المادة المنقولة بلا رواية ، يروى اللاحق
عن السابق ، ويصرح بالأخذ عنه (وهو ما عرف فيما بعد بالإجازة) ، غير أنه لم
يحسن - كما يرى الباحثون - مثله مثل مؤلفى تلك الفترة ، استغلال مادة الرسائل
اللغوية التى نقل عنها ؛ فقد اعتمد على مرويات أساتذته ، وحشدها فى كتابه دوز
إضافة فى الشرح والتفصيل والتعليل إلا قليلاً . ولا أرى قدحاً فيه حين وصف عمله
بأنه « تصنيف للمجموع اللغوى على أساس وصفى تقريرى لا يهتم بالجدل أو التعليل
قدر اهتمامه بالوصف والتقرير » ، كما أنى لا أرى عيباً فى إيرادته لحكايات وأخبار
تنسب إلى بعض الأشخاص من أجل شرح معنى كلمة ، إذ إنه بغض النظر عن
حرصهم الشديد على تقديم المادة اللغوية على نحو ما سمعوها وأخذوها عن المصدر
الذى حدد بدقة زماناً ومكاناً دون تغيير أو حذف أو تهذيب إلا فى أحول القليلة ، فإن
اهتمامه الزائد بكثرة الشواهد والعبارات التى وردت على ألسنة الأعراب الفصحاء قد
وفر لنا مادة كافية لمعرفة السياقات التى استخدمت فيها المفردات ؛ فهى إذن ذات أهمية
بالغة للوصول إلى الدلالات المختلفة للمفردات والفروق بينها بدقة ووضوح ، إذ إن

تلك السياقات لم تكن من اختراع أو وضع المؤلفين أنفسهم ، بل ترجع إلى هؤلاء الأعراب الفصحاء ، أصحاب اللغة السليمة .

وقد طمح بعض الباحثين ، وهم على حق فى ذلك ، إلى تدخل أبى عبيد فى مادة بعض الظواهر الخاصة بالألفاظ مثل الأضداد والمشارك والترادف ؛ فهو لم يشغل نفسه ، كغيره من علماء اللغة ممن كتبوا فيها أيضاً ، بتعليلها أو البحث عن أسبابها أو الدخول فى جدل حولها ، ولم يزد عمله عن تقرير ما ورد فيها ، وردها إلى الاستعمال العربى للكلمات فى النصوص ، ويقصد بالاستعمال هنا سنن العرب فى كلامها واختلاف لهجات القبائل الفصيحة . ولا شك أنه لو عنى أبو عبيد وغيره من اللغويين بإيجاد تفسيرات لهذه الظاهرة ، وقد كانوا الأقرب إلى اللغة النقية والاستعمالات الفصيحة ، وكان حسهم اللغوى أعمق بكثير من حس من جاء بعدهم لأزالوا كثيراً من الغموض الذى يلف هذه الظاهرة ، بله وغيرها ، على الرغم من محاولات الباحثين وجهودهم التى لا تتوقف لإيجاد أو للوصول إلى علل أو تفسيرات مقبولة لها .

كلمة أخيرة حول تنمية أبى عبيد كتابه « الغريب المصنف » ، فقد أثار مفهوم الغريب جدلاً كثيراً ، لا يتسع المقام له ، إذ إنه سيفرد له حديث نقدى مسهب فيما بعد . لكن ما يعيننا هنا هو المفهوم الذى قصده أبو عبيد . فربما عنى بذلك اللفظ ذلك المعنى الصعب ، لأنه غريب عن الأفهام ، إذ لا يستعمل فى اللغة العادية . ولما كان همه ، كغيره من جامعى اللغة المتقدمين ، جمع الألفاظ الفصيحة ، وتدوينها نقلاً عن أهل الفصاحة ، تنقية للغة وطلباً للفصاحة فى الاستعمال اللغوى ، فتلمس تلك الألفاظ التى تحتاج ، فى نظرهم ، إلى توضيح وتفسير ، إذ لا يستطيع الرجل العادى معرفة معناها أو استنتاجه من سياق الكلام بمفرده . ومع ذلك فالناظر فى غريبه يرى أنه لم يقتصر على ذلك ، بل ضم إليها كثيراً من الألفاظ الواضحة السهلة .

وفيما يلى نموذج من كتاب « الغريب المصنف »

من كتاب « الغريب المصنف » لأبى عبيد

باب الألسنة والكلام (١)

قال أبو زيد : الحَذَاقِيُّ : الفصيح اللسان ، البَيِّنُ اللهجة . والفَتَّيقُ اللسان مثله (٢) .
والمسْلَاقُ : البليغ . والدَّلِيقُ مثله (٣) .

غيره (٤) : المسْلَاقُ (٥) : الخطيب البليغ (٦) . والمِصْقَعُ مثله . والمِذْرَةُ : لسان القوم ،
والتكلم (٧) عنهم .

وقال الأصمعي : الخليف اللسان : الحديد (٨) اللسان ، والهَذَرُ ، والمُسْهَبُ ،
والمُسْهَكُ ، والمِهْتَ (٩) جميعاً (١٠) : الكثير الكلام . فإذا كثر كلامه مِّنْ خَرَفٍ ، فهو :
المُقْتَدُ .

وقال أبو زيد : والإذْرَاعُ : كثرة الكلام والإفراط فيه . وقد أذْرَعَ الرجلُ : إذا أفرط
في الكلام (١١) . واللَّخَى : بثرة الكلام في الباطل ؛ يقال منه رجل اللَّخَى ، وامرأة
لَخْوَاءُ ، وقد لَخِيَ لَخَى - مقصور .

(١) سقطت كلمة : « باب » من ض .

(٢) م : « مثل الحَذَاقِي » .

(٣) عبارة : « والمسْلَاقُ : البليغ . والدَّلِيقُ مثله » سقطت من ت . وفي م : « والدَّلِيقُ » .

(٤) كلمة : « غيره » زيادة من ف ض .

(٥) ت م : « والمسْلَاقُ » بالواو .

(٦) كلمة : « البليغ » ليست في م .

(٧) ت : « التكلم » بدون الواو .

(٨) عبارة : « اللسان الحديد » ليست في ت . وفي ك : « والحديد » .

(٩) عبارة : « والمُسْهَكُ » ، والمِهْتَ من ت .

(١٠) كلمة : « جميعاً » ليست في م .

(١١) عبارة : « إذا أفرط في الكلام » زيادة من م .

وقال أبو عمرو : الهَوْبُ : الرجل الكثير الكلام ، وجمعه : أهواب ، والمتبَكِّلُ : المختلط في كلامه^(١) ، وهو التَّبَكُّلُ .

وقال الأصمعي : الهِتْرُ : السَّقْطُ من الكلام ، والخطأ فيه ؛ يقال منه^(٢) : رجل مهتَرٌ .

وقال الفراء : الفَقْفَاقُ مثله . واللقَّاعة ، والتلقاعة : الكثير الكلام . والمقَامِقُ : الذي يتكلم بأقصى حلقه ؛ يقال : فيه مَقْمَقَةٌ ولَقَّاعات^(٣) .

وقال الأصمعي : يقال^(٤) : في لسانه حُكْلَةٌ أي عُجْمَةٌ .

غيره^(٥) رَتَجٌ في منطقهِ يَرْتَجُ^(٦) رَتَجًا ، وأَرْتَجُ عليه : إذا استغلق عليه الكلام . وأصله^(٧) مَاخُوذٌ^(٨) من الرتاج ، وهو الباب [٢٤] ؛ تقول أرتجت الباب : إذا^(٩) أغلقته .

وقال أبو زيد : الأَلْفُ : العَبِيٌّ ، وقد لَفِفْتُ لَفْفًا .

وقال الأصمعي : هو الثقليل اللسان .

وقال أبو زيد : الفه العَبِيُّ الكليل اللسان ؛ يقال : جثت لحاجة ، فأفَهَنِي عنها فلان ، حتى فَهَيْتُ ، أي نَشَاكها .

(١) م : « والمتبكل في كلامه ، وقالوا : المختلط » ا

(٢) م : « وهو » بدلًا من : « يقال منه » .

(٣) م : « بده في م : » غيره : اللخلخاني الذي فيه عجمه . يقال : فيه اللخلخانية . وهو موجود في باقي النسخ في آخر الباب .

(٤) كلمة : « يقال » ليست في م .

(٥) م : « ويقال » بدلًا من : « غيره » .

(٦) كلمة : « يرتج » زيادة من ض .

(٧) م : « وهو » .

(٨) كلمة : « مأخوذ » سقطت من ك .

(٩) كلمة : « إذا » سقطت من ف ك . ومكانها في ض : « أي » . وفي م : « وهو الباب وأرتجته : أغلقته » .

وقال الفراء : المَنْقَحُ (١) للكلام ، الذى يُقْتَشِه ، ويُحْسِنُ النظر فيه . وقد نَقَّحت الكلام .

وقال أبو زيد : يقال (٢) : أَهْذَرَ فى منطقهِ إِهْذَاراً : إِذَا أَكْثَرَ .

غيره : النَّقَلَ : المُتَاقَلَةُ فى المنطق (٣) . قال ليبيد :

ولقد يَعْلَمُ صَحْبِي كُلُّهُمْ بَعْدَانَ السِّيفِ صَبْرِي وَنَقْلُ (٤)

ويقال منه (٥) : رَجُلٌ نَقْلٌ ؛ وَهُوَ : الْحَاضِرُ الْمُنْطَقُ (٦) وَالْجَوَابُ . وَالْهَرَاءُ : الْمُنْطَقُ الْفَاسِدُ . وَيُقَالُ : الْكَثِيرُ . وَقَالَ ذُو الرِّمَّةِ :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمِنْطَقٌ رَحِيمٌ الْحَوَاشَى لَا هَرَاءُ وَلَا تَزَرُ (٧)

وَالْحَظْلُ مِثْلُهُ . وَالْمُفْحَمُ : الَّذِى لَا يَنْطِقُ . وَالتَّغْمِغُ : الْكَلَامُ (٨) الَّذِى

(١) ك : « المنقح » تصحيف .

(٢) كلمة : « يقال » من ت .

(٣) بعده فى م : « يقال : رجل نقل وهو الحاضر الجواب » . وذلك موجود فى سائر النسخ بعد بيت ليبيد .

(٤) البيت فى ديوانه فى ٢٦/٤٢ ص ١٨٦ ومادة (سيف) من اللسان ١٦٧/٨ والتاج ١٤٩/٦ ومادة (نقل) من الصحاح ١٨٣٤/٥ واللسان ١١/٦٧٦ والتاج ١٤٤/٨ ومادة (عدن) من الصحاح ٢١٦٢/٦ واللسان ١٣/٢٨٠ والتاج ٩/٢٧٥ وهو فى الأساس ٢/٤٧٤ وجمهرة ابن دريد ٣/١٦٣ ومعجم البلدان (عدن) ١٢٦/٦ وتهذيب اللغة ٩/١٥٣ والمجمل ٣/٤٥٤ والمخصص ٢/١٢٩ وإصلاح المنطق ٥١ بلا نسبة فى الآخرين .

(٥) كلمة : « منه » زيادة من ف ك .

(٦) كلمة : « المنطق » ليست فى م .

(٧) البيت فى ديوانه فى ٢٩/٢٢ ص ٢١٢ وفيه : « دقيق الحواشى » . ومادة (هراء) من الصحاح ٨٣/١ واللسان ١/١٨١ والتاج ١/١٣٨ وتهذيب اللغة ٦/٤٠٢ والأساس ٢/٥٤١ ويروى بلا نسبة فى المقاييس ٦/٤٩ وجمهرة ابن دريد ٣/٢٩١ والمخصص ٢/١٢٦ والبيان للجاحظ ١/٢٧٦ وفى الأخير : « زقيق الحواشى » . ويوجد البيت كذلك فى مادة (نزر) من اللسان ٥/٢٠٣ والتاج ٣/٥١٣ وهو فى أمالى القالى ١/١٥٦ وسمط اللالى ١/١٢٢٥٥/١٠٨ والهمز لأبى زيد ٩٠٨ .

(٨) ك : « من الكلام » .

لا يبين (١) :

وقال أبو عمرو : الموارعة : المناطقة . ومنه قول حسان :

تَشَدَّتْ بَنَى التَّجَارِ أفعالَ والِدِي إِذَا العَانِ لم يُوجد له من يُوَارِعُهُ (٢)

يريد : يناطقه (٣) .

غيره : اللخلخاني (٤) : الذي فيه عجمه ؛ يقال : فيه لخلخانية (٥) :

(١) عبارة : « والتغغم : الكلام : الذي لا يبين » ليس في م .

(٢) البيت في ديوان حسان (البرقوقى) ٢٦٣ والمخصص ١٢٩/٢ والمحكم ٢٥٢/٢ وديوان الأدب

٢٧٨/٣ وتهذيب اللغة ١٧٦/٣ ومادة (ورع) من الصحاح ١٢٩٧/٣ واللسان ٣٨٩/٨

والنتاج ٥٣٩/٥ ويروى عجزه في الديوان : « إذا لم يجدعان له من يوارعه » .

(٣) الفقرة الخاصة بأبى عمرو كلها ، ليست في ف ك هنا ، بل تقدمت في أوائل الباب السابق . وقد

سقطت عبارة : « قال أبو عمرو » من م . كما سقطت من ت عبارة : « يريد يناطقه » .

(٤) ف : « اللخلخاني » تحريف .

(٥) العبارة بعد : « غيره » ليست في (م) هنا ، بل تقدمت في وسط هذا الباب . وقد بقيت كلمة :

« غيره » في (م) زائدة في آخر الباب .

عبد الرحمن النجدي
 (سلكه الدهر) (الزور) (ت ٣٢٧ هـ)
 الألفاظ الكتابية
 للهمذاني (ت ٣٢٧ هـ)

اتفق العلماء على أن كتاب الهمذاني يعد من أفضل الكتب التي عنت باختيار الألفاظ التي تحويها واصطفاء العبارات التي يمكن أن يستخدمها الكتاب أو تقدم للناشئة لتعليمهم وتدريبهم وإعدادهم إعداداً لغوياً سليماً من خلال النماذج أو الأمثلة التي وفرها لهم ليقتفوا أثرها في يسر ، وينهجون نهجاً في كتاباتهم ، وتتجلى قيمة الكتاب في عبارة الأديب الوزير صاحب بن عباد ، حيث قال بعد اطلاعه على الكتاب « لو أدركت عبد الرحمن بن عيسى ، مصنف كتاب الألفاظ لأمرت بقطع يده » . ولما سئل عن السبب أجاب : جمع شذور العربية الجزلة في أوراق يسيرة ، فأضاعها في أفواه صبيان المكاتب ، ورفع عن المتأدين تعب الدرس والحفظ (الكثير) والمطالعة (الكثيرة الدائمة) . إنباه الرواه ١٦٦ / ٢ .

وقد وضع في مقدمته الطريق التي ينبغي أن تسلك ، حين قال : « ولا غنى بالكاتب البليغ والشاعر المفلح والخطيب المصقع عن الاقتداء بالأولين والاقتباس من المتقدمين واحتذاء مثال السابقين فيما اخترعوه من معانيهم وسلوكه من طرقهم (ص ١٦٣) . ولكن ما الذي دفعه إلى اختيار هذه الطريقة (الاقتداء والاقتباس والاحتذاء) من خلال جمع الألفاظ الصحيحة المأنوسة والابتعاد عن الألفاظ المفردة المهجورة الغريبة ، وتتبع الاستعمالات السليمة والعبارات الجميلة التي تشيع على ألسنة مشاهير الأدباء وكتاباتهم؟ يلاحظ أنه بعد أن قدم بحديث عن صنائه الكتابية وقيمتها ودورها وفصل أصناف المشتغلين بها وأقدارهم وأوجه التمايز بينهم ، وهو حديث يكشف صراحة عن الهدف من تأليفه هذا الكتاب ، حيث يقول : ووجدت من المتأخرين في الآلة قوماً أخطأهم الاتساع في الكلام ، فهم متعلقون في مخاطبتهم وكتبهم باللفظة الغريبة والحرف الشاذ . . . وألفيت آخرين . . . يمزجون ألفاظاً يسيرة حفظوها من ألفاظ كتاب الرسائل بألفاظ من ألفاظ العامة استعانة بها وضرورة إليها لحفة بضاعتهم ولا يستطيعون تغيير معنى لفظة لضيق وسعهم ، والتكلف والاختلال باديان ظاهران في كتبهم ومحاوراتهم . . . (ص ٣٦١ ، ١٦٢) .

فقد ساء إذن الوضع اللغوى الذى وصل إليه المتأخرون فى هذه الصناعة القيمة ، فلم يرض عن الطائفة التى استخفت وراء ستار الحذقة ، والتفاسح ، والتعجير ، ولم يقبل من الطائفة الأخرى اللجوء إلى خلط الفصحى بالعامية لإخفاء عجزهم وضيق محصولهم اللغوى ، ورأى أن هذه الحالة تحتم عليه أن يؤلف عملاً يستدرك فيه الأمر ، فهى الباعث الحقيقى لتأليفه كتابه ، ويتبين نهجه الذى ارتضاه من قوله : فجملت فى كتابى هذا لجميع الطبقات أجناساً من ألفاظ كتاب الرسائل والدواوين البعيدة من الاشتباه والالتباس ، السليمة من التقصير المحمولة على الاستعارة والتلويح على مذاهب الكتاب وأهل الخطابة ، دون مذاهب المتشدين المتفاحصين من المتأدبين والمؤدبين المتكلفين ، البعيدة المرام على قربها من الأفهام والأذهان والخواطر فى كل فن من فنون المخاطبات (١٦٢) .

فقد بذل الهمدانى إذن جهداً شاقاً من أجل انتقاء تلك الألفاظ التى تنم عن ذوق رفيع وحس لغوى سليم ودرية فائقة ، ووفق إلى تخير ألفاظ وتراكيب ذات مستويات مختلفة ، بمعنى أنه جمع مجموعة الكلمات التى تترادف معانيها فى إطار موضوع معين ، دون استقصاء وإطالة ومجموعة الاستعمالات التى يمكن أن تترادف أيضاً ، فيمكن إحلال تركيب ما محل تركيب آخر يختلف فى ألفاظه ويتفق فى معناه . يقول فى إيضاح هذا العمل : فليست لفظة منها إلا وهى تنوب عن أختها فى موضعها من المكتابة أو تقوم مقامها فى المحاورة إما بمجانسة أو بمجاورة ، فإذا عرفها العارف بها وبأماكنها التى توضع فيها كانت له مادة قوية وعوناً وظهيراً ، فإن كتب عدة كتب فى معنى تهته أو تعزية أو فتح أو وعد أو وعيد . . . أمكنه تغير ألفاظها مع اتقان . ومن الجدير بالملاحظة أنه قد سمي بأسماء عدة ، منها كتاب الألفاظ فقط ، وكتاب الألفاظ الكتابية ، وهو الاسم الأكثر شيوعاً نسبة إلى الكتاب جمع كاتب ، أو بكسر الكاف نسبة إلى الكتاب (أى المكتابة) ، أو كتاب ألفاظ الأشباه والنظائر . ويوصف كذلك بالأشباه والنظائر اللفظية والمترادفات اللغوية ، أو كتاب الأشباه والنظائر من ألفاظ اللغة .

فلا خلاف إذن أنه يضم ثروة لغوية قيمة من المفردات (المترادفة والمتواردة والمتابعة والمتضادة) واستعمالات صحيحة وجمل فصيحة يقدمها للكتاب لتثقلهم من دائرة ضيقة تحصرهم فى ألفاظ غريبة غير مألوفة أو خليط بين اللغة الفصحى واللهجات

العامة إلى دائرة واسعة ، يتيسر لهم الانتقال بين استعمالات صحيحة عدة من نصوص أدبية راقية ، ألفاظها تجمع بين السلامة والوضوح . وقد وصفه فك في كتاب العربية (١٥٠ ، ١٥١) بعد أن نبه إلى أن لم يبق على صورته الأصلية ، بل تبدو فيها زيادات ترجع إلى النحوى ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، ولكن لا على أنها تجديد أو تنعيم للكتاب ، بل مجرد تعقيبات وتصحيحات (ص ١٤٩) . وأضاف إلى ذلك أن شهرة الكتاب وكثرة تداوله قد أغرت علماء آخرين بل ونساخت أيضاً بالإضافة إليه شرحاً وتفسيراً وتعقيماً . يقول : يحتوى أيضاً كتاب الهمذاني ، فى أبوابه الستة والستين والثلاثمائة على عبارات الأدب الجزل ، بصورة تجمع فى كل باب ما يتصل بناحية معينة من المترادفات ، وصيغ الاستعارة ، والأمثال . ونثرت الشواهد فى الكتاب باقتصاد . وأحياناً تساق حكمة مثالية لعظيم أو آية من القرآن ، أو حديث للرسول (ﷺ) . والنصوص النحوية جند نادرة . وقد يحذر من عبارة مستكرة بقوله : لا يقال ، أو قوله مثلاً : كاد يفعل ذلك ، وكاد أن يفعل لغة ضعيفة ، أو قوله : « أغلفة السيف » غير مستعمل ، وينبغى أن يميز المرء بين الإفراط والتفريط (١٥٠ ، ١٥١) .

ويوضح المؤلف البدائل المختلفة للمعنى الواحد الذى يعبر عنه بالفاظ مختلفة فى الباب الأول من كتابه مثلاً العبارات أو التراكيب المختلفة التى تدور حول معنى إصلاح الفاسد ، ثم يقدم بشكل متوال مجموع التراكيب التى تتيح للكاتب أن يتقن منها ما يوافق المقام ويناسب السياق ، إذ يمكنه أن يجعل مكان : أصلح الفاسد ، لم الشعث ، ومكان : لم الشعث ، رتق الفتق ، ومكان رتق الفتق ، شعب الصدع . . . (١٦٢) ، (١٦٣) .

وهكذا يبين الإمكانيات غير المحدودة التى يقدمها للكتاب للتعبير عن معنى ما من خلال عدة تراكيب تدور كلها فى فلكه ، دون تكرير وتقييد ، فيتاح له من خلال هذا الكم من الاستعمالات السليمة الصحيحة أن يبدل ألفاظه وفق المقامات والأغراض والمناسبات الملائمة لاستعمال كل معنى من المعانى . ولذا عدة بعض الباحثين من كتب الموضوعات أو المعانى والصفات يسير وفق نهج ابن السكيت أو أبى عبيد فى ترتيبه للمادة اللغوية وتوزيع موضوعاته على أبوابه الستة والستين والثلاثمائة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطبعة الأولى له وهى طبعة آلوسى زاده فى القسطنطينية سنة ١٣٠٢ هـ كانت تحت عنوان « كتاب ألفاظ الأشباه والنظائر » ونسبه إلى أبى

البركات عبد الرحمن بن محمد سعيد الأنباري (٥٧٧ هـ) ووصف بأنه كتاب لم ينسج على منواله ناسج ولم يسلك طريقه منهاجه ناهج ، مشهور عند أرباب اللغة والأدب ، متتزع من أوعية السنة العرب ، قديم التصنيف ، عجيب الترتيب والتأليف ، سليم من الغلط ، حسن الأسلوب والنمط .

وهو وهم من فعل النساخ لم يدركه المحقق ووقع فيه آخرون . أما الطبعة الثانية فهي طبعة بيروت سنة ١٨٨٥ م بمطبعة الآباء اليسوعيين وتحمل اسم (الألفاظ الكتابية) وهي النسخة التي صححها ابن خالويه ، وحققها الأب لويس شيخو ، وهي الطبعة التي شاعت وانتشرت ، فطبعت بمطبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٣٣ هـ وبمطبعة الرحمانية سنة ١٢٤٠ هـ وأخيراً الطبعة التي قدمها د . البدراوى زهران بتحقيقه ١٩٨٩ م .

وقد رفض د . البدراوى أن يكون كتاب الهمداني سبباً في انحطاط النشر الفني وتحويله إلى بريق لفظي أجوف في القرن الرابع الهجري - العاشر الميلادي . يقول (ص ١٥١) : وليكن كتاب الهمداني قد قدم للكتاب السطحيين الساذجين التفكير ، المادة اللازمة لتعبيرهم ، فإن سبب الانحطاط لم يكن راجعاً إليه ، بل إلى اتجاه الذوق الأدبي في ذلك العصر ، ذلك الاتجاه الذي أعلى مرتبة القالب على المادة ، لمجرد الإعجاب بروق اللفظ ولعانه . على أن هذا التلذذ الذوقي باللغة ، من حيث جرس الألفاظ ورنينها ووزن لحنها الموسيقي ، كان دأباً وديناً للعرب منذ عهد سحيق .

والأبواب متبانية في كم المادة ، يندر فيها ذكر أسماء العلماء والروايات والخلافات والنقول ، والشواهد قليلة أيضاً يوردها لتفسير لفظ يرى أنه ربما أشكل معناه على المتعلم ، ويفتقر الكتاب أساساً إلى ترتيب عام للمعاني ، ويخلو كذلك من أى شكل من أشكال الترتيب الداخلى للمفردات والتراكيب .

وفيما يلي نموذج من كتاب (الألفاظ الكتابية) للهمداني

من كتاب الألفاظ الكتابية للهذاني

وتقول أضغنت عليك فلانا ، وأوغرت صدره عليك وأضربت غيظه عليك ، وأذكيت حقه عليك وأحنته ووجدته حنقا مغيطاً محنقاً ذايراً محفظاً والحفيظة الغضب تقول أحفظته عليك أى أغضبته وأوغرت صدره عليك ووغرتة توغيراً - وجمع الحنق حناق .

ويقال ضمد فلان على فلان ، وأضم ، وحرد . وعبد وآغد واسمغد وتلهب وأسف . اضطرم وتضرم وحرق عليه الأرم (٢) من الغيظ وهى الأضراس وذلك إذا صرى (٣) عليه أنياه من الغيظ - وتقول عتب على صديقى عتباً - ووجد على أبى مرجدة ، وسخط على السلطان سُخطاً ولا يكون السخط إلا من هو فوقك :

باب

يقال امتّ ضغنه وسللت سخيمته وأطفأت نار غضبه وحقه وضغنه وأسكنت غضبه .

باب

يقال بين الرجلين طائلة وترة والجمع طوايل وتترات ، ودحل والجمع دُحول ووتر والجمع أوتار ، وتقول وترت الرجل ترة وتترا وأوترت فى الصلاة إيتاراً ووترأ .

(١) قال الليث : التغذمر : سوء اللفظ وقيل المخلط فى كلامه وقد يقال لذو غدامير إذا كان ذا صياح وجلبة والتغشمر العنف والجفاء (غريب) .

(٢) الأرم أيضاً . والأرم كركع الأضراس الأصابع والحجارة والخصى . (القاموس : ج ٤ ، ص ٧٤) .

(٣) يعنى صوت الأسنان .

وتَبَّلَ والجمع تُبُول ^(١) وناراً والجمع أُنَّار ويقال ثارت بالقنيل إذا قتلت

باب المعاقبة (٢)

يقال اقتصصت من فلان اقتصاصاً ، وانتصرت منه انتصاراً ، وانتقمته منه انتقاماً وعاقبته ألم العقوبة وأنكأها وأوعظ العقوبة وأزجر العقوبة ، وأنهكها وأنكلها ، وأردعها ، وعاقبته عقوبة رادعة زاجرة وأعظله ونأكته ونكَلتُ به ومثلتُ به وتركته عبرة ظاهرة وعظله بالغة وأحدوثه سائرة ومثلاً مضروباً وتقول جعلته حديثاً للغاير ، ومثلاً للسامع وعبرة للمتوسم ، وعظة للمتفكر والتدبير ، والتأمل والمترقب .
والمقتص ، والمتصر والثائر والمتقم واحد .

باب دفع المضرات

يقال دفعتُ عنك شرَّ فلان . . وأمطت أذاه وشذاه ومعرَّته وكلبه وعاديته وبائقتَه وعائلته وشوكته وكسرتُ عنك شوكته وفللت عنك حده وقلمتُ عنك ظفره وحسَّمتُ عنك بائقتَه ، ونكبتُ دراه وكففتُ غريبه ^(٣) وزممتُ لسانه .
ولا تزُمه وتهمله ولا تَضُمه وترسله ولا تكفه .

باب الغضب

يقال غضب الرجل غضباً ، وتلظى تلظىً واغتاظ اغتياظاً ، وتزغم تزغماً وتخمط تخمطاً ، واستشاط استشاطاً ، واحتدم احتداماً وتلهب تلهباً ، وامتعض امتعاضاً ، وهاج هايجه ، وفار فايهره وثار ثايره ، ورأيته متذمراً وذئيراً ومُتَنَمِّراً وارعوى ارعواء ^(٤) : وأعتب إعتاباً والاسم العتبي وهى المراجعة يقال أعتب الرجل إذا تاب ،

(١) التبل العداوة . الجمع تبول وتبايل . والذحل الإسقام كالإتيال (قاموس : ج ٢ ، ص ٣٣٩) .

(٢) جاء هذا فى (ك) تحت عنوان « باب الجزاء » وبين البابين خلاف كبير .

(٣) يقال فى الرجل (غريب) .

(٤) قال أبو عبيد الارعواء الندم على الشيء والانصراف منه والزل له حكاة البروى فى غريبة أ . هـ

يقصد أبا عبيد صاحب الغريب المصنف .

وعتب إذا غضب ، وتعتب إذا تجنى ^(١) وأعتب فلان فلاناً بمعنى أرضاه قال هرمز ^(٢) لا تسموا الإعتاب استكانة ^(٣) ولا المعاتبة مفسدة ^(٤) ولا التعتب استعلاء ^(٥).

وأقلع إقلاعاً ، وأقصر إقصاراً يقال أقصرت عن الشيء إذا نزعته عنه وأنت تقدر عليه ، وقصرت عنه إذا عجزت عنه ، وقصرت فيه إذا فرطت فيه ، ونزع نزوعاً انزجرانزجاراً وارتدع ارتداعاً واستفاق استفاقة وتقول إذا رجعت عن توبته ارتد وانتكث وارتكس ونكص على عقبيه .

باب في ضده ^(٦)

يقال تمادى الرجل في غيّه وانهمك في غيه ، وأوضع في غيه ، وأوجف فيه ، وتتابع في غيّه وتاه في ضلالته ، وأصر على باطله ، ولج في غلوائه وسدر في غيه ومضى في عمايته وتردى في جهالته وجمح في غوايته وتسكع في باطله وضرب في غمرته وتهافت في ضلالته ، وتمادى في غيّه ولج في غمرته ، وأمعن في إساءته وتعمه في سكرته ، والتمادى والمصر والجامح والمنهمك والمتتابع والسادر والمتردى والمتهاافت في الغي وغيره واحد .

باب العفو ^(٧)

يقال عفوت عن فلان وصفحته عنه وتعمدت ذنبه وتجاوزت زلته وتجافيت عن ذنبه وأغضيت عنه وأقلت عثرته ^(٨) ونعشته من سقطته وأنهضته من ورطته يقال شال الرجل إذا ارتفع وأشله إذا رفعته .

(١) معنى إذا ذكر ذنبه وخطيئته وليس فيه شيء من ذلك . (٢) لا ينصرف للتعريف والعجمة .

(٣) معنى إذا تاب بنصح العاتب عليه لا تسموه استكانة للعاتب أى خضوعاً واستهانة له .

(٤) معنى إذا عاتب بنصح أحد لا تسموه مفسدة .

(٥) أى إذا نصحه بالعتي لا تسموه استعلاء منه عليه .

(٦) جاء هذا الباب في نسخة (ك) تحت عنوان «باب التمادى في الضلال» وهو رقم ٩ وبينهما خلاف كبير .

(٧) جاء في هذا الباب في (ك) تحت عنوان (باب العفو) أيضاً رقم ١٠ ، وبينهما خلال كبير .

(٨) في (ك) أقلته من عثرته وأقلته من صرعه .

قال جرير :

وإذا وضعت أباك في ميزانهم رجحوا عليك وشلت في الميزان

ويقال سحبت على ما كان منه ذيلى ، وكبست عليه سمعى ، وعركته بجنبى ،
وكظمت ^(١) غيظى وأغضبت عليه جفنى وأبقيت عليه ، وأرعيت عليه وأطرقت ^(٢)
منه على شجى ^(٣) وأغضيت منه على قذى .

قال أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه ^(٤) .

فكم أغضى الجفون على القذى وأسحب ذيلى على الأذى وأقول لعل وعسى ^(٥) .
وجعلت ذلك تحت قدمى ودبر أذنى .

والعفو والصفح والإقالة والتغاضى والغفران والتغابى ^(٦) والبقيا والرعى والتجاوز
والتجافى والعتبى والتغمد والإغضاء واحد .

(١) يقال كظم فلان غيظه إذا تمجرعه وهو قادر على الإيقاع بعده ولم يفضه (غريب) .

(٢) يعنى رأسى .

(٣) أى على حزن .

(٤) فى الأصل عليه السلام . والرجل شيعى على نحو ما هو واضح .

(٥) قول على إلى مناهى .

(٦) يعنى فتر فى الأخبار بما صنع .

المخصص

لعلى بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)

يعد المخصص أكبر وأهم كتاب ألف على نهج الترتيب الموضوعي ، إذ إنه يقع في (١٧) سقراً كبيراً ، جمع فيه ابن سيده كل الرسائل اللغوية وكتب الموضوعات السابقة عليه ، فنجد من جهة مادة الكتاب قد اعتمد على ما ألفه الأصمعي وأبو زيد الأنصاري ، وأبو حاتم السجستاني ، والنضر بن شميل والفراء ، وثعلب وابن السكيت وأبو حنيفة الدينوري وغيرهم ، بل زاد على ما كانت الكتب أو الرسائل تفعله من نقل عن الأعراب الذين كان اللغويون الأوائل يطيّلون الاستماع إليهم ويحاورونهم ويدونون عنهم ما يسمعون ، بل تذكر المصادر أن بعضهم قد أقام في البادية بينهم زمناً طويلاً ، كما يروى عن النضر بن شميل أنه أقام فيها أربعين سنة . لقد عاش ابن سيده بعد أن انتهى عصر الرواية في القرن الثاني الهجري كما حدده اللغويون الثقة بقرنين ، ولذا نجد أنه ينقل عن جمهرة اللغة لابن دريد وكتاب العين للخليل بن أحمد والبارع للقاللي .

أما كتاب أبي عبيد « الغريب المصنف » بوجه خاص فقد أكثر الاعتماد عليه ، إذ إنه كما قيل عنه كان يحفظه عن ظهر قلب ، إلى حد ذهب معه بعض الباحثين إلى أنه نقله بأكمله في مخصصه ، وكما قيل إننا لو ضاهينا ما ذكر فيه من الكتب (أي موضوعات) بكتب الغريب المصنف لرأيناها كلها داخلة فيه مع المحافظة على ترتيب بعضها ، وإهمال ذلك في بعضها الآخر ، وإضافة موضوعات كثيرة لم يتعرض لها أبو عبيد ، ولو ضاهينا الفصول نفسها لظهر هذا الاشتراك جلياً ، لأن ابن سيده احتفظ بأغلب عناوين الكتب التي استقى منها ، والغريب المصنف لأبي عبيدة على رأسها .

وقد قوبلت هذه الطريقة في جمع المادة وتصنيفها بنقد عنيف ، إذ وصف عمله هذا بأنه خلط بين الألفاظ وحشد لها بطريقة غير منظمة ، فقد جمع كل ما وقع تحت يده من ألفاظ اللغة ، ثم صنفها موضوعاً مقتضياً أثر السابقين - وبخاصة أبو عبيد - ولم يحد عنها إلا قليلاً ، ولعل مما ساعده على ذلك أنه قد وضع معجماً لغوياً للألفاظ ، أطلق

عليه المحكم والمحيط الأعظم . كما أنه لم يسلم - لهذا النهج أيضاً - مما وقع فيه السابقون عليه في هذا اللون من التأليف ، فقد أدى نهجه في عرض المادة معتمداً على الرواة والرواد الأوائل اعتماداً كاملاً دون أدنى تغيير في الأغلب إلى الخلط والاضطراب وصعوبة العثور على اللفظ المراد . فقد كان في وسعه بعد أن توافرت له مادة لغوية كافية ، بذل الأوائل في جمعها عناء ومشقة وجهداً عظيماً ، ومضى زمن طويل على عناية عدد غير قليل من اللغويين بهذا اللون من ألوان التأليف ، أن يعيد تنظيم تلك الرويات وأن يرتب تلك المفردات ترتيباً دقيقاً حتى يسهل الفائدة منه ويسر طريقة استعماله . ودون خوض في ظروف عدة ربما شكلت عاهته عائقاً جوهرياً دون تحقيق ذلك .

على كل حال انفرد ابن سيده - خلافاً لمن ألف في كتب الموضوعات - بالكشف عن فائدة الترتيب الموضوعي ، أي تقسيم الألفاظ إلى مجموعات تحت عناوين معينة ، وحصر ألفاظ اللغة خلال موضوعات مختلفة ، تليها عناوين فرعية إلى أن تضيق الدائرة . وهكذا يدل كل عنوان على المفردات والدلالات والتركيب والسياقات التي تندرج تحته . فثمة معنى عام (موضوع مفرد) تدخل تحته المعاني الجزئية (أجزاء هذا الموضوع) فتتسع الدائرة في البداية وتستمر في الضيق حتى النهاية .

هذا الترتيب قد وجه - أساساً - إلى فئة محددة من الناس كي يفيدوا منه ، فإنه كما يقول (المخصص ١٠/١) : أجدى على الفصيح المدره والبليغ المفوه والخطيب المصقع ، والشاعر المجيد المدقع ، فإنه إذا كانت للمسمى أسماء كثيرة ، وللموصوف أوصاف عديدة ، تبقى الخطيب والشاعر منها ما شاء ، واتسعأ فيما يحتاجان إليه من سجع وقافية .

وقد بدأ كتابه بمقدمة عامة تناول فيها قضايا اللغة . أما ترتيب أبوابه فقد سار فيها على ترتيب الغريب المصنف ، غير أنه قد زاد عليه إضافات لغوية مختلفة نقلها عمن عاصر أبا عبيد أو جاء بعده ، ولكنه لم يلتزم الترتيب في كثير من الأبواب ، وهو في ذلك يحاكي أبا عبيد الذي سار على نهج كتب الأصمعي وأبي زيد وأبي عمرو والكسائي ، والفراء وغيرهم ، ولكنه كان يخالفهم في بعض الأبواب . ويرى د . حسين نصار في المعجم العربي (ص ١٦٩) : أنه كان يحاول أن يرجع إلى أحسن كتاب في موضوعه والاعتماد عليه ، حتى أننا نرى ابن سيده في النبات يترك أبا عبيد والأصمعي وغيرهما ويتخذ منهم الحشو . أما الكتاب الأصيل الذي اتخذته عماده فهو كتاب أبي حنيفة الدينوري .

وعلى الرغم من التشابه الكبير بين أبي عبيد وابن سيده إلا أنهما قد اختلفا في أمور عدة : أهمها طبيعة العلماء الذين رجع إليهم كل منهما وطريقة الأخذ عنهم ، فقد ذكرنا فيما سبق أن الرواية الشفوية كان النهج الوحيد الذى اتبعه أبو عبيد فى أخذ المواد اللغوية وتدوينها ، فلم يثبت فى كتابه إلا ما سمع ، وكذلك حرص كل الحرص على أن ينسب إلى أسماء الرواة واللغويين صراحة . أما ابن سيده فقد اكتفى بالتنبيه على اسم المؤلف الذى ينقل عنه ، ولم يحفل بذكر أسماء الرواة واللغويين . فقد تراجع الاهتمام بنسبة المادة اللغوية بشكل واضح ، ويتجلى ذلك أيضاً فى حذفه كثيراً من أسماء الشعراء الذين يستشهد بأبياتهم وغير ذلك من أوجه الحذف .

وتكشف أبواب المخصص كذلك عن عناية كبيرة بالقضايا النحوية والصرفية ، وأولى التعليقات النحوية والصرفية اهتماماً خاصاً أيضاً ، ولذا نجد أسماء النحاة مثل سيويه وأبى على الفارسي والسيرافي وابن جنى ، وكلها أمور لا نجد لها فى كتب غيره من ألف فى النون من التأليف ، ولذلك عد المخصص أشمل كتب الموضوعات وأجمعها إلى جانب ما يحمله من المعارف النحوية والصرفية .

وقد لخص ابن سيده فى مقدمته أيضاً النهج الذى اتبعه فى عرض موضوعاته ، فقد كان يبدأ بالأعم فالأخص - أى أنه جعل لكل موضوع باب ، ثم قسم أبوابه بعد ذلك إلى فصول - وأن يقدم الكليات قبل الجزئيات ، والجواهر قبل الأعراض . أى أنه كان ينظر إلى كل موضوع فى مخصصه نظرة مستقلة ، فيبدأ بتعريف الألفاظ العامة الشائعة والتى يتوقف عليها الموضوع كله ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى جزئيات الموضوع ، ويعنى بالتسميات المختلفة والمعانى المتنوعة لكل جزء . ومن ثم يصدق عليه إلى حد كبير الوصف الذى أطلق عليه ، وهو أنه (أكبر معجم فى المعانى) .

وعلى الرغم من ذلك الجهد الشاق الذى بذله ابن سيده فى مخصصة فإنه لم يخرج عما فعله فى كتبه الأخرى من الجمع والترتيب والتبويب . وخلت المواد التى عاجلها من رأيه إلا فى قليل من المواضع التى كان يعلق فيها على نقول أو آراء ، كما أنه تحرر كلية من الالتزام فيما ينقل ؛ فنجدته يقدم ويؤخر ويلخص ويغير ويزيد إلى غيره ذلك مما فعله مع كل مصادره .

وفيما يلى نماذج من كتاب « المخصص »

من كتاب « المخصص » لابن سيده

٩٨/١

ما يستحسن في العين من الصفات

• ابرام • عين ثلثة - ريشة البقن • نبت • في العين القبل
- وهو سنة العين حسنها رجل الجبل وامرأة تجلاد • ابن جن •
الجمع تجل وجيل نادر • نبت • تحت العين تجلاد ومنه ثلثة تجلاد
- اى واسعة وفيها البقيج - وهو سنها رجل ايج العين وامرأته • وقد تج
يجمع بها • وانند

والفرق منها سمار بجمة • وقصدت خبطة

• ابرام • رجل يبيع العين • وانند
تكون خمار القز فوق مقسم • اقصر يجمع المقتنين يبيع
• نبت • وفيه البرج - وهو سنها وكنها يابنها • وانند
تجلاد في برج سقرا في دق • كاتمة لفة قد منها ذب

وفين مو - تقا يابنها وسه سوايدها • وقد يبرج برها فهو ابرج • وعين برية
• ابو عبيد • البرج - ان يكون يابس العين تحديقا بالسواد كله لا يفيين
سوايدها • والخور - ان تكون العين كلها مثل الظبا والبقر وليس في ادم
خور • قال • وانما قيل لها خور العين لانهم شجعوا باللبا والبقر
• كالا لاسمى • ما اندى ما الخور في العين • ابرام • العين الخورة -
التي استوي يابها وسوادها واسه وادنت حافتها وتناجفها وايض
ما رواها وقد خور خورا وخور • وانند

• والخورون البنا القلبر •

• نعل • ويجمع الخور اخورا • وانند

فه درهمان وسنل • التي يجمع بها ولا الخور
وبل الاخور فاجمع الخور وهي البقر • ابن الاعراب • الخور - ثلثة
سوايدها في ثلثة يابها في ثلثة يابس جليل القصد ولا تكون الا في الخور

وبالعينين منهنه لا يقصد بذلك حور عينها . ابن الهيثم . احتمال

• عينه حوراء من العين الجبر .

الانبياء كانوا انزلوا اليه بلغتها بالانبياء والصدقة لا تقسم على غداها ولكنه

ليكون غداها . قال ابو علي . الغليل على غداها لا يوزن في الغدا ولا غداها

لانها لو تصيب اليه في الغدا . ثابت . وفي العينين . وهو في الغدا .

وسمى رجل اذ وقع وامر ان يجهه . ويسمى اذ وقع . سمي بالولد بين الغدا

والولد سمي به ومنه بالهجرة وانته

حتى ترى اغانى من الغدا . ثور في الغدا .

ويسمى الغدا . سمي ثور العينين وثقيلاتها والليل على الغدا كبر

سوى وقع العينين والفتح . الى . به تثنى حين انكها اثنى

والعين العين . وهو في الغدا . رجل امين وامر ان يجهه بين الغدا

والعين . قال ابو علي . ولا تملكه . ابراهيم . العين . سمي بالولد

العين في سمي . وضع عين عينا فاجتهد العمل . ابو عبيد . عين حذوة

• كبيرة . وتبع لبقال عين حذوة . ابو زيد . دمي . الحذاء التكر

• غيره . رجل احذوه وامر ان يجهه . عين حذوة . حنة . وقد

حذون

صفات ألوان الحذوة

• ثابت . في العين الثقل والشدة . وهو ان تشرب الحذوة حرة

ليست حذوة ولا حذوة . ولكنها حذوة الحذوة حتى كان حذوها

بغير الحذوة . وطريقه الرجل ثقل . وانتهى الحذوة . والحق في حذوة

وانته

كان انتهى العينين باز . على عتبة ثبه فاحسلا

• ابن مردود . هو . أقل من الزرق . ثابت . وفيها الشكل والشدة . دمي

(الوجه ولها كات)
كثافي الأصل
ويكون للسرور
والعين وقد
اشكلت قبل له
كبه محمده

حجرة غطيت البياض وقد شاكلت ورجل اشكل وامر اشكله ومن ثم قيل
اشكل عليه امره - اي اختلط وكل خالطين من بياض وحجرة او حجرة وسواد
فهو اشكل وانسد

فما زالت الفتى غشور دماؤها • بيضة حتى مله بيضة اشكل
اي غطت بالدم ونوع التجبر والتجبر - وهو ان يكون سواد العين شتري احمر
ورجل التجبر وامر التجبر - وكذلك غيرة التجبر - اذا كان يضر بالاحمر
ماؤا والكففة وسياق ذكر الانهر في باب الزان الماء مستعمل في شدة من هذا ان
شاه الله وقيل الاشكل دون الانجبر • صاحب العين • الاتجهم - السديد
حجرة العينين مع سعتها والاشي بجماء من نسرتهنم ويحيى • ثلث • وفي
العين الزرق والزرقنة - وهو خضرة الحشفة رجل ازرق وامر ازرقه وقد
زرق زرقا وازرق وانسد

لقد زرق عينا يا ابن مكبر • كذا كل فتى من الزرق
وفي العين السمل واللمة - وهو اسود الزرق الذي يضر بالبياض رجل اشكل
العين وامر اشكله وقد سمل سملوا سمل وكثر اشكل - اذا كان سواد يساو
حسوه بياض ومنه قال الاخطل بيسف خيل لا فقه قد علها العروق فيس
وايض

سمل التون كما البتها • بالله انيس النخج جلا
• ابوام • عين مقربة - زرقه قد ابيضت اشكلها فانما ابيضت الحشفة
فهو اسود الغراب والزرقة - بياض جالين العين فيه مرقها فهو امره
والاشي مرقه • صاحب العين • الزرقه - خلاف الكمل وامر الزرقه
- لا تكمل واللمة - كالمرة • ابوام • اللمة - الاحمر اشكل
العين وللمة مقها • غير واحد • في العين الكمل والكمل
ورجل الكمل وقد كملوا كمل • صاحب العين • الكمل - سواد يساو
نابت اشكل العين خشفة من غير كمل وقيل هو ان يسود مواضع الكمل
وقيل هو شدة سواد الظفر • ابن السكيت • الخشك - ان تكون إحدى

العينين

العينين مخلدة والأخرى مذكاة وقد يكون في التبل ومنه قيل القلما أخبث
 - أي أخشع لون لا يترون . قال أبو علي . ومنه تخيف الابل - وهو اختلاف
 وجوهها في الرعي

عيوب العين من قبل نظرها وخلقتها

• ثبت . في العين القبل والحول - فالقبل أن تكون كأنها تنظر إلى عرض
 الأنف والحول - كأنها تنظر إلى الجحج وويل القبل - أن يميل إلى الورد
 والحول - أن يميل إلى القفا . أبو عبيد . القبل - إذا لم يعل القلبر
 وقد ثبت قبله والقبك وسورت حولا . صاحب العين . حلت حولا . قال
 ابن جنى . وعليه وجهه من حبيب قرة

إذا ما كان كسر القوم رؤيا . وحلت مقلنا الرطل البير

فلا يخفى أن يجب أن يقول على هذا حورت لأنه بمعنى حورت ولكنه شذ فاعلى كما
 أقبل بعضهم اجترأوا وهي بمعنى مجرأوا والقفا من التصح وقد قيل حلت -
 انقلب من قولهم حلت القوس - أي انقلبت . ثبت . وحورت وهو أقبل
 وحول والآخر قبله لا موحولا . أبو عبيد . أقبلت عينه وحولتها . قال
 أبو علي . وحول الخلف عينه واستنما على ثفة . صاحب العين .
 الخزرة - انقلاب الحذنة نحو القفا وهو أضع الحول وقد ذكرته نزارا . أبو
 حاتم . الأثرز - الأثرز أخفى العينين . ثبت . وفي العين الخلف
 - وهو ثروج المشقة وتله رؤها رجل يأنه العين وشاق مثل بقطالبه
 ثمة - يريد أنه إذا نظروا على رأي سوا منع . صاحب العين . بقط
 يجتد مجرأ . ابن دريد . الخقم - الخقم العينين . أبو حاتم .
 عين جهره - بلخنة . أبو عبيد . رجل اجهر وأما جهره
 . صاحب العين . الظاهرة - العين باللسنة . ثبت . وفيها القوس
 - وهو شدة الخلف حتى لا يتلافى عليه بالفتان وهو أسوأ العيوب وأقبحها

وقد شروعت شروما وإن نلنا لأخروس . صاحب العين . ذمت عبته
 شدمس دوما - بخت . ثابت . وفي العين النقص - وهو كثرة القسم
 وغلبة الأتجان رجل أنقص وامرأة تلتها وقد نقصت لها والنقص خفة
 في العين ليس بحادث من داه وقد ذمت أن النقص نتيجة في العين وفي الخروس
 - وهو ضيق المؤثر وانضمام اليقين كأنهم ساجدين ورجل أخروس وامرأة
 خروما وانشد

والشديدات يافطن الأعر . خوص العين بجهنم ما استنفر
 استنفرته في من الطور وأصل الخوص من الخوص وهو الخاطلة . قال أبو علي .
 وبذلك سمي الأخوصان بن جعفر بن كلاب غلبت الصفة على ما . وقيل بل هو اسم
 موضوع له ما تقول من الوصف وأما قول الأعرابي

أناي وعيد الخوص من آل جعفر . فليعبد عرو ولتبت الأناصا
 فعلى أنه جعل كل واحد من هذين أخروس فأما جعفر الأخروس مرة على فعل ومرة
 على أفعيل فأنفولة عنده أي أنه جعل الأول على قول من قال العباس والمرث (1) وعلى
 هذا ما أنشدنا الأعرابي

• أدوى من العوج وقاح الحافير •

قال وعيد أعباد في مذاهمهم على محبة قول الخليل في التباس والمرث أنهم إنما
 قالوا بعرف الذعر فلامهم جعلوا الذي يبينه ألا ترى أنهم لم يكن كذلك لم
 يكبر ويعنى أقبل وأما الآخر فانه يجعل عندي ضربين يكون على قول من قال
 عباس ومرث ويكون على التفسير في الأسماء والمبالغة كأنه جعل كل واحد
 أخروسا . أبو حاتم . الخوص - أن تضيق إحدى العينين دون الأخرى
 • ثابت . النقص - أن تكون إحدى العينين أعظم من الأخرى ورجل
 أنقص وامرأة أنقصا . أبو زيد . الخوص - ضيق العين وصغرها خفة أو داء
 وقد شروعت خوصا أو أخروس والأخني خروما وقيل الخوص أن تكون إحدى
 العين أصغر من الأخرى

(قوله جعل كل
 واحد من هذين
 أي من قبيلة هذين
 فتنبه كنهه معصمه

(1) من قال العباس
 والمرث أي من رأى
 الوصف في هذين
 العامين فيكون قد
 رأى الوصف في
 الأخروس فقص
 جمعه على قول له

ذكر ما يلحق العين مما هو في طريق

العور ونحوه

التي - ذهب البصر عن العينين معا ولا يكون في الواحدة وقد عني قتيبه
أعني وأعماله وأمرهم ورجلهم وأمرهم عتبة حكاه ليوبه على حد ثخن في ثخن
وهو في عتبة أحسن لفعل الباء مع الكسرة . وقال . ثخنيت - أي انخرست
ذلك ولسنجه . غيره . وقالوا أعاني في هذا المعنى وعني قلبه عن العلم
فهو عني ويقال ما عمل في هذا ولا يقال في الأول لأن الفعل في الأول أمر وسوءها
أنفعل والثلاثي السريخ أعني عني به بسوء فعل ثلاثي غير مزيد كاستقوابين
على حد ما الحكم العيون من مناعة هذا الباب . صاحب العين . الأتفه
- الذي يوافقني وقد عني كذا وفي التزييل ويسوي الأتفه وربما الكفة في
التعريف أنه التي العارض وأند

كَيْهَتْ عَيْنُهُ لَيْتَهُ . فهو يلقى نفسه لما ترع

• ابن دريد . كيه بصره كهاه وواته - إذا عتوت فيه ظلمة فليس عليه
• صاحب العين . جعل شرير - ذاعب البصر . أبو زيد . في عينه
يلعن ويلعن وكوكب وكوكبة . ثابت . في العين العور - عورث
عورا وعورث وعانث فعورورا - يعني ذهب بصرها وأند

ويأتي بظفر القبيح عني . أعارث عنيهم لم تقاوا

• غيره واحد . عورث عينه وأعورثها وأعورثها . ميوه . إذا قال عور
لم يصر من العور . غيره . وقالوا في الضراب أعور - لحيه بصره على التطير
كقولهم لا أعمى نصير وعوراء العرب - مشاهير عورهم سكان ثمان شرار
وغيره . ثابت . وشل من الامثال - كالكلب عانه فلقوه وشله كالكلب عانه
زكته تغرب مشلا لأنسان يتي على نفسه بلا مشرا . فالسيوبه . وشل برن

لم يصر من العور أي
لم يكن من قبله بل
هو بناء على حدته
أه

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أُسَلِّمُ إِلَيْهِ الْفَرْدُوسَ

(٤)

كتب الظواهر الخاصة بالألفاظ

- مقدمة

- كتاب النوادر لأبي زيد الأنصاري

- كتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي

- كتاب الأضداد لأبي بكر الأنباري

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

(٤)

كتب الظواهر الخاصة بالألفاظ

مقدمة

يوجد في العربية بعض الظواهر الخاصة بالألفاظ ، التي عدها اللغويون القدماء من سنن العرب في كلامهم ، ولذلك أولوها عناية كبيرة ، فرصدوا المفردات الداخلة تحت كل ظاهرة ، وفسروها ، وقدموا الشواهد الدالة عليها في اللغات أو اللهجات العربية الفصيحة . ومن أقدم هذه الظواهر التي حظيت بكثرة التأليف فيها « الغريب » الذي وجه إليه اللغويون الأوائل جل اهتمامهم وبخاصة في سياق تفسير القرآن والحديث ، إذ إن العربية تحفل بكثير من المفردات الغريبة - بغض النظر عن الخلاف الكبير الذي نشأ حول تفسير مفهوم الغريب - التي أوقف تفسيرها على الصحابة ، بل أصحاب الفصاحة أنفسهم ، وترددوا في الإجابة حين سئلوا عن معناها ، مما دفع عدد من اللغويين إلى رصدها والبحث عن معانيها بين الأعراب الفصحاء ، وإزالة غموضها .

وتذكر كتب التراجم والطبقات أن الصحابي الجليل عبد الله بن عباس (ترجمان القرآن « ت ٦٨ هـ ») كان أول من تقدم لتفسير غريب القرآن الكريم بكلام العرب ، وإليه ينسب أيضاً أول كتاب في غريب القرآن ، ثم ألف فيه بعده عدد من جامعي اللغة الذين سبق ذكرهم ، مثل الأصمعي وأبي عبيدة وابن قتيبة ، وثعلب والمفضل بن سلمة وابن دريد وأبي حاتم السجستاني والراغب الأصفهاني وغيرهم . وقد انحصر التأليف فيها في غريب القرآن أو في غريب الحديث أو في الغريب في اللغة .

أما الظاهرة الثانية فهي النواذر . فقد شغل اللغويون الأوائل برصد الألفاظ العربية التي يتندر استخدامها ، وجمعها وتدوينها وتفسيرها خشية ضياعها . ويبدو أن مفهوم

النواد لم يكن واضحاً ليديهم بشكل كاف ، لأننا نلاحظ في مؤلفاتهم اشتتاً من
 المفردات ، بعضها متوغل في الغرابة ، عجيب في بنية ودلالته ، وعلى الرغم من ذلك
 فقد دون بغير تفسير ، فحكم عليه بأن يظل مستغلقاً على الفهم ، نادر الاستعمال ،
 قليل الفائدة ، وبعضها الآخر ، وليس بقليل ، ألفاظ فصيحة مستخدمة غير غامضة
 الدلالة ، بل إن كتبهم قد ضمت أيضاً أبواباً أخرى لا تختلف عما ألف في الرسائل
 وكتب الموضوعات والفصاحة والثقيف اللغوى وغير ذلك . ومن أهم من ألف فيها أبو
 عمرو بن العلاء (ت ١٤٥ هـ) وأبو زيد الأنصارى وأبو مسحل الأعرابى وقطرب
 والأصمعى وابن الأعرابى وأبو عبيدة وغيرهم .

أما الظاهرة الثالثة فهي الأضداد . وقد اهتم علماء اللغة بجمع ذلك النوع من
 الألفاظ الذى أثار جدلاً كبيراً بينهم ، إذ لم يكونوا على اتفاق فى موقفهم من هذه
 الظاهرة ، فنجد بعضهم يثبتها ويدافع عنها ، ويعدها خصيصة مهمة من خصائص
 اللغة العربية ، بل حمل لواء الرد بعنف على محاولات الشعوبيين الطعن فى العربية
 لاحتوائها على تلك الظاهرة . ونجد أيضاً من تردد فيها ، بل أنكرها وفند ادعاءات من
 رأى أنه يمكن أن يكون للكلمة معنيان متافران أو متضادان ، فذلك أمر يستحيل على
 الفهم وفى الاستخدام . ومن أهم من ألف رسائل خاصة فى الأضداد الأصمعى
 والسجستانى وابن السكيت وقطرب . أما ابن الأنبارى وأبو الطيب اللغوى والصغانى
 فقد تجاوزوا مرحلة الرصد والجمع إلى مرحلة أخرى يتضح فيها التفسير والتعليل وإبداء
 رأى .

أما الظاهرة الرابعة فهي الترادف . فقد عنى اللغويون بالتأليف فيها ، وقد عدت
 بعض الرسائل وكتب الموضوعات من معاجم المترادفات ، لأنها تجمع أيضاً الألفاظ
 التى تدور حول موضوع واحد أو معنى واحد . وقد اختلفوا كذلك فى موقفهم من
 هذه الظاهرة ، فنجد بعضهم يدافع عن وجود الترادف ، بل ويعده خاصية مميزة للعربية
 دالة على ثرائها ، ويدفع فريق آخر ببطلان ذلك ، ولا يرون للشئ إلا اسماً واحداً ،
 ويصيون أحياناً فى تعليقاتهم بإرجاع الترادف إلى وجود شكلين مختلفين للفظ واحد ،
 يصيران مع الاستعمال مترادفين أو إلى تعدد اللهجات أو شيوخ صفة أو صفات لمسمى
 بعينه ، فتتحوّل إلى اسم له أو وجود لفظين لمعنيين متجاورين ، يخفى الفرق بينهما مع
 طول الاستعمال أو دخول كلمات معربة ترادف ما يناظرها فى العربية إلى غير ذلك .

وقد يخفقون فى بعض الأحيان ، ويعجزون عن إيجاد فروق دقيقة بين المفردات ، فيتحاملون ويسرفون فى تبريراتهم ، ومما ألفت فى هذا الموضوع (ما اختلف ألفاظه واتفقت معانيه للأصمعى ، و (الألفاظ المترادفة) لعلى بن عيسى الرمانى (ت ٥٨٤هـ) ، و (الروض المسلول فيما له اسمان إلى ألف) للفيروز أبادى (٨١٧هـ) .

أما الظاهرة الخامسة فهى (المشترك اللفظى) . وحده أن يكون اللفظ الواحد دالاً على معنيين مختلفين فأكثر . ولم تسلم هذه الظاهرة أيضاً من الخلاف بين العلماء ؛ فعلى الرغم من اعتراف كثير منهم بإمكان اتفاق اللفظ وتعدد معانيه وهو ما يوافق منطق التغير اللغوى ، إذ يمكن أن تحمل الكلمة الواحدة دلالات مختلفة فى استعمالات متغايرة تشكلت على مراحل زمنية متتابعة . وتلك علة غالبية ظاهرة فطن إليها بعض علماء اللغة القدامى ، ومع ذلك فإن بعضهم الآخر قد اعترض على ذلك ، ولم يرَ للفظ إلا معنى واحداً وهو الأصل ، فإن كانت له عدة معان أخرى فلذلك أسباب ؛ منها الاستعمال المجازى أو اختلاف اللهجات أو انتقال الدلالة أو التطور أو الاقتراض من اللغات الأخرى . . إلى آخر تلك الأسباب المعلقة للظاهرة تعليلاً دقيقاً .

وهذا فى الحقيقة ليس رفضاً لوجود الظاهرة ، ولا خلاف بين الرايين إلا من زاوية النظر ، أمن النتيجة - أم من المقدمة . ومن أشهر من حمل لواء المعارضة لهذه الظواهر الثلاث الأخيرة ثعلب (٢٩١ هـ) وابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) وأبو على الفارسى (ت ٣٧٧ هـ) . وقد بدأ التأليف فيها فى صورة رسائل صغيرة تفتقر إلى الترتيب والتنظيم ، مثل : (الأشباه والنظائر فى القرآن) لمقاتل بن سليمان (ت ١٥٠ هـ) ، و (ما اتفق لفظه واختلف معناه) للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) . أما كتاب (المنجد فى اللغة) لأبى الحسن على بن الحسن الهنائى المعروف بكراع (ت ٣١٠ هـ) فيعد من أشمل ما وصل إلينا حول المشترك .

ولا شك أن ثمة ظواهر لغوية أخرى بدأ علماء اللغة التأليف فيها منذ وقت مبكر ، مثل المعرب والدخيل . فقد اختلف العرب حول اللفظ الأعجمى ، وذهبوا فى هذه القضية أو الظاهرة مذاهب شتى لارتباطها بالقرآن الكريم ، فمنهم من رفضها كلية ، إذ لا يحتوى القرآن الكريم إلا على العربى الخالص ، ومنهم من توسط ، فرأى أن تلك الألفاظ الواردة فى القرآن الكريم أعجمية الأصل ، ولكن العرب عربتها ، فصارت

عربية فاستعملها القرآن بهذه الصفة . وقد اجتهد العلماء في وضع القواعد التي تمكن من معرفة الألفاظ المعربة ، وقد أقاموها على جرس الألفاظ واختلف حروفها . وقد بدأ التأليف فيها متواضعاً على نحو ما ورد لدى أبي عبيد في غريبه ، وابن قتيبة في أدب الكاتب وابن دريد في جمهرته ، وتضخمت المادة في مخصص ابن سيده ، غير أن أبا منصور الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ) قد أفرد للمعرب كتاباً مستقلاً ضخماً أسماه « المعرب من الكلام الأعجمي » . ولم يتوقف التأليف في هذا الباب حتى العصر الحديث .

وننبه أيضاً في خاتمة هذه المقدمة الموجزة إلى أنه قد أولى علماء العربية للاشتقاق والنحت أهمية كبيرة ، فقد عد الأول أساس اللغة العربية ، إذ إن العربية لغة اشتقاقية . وقد ضمت مؤلفاتهم الكلام عن نوعي الاشتقاق : الاشتقاق الأصغر ، والاشتقاق الأكبر ، والنحت بوصفه ضرباً من ضروبه . ومن أوائل من ألف فيه الأصمعي في كتابه (اشتقاق الأسماء) . وقد تراوح العلماء في معالجتهم لهذه الظاهرة بين الاعتدال والغلو والإسراف ، وقد أفرد ابن السراج (ت ٣١٦) في (كتاب الاشتقاق) مادة موسعة قيمة . أما أكبر الكتب التي ألفت في هذا الباب دفاعاً عنه وكشفاً عن قيمته وردا لادعاءات الشعوبية فهو كتاب ابن دريد (ت ٣٢١) المسمى (كتاب الاشتقاق) . أما العالم اللغوي الكبير ابن جني (ت ٣١٩ هـ) فقد أولع به ، مقتفياً في ذلك آثار أستاذه أبي علي الفارسي ، وخصص للاشتقاق الأكبر باباً طويلاً في كتابه (الخصائص) .

وفي الواقع لا يتسع المقام للحديث المفصل عن كل المؤلفات التي تناولت هذه الظواهر اللغوية التي قدمنا لها ، ولذا ستكتفي هنا ببعض هذه الظواهر البارزة .

النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ)

أشرنا فيما سبق إلى أن الرواية الشفوية هي أساس تلقى العلم في زمن اللغويين الأوائل ، فقد كان الاعتماد فيه على السماع ؛ ولم يكن يقرون إلا ما سمعوا ، وكانوا يشككون في علم من ينقل عن الكتب ، ويردون أقواله ، ويؤخرون رتبته ، فما كان من سبيل إلى معرفة اللغة في أنقى صورها إلا بالرحلة إلى البوادي التي تعيش فيها القبائل العربية الفصيحة ، ومشاهدة الأعراب ، طلباً للفصاحة في الاستعمال اللغوي وتلمساً للغريب والنادر . وقد أدى أسلوب الإملاء اعتماداً على الذاكرة إلى اختلاف عبارة الروايات التي وصلت إلينا عن اللغويين الأوائل كالأصمعي وأبي زيد وأبي عمرو وغيرهم ، فقد كانت مجالسهم تختلف وأمالهم تتعدد ، فتختلف عبارة العالم في كل مرة عن الأخرى .

ويدهي أن هؤلاء الأوائل قد شغفوا بجمع وتدوين كل ما هو فصيح ونقي في لغة هؤلاء الأعراب الفصحاء ، وكان من بين هذه المادة اللغوية ما هو مغرق في الإغراب والندرة لا يتوصل إلى فهمه وتفسيره دون الاعتماد عليهم ، ولا تخفى هنا تلك الصلة الخفية بين مفهومي الغرابة والندرة ؛ تلك التي تؤكد طبيعة المادة التي وردت في مؤلفات الأوائل . وعلى الرغم من أن بعضهم قد أسرف في تتبع هذا النوع من الألفاظ والسعي وراء الأقوال والأشعار والأرجاز التي تمتلئ بها فإن كتبهم قد حفظت لنا ثروة لغوية لا يستهان بها ، لأنهم جمعوا أيضاً ألفاظاً فصيحة مستعملة ، وفسروا كثيراً من الغرائب والنوادر والأشعار والأرجاز كان يمكن أن تضيع ، وإن قيل إنه قد يبق منها إلا القليل ، أو تظل مستعصية على الفهم ، متأية على الإدراك .

وكان أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري واحداً من هؤلاء الرواد الأوائل الذين أخذوا اللغة مباشرة عن العرب الفصحاء فقد قيل عنه : « أحفظ الناس للغة . . . وأوسعهم رواية ، وأكثرهم أخذاً عن البداية » (المزهر ٢/٤٠٢) .

وقد سبق أن أشرنا إلى دوره في جمع اللغة في رسائل صغيرة ذات موضوع واحد ،

ونعرض هنا لمؤلفه فى هذا اللون من ألوان التأليف الذى سبقه إلى التأليف فيه ، كما تذكر كتب التراجم والطبقات ، عدد كبير من اللغويين غير أن كتابه فى النوادر يعد أقدم كتاب وصل إلينا من هذا النوع ، كما أن مادته وطريقته فى معالجتها ونهجه الذى سار عليه تختلف عن غيره . ويشير ما جاء فى بداية الكتاب إلى أن المادة التى يضمها وصلت إلينا من طريقين ، الأولى رواية التوزى وأبى حاتم عن أبى زيد والثانية رواية الرياشى وأبى حاتم عن أبى زيد .

جمع أبو زيد فى كتابه مجموعة من ألفاظ اللغة الغريبة النادرة داخل نصوص من الشعر والرجز والنوادر ، أقلها من الشعر (ثلاثة أبواب) ، تليه النوادر فى كلام العرب الفصحاء (خمسة أبواب) ، ثم الرجز (سبعة أبواب) ، وهى تمثل أبواب الكتاب كله (١٥ باباً) . ولكنه لم يبدأ بالشعر ثم النادر ثم الرجز ، بل جاءت الأبواب متفرقة ؛ فنجد أنه يبدأ بالشعر ثم الرجز ثم الشعر ثم يضع باين للرجز أحدهما وراء الآخر دون تعليل لهذا التقسيم . فما علة تجزئة مادة الكتاب من شعر ورجز ونوادر فى أبواب متفرقة ؟ !

يذهب د . عز الدين إسماعيل (ص ٣٢١) فى تفسير ذلك إلى : « أن أبا زيد كان يلى كتابه على حلقات ، فحلقة فى تفسير غريب الشعر ، وحلقة فى تفسير غريب الرجز ، وحلقة فيما روى عن العرب من نوادر لغوية ، دون مراعاة لترتيب معين . وكان أولى برواة الكتاب عنه أن يجمعوا كل ما يتصل بالشعر فى باب ، وما يتصل بالرجز فى باب ثان ، والنوادر فى باب ثالث ، فيصبح الكتاب بذلك ثلاثة أبواب ، فى كل باب موضوع مستقل بذاته » . وربما يتسق هذا التغير مع ما أشرنا من قبل حول أسلوب التدريس آنذاك واختلاف المجالس وتعدد الأمالى .

ويصعب أن نوافق د . عز فيما ذهب إليه من دعوة رواة الكتاب إلى التدخل فيه بإعادة ترتيبه ، لأن تدخلهم يعنى فى نظر مبادئ ذلك العهد أنهم ليسوا ثقة فيما نقلوا عن شيخهم ، إذ كانت الرواية الشفهية تلزم الراوى أن يروى عن أستاذه رواية حرفية صادقة أمينة دون تحريف أو تبديل أو تغيير ، بغض النظر عن اختلاف الروايات غير المقصود العائد إلى أمر الذاكرة ، ناهيك عن أنه من غير المعقول وفقاً لسنن تلك الفترة أن نطالب أبا زيد أن يقدم كتابه مرتباً ، فهو يسلك نهج الأمالى الذى سيطر زمنناً طويلاً

بعده أيضاً نهج أغلب اللغويين ، وهو يوائم - كما أشرنا فيما سبق - أسلوب التدريس آنذاك .

أما منهجه في عرض المادة فقد خالف من كان يقدم اللفظ ويفسره ثم يأتى بالشعر شاهداً عليه ، ويروى عن أعراب القبائل ، فكان يقدم الشعر أو الرجز ثم يفسره . وقد التزم في الشعر بنسبة الأبيات إلى قائلها ، وتحديد زمانه (العصر الذى عاش فيه) ومكانه (القبيلة التى ينتسب إليها) . ثم يأتى بالشرح الذى لم يتظم فيه أيضاً ؛ فقد أطل في البابين الأولين ، وأوجز غاية الإيجاز في الباب الأخير ، ويلاحظ في شروحه عنايته بتقديم معانى المفردات ثم المعنى الإجمالى ، كما أنه كان يلتفت إلى مسائل نحوية وصرفية وعروضية وفروق دلالية دقيقة ، ويستشهد على شروحه بشواهد أخرى من القرآن والشعر . أما في أبواب الرجز فلم يعن بنسبة الأرجاز إلى قائلها ، وأوجز في شرح المفردات والمعنى الإجمالى ، وقل اهتمامه بالمسائل النحوية والصرفية فيها .

أما في أبواب النوادر فتجاوز فيها تفسير المفردات ، وإن عنى بمشتقات اللفظ أساساً ، إلى التعبيرات والاستعمالات الغريبة التى لا تجرى على القواعد المعزوقة ولا على اللغة الواضحة الشائعة الاستعمال . وفى بعض الأحيان يستشهد بالشعر ، ويلتفت إلى المترادفات .

وهكذا نراه لم يلتزم نهجاً معيناً في اختيار نصوصه أو شرحها أو الاستشهاد عليها . ويلاحظ أن أغلب مادة الكتاب رويت عن أبى زيد غير أن الرواة قد أضافوا إليها روايات للأصمعى وأبى عبيدة وابن الأعرابى ، كما اختلفت رواية التوزى مع رواية أبى حاتم من جهة تلقى أبى زيد للشعر والرجز والنوادر . على كل حال عدت مادة نوادر أبى زيد وشروحه ثروة لغوية قيمة ، نهل منها فيما بعد كثير من اللغويين ، بل ارتكز عليها مؤلفو المعاجم فى صناعة معاجمهم الضخمة .

فيما يلى نماذج من كتاب (النوادر فى اللغة)

من كتاب « النوار في اللغة » لأبي زيد الأنصاري

باب شعر

أبو زيد وقال النابتة الجندي
فَلَا مَ الْإِلَهِ يَنْدُو عَلَيْهِمْ وَقِيُوا الْفِرْدَوْسَ ذَاتِ الظَّلَالِ
فِيَوْمِ جَمْعٍ فِيهِ قَالَ أَبُو حَاشِمٍ أَنْتَ الْفِرْدَوْسُ عَلَى أَنَّهُ الْجَنَّةُ
وَأِنْ كَانَ الْمَرْفُؤُ الْتَذْكِيرُ كَمَا قَالَ الْفِرْدَوْسُ الْأَعْلَى وَفِي
الْقُرْآنِ يَوْمُ الْفِرْدَوْسِ هُمْ فِيهَا عَلَى مَتْنِ الْجَنَّةِ وَالْقِيَوْمُ جَمْعُ الْقِيَمِ
وَلَيْسَ فِي الْجَنَّةِ فِيهِ إِلَّا الْقِيَمُ مَا كَانَ شَيْءًا فَتَحْتَهُ الظِّلُّ فَذَلِكَ
الْقِيَمُ وَأَمَّا الظِّلُّ فَتُسَمَّى قَالَ أَكُنْهَا حَاشِمٍ وَظِلُّهَا وَقَالَ إِنْ
الْمُتَّحِينَ فِي ظِلَالٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الظِّلُّ جَمْعُ الظَّلَّةِ وَفِي الْقُرْآنِ
وَالظِّلَّةِ تَمْدُودٍ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الثَّانِي فِي الْفِرْدَوْسِ أَجُودٌ وَقَدْ
بَيَّنَّ ذَلِكَ الْقُرْآنُ قَالَ وَالتَّذْكِيرُ يَذْهَبُ بِهِ إِلَى مَتْنِ الْبَشَرِ
وَجَمْعُ الْقِيَمِ أَفْئِدَةُ الْقَلِيلِ وَقِيَوْمُ الْكَمِيرِ كَقِيَوْمِكَ أَجْدَاعٌ وَجُدُوعٌ
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ إِنْ الْمُتَّحِينَ فِي ظِلَالٍ وَعِيُونِ
فَالْبَلْبُ أَنْ يَكُونَ الظِّلُّ جَمْعُ الظِّلِّ وَلَوْ كَانَ جَمْعُ ظِلَّةٍ لَكَانَ الْجَمْعُ
ظِلَالًا كَقِيَوْمِكَ غُرَّةٌ وَغُرْفٌ وَخِمْرَةٌ وَخَمْرٌ
أبو زيد وقال زهير بن مسعود
أَلَا أَدْنِي بِالشَّرْقِ جَارِي وَأَصْبَحَ أَهْلِي مُجِدِّدِي وَغَارِي

وَمَا جِئْتُ بِهَا أَلَيْنَ حَتَّى رَأَيْتَهَا قَوْلْتُ بِهَا زُلُّ الْجِبَالِ فَصَارَتْ
عُدَاوِيَّةٌ هِيَئَاتٍ مِنْكَ مَحَلُّهَا إِذَا مَا هِيَ أَخَذَتْ مُقَدَّسٌ وَأَرَاتِ
وَلَا هِيَ إِلَّا أَنْ تُقَرَّبَ وَصَلَهَا عَلَاةٌ كِنَازُ الْقَلَمِ ذَاتُ مَشَارَتِ
تَسُوذُ مَطْلَا الْقَوْمِ لَيْلَةً خَمْسِيًّا إِذَا مَا الْمَطَايَا بِالْجِهَادِ تَبَارَتِ
عُدَاوِيَّةٌ نَسَبًا إِلَى بَنِي عُدَاوَةَ حَتَّى مِنْ أَلَيْنَ . وَقُدَّسٌ وَأَرَاتِ
مَوْضِعَانِ . وَالْمَشَارَتِ يُرِيدُ الْحَيَّةَ وَالزَّيْنَةَ وَالسِّنَّ أَبُو حَاتِمٍ رَوَى
عُدَاوِيَّةٌ بِالْكَسْرِ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ قُدَّسٌ وَآدَةُ جِلَانٍ وَخُطْبِي عَنْ أَبِي
الْأَسْبَاسِ أَنَّهُ رَوَى بَيْنَ قُدَّسٍ وَآدَةٍ قَلَمٌ يَصْرِفُهُ ذَهَبٌ إِلَى أَنَّهُ
هَضْبَةٌ وَأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ فَصَارَ فِي بَابِهِ بِمَنْزِلَةِ هِنْدٍ وَتَدَعَى فِي لُتَّةٍ مِنْ لَمْ
يَصْرِفُ وَفِي كِتَابِي بِالْجِهَادِ يَكْتَسِرُ التَّوْنُ فَهُوَ جَمْعُ نَاجٍ وَظَلْمُهُ نَاجِرٌ
وَيَجَارُ رِقَامٌ وَقِيَامٌ وَخُطْبِي بِالْجِهَادِ وَالْجِهَادُ السَّرْعَةُ . وَقَوْلُهُ هِيَئَاتٍ
مِنْكَ مَحَلُّهَا فَحَلُّهَا رَفَعٌ بِالْأَبْتَدَاءِ وَهِيَئَاتٍ الْخَبَرُ وَإِنْ شِئْتَ كَانَ
رَفْعًا بِهِئَاتٍ كَمَا تَقَعْلُ فِي قَوْلِكَ خَلَقْتَ زَيْدٌ وَهِيَئَاتٍ ظَرْفٌ كَأَنَّهُ
قَالَ فِي الْبَيْدِ مِنْكَ مَحَلُّهَا وَقَالَ هَيْتَ بِهِ تَهْنِئَةً إِذَا نَادَاهُ مِنْ مَكَانٍ
يَسِيدُ وَهِيَئَاتٍ تَكُونُ وَاحِدَةً وَجَمْعًا وَهِيَ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَاحِدَةٌ
وَتَقْدِيرُهَا هِيَئَاتٍ كَقَوْلِكَ سِلَاحًا وَإِنَّمَا لَمْ يُقَوَّنْ لِأَنَّهَا مَوْجِبَةٌ مَعْرِفَةٍ
أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ أَلْمِيسَاءَ كَمَا تَقُولُ السِّلَاحَ فَكَأَنَّهُ قَالَ
فِي الْبَيْدِ الَّذِي تَقْلَمُ

باب نوادر

أَبُو زَيْدٍ قَالَ الْكَلَابِيُونُ الْمَهْرُوسُ وَالْمَجْشُوشُ وَاحِدٌ وَهِيَ هَرِيَسَةٌ
وَجَشِيشَةٌ. وَقَالَ أَبُو الْغَضَاءِ الْكَلَابِيُّ الْمَرِيْسُ وَالْمَجْشِشُ الْحَبُّ حِينَ
يُدْقُ بِالْمَهْرَاسِ قَبْلَ أَنْ يُطْلَخَ فَإِذَا طُلِحَ فَهُوَ هَرِيَسَةٌ وَجَشِيشَةٌ إِذَا جَشُوهُ.
وَقَالَ اسْتَقْبَلْتُ الْمَلَأِيَّةَ الْوَادِيَّ فَأَنَا اسْتَقْبَلْتُهَا إِيَّاهُ. وَأَقْبَلْتُ الْوَادِيَّ إِقْبَالًا
إِذَا أَقْبَلْتُ بِهَا نَحْوَهُ. وَقَبَلْتُ الْمَلَأِيَّةَ الْوَادِيَّ تَبَلُّهُ قُبُولًا إِذَا اسْتَقْبَلْتُ
هِيَ قَالَ الرَّاجِزُ

إِذَا سَمِعْتَ زَارَهُ تَتَبَعْدَا فِي زَفَرَةٍ هَيْلَهَا^(١) الْكُودَا
رَقْمَنَ أَنْتَالِ الْخَوَافِي سُودَا

(١) ويروى: يَتَبَلُّهَا.

أَبُو حَاتِمٍ إِذَا سَمِعَ زَايِرَةً . وَالْكَوْدُ الْقَبَّةُ الشَّائِنَةُ
وَيُقَالُ تَأَقَّتْ نَفْسِي إِلَى ذَلِكَ تَوَقَّافًا وَتَوَقَّافًا وَتَوَقَّافًا
وَيُقَالُ آتَ فُلَانٌ فُلَانًا شُعُورَهُ وَشُعُورَهُ إِذَا شَكَا إِلَيْهِ الْحَاجَّةُ
قَالَ الْفَيْحِيُّ

وَكَثْرَةُ التَّحْدِيثِ عَنْ شُعُورِي (مَعَ الْجَلَا وَلَا يَجُزُّ الْقَبِيرُ)
قَالَ أَبُو حَاتِمٍ قَالَ الْأَسَمِيُّ وَحْدَهُ شُعُورِي فَتَفَحَّ الشَّيْءُ
أَبُو زَيْدٍ وَيُقَالُ جُنْتُ مِنَ الْقَوْمِ أَيُّ مَنْ عِنْدِهِمْ
وَيَقُولُ شَغَبْتُ الْقَوْمَ أَشْغَبْتُهُمْ شَغَبًا وَشَغَبْتُ عَلَيْهِمْ^(١)
وَيَقُولُ شَغَبْتُ خُبْرًا وَلَحَا وَرَوَيْتُ مَاءً وَلَبَا
وَيُقَالُ لَيْتَ الرَّجُلُ لَيْتُ لَبَا وَلَبَا وَلَبَنَةً . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ لَبَانَةٌ
وَلَبَنَةٌ وَلَمْ يَخُكْ لَبَانًا وَلَا لَبَنَةً . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ وَحَكِي لَبَا فِي غَيْرِ هَذَا
الْمَوْضِعِ لَيْتُ لَبَا فَأَنَا لَيْتُ كَقَوْلِكَ قَرَفْتُ قَرَفًا فَأَنَا قَرِنٌ وَبَطَرْتُ
بَطَرًا فَأَنَا بَطَرٌ . وَاللَّسْتَعْمَلُ الْجَارِي فِي كَلَامِهِمْ لَا يَتُكَلَّمُ كَقَوْلِكَ
الضَّارِبُ وَالْمَصْدَرُ اللَّابْتُ كَقَوْلِكَ الضَّرْبُ وَالْأَدِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُمْ
لَبَنَةً كَضَرْبَةٍ

أَبُو زَيْدٍ وَيُقَالُ فِي الرَّجُلِ بُلْلَةٌ وَفِي الْقَوْمِ بُلَلَاتٌ وَهِيَ الْبَقِيَّةُ
مِنَ الْوَدِّ وَيُقَالُ طَلَوْتُ الرَّجُلَ عَلَى بُلْلَتِهِ أَيُّ بَقِيَّةٍ مَا بَقِيَ مِنْ وَدِّهِ
وَيُقَالُ رَحْتُ بَنِي فُلَانٍ أَرَوْهُمْ وَوَلَعًا إِذَا رَحْتَ إِلَيْهِمْ أَوْ

(١) ومثله أيضاً شَغَبْتُ وفيهم (المصحح) .

رُحْتُ مِنْ عِنْدِهِمْ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَاللَّازِي أَوْ رُحْتُ عَنْدَهُمْ
وَقَالَ جَمَلُ الْقَوْمِ جُبُولُهُمْ عَلَى غَوَائِبِهِمْ . الْحَبُولُ وَاجِدُهَا حَبْلٌ
وَهِيَ الْأَرْسَانُ . وَالْغَوَائِبُ وَاجِدُهَا غَائِبٌ وَهِيَ أَعَالِي كُلِّ شَيْءٍ
وَيُقَالُ مَا سَقَانِي فَلَانٌ مِنْ سُودٍ قَطْرَةٌ وَهُوَ أَلَا يُدْعَى الْأَسْوَدُ
قَالَ الشَّاعِرُ

أَلَا إِنِّي سَقَيْتُ أَسْوَدَ حَالِكَا أَلَا يَجْلِي مِنَ الشَّرَابِ أَلَا يَجْلُ
قَالَ أَبُو الْحَسَنِ وَدَوَى مِنَ الْحَلَاةِ . يَنْبَغِي بِالْأَسْوَدِ أَلَا . وَيَجْلِي
حَسْبِي . وَيُقَالُ مَا عِنْدَهُ طَمَامٌ وَلَا شَرَابٌ إِلَّا الْأَسْوَدَانِ وَهُمَا أَلَا
وَالْقَمَرُ التَّسْقِي . وَيُقَالُ ذَهَبَ يَنْهُ الْأَيْضَانِ أَيَّ شَبَابُهُ وَتَحَمُّهُ . وَيُقَالُ
أَعْطَيْتُهُ ذَلِكَ عَيْنَ عَنْهُ يَا فَتَى أَيَّ خَاصَّةٍ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِهِ (١)
وَإِذَا قَالَ لِأَخِي بَرٍّ فَلَانًا أَوْ لِأَخِي لَهْطًا قُلْتَ أَنْتَ أَوْ مَرْنِ مَا أُخْرَى (٢)
أَيَّ عَمَى أَنْ يَكُونَ عَمِيءٌ مَا تَقُولُ أَوْ يَكُونَ أَجْرًا لَهُ عَلَيْكَ . وَيُقَالُ
عَرَفْتُ ذَلِكَ فِي فُحْوَى قَوْلِهِ أَيَّ فِي مِرَاضٍ قَوْلِهِ وَمَا سَوَاهُ . أَبُو زَيْدٍ
قَالَ الشَّاعِرُ أَنْشَدَهُ الرِّيَاسِي عَنْهُ

جَاءَتْ تَدَاخِي لِحْيَا أَصْوَانِهَا أَلَا فُحْوَاهَا وَأَنْجِيَانِهَا
وَحَكِي أَبُو حَاتِمٍ عَنْهُ فِي فُحْوَى قَوْلِهِ وَفِي فُحْوَاهُ قَوْلُهُ يَمْدُ وَيَمْرُ
وَفِي مِرَاضٍ قَوْلِهِ

(١) يقال عَيْنَ عَيْنَةٍ وَعَيْنَ عَيْنَةٍ بِالصَّرْفِ وَعَدَمِهِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ (مَعْنَى)

(٢) وَفِي اللِّسَانِ أَوْ مَرْنَا مَا أُخْرَى .

باب رجز

وَقَالَ دَجَلٌ مِنْ بَنِي كِلَابٍ يُقَالُ لَهُ النَّيِّرُ
وَإِنِّي لَأَطْرُقُ الْبَطْنَ مِنْ دُونِ بَلَدِهِ لِمُسْتَنْجٍ مِنْ سُدَقَةِ اللَّيْلِ صَاحِجٌ^(١)
وَإِنْ أَمْتَلَا الْبَطْنَ فِي حَسْبِ النَّفَى قَلِيلُ الْفَنَاءِ^(٢) وَهُوَ فِي الْجَنِّمْ صَاحِجُ
الْمُسْتَنْجِ الَّذِي يَصِجُ بِالْكِلَابِ لَيْلًا فَتَلَجَّ قَيْسَعٌ نَبَاحًا فَيَعْرِفُ
أَنْ لَمَّا أَهْلًا قِيَانِيهِمْ يَطْلُبُ عَنْدهُمْ الْبَرَى
قَالَ وَأَنْشَدَنَا الْأَصْمِئِي

وَأَلَيْتَ الزَّمَامَ لَمَّا فَكَاتَ لِمَاكِتَهَا مِنَ السَّدَفِ أَلَيْنِ
يُرِيدُ الضُّوْءَ. يُقَالُ أَسْدَفَ لَنَا أَصْنَى لَنَا. وَالسَّدَفُ الضُّوْءُ.
وَالسَّدَفُ الظُّلْمَةُ هَذَا عَنْ الْأَصْمِئِي وَأَنْشَدَ
وَأَطْنُ اللَّيْلِ إِذَا مَا أَسْدَفَا

أَيِ الظُّلَمِ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ أَنْشَدَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ
لِمُسْتَنْجٍ فِي سُدَقَةِ اللَّيْلِ صَاحِجٌ. وَقَالَ الْأَصْمِئِي الْمُسْتَنْجِ الَّذِي يَنْجُ
نَجِيَّةَ الْكِلَابِ فَيَلْمُ لَهَا مَعَ قَوْمٍ قِيَانِيَهُمْ فَإِنَّمَا يَسْتَدْعِي بِلَهْجِهِ نَبَاحَهَا.
وَهُوَ كَقَوْلِكَ رَجُلٌ مُسْتَقْطٍ وَمَا أَشْبَهَهُ. وَأَلَيْتَ الَّذِي أَنْشَدَهُ الْأَصْمِئِي
لِلنَّسَبِ السَّيْدِيِّ. وَلِللَّهِ أَكْثَرُ مِنَ الْمَلِكِ وَهُوَ يَكْسِرُ إِلَيْهِ. وَفِيهَا الضُّدَرُ
أَبُو زَيْدٍ وَقَالَ آخَرُ

حَكَمَ يُعِيدُنَا قَوْمٌ وَقَدْ كَثُرَتْ فِيهِمْ أَبَاغِرُ مَا شَاوُوا وَعَيْدَانُ^(٣)

(١) أبو حاتم ماله .

(٢) وفي رواية الفناء .

(٣) وفي اللسان لا يعيدني قومي .

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس
كتاب النوادر
لأبي مسحل الأعرابي

كان جمع اللغة من الأعراب الفصحاء سواء بانتقال اللغويين إليهم في البادية ومشافتهم وتدوين ما سمعوه ثم عودتهم بعد ذلك إلى الأمصار للدرس والتأديب ، أو بانتقال بعض هؤلاء الأعراب إليهم في الأمصار ، والإجابة عن أسئلة جامعي اللغة وغيرهم لقاء مقابل مادي في الأغلب ، إذ إنهم أغنواهم عن السفر ومشاقه وتكاليفه ، وقد موالهم المادة اللغوية الفصيحة الموثقة من طريق مباشر ، كان هذا النهج - كما قلت فيما سبق - هو أكثر ثقة وأمانة في المحافظة على اللغة من الضياع وجمع ثروة لغوية ضخمة من النوادر والغرائب والألفاظ المترادفات التي كان من الممكن أن يستعصى على الأجيال التالية لهؤلاء الفصحاء تفسيرها والانتفاع بها دون ذلك الجهد الذي بذله هؤلاء الأعراب .

وقد كان أبو محمد عبد الوهاب بن حريش الملقب بأبي مسحل الأعرابي من أهم هؤلاء الأعراب الفصحاء الذين وردوا الأمصار من البادية ، وشاركوا في الحركة الخصبية التي نشطت في تلك الفترة المبكرة من تاريخ جمع اللغة وتدوينها وهو أعرابي من بني ربيعة بن عبد الله بن أبي بكر (الفهرست ٧٥) ، وهم من أحياء بني عامر بن صعصعة ، ومنازلهم في نجد ، وقد حضر من البادية مع أبيه إلى بغداد . ولا تقدم كتب التراجم والطبقات شيئاً عن تاريخ ميلاده ، ولا عن تاريخ وفاته . ويقدر د . عزة حسن محقق كتابه « النوادر » من خلال مقارنة تواريخ وفاة من صحبهم ومن تتلمذوا عليه ونقلوا عنه أنه عاش في الفترة بين أواخر القرن الثاني وأوائل الثالث من الهجرة (ص ٩) .

صحب الكسائي وأخذ عنه اللغة والنحو والقرآن رواية عنه ، فقد كانت صلته به وثيقة وروى عن علي بن المبارك الأحمر أيضاً . فهو إذن كوفي المذهب ، كان أكثر اشتغاله في اللغة والنحو واهتم بالقرآن وقراءاته . يرد ذكره في بعض مسائل كتب اللغة ، ولم يعرف عنه أن له سوى كنيئين هما « النوادر » الذي نعرضه ونحلله فيما يلي ،

وكتاب آخر مفقود اسمه « الغريب » . وقد وصل كتاب النوارد من ثلاث طرق فى الرواية ، فقد رواه ثلاثة من تلاميذه الذين أخذوا عنه وهم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، وأبو العباس اسحق بن زياد الأعرابى ، وأبو عبد الرحمن أحمد بن سهل .

أشرنا فيما سبق إلى خلاف اللغويين حول مفهوم النادر ، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى مفهوم محقق الكتاب ، إذ يرى أن النادر - كما تعرفه كتب اللغة - قريب فى المعنى من الخوشى والغرائب والشواذ فى اللغة ، إلا أن النادر بمعناه العام يشمل هذه الألفاظ جميعاً ، على الرغم من أنه بمعناه الخاص أقرب هذه الألفاظ من الفصيح . ولكنه يركن إلى رأى السيوطى فى حد النادر (المزهرة ١ / ١٨٧) وهو ما قل استعماله على السنة العرب . وعلى هذا - النتيجة التى توصل إليها د . عزة حسن - فكترة الاستعمال أو قلته هو المعيار الصحيح الثابت الذى به يمكن لنا أن نحكم أن هذا اللفظ فصيح معروف وأن ذاك اللفظ نادر مجهول (ص ٢١) .

مثال ذلك ما جاء فى كتاب النوارد لأبى مسحل (ص ٢٢٥) .

ويقال إن فلاناً لذو شرفة ، وما أعظم شرفته ! يعنى شرفة . إن لفظة « شرفة » بمعنى الشرف قليلة الاستعمال ، ولم تشتهر اشتهاً لفظية « الشرف » إذ لم تكثر على السنة الجهور ، فأهملت لذلك وكانت من النوارد .

إذا كان هذا هو معنى مصطلح « النادر » ، فلماذا أوردت الكتب التى تحمل هذا الاسم كثيراً من الألفاظ التى لا يمكن أن تعد من نوارد اللغة أو غريبها ، بل هى فصيحة شائعة متداولة على الألسنة ؟ السبب فى رأيه - وهو معروف - تباین وجهات النظر عند علماء اللغة أنفسهم واختلاف معاييرهم فى تقدير فصاحة الألفاظ أو غرابتها ، غير أنه يضيف قائلاً : « ويخيل إلى أن كتب النوارد صارت ، على مر الزمن ، كتب لغة ، يبنى أساسها على إيراد النوارد فى اللغة . ولكن هذه القاعدة ماكانت لتمنع أصحابها من إيراد الفصيح من اللغة أيضاً إلى جانب نواردها . وكأنى بهم كانوا يوردون النادر الشاذ من اللغة إلى جانب الفصيح المشهور منها ، لدلالته على النادر ومعرفة معناه وموضع استعماله . وقد ألفت كتب فى الفصيح والجيد من اللغة ، فى الوقت نفسه الذى ألفت فيه كتب النوارد والغريب ، مثل كتاب « الفصيح » لثعلب ، وكتاب « إصلاح المنطق » لابن السكيت . ولكتنا عند الموازنة بين هذه الكتب ، وقياس بعضها ببعض لا نجد فرقا كبيراً بين هذين النوعين من كتب اللغة ، على الرغم من اختلاف الغاية التى رعى إليها

الرواة والعلماء فى تدوينهم مثل هذه الكتب . ومن الغريب العجيب أن نجد عند التحرى والتدقيق أن كتب النوادر تفيض بالفصحى من ألفاظ اللغة ، وأن كتب الفصحى والجيد مطوية على كثير من نوادر اللغة وغرائبها أيضاً . (ص ٢٣) .

لا شك أن رايه فى أن كتب النوادر صارت كتب لغة رأى صحيح عندى ، وأنها كانت تضم الفصحى المشهور إلى جانب النادر المجهول ، ولكن لا يعنى ذلك عدم التفريق بين الكتب التى أوردها ، من جهة كم المادة وكيفها . فالمقارنة بين كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت ونوادر أبى مسحل مثلاً يكشف عن اختلاف كبير ، ليس فى كيف المادة فحسب ، بل فى كم المادة أيضاً ، إذ إن نسبة الألفاظ الفصيحة المستعملة فى الكتاب الأول عالية . أما النوادر فنسبتها محدودة ، ذلك بخلاف الحال فى الكتاب الثانى ، . فالألفاظ النادرة أو الغريبة قليلة الاستعمال المهجورة أكثر إلى حد بعيد من الألفاظ المستعملة .

على أية حال فهو أغزر كتب اللغة المتقدمة مادة ، إذ إن المادة اللغوية الواردة فيه ، كما يقول محقق الكتاب ، تمثل لغة البادية فى الجاهلية وصدر الإسلام فى ألفاظها وعباراتها وأمثالها وأساليبها تمثيلاً جيداً . والكتاب فى مجموعه أثبت وأوسع نص لغوى وصل إلينا عن المرحلة الأولى لجمع اللغة وتدوينها ، فى بدء ازدهار الحضارة العربية ، فى أواخر القرن الثانى وأوائل الثالث من الهجرة . وهو يعد بذلك مثلاً جيداً للسحنة البدائية التى اتبعها الرواة والعلماء فى بادئ الأمر لجمع اللغة وتدوينها . وهو ككتاب « أبى زيد الأنصارى » فى هذه الأمور جميعاً ، إلا أنه أوسع منه حجماً ، وأغنى مادة . وهو بعد مروى عن مؤلفه الأعرابى الصميم مباشرة بطريق علماء أفذاذ كبار مثل أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب وغيره . وقد تداوله علماء كبار أيضاً ، كابى عمر الزاهد غلام ثعلب ، وأبى عبد الله بن خالويه ، وقرؤوه وصححوه (ص ١٢) .

إذا كان هذا الوصف صالحاً بشكل عام ، فيلزم أن نوضحه فى شىء من التفصيل ، إذ كان أبو مسحل مغرماً بالمتراافات ، فيورد مجموعة « الألفاظ التى تتفق فى معنى واحد » يضعه فى القائمة ، وأحياناً ينطلق من صيغة ما ، فيذكر كل ما عرفه أو سمعه عنها ، ويعنى أحياناً بالضبط ، كما أنه يضع الألفاظ فى تراكيب ليتضح مدلولها فى بعض المواضع ، وعنى بذكر الصفات الخاصة بالإنسان ، الرجل والمرأة ، والحيوان بكل أنواعه والنبات والجماد وغير ذلك ووصف الأحوال والهيئات ، كما أنه يفرق بين معنيين متجاورين تفريقاً دقيقاً كالتفريق بين القضم والخضم .

ومثال الترادف اللفظى قوله : يقال : شط النهر ، وشاطئه ، وعبره ، وبينه ، وجيزه وجيزته ، وضفه ، وضفته ، وضيغه ، وحافته ، وجدته ، وجدته ، وذلك فى معنى ناحيته .

يقول فيما جاء على مثال (فعيل) التانيث فيه بغير الهاء : كف خضيب ، ولحية دهن ، وعين كحيل ، وامرأة صبور ، وعجوز ، وعجول ، وشكور . (٨٨ ، ٨٩) .
ومثال الترادف التركيبى قوله : انتزعت حلقة فلان ، وانتقتها ، وانتزعت خطته ، وشققت عبارته ، ومعناه لحقته فى حاله وعمله وجرائه .

ومثال الترداف الوصفى ، قوله : ويقال : رجل مهروع العقل ، ومسلوس العقل ، ومألوس ، ومهلوس ، ومسبوه ، ومسموه ، ومسبه ، ومسمة ، وممتوه ، ممهب ، ومسهب . كل هذا بمعنى مسلوب العقل .

ويلاحظ أنه قليل الاستشهاد لإيضاح دلالات مفرداته ، فهى شديدة الصعوبة والوعورة دون تفسيرها ببيان مواضع استعمالها ، وأكثر شواهد من الشعر والرجز ، ويقل استشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف ، ويكثر عن الكسائى : أستاذة ، والأصمعى وأبى عبيدة وغيرهم . وندرت الإشارة إلى اللهجات المختلفة سوى لغة الحجاز ولغة تميم .

أما من جهة الترتيب والتبويب ، فلم يراع الكتاب ذلك مطلقاً ، ويبدو أنه كان محكوماً بدلالة اللفظ الذى يبدأ به ، فيورد كل الألفاظ التى ترد بخاطره فى لحظة السؤال أو التدوين أو ما يحفظه عن الأعراب أو اللغويين . وهكذا يصعب عثور المرء على بغيته دون أن يقرأ الكتاب من أوله إلى الموضع الذى يجد فيه الكلمة التى يبحث فيها عنها . وكان المحقق بلا شك على إدراك تام بتلك الصعوبة ، فصنع له فهرس قيمة وافية لتسهيل استخراج الألفاظ أو الشواهد أو الأعلام وغيرها . .

والحق أننا لا يمكن أن نطالب أبا مسحل بأكثر مما فعل ، فقد حفظ لنا ثروة لغوية ، مؤلفة على نهج كتب اللغة الأخرى التى ألفت فى تلك المرحلة المبكرة ، وقدم للأجيال التالية مادة لغوية ثرية أسهمت فى صنع المعاجم الضخمة فيما بعد ، ويكفى أن ننظر فى معجم مثل الجهمرة لابن دريد لنذكر قيمتها . وكان على العلماء المتأخرين أن يطوروا نهج تأليفها ويؤوبون ويرتبون ويفسرون ، ولكن للأسف لم يحدث ذلك ، فقد تأثروا

فى الأغلب بهذا النهج ، وكانت إضافاتهم فى جهة زيادة كم المادة وتفسيرها والإكثار من الشواهد وتضخيم مؤلفاتهم بإدخال مسائل صرفية ونحوية وغير ذلك فخرجت بذلك عن المفهوم الخاص بالنوادر الذى جمع هؤلاء الأوائل الألفاظ فى إطاره ، فلم يعد التمييز بينها وبين كتب اللغة الأخرى ممكناً أو واضحاً على الأقل .

وفىما يلى نموذج من كتاب (النوادر) لأبى مسحل الأعرابى

من كتاب نواذر أبي مسحل الأعرابي

ويقال : قد أَجْمَعْتُ عَلَى الأمر ، وبِالأمر ، وَأَزْمَعْتُ ، وَأَكْمَيْتُ ، بمعنى واحد .
ويقال : أَخَذْتُهُ الْحُمَى بِزَفْرَةٍ ، وَفَقَقَهُ ، وَفَقَقَهُ ، يَعْنِي بِرَعْدَةٍ .
ويقال : مَا بَقِلَانِ خَذَشَةٌ ، وَلَا خَرَشَةٌ ، وَلَا كَذَشَةٌ ، وَلَا تَنْشَةٌ ، وَلَا وَذَمَةٌ * ،
وَلَا ظَبْطَابٌ .

ويقال : قَدْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا كُنْتِي لَكَ ، وَلَا تَكْذِيبَ ، وَلَا كُذْبَانَ ، وَلَا مَكْذِبَةً ، وَلَا
كَذِبَ . وَمَعْنَاهُ وَلَا أَرُدُّ عَلَيْكَ ، وَلَا أَكْذِبُكَ .

ويقال : تَكَلَّمْتُ حَتَّى أَمْرَغُ ، وَالْعَبَ ، وَأَرَاكَ ، يَعْنِي سَأَلَ لُعَابَهُ وَمَرَعَهُ وَرُؤَالَهُ ، وَهُوَ
اللُّعَابُ . وَيَكِي الصَّبَى حَتَّى أَرْعَمُ ، وَهُوَ الرِّعَامُ ، أَيْ سَأَلَ مُخَاطَبُهُ .

وقال : يُقَالُ : قَرَعْنَاكَ لِهَذَا الأمر ، وَاقْتَرَعْنَاكَ ، وَقَرَحْنَاكَ ، وَاقْتَرَحْنَاكَ ،
وَنَجَبْنَاكَ ، وَانْتَجَبْنَاكَ ، وَنَخَبْنَاكَ ، وَانْتَخَبْنَاكَ ، وَاجْتَبَيْنَاكَ ، يَعْنِي اخْتَرْنَاكَ .

وَإِكَاكَسْتُ لَعْنَةً . وَأَذْكُرَ ، وَأَذْكُرْتُ ، وَأَنْتَ ، وَأَنْتَتْ :

ويقال : رَجُلٌ مُخْمَقٌ وَأَمْرَأَةٌ مُخْمَقَةٌ وَمُخْمَقٌ [١٨١ب] / وَمُكَيْسَةٌ ، وَمُكَيْسٌ ؛
وَمُذْكَرَةٌ ، وَمُذْكَرٌ ؛ وَيُقَالُ : امْرَأَةٌ مُذْكَرٌ أَيْضاً . وَرَجُلٌ مُؤْنْتُ ، وَامْرَأَةٌ مُؤْنْتُ وَمُؤْنَتَةٌ .
وَذَلِكَ إِذَا وَلَدَ الْأَكْبَاسُ مِنَ الْبَنِينَ وَالْحَمَقَى . فَلِذَا قَالُوا : رَجُلٌ مُذْكَارٌ وَمُثْنَاتٌ لَمْ
يُذْخِلُوا الْهَاءَ فِي الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ ، حَكَاهَا الْكِسَائِيُّ عَنْهُمْ ، قَالَ ،
يُقَالُ : رَجُلٌ مُطْرَابٌ وَمُطْرَابَةٌ ، وَمُجْدَامٌ وَمُجْدَامَةٌ ، وَمُعْطَارٌ وَمُعْطَارَةٌ .

١٠ وَيُقَالُ : قَدْ أَحْرَضَ الرَّجُلُ ، وَأَخْلَفَ ، وَكَذَلِكَ فِي الْمَرْأَةِ . وَذَلِكَ إِذَا وَلَدَ وَلَدًا
سَوْءًا . وَأَحْرَضَتِ الْمَرْأَةُ ، وَأَخْلَفَتْ . وَيُقَالُ هَذَا حَارِضَةً ، وَخَالِفَةً ، لِحَلْفِ السَّوَاءِ .

وَمَا جَاءَ عَلَى (فَاعِلَةٍ) ، يُقَالُ فِيمَا جَاءَ عَلَى (فَاعِلَةٍ) : رَجُلٌ دَاعِيَةٌ ، وَدَاهِيَةٌ ،
وَبَاقِعَةٌ . وَرَأَوِيَّةٌ ، وَوَاعِيَةٌ .

* غَيْرُهُ : وَلَا وَدِيَّةٌ .

وَيَقَالُ : خُذْ مِنْ فُلَانٍ مَا اشْتَرَفَ لَكَ ، وَمَا دَنَى لَكَ ، وَمَا أَطْفَأَ وَاسْتَطْفَأَ ،
وَأَزْهَفَ ، وَأَوْهَفَ لَكَ ، يَعْنِي مَا ارْتَفَعَ لَكَ مِنْهُ .

وَيَقَالُ : رَجُلٌ فِيهِ مُسْكَةٌ وَمُسْكَةٌ وَمَسِيكَةٌ وَمَسَاكَةٌ وَمَسَاكٌ وَمُسْكٌ ، وَأَمْسَاكٌ .
وَرَجُلٌ مَسِيكٌ ، وَمَسَاكٌ كَذَلِكَ وَمُمْسِكٌ . وَقَدْ مَسَكَ وَأَمْسَكَ ، كَمَا تَقُولُ : مَسَرَعٌ
وَأَسْرَعٌ ، وَبَطْؤٌ وَابْطَأَ . وَذَلِكَ فِي الْبُخْلِ .

وَيَقَالُ : أَجَلٌ فَلَانًا إِلَى أَجَلٍ ، وَأَقْدَ ، وَنَصَبَ ، وَأَمَدَ ، وَحَقَرَ ، بِمَعْنَى .

وَيَقَالُ : أَمَلْتُ الرَّجُلَ ، وَأَخَفَقَ ، وَأَنْفَقَ ، وَأَوْرَقَ ، وَأَفْتَرَ ، وَأَصْفَرَ ، وَأَفْقَرَ ،
وَأَنْفَضَ ، وَأَرْمَلَ ، وَأَفْوَى ، وَأكْدَى ، وَأَجْحَدَ ، وَجَحَدَ ، وَأَحَقَدَ ، وَحَقَدَ ، وَالْفَجَّ ،
وَأَفْلَسَ ، وَأَصْرَمَ ، وَأَعْدَمَ ، وَأَجْرَدَ ، وَأَفْقَعَ ، وَأَذْقَعَ ، وَأَبْقَعَ ، بِمَعْنَى فُلَسَ .

وَيَقَالُ : بَاتَبَ الْإِبِلُ عَلَى طَرِيقَةٍ ، وَعَرَقَةٍ ، وَخُفٍّ ، وَوْظِيفٍ وَاحِدٍ . وَذَلِكَ إِذَا تَلَا
بَعْضُهَا بَعْضًا فِي السَّيْرِ .

وَيَقَالُ : امْرَأَةٌ حَمَقَاءُ ، وَخَرَقَاءُ ، وَوَزْهَاءُ وَخَرْمَلٌ ، وَدَفْنَسٌ ، وَعَثَّةٌ ، وَرَعْلَاءُ ،
وَطَعْنَةٌ ، وَفَرَقَعٌ . وَذَكَرُوا فِي الْفَرَقِجِ أَنَّهَا تَكْحُلُ إِحْدَى عَيْنَيْهَا ، وَتَلْبَسُ قَمِيصَهَا
مَقْلُوبًا . وَالْعَثَّةُ دَوْدَةٌ أَيْضًا .

وَيَقَالُ : فِي النَّاقَةِ حِرَانٌ ، وَقَطَافٌ ، وَوِكَالٌ ، وَخِلَاءٌ ، ١٠ وَجَانٌ^(١) .

وَيَقَالُ : انْجَبَرَتْ يَدُهُ عَلَى عِثْمٍ ، وَعَثَلٌ ، وَاجْرٌ ، وَهُوَ الْعَيْبُ . وَيَقَالُ : قَدِ وَعَتَ
تَعَى وَعِيًا ، إِذَا انْجَبَرَتْ عَلَى غَيْرِ عَيْبٍ ، وَوَقَعَ الْعِظْمُ فِي مَوْضِعِهِ . وَكَذَلِكَ وَعَى الْإِنَاءُ
إِذَا أَمْسَكَ الْمَاءَ فَلَمْ يَقْطُرْ مِنْهُ شَيْئًا .

* خ وَرَجَرَجَةٌ .

(١) كل هذا بمعين الإبطاء وسوء السير وضيقه وعدم اندر في الجري في الدواب .

لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)

أشرنا فيما سبق إلى أن الخلاف حول هذه الظاهرة لم يحل دون إسهام عدد كبير من علماء اللغة الأوائل في التأليف فيها ، مثل قطرب والأصمعي وابن السكيت وأبي حاتم السجستاني وأبي بكر الأنباري وأبي الطيب اللغوي وابن الدهان وغيرهم . وأشرنا أيضاً إلى أنهم اختلفوا في كم المادة الواردة في كتبهم وطريقة تناولها ، ففي أضداد قطرب (٢١٨ كلمة) ، والسجستاني (١٧٠ كلمة) وابن الأنباري (٣٥٧ كلمة) وأبي الطيب اللغوي (٣٠٠ كلمة) تقريباً . وقد عد الفريق المثبت لها المنافع عنها أنها من سنن العرب في الكلام ، بل إنها تدل على عبقرية اللغة في إعطاء الألفاظ الواحدة وجوهاً مختلفة من المعاني تفهم بسياق العبارة ومناسبة الكلام .

وقد حاول بعض العلماء وضع قواعد لضبط إدراج المفردات تحت الأضداد؛ منها شرط ابن دريد الذي يازم أن يكون استعمال اللفظ في المعين في لغة واحدة (أى في لهجة واحدة) ، وشرط أبي على القالي الذي يوجب النظر إلى المعنى الأصلي للجذر المعجمي للكلمة ، وشرط المتأخرين الذي يحتم مراعاة السياق الذي تقع فيها الكلمة الضد ، لأن العلاقات بين الكلمات داخله أساس في تحديد دلالة الكلمة ، ولكن برغم وجهة شروطهم فإنها قد قصرت عن أن تضبط كل الكلمات الأضداد ، لأن وضعها - كما قيل - في مألوف القوانين اللغوية والمواضع الاصطلاحية إكراه لطبيعتها وتقيد للقدرة وطلب المحال . وغلة ذلك - كما أشار العلماء مراراً - منطقية إذ إن المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية .

وقد غالى ابن درستويه في إنكاره لهذه الأضداد إنكاراً شديداً برغم توفيقه في محاولاته لتأويل ما ورد منها في اللغة ونصوص العربية الشعرية منها والثرية فإنه يجب أن نضع في الاعتبار أن جهده لم يتجاوز تفسير طائفة منها . بيد أن المسألة قد أخذت بعداً آخر دقعت إلى ظهور كتاب الأضداد لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري مخالفاً من سبقه إلى هذا النوع من التأليف ، من جهة الكم ، إذ بلغ عدد المفردات التي تناولها (٣٥٧) ، ومن جهة الكيف أيضاً ، إذ تجاوز الأنباري مرحلة مجرد حصر هذه

الأضداد وجمعها من كلام العرب ، شعره ونثره ، وما ورد في القرآن والحديث ، إلى مرحلة أخرى غنيت بالتعليل والإكثار من الاستشهاد والمقارنة بين الآراء المختلفة وإعمال العقل في ذلك كله للوصول إلى تفسير مقبول أو إيجاد علة لهذا الاستعمال أو ذلك ، فإذا لم يتيسر له ذلك « لشدة غموض العلة وصعوبة الاستخراج - كما يقول الأنباري - فيرد الأمر فيها إلى علل عرفها العرب وجهلناها » .

ومن اللافت للنظر حقاً أن مؤلف الكتاب يكشف في مقدمته عن علة تأليفه له ، يقول (ص ١) : « هذا كتاب ذكر الحروف التي توقعها العرب على المعاني المتضادة ، فيكون الحرف منها مؤدياً عن معنيين مختلفين ، ويظن أهل البدع والزيغ والإزراء بالعرب ، أن ذلك كان منهم لنقصان حكمتهم ، وقلة بلاغتهم ، وكثرة الالتباس في محاوراتهم وعند اتصال مخاطباتهم ، فيسألون عن ذلك ، ويتحججون بأن الاسم منبئ عن المعنى الذي تحته ودال عليه ، وموضح تأويله ، فإذا اعتور اللفظة الواحدة معنيان مختلفان لم يعرف المخاطب أيهما أراد المخاطب ، وبطل بذلك معنى تعليق الاسم على المسمى » .

وهكذا فقد أحاطت بالمؤلف آنذاك ظروف وملابسات دفعت إلى التأليف في هذا اللون من ألوان التأليف على نهج مغاير لمن سبقه إلى ذلك ، وبخاصة ذلك الطعن في العربية الذي وجهه الشعوبيون إلى اللغة العربية لاحتوائها على هذا الصنف من الأنفاظ ، ومن ثم تحتم عليه أن يعدل عن النهج المتبع من قبل بالاكفاء بجمعها والتغنى بأنها ميزة للعربية تفرد بها على اللغات الأخرى . فالموقف أحوج ما يكون آنذاك إلى التفسير والكشف عن علل لجوء العرب إلى هذه الألفاظ . ولا شك أن المؤلف كما تؤكد صفحات الكتاب كان مستوعباً لدوره ، وتكشف طريقته في معالجة الألفاظ عن نهج مطرد لم يخرج عن الإطار المرسوم له . ومن هنا استحق الكتاب ومؤلفه عبارات الشناء التي لهجت بها بعض ألسنة الباحثين ، مثل : « لعل كتاب الأنباري هذا من أحسن ما ألف في هذا الموضوع لغزارة مادته وكثرة شواهد وسعة علم مؤلفه » .

وقد حدد محقق الكتاب ، « المحقق الثبت الجليل ، محمد أبو الفضل إبراهيم » في مقدمته للتحقيق أموراً عدة تضم مادة الكتاب ومنهجه وطريقته في المعالجة في عبارة موجزة ، يقول (ص : ج) : « ولكن أعظم هذه الكتب خطراً وأوسعها كلما وأحفلها بالشواهد وأشملها للعلل هو كتاب أبي بكر الأنباري ، فإنه أتى على جميع ما ألف قبله

وأربى عليه ، وجاء بالعجيب من أراجيز العرب وشواهد الشعر والحديث والقرآن في كثرة بالغة ، وإسهاب كثير مع عذوبة المورد ووضوح التعبير وإشراق الدلالة وإطراد التنسيق وسهولة الأسلوب . وأعانه على كل ذلك كثرة محفوظه ووفرة روايته ووضوح الفكرة في عقله ، مع دقة التعليل وقوة الحجاج ، ثم استطرد لشرح الشواهد شرحاً أبان فيه المعنى الدقيق ، وكشف النقاب عن اللفظ الغريب ، وقدم لبحثه ببحث صاف شامل ، انتصر فيه للعرب فيما ورد على ألسنتهم من ألفاظ الأضداد ، وأبان عن حكمتهم فيما أرادوا ، وعلل كل ذلك تعليلاً دقيقاً أميناً ، وبكل هذا أعد كتاب الأنباري أشمل كتاب وأوفاه في هذا الموضوع .

والحق أن العبارة ، على الرغم من إيجازها ، لم تترك شيئاً يتصل بمادة الكتاب ومنهجه وأسلوب المؤلف على جهة الإجمال ؛ فمادته غزيرة كما قلنا ، ولا يحاكيه في ذلك سوى كتاب أبي الطيب اللغوي ولا خلاف فيما ذكره عن لغة الكتاب وعلم المؤلف . أما كيفية المعالجة فتحتاج إلى تفصيل ، ونقدم لذلك ببعض علله لوجود هذه الظاهرة في العربية ، يقول ص ٢ : « أحدهن أن كلام العرب يصحح بعضه بعضاً ، ويرتبط أوله بآخره ، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه ، واستكمال جميع حروفه ، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين ، لأنها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد » .

لسياق الكلام المقامى إذن دوره المهم في تعليل هذه الظاهرة ، وهو معيار جوهري يجب الاعتماد عليه في رأى الأنباري حين نشرع في تفسير بعض هذه الألفاظ ، كما يتضح من الأمثلة والشواهد التي ذكرها بعد ذلك . وكما لا يخفى هنا أيضاً لا تختلف ألفاظ الأضداد عن ألفاظ المشترك (اللفظي) في أن الاستعمال هو الذي يوضح معناها أو معانيها المختلفة ، كما قال (ص ٤٣) : « مجرى حروف الأضداد مجرى الحروف التي تقع على المعاني المختلفة ، وإن لم تكن متضادة ، فلا يعرف المعنى المقصود منها إلا بما يتقدم الحرف ويتأخر بعده مما يوضح تأويله » .

كما أنه يرد الظاهرة إلى الاتساع في الكلام ، مستنداً في ذلك التعليل إلى كلام علماء اللغة الأوائل يقول (ص ٨) : « وقال قطرب : إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد ، ليدلوا على اتساعهم في كلامهم ، كما زاحفوا في أجزاء الشعر ،

ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم ، وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب . وقول ابن الأعرابي هو الذى نذهب إليه ، للحجة التى دللنا عليها ، والبرهان الذى أقمناه فيه . وقال آخرون : (لعله يقصد أبا على ومن ذهب مذهبه) : إذا وقع الحرف على معنيين متضادين ، فالأصل لمعنى واحد ، ثم تدخل الاثنان على جهة الاتساع .

ورد بعض ألفاظ هذه الظاهرة أيضاً - استناداً إلى رأى لابن دريد فيما أظن وتوسع فيه أبو على الفارسي - إلى الاستعمال اللهجي أيضاً ، يقول (ص ١١) : إذا وقع الحرف على معنيين متضادين ، فمحال أن يكون العربى أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما ، ولكن أحد المعنيين لحى من العرب ، والمعنى الآخر لحى غيره ، ثم سمع بعضهم لغة بعض ، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء ، وهؤلاء عن هؤلاء ، ويعنى هذا أنه لا ينجيز أن يقع الحرف الواحد على معنيين متضادين فى لغة واحدة .

وترجع الظاهرة إلى أسباب أخرى لم يعرض لها المؤلف فى مقدمته ، ولكنها تظهر فى ثنايا معالجته للألفاظ ، ويهمنى هنا ما ختم به مقدمة عمله ، يقول (ص ١٣) : « وقد جمع قوم من أهل اللغة الحروف المتضادة ، وصنفوا فى إحصائها كتباً ، نظرت فيها فوجدت كل واحد منهم أتى من الحروف بجزء ، وأسقط منها جزءاً ، وأكثرهم أسك عن الاعتلال لها ، فرأيت أن أجمعها فى كتابنا هذا على حسب معرفتى ومبلغ علمى ؛ ليستغنى كاتبه والناظر فيه عن الكتب القديمة المؤلفة فى مثل معناه ؛ إذ اشتمل على جميع ما فيها ، ولم يعدم منه زيادة الفوائد ، وحسن البيان ، واستيفاء الحجج ، واستقصاء الشواهد . »

وهو هنا يقرر بأنه مسبوق فى هذا اللون من ألوان التأليف غير أن مقاصده مغايرة لمقاصد أصحاب الريادة ؛ فكل عالم من هؤلاء المتقدمين قد عنى ببعض الألفاظ الأضداد دون بعض ، بل وجد لدى أغلبهم نهج الجمع والتفسير دون ذكر العلل ، فدفعه هذان الأمران أساساً إلى جمع كل هذه المتفرقات التى وقف عليها أو صارت إليه وعرفها فى عمل واحد يشتمل على كل ما سبق ، ولكنه لم يكتف بذلك بل جاوزه إلى إضافة أكثر مشقة وخطورة ، إذ إنه قد حدد أوجه الإضافة التى صنعها تجاه الجمع ، وتبثثل فى شروح وتفسيرات واستطرادات لم ترد لديهم سبقت فى لغة فصيحة بليغة ، وأهم من ذلك كله - فى أرى - ما أضافه من حجج وتعليلات لهذه الظاهرة تكشف عن

أسرار غامضة ، ما كان من الممكن الوصول إليها دون جهده القيم ، وكذلك كثرة الشواهد التي قدمت السياقات والمقامات التي استخدمت فيها هذه الألفاظ .

أما الترتيب والتنظيم في الكتاب فقد خرج من دائرة اهتمام المؤلف ، فلم يجر على نظام معين أو نهج محدد في تتابع مفردات كتاب ، ويبدو أن ذلك كان ديدن التأليف في أغلب هذه الظواهر . فنجد أنه يقدم المادة على النحو التالي : (ظن - رجا - حسب - خال - عسى - ند - ضد - قرء - عسى - أمين . . . الخ) . وقد أطال في بعض الألفاظ كما في (لحن) ، وأوجز غاية الإيجاز في بعض الألفاظ كما في (خل) . أما أغلب شواهد فهمي من الشعر ثم القرآن والحديث ثم الرجز والأقوال . ويلاحظ هنا أنه لم يعن بنسبة الأشعار إلى أصحابها ، وأغلب استشهاده ببيت كامل أو بيتين أو أكثر ، وقل أن يستشهد بشطر من بيت ، وكان يستشهد على تفسيره أحياناً ، كما أنه قد اهتم أحياناً بذكر مسائل صرفية ونحوية . كان حرصه على نسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها ظاهراً ، ولذا تكرر ذكر أسماء مثل الكسائي والفراء والأصمعي وقطرب وثعلب وأبي عبيدة وابن السكيت كثيراً . وكان كثير المعارضة لآراء ابن قتيبة كما يتضح على سبيل المثال في (بعل ، فيل) . وذكرت بعض اللهجات التي تضادت في استعمال ألفاظ معينة . وقد أخرج معالجه للأضداد في بيت كامل أو آية أو حرف . وأخيراً يتجلى بوضوح أنه قد أولى الأضداد التي وردت في القرآن الكريم اهتماماً كبيراً ، كما يتجلى في (مثل ناء ، صفراء ، أضفى . . . الخ) .

وفيما يلي نموذج من كتاب (الأضداد)

من كتاب « الأضداد » لأبي بكر الأنباري

٥٥- وأخفيت حرف من الأضداد ؛ يقال : أخفيت الشيء ، إذا سترته ، وأخفيتُه إذا أظهرته ، قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا ﴾ (٢) ، فمعناه أكاد أسترها ، وفي قراءة أبي : « أكاد أخفيها من نفسي ، فكيف أطلعكم عليها » ، فتأويل « من نفسي » « من قبلي و « من غيبي » ، كما قال : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ (٣) ، ويقال : معنى الآية : إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَظْهَرُهَا . ويقال : خفيتُ الشيء ، إذا أظهرته .

ولا يقع هذا - أعنى الذى لا ألف فيه - على الستر والتغطية .

قال الفراء : جدثنا الكسائي ، عن محمد بن سهل ، عن وقاء ، عن سعيد بن جبير أنه قرأ : « أكاد أخفيها » فمعنى « أخفيها » أظهرها . وقال عبدة بن الطيب يذكر ثوراً يحفر كناسا ، ويستخرج ترابه فيظهره :

يَخْفَى التُّرَابُ بِأُظْلَافِ ثَمَانِيَةٍ فِي أَرْبَعِ مَسْهُنٍ الْأَرْضَ تَحْلِيلُ (٤)

أراد يظهر التراب . وقال الكندي : (٥)

فَإِنْ تَدْفَنُوا الدَّاءَ لَا تَخْفِهِ وَإِنْ تَبْعَثُوا الْحَرْبَ لَا تَقْعُدِ

أراد لا يظهره ، وقال النابغة :

يَخْفَى بِأُظْلَافِهِ حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ يُبْسُ الْكُثِيبُ تَدَانِي التُّرْبُ انْهَدَمَا (٦)

أراد يظهر .

قال أبو بكر : يجوز أن يكون معنى الآية : إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَتَى بِهَا ؛ فحذف

(١) ديوانه ٢ : ١٥ ، وصدره .

* كُلُّ يَوْمٍ صَتَعُوا جَامِلَهُمْ *

(٢) سورة طه : ١٥ .

(٣) سورة المائدة ١١٦ .

(٤) المفضليات ١٤٠ . تحليل : تحلة قسم .

(٥) هو امرؤ القيس ، ديوانه ١٨٦ .

(٦) لم أجده في قصيدته الميمية ص ٢٥-٢٦ (من مجموعة العقد الثمين) .

« آتى » لبيان معناه ، ثم ابتداء فقال : « أَخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ » ، قال ضابئ البرجمي :

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكَدْتُ وَلَيْتَنِي تَرَكْتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَالُهُ (١)

أراد : وكدت أقتله ، فحذف ما حذف ، إذ كان غير مُلبس . ويجوز أن يكون المعنى : إنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أُرِيدُ أَخْفِيهَا ، قال الله عز وجل : « كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ » (٢) ، فيقال : معناه أردنا . وأنشدنا أبو علي العنزي للأفوه :

فَإِنْ تَجَمَّعَ أَوْتَادُ وَأَعْمَدَةٌ وَسَاكِنُ بُلُغُوا الْأَمْرَ الَّذِي كَادُوا (٣)
معناه الذي أرادوا . وقال الآخر :

كَادَتْ وَكَدْتُ وَتِلْكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ لَوْ عَادَ مِنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ مَاضِي (٤)

معناه أرادت وأردت . ويجوز أن يكون معنى الآية : إنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ ؛ فيكون « أكاد » مزيداً للتوكيد ، قال الشاعر :

سَرِيعاً إِلَى الْهَيْجَاءِ شَاكٍ سِلَاحُهُ فَمَا إِنْ يَكَادُ قَرْنُهُ يُتَنَفَّسُ (٥)
أراد : فما كاد قرنه . وقال أبو النجم :

وَإِنْ أَتَاكَ نَعْيٌ فَانْدُبْ بَنَآبَا فَدَّ كَادَ يَضْطَلِعُ الْأَعْدَاءُ وَالْحُطْبَا
معناه قد يضطلع . وقال الآخر :

وَالْأَلُومَ النَّفْسُ فِيمَا أَصَابَنِي وَالْأَكَادَ بِالَّذِي نَلْتُ أَبْجَحُ
معناه : وَالْأَبْجَحَ بِالَّذِي نَلْتُ . وقال حسان :

وَتَكَادُ تَكُلُّ أَنْ تَجِيَّ فَرَاشَهَا فِي جِسْمٍ خَرَعَبَةٍ وَحُسْنِ قَوَامٍ (٦)
معناه : وتكسل أن تجي فراشها .

وقال أبو بكر : والمشهور في « كدت » مقاربة الفعل ، وكدت أفعل كذا وكذا : قاربت الفعل ولما أفعله . وما كدت أفعله ، معناه فعلته بعد إبطاء ، قال الله عز وجل :

(١) طبقات الشعراء لابن سلام ١٤٥ .

(٢) سورة يوسف ٧٦ .

(٣) ديوانه ١٠ (ضمن مجموعة الطرائف الأدبية) .

(٤) اللسان ٤ : ٣٨٩ .

(٥) اللسان ٤ : ٣٨٨ ، وروايته : « سريع » .

(٦) ديوانه ٣٦٢ .

﴿ قَلْبُحُومًا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(١) ، معناه فعلوا بعد إبطاء لغلائها ، قال قيس بن الخطيم :

أَتَعْرِفُ رَسْمًا كَأَطْرَادِ الْمَذَاهِبِ لَعَمْرَةَ وَحْشًا غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبِ^(٢)
 دِيَارُ اللَّيْلِ كَادَتْ وَنَحْنُ عَلَى مَنَى نُحِلُّ بَنًا لَوْلَا نَجَاءُ الرِّكَائِبِ
 معناه قاربت الحلول ولم تحل . وقال ذو الرمة :

وَقَفْتُ عَلَى رَبِيعٍ لَيْلَةً نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأَخَاطِبُهُ^(٣)
 وَأَسْفِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبَتْهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ
 معناه : قارب الكلام ولم يكن كلام . وقال الآخر :

وَقَدْ كَدْتُ يَوْمَ الْجَزَنِ لَأَ تَرْنَمْتُ هَتُوفُ الضُّحَى مَحْزُونَةٌ بِالتَّرْنَمِ
 أُمُوتْ لِبِكَاهَا أَسَى إِنَّ عَوَلَتِي وَوَجَدِي بِسُعْدَى شَجْوُهُ غَيْرُ مُنْجَمِ
 معناه مقلع . وأراد بقوله : « كدْتُ » قاربت الموتى ولم أمت ، ويقال : خفا البرق
 يخفو ، إذا ظهر ، وهو من قولهم : خَفَّتْ الشَّيْءُ ، إذا أظهرته ، قال حميد بن ثور :
 أَرَقْتُ لِبَرَقٍ فِي نَشَاصٍ خَفَّتْ بِهِ سَوَاجِمُ فِي أَعْنَاقِهِنَّ بُسُوقُ^(٤)
 بُسُوقُ : طول ، بَسَقَ الرَّجُلُ إِذَا طَالَ .

(١) سورة اليفرة ٧١ .

(٢) جمهرة الأشعار ١٢٣ .

(٣) ديوانه ٣٨ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

(٥)

كتب التثقيف أو التصويب اللغوي

- مقدمة

- كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت

- كتاب لحن العامة للزبيدي

- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري

- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(٥)

كتب التثقيف أو التصويب اللغوي

مقدمة

ليس من السهل الوقوف على صورة دقيقة للوضع اللغوي في عصور الاحتجاج ، إذ لم يسجل اللغويون الأوائل إلا اللغة الفصيحة التي سمعوها من أبناء القبائل العربية الذين شهدوا بسلامة لغتهم ، على الرغم من أن أصحاب مذهب تنقية اللغة - كما يبرز من تفاوت مواقفهم - لم يتفقوا على مقياس محدد يتخذ أساساً للحكم بالصحة أو الخطأ ، إذ إن بعضهم سلك مسلكاً يطبعه التشدد ، والوقوف عند ما سمع ، وعدم الاعتراف إلا بالأفصح ، وما عداه فهو خطأ ، فقد روى عن الأصمعي أنه قد أنكر أشياء كثيرة في اللغة ، ولم يقر إلا ما سمعه عن العرب في البادية ، واستعمله الشعراء في شعرهم ، وذلك في الألفاظ وفي الصيغ . معنى ذلك أنه قد كانت في اللهجات صور عدة من الاستخدام اللغوي رفضها علماء اللغة لأنها فاسدة غير فصيحة ، لا تتفق ومقاييسهم ، وأبوا أن يسجلوها ، فلم يكن لهم من قصد سوى الفصاحة في الأداء اللغوي . أما المستقيح والمستشنع والملحون وأضرابه فكانوا ينفرون منه ، ويكرهون سماعه .

بيد أن انتشار اللحن بصورة كبيرة في مرحلة متأخرة - كما يظهر من بعض المؤلفات التي رصدت هذه الظاهرة أو مست الوضع اللغوي آنذاك بوجه عام - ليس على السنة المتكلمين بالعربية من أبناء الأم التي دخلت الإسلام فحسب كما كانت الحال في بدايته ، بل نفد إلى السنة العرب أنفسهم الذين اختلطوا بغيرهم من الشعوب ، وبخاصة سكان الحضر ، وابتعدوا عن البيئة الأولى التي صانت ألسنتهم من الفساد ، فتغيرت ألسنتهم ، وخالفت الفصحى في نطق الأصوات أو في الصيغ أو في حركات الإعراب (وتمثل أغلب المخالفات بموفي تأليف الجمل أو في دلالة المفردات) وتمثل أقل المخالفات) .

وجد أهل اللغة ، وهم أحرص الناس على اللغة العربية الفصحى وعلى بقائها سليمة نقية بوجه عام ، وهو حرص - كما قلنا - أساسه الحفاظ على لغة القرآن الكريم ، قراءته وفهمه ، وجدوا في ذلك الشيع المخير للحن وضعا ينبىء بخطر محدق على العربية والقرآن ، فتصدوا له بوضع كتب هدفها الأساسى التنبيه على اللغة الفصيحة والأداء اللغوى السليم ، وإن اختلفت فيما بينها بعد ذلك فى طيعة المادة والأهداف باختلاف بيئة التأليف وزمنه ومن وجه إليهم ، فعنى بعضها فى المرحلة المبكرة بتقديم ثقافة لغوية إلى جانب التصويب اللغوى ، ونبه بعضها الآخر فى مرحلة تالية إلى أخطاء الخواص بعد أن استشرت الظاهرة وتجاوزت العوام إلى الخواص . وفى مرحلة متأخرة جمعت أخطاء الفتين معاً ، بل وسعت دائرة الاهتمام بمعالجة المعرب والدخيل أيضاً .

وتذكر كتب التراجم والطبقات أن أقدم الكتب التى ألقت فى اللحن كتاب « ما تلحن فيه العامة : للكسائى (ت ١٨٩ هـ) الذى تتضح فيه كل سمات بداية التأليف فى هذا الموضوع ، فهو يضم مادة محدودة ، تسرد بلا أى ترتيب أو نظام ، يبدأ فيها بعبارة (وتقول أو يقال) ، يقتصر على ذكر اللحن وإبانة موضع الخطأ فيه وصوابه ، وإن اكتفى فى بعض الأحيان بذكر الصواب فحسب ، فلا ندرى على أى نحو كان الخطأ ، وكيف نطق الناس الكلمة فى زمنه ، أى زمن المؤلف أو التأليف . وتمثل الأخطاء التى رصدت فى النطق أو الصيغ المادة الكلية للكتاب . ويلاحظ أيضاً عدم الاستطراد وقلة الشواهد ، وإن كان أغلبها من القرآن والشعر . وربما تجدر الإشارة هنا فى اللمحة الموجزة إلى أنه قد شكك د . حسين نصار (ص ٨٠) فى نسبة الكتاب إلى الكسائى ، موافقاً للميمنى محقق الكتاب ، غير أن د . رمضان عبد التواب (ص ٦٣ : ٧٠) قد قدم الأدلة على صحة النسبة .

أما ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) فى كتابه (إصلاح المنطق) فقد أولى جل اهتمامه .. كما سنرى فيما بعد - بالصيغ الفصيحة ، أما أخطاء العامة فلم تشغل إلا عشرة أبواب من كتابه . وهو ينطلق من الصيغة الفصيحة ثم يتتقل الصورة التى صارت عليها عند العامة ، فينبه إلى هذا التحريف الذى طرأ سواء أكان فى ضبطها أم فى حروفها أم معانيها أم طريقة تقديمها ولزومها ثم الخلط بين أبيتها المختلفة ، ولكنه أكثر من الاستطراد وتوسع فى الاستشهاد .

يبد أننا نرى أن نهج المعالجة قد تبدل ، وطرق التناول قد تعالمت ، إذ تجاوز العلماء

مجرد سرد المادة والعناية بتقديم الشواهد الدالة على الصواب ، إلى العناية بترتيب المادة وتنظيمها وتجنب التداخل فيها والتوازن في المعالجة ، وتجنب الاستطراد والمبالغة في الاستشهاد إلى غير ذلك من الأمور المعينة على الإفادة منها ، كما هي الحال في أدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) وفصيح ثعلب . ولكن يبدو أن دوام الحال من الحال ، إذ نجد مؤلفي كتب اللحن ينكفون ثانية إلى الحال الأولى ، فيغيب الترتيب ، ويكثر الاستطراد ويزيد الاستشهاد ، كما هي الحال في لحن العامة للزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) ودرة الغواص للحريزي (ت ٥١٦ هـ) ، والتكملة للجواليقي (ت ٥٣٩ هـ) وغيرها ، ويلاحظ هنا أن بعض هذه الكتب قد أضاف بعداً جديداً في معالجة هذه الظاهرة حين تتبع أوام الخواص أيضاً .

يرزد . حسين نصار (ص ٩٣ ، ٩٤) قيمة كتب لحن العامة والخاصة معاً في عدة أمور ، منها :

- أن أهميتها تقوم على تصويرها الشعب العربي وحياته في جميع الأقاليم تصويراً دقيقاً محكماً لا تعطيناه معاجم اللغة الفصيحة .

- عنيت هذه الرسائل باللغات الحية في الأقاليم ودلالاتها فكانت أصدق تصويراً ، بل صورت مع العامية لغة خاصة بعد أن تسربت إليها الأخطاء .

يلاحظ ذلك الذي أبرزه في الأمر الثاني في الكتب القديمة المثلة لعامية العراقيين وأهل بغداد خاصة ، ونقصد بذلك كتب الكسائي وابن السكيت وابن قتيبة والحريزي والجواليقي وابن الجوزي ، فمنها يمكن التعرف على جوانب الاستخدام اللغوي في هذه المنطقة من القرن الثاني حتى القرن السادس الهجري . وعلى عامية الأندلس من كتاب الزبيدي ، وعلى عامية صقلية من كتاب ابن مكي الصقلي (ت ٥١٥ هـ) : تثقيف اللسان وتثقيح الجنان ، وعلى عامية تونس من الكتاب المنسوب لابن الإمام (ت بعد ٨٢٧ هـ) : الجماعة في إزالة الرطانة ، وعلى عامية الشام ومصر في مرحلة متأخرة (في القرنين التاسع والعاشر للهجرة) ، من كتب ابن الحنبلي (ت ٩٧١ هـ) وكتاب (دفع الأضر عن كلام أهل مصر) ليوسف المغربي (ت ١٠١٩ هـ) .

اختلفت المؤلفات في اللحن إذن في كم المادة وطريقة معالجتها ونهج تنظيمها ، وقد أشرنا فيما سبق إلى أنها بدأت مختصرة ، تكتفي بذكر اللحن وتصويبه استناداً إلى القرآن والشعر أو البدء بالصيغة السليمة ثم انتقلت إلى التنبيه إلى الصيغة الخاطئة على

السنة العوام أو الخواص مع الاستشهاد أيضا ، إلا أن النهج الأول كان الغالب ، وهو الذى كتب له الاستمرار إلى اليوم ، فما يزال علماء اللغة يتبعون الأغلاط ويرصدونها وينبهون إلى الصواب . وقلنا إنهم اختلفوا فى مسألتى الاستطراد والشواهد ؛ فالأمر فيهما يرجع إلى المؤلف ذاته فى أى عصر كان ، وإن لوحظ احتفاء بعضهم بالمسائل الأدبية والنحوية والصرفية والبلاغية وما إليها ، مثل الحريرى فى درة الغواص ، وتعرض المتأخرين للألفاظ الدخيلة والمعربة ، كما برز اتجاه عام لديهم لدرس الكلمة العامية ، وإبانة الأصل الذى أتت منه ، للفصل بين المفردات التى لها أصول فى الفصحى ، والمفردات التى دخلت من لغات أخرى مختلفة .

إصلاح المنطق

لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت (ت ٢٤٤ هـ)

تروى كتب التراجم والطبقات أن ابن السكيت كان عالماً بالقرآن ونحو الكوفيين ، ومن أعلم الناس باللغة والشعر . حقاً إنه كان راوية ثقة كما تشهد بذلك المؤلفات التي تركها ، واعتمد عليها كثير من كتب اللغة والمعاجم ، فقد كانت مؤلفاته تضم ثروة لغوية غزيرة ، أمدت تصانيفهم بمادة شكلت عمدها ، أخذها عن خير الرواد كأبي عمرو الشيباني والقراء وابن الأعرابي والأثرم . وقد روى عن الأصمعي وأبي عبيدة ، كما أنه روى عن كثير من الأعراب الفصحاء ، كابن تمام الأعرابي ، والتميمي العدوي ، وأبي ثروان العكلي ، وأبي الجراح العقيلي وأبي شنبل ، وغيرهم مما ذكروا صراحة في كتاب (إصلاح المنطق) .

وعلى الرغم من أن ابن السكيت لم يُصَدَّر كتابه بمقدمة تحدد هدفه وتشرح منهجه وأسلوبه في معالجة المادة ، فإن الاسم الذي اختاره ينبئ عن عناية أساسية بإثبات الصيغ الصحيحة الفصيحة ، إلى جانب التنبيه على الألفاظ التي حورتها العامة فيما عرف بلحن العامة . ولذلك يعد الكتاب ثمرة من ثمار النشاط اللغوي الذي بذله علماء اللغة في تلك الفترة للمحافظة على سلامة العربية حتى لا يعتريها لحن ولا يرقى إليها تحريف . والحق أنه جمع فيه بين التثقيف اللغوي بتقديم مادة لغوية غنية لمن أراد أن يلم بمحصول لغوي من أبنية الأسماء والأفعال الفصيحة وأشكال الاستخدام اللغوي التي سلمت من تأثيرات العامية ، وتقويم اللسان ، وهو الأمر الثاني الذي طمح إليه المؤلف من خلال صنيعه المتقدم ، وإصلاح أخطاء النطق الشائعة في عصره ويثته ؛ وهو هدفه الأول الذي لم يعبر عنه صراحة كعادة مؤلفي تلك الفترة .

يبد أنه كانت تشغله اللغة الفصيحة دون غيرها ، فلم يعن بالمادة المتعلقة بأشكال اللحن عناية كافية . ولذا مجده يخالف من سبقه من اللغويين الذي كتبوا في لحن العوام أو الأخطاء التي تجرى على السنة العامة ، كما أن بعض ما ذكره لم يقبله من جاء بعده ، وألف في ذلك الموضوع ؛ فكان ينكر رأيه ويرده ويستشهد على ذلك بأمثلة تعكس ظواهر كانت معروفة لدى القبائل العربية الفصيحة ، كما حدث بالنسبة لرأيه في الهمز

مثلاً ؛ وهو ما يؤكد عدم وجود مقاييس واضحة تضبط أحكام اللحن وتحقق لها العمومية من جهة ، والافتقار إلى استقرار كامل لكل صيغ اللهجات وصور الخلاف بينها من جهة أخرى . على كل حال كان ابن السكيت لا يميز إلا السماع متشدداً فيه ، موافقاً في ذلك اللغويين القدماء ، أما القياس فلم يجره .

قسم ابن السكيت كتابه قسمين أو جزءين كبيرين ، وهو تقسيم لم يظن كثيرون إلى علته ؛ لأن كلا القسمين يحتوى على قدر من الصيغ الفصيحة ، وقدر من تلك الصيغ الملحونة . باختصار تداخلت موضوعات الجزء الأول مع موضوعات الجزء الثاني ، يقول أحد محققى الكتاب ، وهو المحقق الثبوت العلامة ، عبد السلام هارون فى مقدمته (ص ١٢) : « وهذا الكتاب قد أراد ابن السكيت به أن يعالج داء كان قد استشرى فى لغة العرب المستعربة ، وهو داء اللحن والخطأ فى الكلام . فعمد إلى أن يؤلف كتابه ويضمنه أبواباً يمكن بها ضبط جمهرة من لغة العرب ، وذلك بذكر الألفاظ المتفقة فى الوزن الواحد مع اختلاف المعنى ، أو المختلفة فيه مع اتفاق المعنى ، وما فيه لغتان أو أكثر ، وما يعل ويصحح وما يهزم وما يشدد ، وما تغلط فيه العامة . . . » ثم ذكر بعد ذلك عناية الأدباء به ، وقد تمثلت هذه العناية فى أشكال عدة ، كالشرح والزيادة ، وشرح أبياته ، وترتيبه على الحروف ، وتهذيبه ، وتلخيصه . . . إلخ .

قلنا إن الأساس فى تقسيم الكتاب الصيغ أو بعبارة أدق أبنية الأسماء والأفعال ، ولذا فهى تشغل أغلب الجزء الأول ، وبعض أبواب الجزء الثانى ، مع العلم بأن عدد الأبواب يزيد على مائة باب ، تختلف فيما بينها بين الطول والقصر ؛ فهى ليست على وتيرة واحدة ، وتحكم فيها طبيعة المادة ، ويتحدد عنوان كل باب بالصيغة الصرفية التى يدرسها فى الأغلب أو تبعاً للموضوع الذى يتناوله . وقد راعى تقديم الأمثلة المجردة على الزيدة والثلاثى على الرباعى ، والصحيح على المعتل . وكان يطيل أحياناً فى شرح الألفاظ وبيان مشتقاتها ، كما أنه أولى بعض القواعد والظواهر واختلاف اللهجات العربية أهمية خاصة .

وقد سار على نهج واحد فى معالجة الصيغ ، إذ يبدأ بذكر الألفاظ التى ترد على وزن الصيغة التى يدرسها ، ثم يذكر معناها ، ويستشهد على ذلك بالقرآن والحديث والشعر . وربما يكثر من الاستطراد ، ويفرط فى ذكر الشواهد والتعليق عليها إلى حد رأى . مع أحداً الباحثين أن ذلك قد أسهم فى إضاعة الأساس الذى أقام عليه ابن السكيت تقسيمه فى بعض الأبواب . وأرى - خلاف لذلك برغم تسليمى بصحة هذه

الملاحظة وأثرها فى متابعة أسس الدراسة - أنه قد قدم من خلال منهجه هذا شروحاً للألفاظ ، ليس من السهل دون جهده السابق ، التوصل إلى دلائلها ، كما أن الشواهد التى قدمها تمثل كما كبيراً من السياقات بالغة الأهمية التى تمكنتنا من الكشف عن الفروق الدقيقة بين معانى المفردات وأهم أشكال الاستخدام الأسلوبى لها .

أما الأبواب التى تعالج اللحن وهى لا تقل أهمية - فى رأى - عن الأبواب الأخرى ، فيبلغ عددها عشرة أبواب ، توجد متفرقة فى داخل الجزء الأول الذى يضم ستة أبواب منها ، وفى الجزء الثانى الذى يضم أربعة أبواب . وتتوزع الأبواب على النحو التالى :

- بابان فيما اعترى الألفاظ فى لغة العامة من تحريف فى الضبط (تغير فى الحركة) :

كسرة (فى الصيغة الفصيحة) ← فتحة / ضمة (فى الصيغة العامة) .

فتحة (فى الصيغة الفصيحة) ← كسرة / ضمة (فى الصيغة العامة) .

- وأربعة أبواب فى اللحن الذى وقع فى الحروف (تغير فى صامت أولين

صاد (فى الصيغة الفصيحة) ← سين (فى الصيغة العامة) .

سين (فى الصيغة الفصيحة) ← صاد (فى الصيغة العامة) .

واو (فى الصيغة الفصيحة) ← ياء (فى الصيغة العامة) .

تحقيق الهمزة (فى الصيغة الفصيحة) ← تسهيل الهمزة (فى صيغة العامة) .

- وبابان فى اللحن الذى وقع فى الصيغة (تغير فى بنية صرفية) :

فعلت (فى الفصحى) ← أفعلت (لدى العامة) .

أفعلت (فى الفصحى) ← فعلت (لدى العامة)

- وبابان فيما اعترى بعض الألفاظ الفصيحة من تغير فى المعنى فى استعمال العامة

ويرغم رصده لعدة أشكال أو صور من اللحن فإنه يلاحظ - بـ عدم عنايته بالصيغ الملحونة ، قدر عنايته بالصيغ الفصيحة ، مقتفياً فى ذلك أيضاً آثار من تقدم عليه فى هذا الموضوع ، فنجد أحياناً يذكر : [وتقول كذا ، ولا تقل كذا] . وكثيراً ما يختلط حديثه عنهما معاً ، فلا ندرى كيف استعملت العامة الصيغة التى يتحدث عنها ، هل استعملتها على نحو ما أم غيرتها ، فإذا كانت قد تغيرت فعلى أى نحو كان الانحراف ؟

أما الكلمة الأخيرة هنا فتتعلق بترتيب الكتاب ، وقد انتقده فى ذلك معظم الباحثين ، إذ رأوا أنه لم يحاول ترتيب المواد فى أبوابه ترتيباً أبجدياً ، وفق حروفها الأولى أو الأخيرة ، مثله فى ذلك مثل الكتب الأولى التى صنف فى هذا الموضوع ، وترتب على ذلك بحق صعوبة كبيرة فى البحث عن كلمة ما ، يحتاج إلى معرفة صحتها أو بنيتها أو معناها أو شواهدا إلى غير ذلك . بيد أنهم قد رأوا أنه باتخاذ من الأبنية الصرفية وأوزان الأفعال والأسماء أساساً أقام عليه الكتاب ، ووزع فيه الألفاظ التى رصدها وجمعها ، على هيئة أبواب وفصول ، حتى يميز الناس بين الصحيح النصيح فيستعمل ، والخطأ الملحون فيتجنب . قد خطأ بهذا الأساس خطوة تنظيمية كبيرة ، وإن كنا نرى أنه قد شغل عن التنظيم والتبويب والتنسيق بهدفه الجوهرى الذى استولى عليه ، كما استولى على كثير من أقرانه .

وفيما يلى نماذج من كتاب (إصلاح المنطق)

من كتاب « إصلاح المنطق » لابن السكيت

* ويقال : قد بَخَصْتُ عَيْنَهُ ، ولا تَقُلْ بَخَسْتُهَا ، إنما البَخْسُ النَقْصَانُ مِنَ الْحَقِّ ،
٢٨٤ تقول : قد بَخَسْتُهُ حَقَّهُ . ويقال لِلْبَيْعِ إِذَا كَانَ قَصْداً : لا بَخْسٌ ولا شَطَطٌ
* وتقول : قد بَصَقَ الرَّجُلُ ، وهو البُصَاقُ ؛ وقد بَزَقَ وهو البُزَاقُ ؛ ولا تَقُلْ بَسَقَ ،
إنما البُسُوقُ فِي الطُّولِ ، ويقال نَخَلَةٌ بِاسْقَةٍ . قال الله جلَّ وعزَّ (وَالنَّخْلَ بِاسْقَاتٍ)
وقد بَسَقَ الرَّجُلُ ، إِذَا طَالَ ؛ وقد بَسَقَ فِي عِلْمِهِ ، إِذَا عَلَا . ويقال لِحَجَرٍ أَيْضٌ يَتَلَا :
بُصَاقَةُ الْقَمَرِ * ويقال هو قَصُّ الشَّاةِ وَقَصَصَهَا ، ولا تَقُلْ قَسَّ ولا قَسَسَ . والقَسُّ :
تَتَبَعَ التَّمَامَ . قال الرازي (١) :

* يُصْنَعُ عَنْ قَسِّ الْأَذَى غَوَافِلا *

* وتقول : قد أَصَابَ قُرْصَتُهُ بِالْصَادِ ، وقد أَفْرَصَكَ الْأَمْرُ . والعامة تقول : قد
أَصَابَ قُرْصَتَهُ . وأصل القُرْصَةِ : أَنْ يَتَفَارَصَ الْقَوْمُ الْمَاءَ الْقَلِيلَ ، فَيَكُونُ لِهَذَا نَوْبَهُ ثُمَّ
لهَذَا نَوْبَهُ ، فيقال يا فلان : قد جَاءَتْ قُرْصَتُكَ ، أى وَثُكْتَ الذِّى تَسْتَقِي فِيهِ * وتقول :
٢٨٥ قد أَخَذَهُ قَسْرًا ، أى قَهْرًا ، ولا تَقُلْ قَصْرًا ، وقد قَصَرَ إِذَا حَبَسَهُ ، ويقال امرأة
قَصِيرَةٌ وَقُصُورَةٌ ، إِذَا كَانَتْ مَحْبُوسَةً مَحْبُوبَةً . قال كثير :

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَيْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَى مَا تَدْرِي بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ (٢)

عَنَيْتِ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أَرُدْ قَصَارَ الْخَطَى شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرُ

والبحاتر : الْقَصَارُ . وَيُرْوَى « قَصُورَاتِ » * ويقال : هُمُ الْأَسْدُ أَسْدُ شَتْوَةٍ ، وهى
أَفْصَحُ مِنَ الْأَزْدِ * ويقال هذه : دَابَّةٌ شَمُوسٌ بَيْتَةُ الشَّمْسِ ، إِذَا كَانَ يَقْمُصُ عِنْدَ
الْإِسْرَاجِ وَالْمَسَّ بِالْيَدِ ، ولا تَقُلْ شَمُوسٌ * ويقال : هو الصَّنْدُوقُ بِالْصَادِ . وهى
صَنْجَةٌ الْمِيزَانِ . ولا تَقُلْ سَنْجَةٌ ، وهى أَعْجَمِيَّةٌ مُعَرَّبَةٌ * والرُّسْغُ بِالسَّيْنِ . وَالرُّسَاغُ
حَبْلٌ يُشَدُّ فِي الرُّسْغِ شَدًّا شَدِيدًا ، فَيَمْنَعُ الْبَعِيرَ مِنَ الْإِنْبِعَاطِ فِي الْمَشْيِ * وتقول : هو

(١) هو رؤية بن العجاج ، كما فى اللسان (قس) .

(٢) ب : « ولم تعلم » وكتب فوقها « وما تدرى خ » .

الصَّمَاخُ بِالصَّادِ . وَلَا تَقُلُ السَّمَاخُ * وَتَقُولُ : قَدْ ٢٨٦ أَصَاخَ الرَّجُلُ لِلشَّيْءِ (١) ، إِذَا
اسْتَمَعَ لَهُ * وَقَالَ الْفَرَاءُ : يُقَالُ تَقَصَّصْتُ أَثَرَهُ ، وَيُقَالُ : تَقَسَّسْتُ أَصْوَاتَهُمْ بِاللَّيْلِ ، إِذَا
سَمِعْتَهَا .

بَابُ

مَا يَغْلُظُ فِيهِ يُتَكَلَّمُ فِيهِ بِالْيَاءِ وَإِنَّمَا هُوَ بِالْوَاوِ

* جَفَوْتُ الرَّجُلَ فَهُوَ مَجْفُوٌّ : وَقَالَ بَعْضُهُمْ مَجْفَىٌ . وَلَا تَقُلْ جَفَيْتُهُ .

قَالَ : وَأَنْشَدَنِي الْفَرَاءُ :

* مَا أَنَا بِالْجَافِي وَلَا الْمَجْفَى *

قَالَ : وَإِنَّمَا قَالَ الْمَجْفَى لِأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى جَفَى ، وَهُوَ مِنْ جَفَوْتُ ، فَلَمَّا انْقَلَبَ الْوَاوُ يَاءً
فِي جَفَى بَنَاهُ مَفْعُولًا عَلَيْهِ * وَتَقُولُ حَتَوْتُ عَلَيْهِ فَأَنَا أَحْتُو ، إِذَا عَطَفْتُ عَلَيْهِمْ وَحَدَبْتُ
عَلَيْهِ . وَيُقَالُ : امْرَأَةٌ حَانِيَةٌ ، إِذَا قَامَتْ عَلَى وَلَدِهَا وَلَمْ تَزَوَّجْ ، وَقَدْ حَنَّتْ عَلَيْهِمْ تَحْنُو
وَتَقُولُ : حَنَيْتُ الْعُودَ وَحَنَيْتُ ظَهْرِي . وَحَتَوْتُ لُغَةً * وَتَقُولُ : هَجَوْتُ هَجَاءً قَبِيحًا
فَهُوَ مَهْجُوٌّ ، وَلَا تَقُلْ هَجَيْتُهُ * وَتَقُولُ : قَدْ قَلَوْتُ الْمَهْرَ عَنْ أُمِّهِ وَافْتَلَيْتُهُ ، إِذَا فَصَلْتُهُ
عَنْهَا وَقَدْ قَطَعْتَ رِضَاعَهُ . وَقَدْ قَلَيْتُ رَأْسَهُ * وَتَقُولُ : قَدْ غَدَوْتُ غَدَاءً حَسَنًا ، وَلَا تَقُلْ
غَدَيْتُهُ . وَقَدْ عَرَوْتُ الرَّجُلَ ، إِذَا أَتَيْتُهُ ، فَهُوَ مَعْرُوٌّ . وَقَدْ عَزَوْتُهُ إِلَى أَبِيهِ ، إِذَا نَسَبْتُهُ
إِلَيْهِ ، وَعَزَيْتُهُ لُغَةً ، وَقَدْ اعْتَرَيْتُ أَنَا إِلَى أَبِي * وَتَقُولُ : قَدْ قَرَوْتُ الْأَرْضَ ، إِذَا تَتَبَعْتَهَا
تَمَّ ، تَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ . أَقْرَوَهَا قَرَوًا ، بِالْوَاوِ لَا غَيْرَ . وَقَدْ قَرَيْتُ الضَّيْفَ
قَرَى وَقَرَى * وَقَدْ قَلَوْتُ بِالْقَلَّةِ . إِذَا ضَرَبْتَهَا بِالْمِقْلَةِ ، وَهُوَ الْعُودُ الَّذِي يُضْرَبُ بِهِ
الْقَلَّةُ ، بِالْوَاوِ لَا غَيْرَ . وَقَدْ قَلَوْتُ الْبُسْرَ وَاللَّحْمَ وَقَلَيْتُهُ فَهُوَ مَقْلَى وَمَقْلُوٌّ . وَقَدْ قَلَيْتُ
الرَّجُلَ ، إِذَا بَغَضْتَهُ ، قَلَى وَقَلَاءَ ، بِالْيَاءِ لَا غَيْرَ * وَقَدْ غَلَوْتُ فِي الْقَوْلِ فَأَنَا أَغْلُو غَلَوًا ،
وَقَدْ غَلَوْتُ بِالسَّهْمِ أَغْلُو بِهِ غَلَوًا ، بِالْوَاوِ لَا غَيْرَ . وَقَدْ غَلَيْتُ عَلَيْهِ مِنْ شِدَّةِ الْغَيْظِ فَأَنَا
أَغْلَى غَلِيًّا وَغَلِيَانًا * وَتَقُولُ : قَدْ خَلَوْتُ بِهِ فَأَنَا أَخْلُو بِهِ خَلْوَةً ، بِالْوَاوِ لَا غَيْرَ ، وَقَدْ
خَلَيْتُ دَابَّتِي أَخْلِيهَا خَلِيًّا ، إِذَا جَزَزْتَ لَهَا الْخَلَى ، وَهُوَ الرُّطْبُ . وَسُمِّيَتْ الْخِلَاءَةُ

(١) كَذَا ، عَلَى الصَّوَابِ فِي ح ، ل . وَفِي الْأَصْلِ : «بِالشَّيْءِ» وَفِي ب : «إِلَى الشَّيْءِ» .

مخللة لأنه يجعل فيها الخلى . والمخلى ، بالقصر : ما يختلى به . الخلى ، أى يُجزئ *
وتقول : قد عتوت له ، إذا خضعت له ، وقد عتوت فى بنى فلان إذا كنتَ فيهم عانياً
أى أسيراً . وقد عتت الأرض بالنبات تعتو عتوًا ، إذا ظهر نباتها ، قال عدى

فياكلن ما أعنى الوكى فلم يلكن كأن بحافات النهاء المزارعاً

قوله أعنى الوكى ، أى أنبته الولى ، وهو المطر بعد الوسمى ، فهذه بالواو لا غير .
وقد عتيت فلاناً بكلامى بالياء لا غير * وتقول : قد حزا السراب الشخص يحزوه
حزواً ، إذا رقعهُ . وحزاه يحزوه ، بالهمز لغة . ويقال : قد حزا فلان الشيء يحزیه
حزياً ، إذا خرصهُ ، يقال : كم تحزى هذا النخل ، أى كم تحرصهُ * ويقال : قد
حلوت الرجل حلواناً إذا وهبت له . قال الشاعر :

ألا رجل أحلوه رحلى وناقى يبلغ عنى الشعر إذ مات قائله

وقد حليت المرأة أحليها ، إذا حليتها * ويقال : قد دنوت من فلان أدنو منه دنواً ،
وما كنت يا فلان دنياً ، ولقد دنوت ، غير مهموز ، تدنو دناوةً ، ويقال : ما تزداد مناً
إلا قرّباً ودناوةً ، ويقال : ما كنت دانئاً ولقد دنأت تدناً ، أى مجننت * ويقال : قد
عتوت يا فلان فانت تعتو عتوًا ، ولا يقال عتيت * ويقال : قد جكوت الصفر وغيره
أجلوه جلاءً ، ولا تقل جليته . وقد جكوت عن البلد فانا أجلو جلاءً * وقد عفوت عن
الرجل فانا أعفو عفواً . وقد عفوته أعفوه ، إذا أتيتهُ ، بالواو لا غير * وتقول بين
الرجلين بون بعيد ، أى تفاوت . وقد بان صاحبه يبوئه بوناً ، فهذه اللغة العالية ،
ومنهم من يقول : بينهما بين بعيد ، وقد بان صاحبه يبينه بيناً * وتقول : ما كان
أحوكه ، إذا كان محتالاً . وقد تحوّل ، إذا احتال ، وهو رجل حوّل ، إذا كان كثير
الاحتيال . وما أحيله لغة . وهى الحوّل والحيل * وتقول : قد أبوت الرجل أبوه إذا
كنت له أباً . ويقال ما له أب يابوه ، وقد أبيت الشيء أباه إباءً * وتقول : قد سروت
ثوبى عنى أسروه سرواً ، إذا ألقيته ، وقد سروت عنى درعى ، بالواو لا غير . وقد
سريت بالليل وأسريت ، إذا سرت ليلاً .

باب

* ومما تضعه العامة فى غير موضعه قولهم : خرجنا ننتزه ، إذا خرجوا إلى

اليساتين ، وإنما التنزه التباعد عن المياه والأرياف . ومنه قليل فلان يتنزّه عن الأقدار ،
أى يتباعد منها . ومنه قول الهذلي (١) :

أقْبُ طَرِيدُ بَنْزَرِهِ الْفَلَا لَا يَرْدُ الْمَاءُ إِلَّا اتِّبَا (٢) :

بَنْزَرُهُ الْفَلَا ، يعنى ما تباعد من الفلاة عن المياه والأرياف . وظللنا متنزهين إذا
تباعدوا عنه . وإن فلاناً لنزیه كرم ، إذا كان بعيداً من اللوم . وهو نزیه الخلق . ويقال :
تنزّهوا بحرّمكم عن القوم . وهذا مكان نزیه ، أى خلاء ليس فيه أحدٌ فانزلوا فيه
بحرمكم (٣) * وتقول : وعزّت إليك فى كذا وكذا ، وأوعزت ، لغتان * وتقول - هى
صدقة المرأة ، مفتوحة الصاد مضمومة الدال ، وصدّقها . قال الله جلّ وعزّ : (وآتوا
النساء صدقاتهنّ نحلّة ، قال الأصمعيّ : سمعت ابن جرّيج يقول : قضى ابن عباس
لها بالصدقة * وتقول : هذا ماءٌ ملح . وقال الله عزّ وجلّ : (وهذا ملح أجاج) .
وهذا سمكٌ مليحٌ ومملوحٌ ، ولا تقلّ مالح . ولم يجرى شىء فى الشعر (٤) إلا فى بيت
لعُدافر :

بَصْرِيَّةٌ تَزَوَّجَتْ بَصْرِيًّا يُطْعِمُهَا الْمَالِحَ وَالطَّرِيًّا

ولا يقال ماءٌ مالح . وملّخت القدر ، إذا ألقيت فيها الملح * وتقول « الصّيفُ
ضَيَّعَ اللَّيْنَ » مكسورة التاء ، إذا خوطب بها المذكر أو المؤنث أو الاثنان والجميع وهى
مكسورة التاء ؛ لأنّ أصل المثل خوطبت به امرأةٌ [كانت تحت رجل موسر ، فكرهته
لكبر سنّه ، فطلّقها ، فتزوجها رجلٌ ثملقٌ ، فبعثت إلى زوجها الأول تستميحه ، فقال
لها هذا (٥)] ، فجرى المثل على الأصل * [وكذلك قولهم : « أطرّى إنك ناعلة ،
أى خذى فى أطرار الوادى ، فإنّ عليك نعلين ، وقال غيرهما : أى أدلى . وقال
الشاعر (٦) :

غَضِبْتُمْ عَلَيْنَا أَنْ قَتَلْنَا بِمَالِكٍ بَنَى عَامِرٌهَا إِنْ ذَا غَضِبَ مُطَرٌ

(١) أسامة بن حبيب الهذلي ، كما فى اللسان (نزّه) .

(٢) استشهد فى ج ، ل بلفظ « بنزه الفلاة » فقط . وورد فى ب : « نيبا » .

(٣) للتكملة من ب ، ج ، ل .

(٤) ب ، ل : « فى شىء من الشعر » .

(٥) الخطيئة ، كما فى اللسان (طرز) .

٤٤٥ * وتقول : « عِنْدَ جُفَيْنَةَ الْحَيْرِ الْيَقِينِ » وهو اسم خَمَار ، ولا تقل جُهَيْنَةَ .
وتقول : « افْعَلْ كَذَا وَكَذَا وَخَلَكَ ذِمٌّ » ولا تقل ذَنْب . والمعنى خلا منك ذم ، أى لا تُذَمَّ
* وتقول : « صار كذا وكذا ضَرْبَةَ لَازِبٍ » فهذه اللغةُ الفصيحة ، والألازِب والأَلَاتِب :
الثابت ، ولازِمٌ لغة . وقال النابغة :

وَلَا يَحْسَنُونَ الْخَيْرَ لَا شَرَّ بَعْدَهُ وَلَا يَحْسِبُونَ الشَّرَّ ضَرْبَةَ لَازِبٍ

وقال كثير :

فَمَا وَرَقَ الدُّنْيَا يَبَاقٍ لِأَهْلِهِ وَلَا شِدَّةَ الْبَلَوِ بِضَرْبَةِ لَازِبٍ

وتقول : جاء فلانٌ بِإِضْبارَةٍ مِنْ كُتُبٍ ، وبِإِضْمامَةٍ مِنْ كُتُبٍ ، وهى الأضابِير
والأضامِيم ، ويقال : فلان ذو ضَبَّارة ، إِذَا كَانَ مُشَدِّدَ الْخَلْقِ مَجْتَمَعَهُ . ومنه سُمِّيَ ابنُ
ضَبَّارة . ومنه قيل : ضَبَّرَ الْقُرْسُ ، إِذَا جَمَعَ قَوَائِمَهُ وَوُتِبَ ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْجُمَاعَةِ
يَغْزُونَ : ضَبَّرَ ، قال الهذلي (١) :

* ضَبَّرَ لِبَاسَهُمُ الْقَتِيرُ مُوَلَّبٌ (٢) *

* وتقول : هذا شئٌ ثَقِيلٌ ، وهذه امرأةٌ ثَقَالٌ ؛ وهذا شئٌ رُزِينٌ ؛ وهذه امرأةٌ
رُزَّانٌ ، إِذَا كَانَتْ رُزِينَةً فِي مَجْلِسِهَا ، قال الشاعر (٣) :

حَصَّانٌ رُزَّانٌ لَا تُرْزَنُ بِرِيَّةٍ وَتُصْنَعُ غَرْمِي مِنْ لَحُومِ الْغَوَافِلِ (٤٤٦)

* وتقول : هو فُحَّالُ النَّخْلِ ، وهو فحل الإبل ، ولا يقال فُحَّالٌ إِلَّا فِي النَّخْلِ ،
وهى الفحاحيل ، قال الشاعر :

يُطْفَنُ بِفُحَّالٍ كَأَنَّ ضَبَابَهُ يُطَوْنُ الْمَوَالِي يَوْمَ عِيدِ تَعَدَّتْ

* وَقَدْ عَتَوْتُ الْكِتَابَ أَعْنُونُهُ عَنُونَةً ، وَعَتَوْتُهُ أَعْنُوهُ ، وَقَدْ عَتَيْتُ . . .

(١) هو ساعدة بن جؤية ، كما فى اللسان (ضير) .

(٢) صلوه . . * بيناهم يوماً كذلك راعهم *

(٣) هو حسان بن ثابت يمدح عائشة . اللسان (حصن ، وزن) .

لحن العامة

لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ)

لقد رأينا في المقدمة السالفة أن ثمة عوامل عدة قد دفعت إلى ظهور لغة للعوام تتصارع مع الفصحى التي استمات علماء العربية في الحفاظ عليها سليمة نقية ، في صورتها الفصيحة ، نقلا عن الأعراب غير المتتمين إلى قبائل عرفت بفصاحة لسانها فحسب ، بل الذين عرفوا بالصدق والأمانة والعلم وكثرة الرواية ، وفي بيئتها الطبيعية ، أى في البوادي التي لم تكن تعرف العناصر الأجنبية ، فسلمت ألسنتهم من الخطأ ، وصينت ألفاظهم من التغيير . وقلنا إنه لم يكن هناك اتفاق حول مقياس محدد للفصاحة ، فكانت هناك مستويات في الفصاحة ، فقد عرف الفصيح والأفصح في لغات القبائل ، كما أنه قد أنكرت ألفاظ من بعض القبائل التي شهدوا لها بالفصاحة ، لأنها شذت في الاستعمال عن مسلك قبائل أخرى حظيت بالسبق والتقدم على غيرها .

وعلى الرغم من تسرب اللحن من لغة العوام إلى لغة الخواص ، وهو الأمر الذي تصوره تلك الكتب التي ألفت في هذا الموضوع أصدق تصوير ، فهي اللغة الحية المستعملة على السنة السواد الأعظم في بيئات عربية مختلفة ، فقد تصدى هؤلاء العلماء بكل قوة لهذا التيار ، حرصا على سلامة لغة الإسلام من أن تعصف بها رياح التغيير ، فتتحول وتبدل وتذهب ، فيذهب معها الدين ، حاشا لله ، فقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ الحجر / ٩ . فهو يسخر من عباده عبر القرون والزمان من يعمل على صونها من اللحن ، فيصوب ما يعتري السنة الناس من خطأ في أية صورة من صوره ، ويرد الانحراف ، وينبه إلى الصحيح ، حتى يدرك أبناء اللغة الذين صارت اللغة إليهم اكتساباً ما وقع فيها من اعوجاج ، فيعودوا إلى الصحة والسلامة .

والحق أنه قد نشب خلاف كبير حول مفهوم « اللحن » ، إذ إن النظر في الروايات والأخبار والشواهد التي نقلها الرواة يعكس بوضوح مدى الخلاف بين علماء العربية ، فقد وصلت الكلمة إليهم ، في سياقات مختلفة ، تثير دلالات متباينة ، وتجزئ أشكالا من التفسير والتأويل والفهم ، وقد انتهت هذه النصوص وتفسيراتها آخر الأمر إلى

المعاجم المتأخرة ، التي انفردت بثناء المادة التي نقلتها بفضل جهود أجيال متعاقبة ، كما هي الحال في لسان العرب لابن منظور الذي أورد في مادة (لحن) قول ابن برى في حاشيته : « للحن ستة معان : الخطأ في الأعراب ، واللغة ، والغناء ، والفطنة ، والتعريض ، والمعنى » . وما يهمنا من هذه المعاني هو المعنى الأول الذي قصد بها الخطأ في الإعراب ، أي مخالفة الفصحى بوجه من الوجوه . ويقدم من ذهب إلى هذا التفسير روايات وشواهد كثيرة تؤكد صوابه ، لا يتسع المقام لتفصيلها ، واكتفى هنا بما نقل عن عبد الملك بن مروان من قوله : اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب والجدري في الوجه « العقد الفريد ٢ / ٤٧٨ ، بمعنى أنه له أثر غاية في السوء في الكلام وإذهاب حسنه وإزالة طلاوته وإضاعة فصاحته .

وقد أحدث بيت مالك بن أسماء الفزاري خلافاً كبيراً بين علماء العربية . ولقى التفسير الذي ذهب إليه الجاحظ في « البيان والتبيين » ١ / ١٤٧ من أن معنى (تلحن / لحناً) في قول مالك :

منطق صائب وتلحن أحيا نا وخير الحديث ما كان لحنا

الخطأ في الكلام ، معارضة شديدة . وعد ذلك التفسير من أخطائه وأوهامه ، إذ فهم المعنى ، كما توردته كتب التصحيح - اعتماداً على فهم الحجاج له - على أنه من « التعريض والتورية » . فقد نقل عن علي بن يحيى المنجم من حكاية الحجاج مع زوجة ، أخت الشاعر ، حين لحت في كلامها ، فعاب عليها ، فاحتجت ببيت أخيها ، فقال لها : إنما أراد أخوك أن المرأة فطنة ، فهي تلحن بالكلام إلى غير المعنى في الظاهر لتورى عنه ، ويفهمه من أرادت بالتعريض ، كما قال الله سبحانه : « ولتعرفنهم في لحن القول » محمد / ٣٠ ، ولم يرد أخوك الخطأ في الكلام ، والخطأ لا يستحسن من أحد .

ويروى أيضاً أن الجاحظ قد ووجه بهذا الوهم ، وعرف هذه القصة ، ووافق على المعنى الوارد هنا ، وأقر بخطئه ، إلا أنه لم يعد في مستطاعه أن يغيره . بيد أن المراجع تقدم شواهد كثيرة على صحة ما ذهب إليه ، ومنها قول يحيى بن نوفل الحميري في هجاء خالد بن عبد الله القسري :

- وألحن الناس كل الناس قاطبة وكان يولع بالتشيق في الخطب

ويلاحظ أن الخلاف قد وقع أساساً في فهم المقابلة بين منطق صائب ومنطق ملحون ، فإذا فهم المنطق الصائب على أنه الكلام الصحيح فإن المنطق الملحون - نقيضه - هو

وأظن أن فى هذه الإشارة كفاية ، فليس المقام مقام تفضيل وتتبع لأوجه الخلاف ، وإن كنا نرى ضرورة الإشارة إلى المعانى الأخرى للحن التى تقدمت على معنى الخطأ فى الكلام .

فقد قيل إن للحن بمعنى (اللغة) أيضاً ، وقد ورد فى هذا المعنى عدة نصوص ، منها ما روى عن عمر بن الخطاب أنه قال : (تعلموا الفرائض والسنة والحن) .

ولم يسلم مفهوم هذه الكلمة من خلاف كبير بين اللغويين والمفسرين ، فقيل إن معناها : تعلموا كيف كانت لغة العرب فى الذين نزل القرآن بلغتهم . وقيل : أى الخطأ فى الكلام فتحذروا منه (بمعنى أنه إذا عرف القارئ الخطأ عرف الصواب) ، وقيل : أى صواب الكلام . وخالف ، د . رمضان عبد التواب (ص ٥٢) ذلك كله ، ورأى أن المقصود هو : أن يتعلم الناس طريقة العرب فى أداء القراءة وعدم اتباع طريقة الأعاجم فى تلاوة القرآن . وعلى الرغم من وجهة التفسير ، فلنا أن نتساءل : أية طريقة قصد ؟ ألم يكن يقرأ القرآن على سبعة أحرف ؟ أو على عشرة أحرف ؟ أو على أكثر من ذلك ، وكلها عن العرب ، ومقبولة يُقرأ بها ، ولم ينكرها الرسول (ﷺ) . وربما قصد بالمفرد الجمع بدليل ما عطف اللفظ عليه ، فيكون المعنى طرق القراءة . وقد يكون فى حديث آخر روى عن عمر بن الخطاب أيضاً تأكيد لهذا المعنى ، وليس اللغة ، إذ قال : (أبى أقرؤنا ، وإنا لنرغب عن كثير من لحنه ، وذلك لأنه كان يقرأ بحروف مختلفة) . غير أن بعض روايات أخرى يرد فيها اللحن بمعنى اللغة أو اللهجة ، ليس المقام مقام تفصيلها ، ولكن هذا المعنى - على كل حال - أقدم من معنى الخطأ فى الكلام .

وقد ورد بمعنى الغناء ، أى التطريب وترجيع الصوت وتحسين القراءة والشعر والغناء ، وفى الحديث : « اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتها ، وإياكم ولحون أهل العشق ولحون أهل الكتابين » . واللحون والألحان جمع لحن . وتقدم الأمثال العربية التى قبلت فى القرن الأول الهجرى أدلة على الاستخدام بهذا المعنى ، منها قول العرب : (لحن من قيتى يزيد) ، ويستخدم للدلالة على تفضيل صوت غناء (مغنية) ما - إذا عنوانه لحن الغناء - على قيتيه ، حباة وسلامة القس . ويقدم الشعر العربى عدداً من الشواهد التى تؤكد هذا المعنى ، الذى هو أيضاً أقدم من معنى الخطأ فى الكلام .

وقد ورد أيضاً بمعنى الفطنة والفهم ، وهو أحد المعانى التى طرحت فى تفسير بيت مالك السابق ، ويستند فى ذلك إلى ما روى عن النبى أنه قال : « إنكم لتختصمون

إلى ، وعسى أن يكون بعضكم الحن بحجته من الآخر ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه ، فلئما أقطع له قطعة من النار ، فالحن بحجته هنا بمعنى أعرف بالحجة وأفطن لها ، وأغوص عليها من غيره . ويقدم الشعر العربي هنا أيضاً عدداً من الشواهد التي تدل على هذا المعنى ، الذي يتقدم على معنى الخطأ فى الكلام .

وقد ورد أيضاً بمعنى التعريض والتورية ، وهو أحد المعانى التى رجحها كثيرون فى تفسير بيت مالك السابق ، فقد قال ابن دريد : وليس معنى اللحن هاهنا ما ذكر (أى ما ذكر الجاحظ) ، وإنما أراد أنها تتكلم بالشئ ، وهى تريد غيره من فطنتها وذكائها . فالمقصود منه هنا الرمز إلى السامع بغير ما يفهم من صريح الكلام أو إرادة المعنى غير الظاهر للفظ . ويؤكد ابن دريد هذا المعنى فى كتابه (الملاحن ٣ / ٤) ، إذ يقول : « وأصل اللحن أن تريد الشئ فتورى عنه بقول آخر » .

ويظهر أن هذا المعنى هو أصل للمعنى الأول وهو الخطأ فى اللغة ، والجامع بينها هو العدول عن شئ إلى شئ آخر ، ففى التعريض عدول عن التصريح وفى الخطأ عدول عن الصواب . والحق أن الرجل قد أصاب بهذا التعليل ، إذ إنه قد تمكن من إزالة هذا الخلط الذى حدث حول دلالة هذه الكلمة . فقد عد المعنى الأصلى للحن العدول عن شئ إلى شئ آخر . وهو القاسم المشترك بين الدلالات المختلفة لها . ومن ثم لم يخطئ أبو بكر الأنبارى فى عد هذه الكلمة من الأضداد فى كتابه (الأضداد / ٢٣٨) ، حين قال : يقال للخطأ لحن وللصواب لحن . فقد قاس هذا على كلمات كثيرة فسرت ذلك التفسير ، فقد قال مثلاً (٤٧ /) : والصريم من الأضداد ، يقال : الليل صريم وللنهار صريم ، لأن كل واحد منهما ينصرم من صاحبه . وليس المقام للإسهاب فى التذليل ، غير أنه انتهى إلى أن العرب تستخفه فى جميع الأحوال .

وفى عبارته الأخيرة نظر ، كما أنه لم يوفق حين استشهد على معنى الصواب بقوله تعالى : ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ محمد / ٣٠ ، إذ عد هذا المعنى هو المعنى السادس للحن ، إذ المقصود : فى معنى القول ومذهبه وفحواه .

وربما يجوز لنا أن ننتهى من هذه المناقشة لما ورد من معانى اللحن ، إلى أن المعنى الجامع له هو العدول أو التحول أو التبديل أو التغير أو الانحراف . . . إلى آخر هذه الدلالات المتقاربة . وقد مال أكثر اللغويين إلى الدلالة الإيجابية ، فهى الأقدم ، وأدلة ذلك تلك الروايات والشواهد القديمة . أما الدلالة السلبية للفظ فهى الأحدث ، لأن العرب كانوا ينطقون لغة سليمة ، بغض النظر عن الشواهد والروايات التى لا ترقى إلى

أن توصل إلى حكم مخالف لذلك . فلما تسرب الخطأ إلى ألسنة الناس كانت الدلالة السلبية الجديدة .

وليس من شك في أن النهج الذي اتبعه اللغويون الأوائل في تصويب الأخطاء ينم عن ذكاء وفطنة ودراية بالجوانب المختلفة لهذه القضية ، فكانوا أعرف باللغة والظروف المحيطة بهم والأحوال التي يمر بها المجتمع العربي ، والمشكلات التي نشأت ، والطبيعة الإنسانية التي تتململ من الالتزام ، والأخطار التي يمكن أن يفرزها التصلب في مواقف معينة . . . إلى غير ذلك مما أثر في المادة التي قدمت والأسلوب الذي انتهج في عرضها . فقد كان الاتجاه الغالب أن تقدم اللغة الفصيحة ، وقد ينه إلى الخطأ ، غير أن معرفة الصواب - في رأيهم - ألزم ، وبه يعرف غيره ، فيتجنب .

وصدر الزبيدي كتابه (لحن العامة « العوام ») بمقدمة طويلة نسبياً ، عرض فيها للظروف التي أدت إلى ظهور هذه الظاهرة ، فأشار إلى اختلاط العربي بالأم الأخرى في صدر الإسلام ، وما أدى ذلك إلى (وقوع الخلل في الكلام وبدء اللحن على ألسنة العوام) . فقد فشا اللحن وكثر بعد اختلاف الناس وكثرتهم ونشوء الذرية على ما فسد من لفظهم هم ، ثم عرض لجهود أبي الأسود الدؤلي والخليل بن أحمد الفراهيدي في اللغة والنحو . ورأى أن بدء التأليف في اللحن كان على يد أبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) في كتابه (لحن العامة) ، وقد أراد منه تحصين اللغة وإصلاحاً للمفسد من الكلام ، وتقويم ما غيّر أهل عصره من كلام العرب .

ولا أدري لماذا تخطى الكتب الأخرى التي تقدمت على كتاب السجستاني ، ووجه نقده له دون غيره ، وربما يرجع ذلك في رأيي إلى أنه لم يقع بين يديه من المؤلفات التي ألفت تحت هذا العنوان وفي هذا اللون من ألوان التأليف إلا هذا الكتاب . وعلى أية حال فإنه لم يعجبه ، إذ وجده يعني بشرح الغريب ، وتصريف الأفعال ، وتوجيه اللغات ، فكان الكتاب مؤلفاً لغير ما نُسب إليه ، وعُرف به . ورأيت كثيراً من اللحن الذي نسبته إلى أهل المشرق قد سلمت عاميتنا من موافقته ، ونظفت بوجه الصواب فيه ، كقولهم : . . . ثم نظرت في المستعمل من الكلام في زماننا ، وبأقننا ، فالفيت جملاً لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللغويين فيما نبهوا عليه ، وذكروا به ، مما أفسدته العامة عندنا ، فأحالوا لفظه أو وضعوه غير موضعه ، وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصة ، حتى ضمنه الشعراء أشعارهم ، واستعمله جلة الكتاب وعلّة الخدمة بي

رسائلهم ، وتلاقوا به فى محافلهم ، فرأيت أن أنبه عليه ، وأبين وجه الصواب فيه ، وأن أفرد لما يحضرنى فيه كتاباً أحصره به ، وأجمعه فيه ، ويدع اجتلاب ما أفسده دهماؤهم وسقاطهم ، مما عسى ألا يعزُبُ عمن تمسك بَطرفٍ من الفهم ، إذ لو استوعبنا ذلك لطال الكتاب به . . . (لحن العامة ٣٦ ، ٣٧) .

يتضمن هذا النص عدة أمور أولها رفضه للنهج القديم الذى كانت تتبعه الكتب القديمة التى ألّفت فى اللحن ويخاصته كتاب السجستانى ، لأنها كانت غير خالصة للحن ، بل إن أغلب مادتها فى مسائل لغوية خاصة بالفصحى . والثانى الخلاف بين اللحن المذكور فى كتب المشرق ، وهو ليس بلحن فى لغة أهل المغرب والأندلس ، واللحن الذى وقع على ألسنة أهل الأندلس وليس له ذكر فى كتب أهل المشرق . فوضع كتابه فيما وقعت فيه العامة هناك ، بل تسرب اللحن إلى لغة الخاصة (وإنما نذكر منه ما يتوقع الغلط من الخاصة فيه) . والثالث أنه لم يحصر كل ما وقع من لحن ، بل اقتصر على ما حضره فقط .

يبد أنه لم يسلم من الإحساس الذى كان يتأب علماء العربية الأوائل فى حديثهم فى هذا الموضوع ، إذ إنهم يركزون على اللغة الفصحى ، ويخرجون من ذكر لغة عامية فى كتبهم ، فكان ما ذكر منها عملاً غير مريح ، أكرهوا عليهم ، ففعلوه على مضض ، يقول الزبيدي (ص ٣٨) : « ولعل طاعنا يطعن فى كتابنا هذا بما ذكرناه من الكلام السوقى ، واللفظ المستعمل لدى العامة ، جهلاً منه أن الفساد إنما يقع فى المستعمل على الألسنة ، وأن الوحشى مصون عن التغيير والإحالة لقلة استعمال ، وجهل عوام الناس به ، وما ذكره أبو حاتم ، مما عسى أن يُعاب علينا ، ذكرُ مثله لنا عذر كاف إن شاء الله » .

وفى هذا الكلام تمييز جيد بين لغة يستعملها الناس . ومن ثم يقع فيها التغيير (الفساد) ، ولغة لا تستعمل ، فلا يقع فيها تغيير أو إحالة . هذه الآراء ليست بغريبة على عالم العربية ، الذى صنف الواضح فى علم العربية ، ومختصر كتاب العين وأبينة الأسماء والأفعال وطبقات النحويين واللغويين والكتاب الذى نتحدث عنه ، وغيرها من تصانيف تؤكد المكانة العلمية الرفيعة التى شهد له بها من ترجم له ، يقول الثعالبى (فى يتيمة الدهر ٦١/٢) : « كان أحفظ أهل زمانه للإعراب والفقه واللغة والمعانى والنوادر » . وأورد ابن خلكان العبارة ذاتها ، وزاد عليها قليلاً : أخذ العربية عن أبى على القالى وأبى عبد الله محمد بن يحيى الرباحى ،

أما مادة كتاب لحن العامة فهى تتوزع بين مواد جمعها بنفسه ، كما ذكر فى مقدمته ،

ومواد أخرى نقلها عن اللغويين المتقدمين كأبي حاتم السجستاني في (لحن العامة) ، وابن السكيت في (إطلاح المنطق) ، وابن قتيبة في (أدب الكاتب ، والأنواء) ، وأحمد بن يحيى ثعلب في (الفصيح) ، وأبي جعفر النحاس في (معاني القرآن) وشيخه أبي علي القالي في (الأمالي ، والمقصود والممدود) وغيرهم .

وكانت المادة التي عالجها الزبيدي محل دراسة وتقويم دقيق شامل على يد كل من صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) في كتابه (تصحیح التصحيف وتحرير التحريف) . ولكن معالجته اتسمت بأمور خاصة بمنهجه ، فقد نقل التصويب دون نقل الشواهد أو الاستطراد في شرح المادة اللغوية ، وكان يختار أسلوب أحد الكتب التسعة التي اعتمد عليها كتابه حين تنفق في تصويب خطأ ما ، كما أنه وردت فيه زيادات لم ترد في النسخة الأصلية أضافها المحقق في نهاية الكتاب .

أما محمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ هـ) فقد ألف كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان) ليرد فيه على بعض ما جاء في كتابي (لحن العامة) للزبيدي ، و (تثقيف اللسان) لابن مكى الصقلي ، ثم أتبعهما أخطاء عامة زمانه ، مما لا يحتمل التأويل ، ولا عليه من كلام العرب دليل .

استخدم الزبيدي ثلاث عبارات للتقسيم في كتابه ، بدأ بعبارته (ذكر ما أفسدته العامة وما وضعوه في غير موضعه) ، ويمثل هذا القسم أغلب الكتاب ، إذ اشتمل على أغلب المواد التي جمعها ، وقد خصصه لما غيرته العامة ، سواء أكان التغيير صوتياً أو صرفياً - وتغطي التغيرات الصوتية معظم المعالجة ، فلم ترد التغيرات في الصيغة الصرفية إلا في عدد قليل من المواضع . ويتقسم التغير الصوتي إلى تغير في الحركة :

الحركة لدى العامة الحركة لدى الفصحى

ضممة ← كسرة

ضممة ← فتحة

فتحة ← كسرة

فتحة ← سكون

فتحة ← ضمة

سكون ← فتحة

سكون ← كسرة

وهكذا تتغير الكسرة إلى ضمة أو فتحة أو سكون ، والفتحة إلى ضمة أو سكون .
أما الضمة فلا تتغير إلا إلى فتحة ، والسكون إلى فتحة فقط ، فالكسرة إذن أكثر
الحركات تعرضاً للتغير ، تليها الفتحة .

ويلاحظ هنا أنني بدأت بالحركة لدى العامة وتلتها الحركة في الفصحى التزاماً بالنهج
الذي سار عليه في المعالجة ، غير أن اتجاه السهم يوضح الأصل والتطور .
أما التغير في الصوت الصامت (الحرف) فينقسم إلى تغير في الحرف ذاته ، أو زيادة
حرف (الأغلب الألف في أول الكلمة أو وسطها أو قبل الآخر ، والياء التي أولعت
العامة بإقحامها ، وتاء مربوطة) أو إنقاص حرف (ألف / ياء / ال) . أما التغير من
صامت إلى صامت آخر فهو الأغلب ، وقد قمت بحصره ، فوجده ينسحب على
أغلب الحروف على نحو يثير الدهشة ، وما سأذكره أمثلة ، إذ لا يتسع المقام لمعالجة
لغوية مفصلة لهذا التغير ، وربما تقدم النماذج المختارة صورة جزئية لذلك ، منها :

عامى فصيح	عامى فصيح	عامى فصيح	عامى فصيح
ع → و	ق → ج	ض → ذ	ن → الراء

الثانية

من الراء

د → ج	ل → ر	ى → ن	المشددة
ب → م	ش → س	د → ت	ب → النون

الثانية

من النون

ا → ع	ت → ط	س → ص	المشددة
ق → ك	د → ذ	ر → ل	الياء
ط → ر	ش → ص	ع → ء	الأولى من
ط → ذ	ك → ن	ل → ن	الباء
و → ي	د → ط	ن + ب → ف	المشددة

... الخ

وثمة أمور أخرى تتعلق بإطالة الحركة ، ومد الهمزة ، وكسرها والصحيح فتحها ، وتخفيف الحرف المشدد وتشديد المخفف .

أما التغير الصرفي فيتمثل في التحولات أو التبدلات التي تحدث في الصيغ ، منها :
- استعمال الجمع على أنه مفرد ، واستحداث صيغة جمع في العامة ، مثل : آنية -
أواني (في العامة) ، الأصل : إناء - آنية (في الفصحى) .

- تحويل الاسم المقصور أو الممدود إلى مؤنث مختوم بالتاء .

- استعمال اسم مفعول خاطيء محل اسم فاعل صحيح ، مثل : (مذهول) بدلاً من (ذاهل) .

- استعمال صيغة فاعل من غير الثلاثي (خاطئة) بدلاً من الثلاثي (صحيحة) ،
مثل : معزم بدلاً من عازم أو العكس طائق بدلاً من مطيق .

- تحويل علامة الاسم الممدود إلى ياء مشددة .

- القلب المكاني : لطم - ظلم .

- زيادة همزة مضمومة قبل الأفعال المعتلة (في حالة البناء للمجهول) : أبيع /
أخيف بدلاً من يبيع / يخيف .

- استخدام صيغة بدلاً من أخرى مشابهة لها لوهم في المعنى ، مثل : خطيء
خطو .

وتغيرات أخرى لا يتسع المقام لحصرها .

أما التغير التركيبي فأمثله معدودة ، منها :

- تعدية الفعل « وهب » : يقولون : وهبت فلاناً مالاً ، والصواب : وهبت لفلان
مالاً .

ويلاحظ هنا أن كل ما سبق ورد تحت القسم الأول . أما العبارة الثانية التي
استخدمها عنواناً فاصلاً ، فهي (وما وضعته العامة في غير موضعه) ، ويرد تحتها كل
الألفاظ التي استخدمت في دلالة مخالفة لما ورد في الفصحى عند العرب ، وقد اختص
أساساً بما حدث من توسيع للدلالة الكلمة أو نقلها أو تغييرها . أما العبارة الأخيرة فهي

(وما يوقعونه على الشيء خاصة وقد شاركه فيه غيره) ويضم عدداً أقل من سابقه ، وهو يختص بما وقع لدلالة المفردات تضييق للمعنى خلافاً لما سلف .

ويلاحظ أنه بالنسبة لترتيب المواد فى داخل هذه العناوين ، قد وافق الأولين ؛ فلم يعن باختيار شكل من الأشكال الترتيب المعجمى للمفردات ، إذ كان يبدأ المادة الخطأ بعد عبارة (ويقولون) ، ثم يعقبه بذكر الصواب بعد عبارة (وقال محمد) . وقد اختلف نهجه فى شرح المواد اختلافاً بيناً ، فكان يستطرد فى مواضع ، ويعنى بالمشتقات فى مواضع أخرى ، وذكر الأخبار والنوادر والشواهد المختلفة فى بعض المواضع ، ويوجز ويختصر فى أحيان أخرى ، وهكذا لم يسر على نهج واحد أو وتيرة واحدة ، وإن كان الاستطراد السمة الغالبة بوجه عام . وكانت الشواهد من القرآن والحديث والشعر والرجز منتشرة . وقد اهتم أيضاً بمسائل مختلفة فى الصرف كالأبنية والصيغ ، ومسائل فى النحو وفقه اللغة ، وما هو ليس فى كلام الغرب ، ولهجات أسد وهذيل وهوازن وأهل الشام واليمن والحبشة وغيرها .

وأخيراً إن قيمة هذه الكتب - فى حقيقة الأمر - لا تقدر ، فإنها - وإن كانت قليلة لما ذكرنا سلفاً من أسباب - تقدم صورة ما عن الوضع اللغوى فى البيئات العربية المختلفة ، وتعكس نوعاً ما من الصراع اللغوى ، أو ما اصطلاح عليه بالتطور اللغوى بكل صوره الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، ولا يخرج الأمر عن أنه صراع بين فصحي يراد لها الاستمرار سليمة نقية ، وعامية تحاول النيل منها بالتبديل والتغيير ، لتتحرف إلى صورة غير سليمة ، يقع فيها الخلل ، ويرقى إليها الخلط والاضطراب . وقد عنى كثير من الباحثين باستكمال جهد القدماء فى هذا المجال ، بل درس أشكال اللحن دراسة علمية دقيقة ، ونختم هذا التعليق الأخير بما عبر عنه أحد الباحثين فى هذا المجال عن قيمة كتب اللحن بوجه عام ، يقول د. عبد العزيز مطرفى مقدمة تحقيقه كتاب لحن العامة (ص ١) : « ولهذه الكتب من الأهمية ، فوق غايتها الأولى ، التى هى تنقية اللغة ، والتوجيه إلى فصيح الكلام ومقاومة العامية ، أنها سجل للألفاظ والمعانى المستعملة فى لهجات الخطاب ، فى البيئات العربية المختلفة ، وأنها مع ذلك ، لا تقتصر على ذكر الخطأ والصواب ، بل تورد شواهد من الشعر والنثر والأمثال والنوادر والأخبار ، مما يضىء عليها شيئاً من الحيوية ، ويبعد عنها كثيراً من الجفاف . . . » .

وفيما يلى نماذج من كتاب (لحن العامة)

من كتاب « لحن العامة » للزبيدي

* ويقولون لما يسقط من الخبز : فتاة ، والمتفصح منهم يقول : فتاة .

قال محمد : والصواب : فتاة ، وفتات للجميع (٢) . وهو اسم لما يتفتت من كل شيء ، وهذا البناء على فعالة يأتي أسما لما سقط من الشيء ولما بقي منه ، ولما أخذ منه . مثل الثحابة ، والبراية ، والسقاطة ، وهو اسم لما يسقط عما تنحته أو تبره ، والصباية ، وهي بقية الماء وأنشد لزهير :

كان فتات العهن في كل منزل

نزلن به حب الفتا لم يحطم (٣)

* ويقولون لواحد الذباب : ذبابة .

قال محمد : والصواب : ذبابة [الجمع ذباب] (٤) ، ثم يجمع الذباب : أذبّة وذبان (٥) للكثير : وأنشد لزراحم :

هجان كوقف العاج مصباح قفره

مصوغ للذبان القلاة يذودها

وغلطهم في هذا كغلطهم في الصبان ، على نحو ما تقدم ذكره (٦) .

(١) في أدب الكاتب : ١٥٥ وطرة الثوب ، وصفته وكفته واحد ، وهو الجانب الذي ليس فيه هدب . وذكر الطرة والكفة أيضاً في صفحة : ٣٥٠ من المصدر نفسه والكينة : من كين الثوب أي ثناه إلى داخل ثم خاطه .

(٢) هذا التصويب نقله صاحب « الجمانة » : ١٣ .

(٣) البيت في شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : ١٢ وهو من معلقته المشهورة .

(٤) من تنقيف اللسان : ١٩٤ .

(٥) في الأصل : ويا . وفي الجمانة : ١٣ نقلاً عن الزبيدي : والعامة تضمه ، والصواب : الكسر .

(٦) ص : ٤٦ .

ويقولون : طيب مَقْرَفَل ، وحكى بعضهم (٢) : مَقْرَتَف (٣) .

* ويقولون : فلان مَذْهول العقل .

قال محمد : والصواب : ذاهل ، يقال : ذَهَلَ الرجل ، وذَهَلَ ، يَذْهَلُ ذُهولاً وأذهله الأمر حتى ذَهَلَ . والذُّهول : النسيان (٤) . وأنشد أبو علي لكثير :

تَبَدَّتْ لَهُ لَيْلَى لَتَبِلَ لَبَهُ

وشاقتك أم الصَّلْبِ بعد ذُهول (٥) .

* ويقولون لإنات الخيل : الرَّمَك ، فيسكنون

قال محمد : والصواب [رَمَك] واحده : رَمَكَة ، وهو من الجمع الذى ليس بينه وبين واحده إلا الهاء ، مثل حَجَلَة وحَجَل ، ورمكة ورمك (٦) .

* ويقولون لواحد الكَلَى : كَلوة (٧) .

قال محمد : والصواب : كَلِيَة . تقول : كَلَيْتُهُ ، إذا أصبت كَلِيَّتَهُ فهو مَكَلِيٌّ .

* * *

* ويقولون لما نتأ فى بدن الإنسان وسائر جسمه ، من علة أو غيرها (٨) : دَرَن .

قال أبو بكر : الدَّرَن : الوَسَخ يعلو الجسم وغيره . وقد دَرَنَ جسمه يَدْرُنْ دَرْنًا . وكذلك الطَّع ، والدَّنَس ، والوضَر ، والكَلَع : كله الوَسَخ .

(١) فى الأصل : فعالول .

(٢) هو أبو حنيفة الدينورى ، كما فى المخصص : ١١ - ١٩٦ .

(٣) فى الأصل هنا : « والا للسم » . ولعلها هكذا : واللام تشبه (النون) . وهذا قريب من قول الزبيدي فى مماثلة : والنون داخلة على اللام لتقارب مخرجيهما .

(٤) فى الأصل : النسيان .

(٥) البيت فى الأمالى : ٢ - ٦٢ وفيها : لتذهب عقله ، بدل : لتبل له .

(٦) كذا فى الأصل : وكان ينبغي أن يمثل بمثال آخر ، مثل سمكة وسمك .

(٧) الضبط من المدخل : ٩ - ١ (نسخة ٤٦) حيث قال : « فلم يبق للعامة ما تلحن فيه على هذه اللغة ، إلا فتح الكاف ، لأن هذه اللغة إنما أتت بضمها » .

(٨) فى تصحيح التصحيح : أو مهنة .

* ويقولون : امرأة أرملة ونسوة أرامل ، [للنساء اللاتي هلك عنهن أزواجهن^(١)].

قال أبو بكر : والأرملة : المحتاجة . قال أبو زيد : يقال امرأة أرملة ، ونسوة أرامل ، ونسوة أرملة . ورجال أرملة ، وأرامل . ورجل أرمل .

وقال يعقوب : الأرامل : المساكين من رجال ونساء ، قال : ويقال لهم وإن لم يكن فيهم نساء . قال جرير :

هَدَى الْأَرَامِلَ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا

فَمَنْ لِحَاجَةِ هَذَا الْأَرْمَلِ الذَّكَرِ^(٢) .

وأنشد بعضهم :

أَحِبُّ أَنْ أَصْطَادَ ضَبًّا سَحَبَلًا

رَعَى الرِّيعَ وَالشِّتَاءَ أَرْمَلًا^(٣) .

* * *

* ويقولون للمتهم بالقبيح : مُخَنَّث .

قال أبو بكر : والمُخَنَّث من الرجال : [الذى] فيه تَكْسَرٌ ورَخَاوَةٌ .

ومنه قولهم : امرأة خُنْث^(٤) . ويقال : خُنْثَتِ السَّقَاءُ ، إذا أَمَلَتْه وكسَرَتْه : وفى

(١) الزيادة من المدخل : ٩ - أ .

(٢) البيت فى اللسان والتاج (رمل) ونسب لجرير . والصحيح (رمل) غير منسوب وفيها : كل الأرامل . والمنجد لكراع : ٦٩ ، والأساس (رمل) وثقيف اللسان : ٢١٢ وفيها : هدى الأرامل

والعجز فى المدخل ورقة ٩ - أ ، وحكى فى اللسان قول ابن جنى : قل ما يستعمل الأرملة فى الذكر إلا على التشبيه والمغالطة . ولم أجد البيت فى ديوان جرير ، وفيه قصيدة من البحر والقافية ، فى مدح عمر بن عبد العزيز (ص ٢٧٤) .

(٣) فى اللسان (رمل - سجيل) أنشد ابن برى : أحب ، ومثله فى تاج العروس (رمل) وهو أيضاً فى المدخل : ٩ - ب فى الأصل : محفلاً - أنبلًا - خطأ من الناسخ .

(٤) فى الأصل : خبثت (وكذلك كل المادة مخبث ، خبثت) .

الحديث : « نهى رسول الله - ﷺ - عن اختناث ^(١) الأسقية » ^(٢) . ومعناه : أن تمال فيشرب ^(٣) من أفواهاها . وأنشد أحمد بن سعيد : قال : أنشدنا أحمد بن خالد ^(٤) ، عن علي بن عبد العزيز ، لشاعر ذكر أنه شرب من سقاء فالغز ، وقال : أخذت مُخْتَنًا فَلَقِئْتُ فُأَهُ

فيطيب المَخْنَث من لثيم

وفي الحديث : « أن رسول الله - ﷺ - دخل على أم سلمة ومعها مُخْنَث ^(٥) » . حدثنا قاسم ابن أصبغ ، عن محمد ابن إسماعيل الترمذى ، عن الجنيد ، عن سفيان عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن زينب بنت أم سلمة ، عن أم سلمة . فذكر الحديث .

فلو كان على ما يذهب إليه العامة لما دخل على أم سلمة ، رحمها الله .
* ويقولون : عَجَزَتْ عن الشيء ، وإن كان يستطيعه .

قال أبو بكر : والصواب في هذا : كَسَلَتْ عنه . وَحَدَّثْتُ أن بعض الصُّنَّاعِ بمكة وعد رجلاً من أهل العلم بصناعة شيء من عمله ، وَحَدَّثْهُ وقتاً ، فأناه للوقت ، فلم يجد ذلك الشيء كاملاً ، فقال له : أعَجَزْتَ عن عمل كذا ؟ فقال : لم أعجز [٣١-أ] ، ولكنى كَسَلْتُ . قال : فَتَصَاغَرْتُ إلى نفسي ، أن يكون الصانعُ أعلم بمواقع الكلام مني ^(٦) .

ويقولون : نجزنى كذا وكذا ، إذا لم يُحضره .

قال أبو بكر : والصواب : أعَجَزَنِي الشيءُ يُعَجِزُنِي ، إذا لم يستطع عمله . وقد

(١) في الأصل : الخناثة .

(٢) الحديث في ابن ماجه : ١٧٥-٢ ، وصحيح مسلم : ١٦٠٠-٢ .

(٣) في الأصل : فيشربن .

(٤) أحمد بن خالد بن يزيد بن محمد بن سالم ، المعروف بابن الجباب من أهل قرطبة ، كنيته أبو

عمر ، منيع محمد بن وضاح وقاسم بن محمد والخشي ، ورحل فسمع على بن عبد العزيز

ومحمد بن علي الصائغ ، وكان إماماً في الحديث والفقه . توفي سنة ٣٣٢ هـ .

(٥) تاريخ ابن الفرضي : ١-٤٢ .

(٦) الحديث في صحيح مسلم : ١٧١٥-٤ والموطأ : ٧٦٧-٢ .

(٦) الخبر في تنقيف اللسان : ٢٠٥ .

عجزت عنه أعجز . فأما الناجز فهو الحاضر . ومنه قولهم : يعته ناجزاً (١) . بناجز ، أى حاضراً بحاضر . وإنجاز الوعد منه إنما هو إحضاره ، وقد أُنجزت الحاجة ونجزتها ، إذا قضيتها . وأنت [على] (٢) تَجْز حاجتك وتُجزها أى على [شرف من] قضائها . وتَجْز الشيء إذا انقضى . قال النابغة :

فمُلكَ أبى قابوس أضحى وقد نَجِيز (٣)

* ويقولون للزق الذى ينفخ به (٤) الحداد : كبير .

قال أبو بكر : والصحيح المعروف أن الكبير موقد النار (٥) الذى يبنيه الحداد ، ويقال له : الكور أيضاً .

* * *

وما يوقعونه على الشيء خاصة ، وقد شرکه فيه غيره :

* ويقولون : الوادى ، للنهر خاصة (٧) .

قال أبو بكر : والوادى : كل بطن مطمئن من الأرض ، وربما استقر فيه الماء والجمع :

(١) فى الأصل : ناجز . (٢) من الصحاح : (نجز) .

(٣) صدره :

وكنت ربيعاً لليتامى وعصمة

والبيت فى اللسان والصحاح : (نجز)

(٤) فى الأصل ، وتصحيح التصحيف : ٢٦٨ : به ، وفى إطلاح المنطق : ٣٢ ، والمدخل : ١٢ : أ . فيه .

(٥) رد ابن هشام للخمى ، فى المدخل : ورقة ٨ - ب ، بأن أكثر أهل اللغة على أن الكبير هو الزق

(٦) فى الأصمعيات : ٩١ :

لا يغمز الساق من أين ومن وصب ولا يعض على شر سوفه الصفر

لا يتأوى لما فى القدير قبسه ولا يزال أمام القوم يقتصر

والبيت فى ديوان الأعشى : ٢٦٨ ، والأمالى : ٢ - ٢٠١ ، وغريب الحديث لأبى عبيد : ١٦

وأدب الكاتب : ٣٢ (غير منسوب) ، والكامل : ٢ - ٢٩١ ، والمنجد لكراع : ٤٠ ، ١٥٤ ،

وشرح المفضليات : ٥٢٠ ومقاييس اللغة : ١ - ٨٨ ، والأضداد لابن الأثير : ١٣٠ ، ٣٢٤

وأمالى المرتضى : ١ - ٢٣٠ (وفى البيت الأول كما فى الأصمعيات) واللسان والصحاح :

(صفر - أرى) وفى البخلاء : ١٠٧ يطلبه ولا تراه . . ومثله إصلاح المنطق : ٣١٣ .

(٧) علق د . عبد العزيز الأهواتى فى بحثه « ألفاظ مغربية » : ٦٦ على هذا المعنى بقوله : اقترن فى

الأسبانية لفظ « Gued » بأسماء الأنهار فى الأندلس من هذا .

أودية : على غير قياس (١) . قال ابن أبي دؤاد (٢) :

أعاشني بَعْدَكَ وادٍ مَبْقِلٌ

أَكَل من حَوْ [ذانه] وأنسل (٣)

أنسل : أى أَسَمَنَ حتى يسقط منى النَّسِيل ، وهو الشعر .

ويقال استراض الوادى ، إذا استَنَقَّ فيه الماء ، عن الكسائى .

قال أبو عبيدة : والسَّوْدَاتِق : الأجدل . والقطامي عند العرب : الصقر . وأنشد للبيد :

إذا مسَّ أسَارَ الصَّقُورِ صَفْتُ (٤) لَهُ

مُعْتَقَةٌ مِمَّا تُعْتَقُ بِأَبِلَ (٥)

ويقال : صقر للذكر ، وصقر للأنثى ، وثلاثة أصقُر ، وهى :

الصَّقَار ، والصَّقُور . قال الراجز (٦) :

تَقْفُصَى البَاذِى من الصَّقُورِ (٧)

* ويقولون : خِمَار ، لما خَمَرَتْ به المرأة رأسها ، من شقاق الحرير خاصة .

قال أبو بكر : والخِمَار : كل ما خَمَرَتْ به الرأس ، من ثوب أو ما أشبهه .

(١) قال اللخمي فى المدخل : ٧٥ - ب : وليس فى الكلام فاعل يجمع على أفعله غيره ، ويقال أيضاً فى جمعه : أوداه وأوادية .

(٢) اسمه دواد ، وأبوه : أبو دواد الإيادى ، جارية أو جوريرية بن الحجاج ، الشاعر الجاهل المشهور (الأغانى : ١٦ - ٣٧٣) .

(٣) البيت فى : النيات : ١ - ١٠٩ وفيه : قالت امرأة ؛ وسمط اللاكلى : ١ - ٥٧٣ منسوب ، والخصائص : ١ - ٩٧ و ٢ - ٢٢٠ (منسوب لدواد) وفى اللسان والتاج (نسل) قال أبو ذؤيب وفى اللسان (بقل) قال دواد بن أبى داود .

(٤) فى الأصل : صفت .

(٥) البيت فى الديوان : ٢٥٨ وفيه : الطيور بدل الصقور ، ومشعشة بدل : معتقة .

(٦) هو العجاج .

(٧) ديوانه : ورقة ٣٦ ، مجموع أشعار العرب : ٢ - ٢٨ ؛ وتنتيف اللسان : ٢٠٨ .

وفي الحديث . « خَمَرُوا الْأَنْيَةَ وَأَوْكُسُوا السَّقَاءَ » (١) .

والخَمَرُ : كل ماواراك من شيء .

وحدثنا قاسم بن أصبغ ، عن الحُثْنِي (٢) عن محمد بن بشار ، عن [ابن عُبَيْد ،
عن شعبة (٣) ، عن الحكم (٤) ، عن ابن أبي ليلى (٥)] عن كعب بن عُجْرَةَ [عن بلال :
« أن رسول الله - ﷺ - كان يَمْسَحُ عَلَى الْحُقَيْنِ وَالْحِمَارِ » (٦) .

(١) الحديث في صحيح مسلم : ٣ - ١٥٩٤ ، والموطأ : ٢ - ٩٢٩ وفيه : أوكسوا السقاء وخمروا
الإناء ..

(٢) أبو الحسن محمد بن عبد السلام بن ثعلبة القرطبي ، اللغوي ، روى عن يحيى بن يحيى الليثي
ومحمد بن بشار وروى عنه قاسم بن أصبغ ومحمد بن القاسم وآخرون ، توفي ٢٨٦ هـ .

درة الغواص في أوهام الخواص

للحريري (٥١٦ هـ)

يعد كتاب الحريري نقلة كبيرة في مسار حركة المحافظة على سلامة اللغة ، وصيانتها من اللحن ، والإبقاء على الاستخدام الصحيح . فقد كان حرص العلماء - كما قلنا - حرصاً شديداً على تنقية اللغة التي شرفت بتزول القرآن بها ، فكان الوازع الديني من جهة والتشدد اللغوي من جهة أخرى الذي ربما وصل إلى حد المبالغة أحياناً ، ومن ثم إلى تخطئة الصحيح المستعمل في لغة قديمة تغيب عن المؤلف ، مما جعله عرضة للنقد والهجوم من علماء آخرين ، راجعوا ما قاله ، وصححوا ما حاد به عن جادة الصواب ، فكانت الشروح والحواشي والتعليقات على كتابه كثيرة ، أقول لقد كانا إلى جانب عوامل أخرى فرعية وراء هذه المؤلفات القيمة التي رصدت في جانب منها - في حقيقة الأمر - أشكالاً من التغيرات الصوتية والصرفية في الأغلب ، والدالية والنحوية بدرجة أقل كثيراً ، التي جرت على اللغة العربية في بيئات مختلفة .

ويعد كتاب الحريري «درة الغواص في أوهام الخواص» المعروف «بالدرة» من الكتب المهمة التي رصدت التغيرات التي حدثت في بيئة العراق اللغوية ، ولكنه انعطف عن رصد أخطاء العامة الذين تفشى اللحن فيهم ، وشاع الخطأ على ألسنتهم ، إلى رصد أوهام الخواص الذين كانوا قدوة ، يوثق بلغتهم ، ويرجع إليهم في تصويب صور اللحن ورد أشكال الانحراف عن اللغة الفصيحة السليمة . ولاشك أن ذلك التغير حتمي ، فاللغة مستعملة على الألسنة ، والاحتكاك مستمر بين كل الطبقات ، فليس من المستبعد إذن ، انتقال صور من التحول بين مستويات لغوية مختلفة في فترات زمنية متباعدة . بل إن التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية هيأت الظروف الملائمة لتخفيف حدة التشدد اللغوي السابقة ، وغلب التسامح ، بل التساهل أحياناً ، والجنوح إلى قبول سنة التغير ، والتسليم ببعض صور التبديل ، والوقوف في وجه بعضها الآخر .

وينبغي أن نشير هنا - ابتداء - إلى اتخاذ الحريري نهج أسلافه ، علماء التنقية اللغوية

وغيرهم ، إذ إنه نقل كثيراً عما ورد في كتبهم ، ولم يكتف كما أشار في مقدمته ، وكما سئى بأوهام الخواص ، فتشابكت أوهام العوام بأوهام الخواص إلا في القليل ، وتداخلت ملاحظاته الشخصية بملاحظات الآخرين إلا في النادر ، ولو أنه اكتفى بملاحظاته التي كونها من الأحاديث والمخاطبات والمكاتبات وقراءاته في النثر والشعر وغير ذلك ، وعزف عن النقل عن كتب السابقين لنقلت إلينا هذه الملاحظات صورة صادقة كافية عن التغيرات المختلفة التي وقعت أو الواقع للغوى بشكل عام في زمنه . وعلى الرغم من ذلك فقد تفرد الحريري بالتنبيه على تغيرات ، شاعت على السنة الخاصة في زمنه ، ويستدل على ذلك بأدلة عدة ، منها ذكر أسماء أشخاص ، أو بعض المحدثين أو تعيين الحادثة أو المكاتبه ، وغير ذلك من الوسائل المحددة للزمن .

وبالإضافة إلى ذلك تميز كتاب الحريري بتجاوز السابقين في رصدهم للتغير الصوتي وانصرف في وتغير الحركات في الأغلب ، وقلة ملاحظة التغيرات التركيبية والدلالية ، كما ستوضح الأمثلة التي ستقدمها فيما يلي . ولكنه تشدد في مواضع عدة إلى حد أوقعه في الخطأ ، فكانت أحكامه وانتقاداته متعسفة سوغت للخفاجي وابن برى أن يستدركوا عليه أموراً ويردوا عليه بعض أحكامه غير الدقيقة المتعجلة بشواهد من استعمالات القدماء الفصحاء وأقوال علماء اللغة الأرائل وشواهد مختلفة ، ربما لم يكن الحريري على علم بها ، أو كان على علم بها ولم يقبلها .

بيد أن ذلك لا يقلل من قيمة كتابه قط ، فقد فاق غيره في توسيع مفهوم اللحن ، مؤكداً ازدهار الأدب شعراً ونثراً ، وكثرة المؤلفات والمكاتبات والمراسلات وكل أشكال الكتابة ، فكان على العلماء أن يجتهدوا في رصد « شيوخ الخطأ اللغوي في الاستعمال ، والالتواء في الأساليب ، والخروج عن سنن العرب في كلامها ، » وقد شاع ذلك على السنة الشعراء وأقلام الكتاب والمنشئين وفي بطون الكتب والأسفار (التصدير ص ٣) . وقد حدد الحريري هدفه من تأليفه كتابه في المقدمة ، بل إنه قد كشف أيضاً عن الباعث إلى الاختصار على أوهام الخواص ، يقول (ص ٣) : « فإني رأيت كثيراً ممن تسَمَّوا أسنمة الرتب ، وتوسموا بسمه الأدب ، قد ضاهوا العامة في بعض ما يفرط من كلامهم وترعف به مزاعف أقلامهم ، مما إذا عثر عليه ، وأثر عن المعزو إليه ، خَفَضَ قَدْرَ العلية ، ووَصَمَ ذا الحلية ، فدعاني الأنف لنباهة أخطارهم ، والكلف بإطابة أخبارهم إلى أن أدرا عنهم الشُّبه ، وأبين ما التبس عليهم واشتبهُ . »

فهو إذن يتعقب لغة الكتاب والشعراء وعليه المتأدين والمنشئين وأساليبهم ليوضح ما غاب عنهم وما التبس عليهم فوقعوا فى الخطأ دون دراية لأنهم حادوا عن سنن العرب الفصحاء فى كلامهم ، وينبههم إلى موضع أخطائهم ، ويقدم لهم الفصيح من الألفاظ والسليم من الأساليب ، غير أنه لم يكتف بذلك ، فأودعه « من النخب كل لباب ، ومن النكت ما لا يوجد منتظماً فى كتاب ، هذا إلى ما لمعته به من النوادر اللائقة بمواضعها ، والحكايات الواقعة فى مواقعها . (٣ ، ٤) .

فكتابه ليس من كتب التصويب اللغوى أو اللحن المحض ، بل إنه أدرك أن القارئ ربما لم يجد متعة فى معرفة الخطأ وصوابه على نحو جاف ، فحشى كتابه بالحكايات الأدبية والنوادر المستملحة والطرائف الجميلة والأشعار الرائقة ، ولكنه لم يكن يستطرد فى كل المواضع ، وإنما استطرد فى المواضع التى تجيز له المادة ذلك كما فعل حين أشار إلى أن نطق كلمة (شطرنج) بفتح الشين خطأ ، وصوابه بكسرهما ، ثم ذهب إلى أنه مثلاً يمكن أن تنطق الشين سيناً ، فكان ذلك توطئة لتناول الكلمات التى يمكن أن يُنطق فيها الشين سيناً (١٨٤ : ١٧٦) .

فجعله كل ذلك كتاباً ممتعاً فى الأدب ، وكيف لا يفعل ذلك وهو صاحب المقامات الأدبية المشهورة ، كما أنه قد استرسل فى بعض المواضع فى مسائل صرفية ونحوية ، وكيف لا يفعل ذلك أيضاً ، وهو صاحب ملحّة الأعراب فى صناعة الإعراب .

أما منهج المؤلف فلما يتبع ترتيباً أو نظاماً معيناً فى إيراد المادة ، فلم يخالف القدماء فى تتبعهم لمجموعة التغيرات اللغوية ورصدها بلا رابط . وهذا أمر يحول دون وصول الباحث عن شئ فيه إلى بغيته فى يسر ، ولكنه وجد من يرتبه من القدماء مثل ابن منظور فى (تهذيب الخواص من درة الغواص) ، ورتبه من المحدثين محمد الحسينى (آلوسى زاده) ترتيباً هجائياً فى (كشف الطرة عن الغرة) وأضاف إليه شروحاً . أما شهاب الدين الخفاجى فلم يعن بالترتيب قدر عنايته بوضع شروح وتعليقات وردود عليه ، وكذلك فعل كل من ابن برى وابن ظفر فلهما حواش مفيدة عليه .

وهو يبدأ دائماً بالاستعمال الخاطيء بعبارة (ويقولون) ثم يأتى بالاستعمال الصواب ، ويقدم الأدلة على صحة رأيه من الشعر فى الأغلب والقرآن والأحاديث والأخبار والنوادر . وقد كان عنيفاً فى عباراته ، وكلها تدور فى الوهم والخطأ والغلط واللحن ، مثل : فمن أوهامهم الفاضحة وأغلاطهم الواضحة / فيموهمون فى /

فيخطئون فيه / فيحرفونه في وضعه / وهو لحن فاحش وغلط شائن / وهو أقيح أوهامهم وأفحش لحن في كلامهم ، وهو معرفة لكاتبه والمتلفظ به ... الخ . وقد أدى به تشدده وتزمته إلى عدم الأخذ ببعض القراءات ونسب بعضها إلى اللحن كما في مسألة : يقولون : فلان أشر من فلان ، والصواب أن يقال : هو شر من فلان بتغير ألف ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمْ الْبَكْمُ ﴾ [الأنفال : ٢٢] . ثم قوله في نهايتها : وأما قراءة أبي قلابة (سيعلمون غداً من الكذاب الأشر) ، فقد لحن فيها ولم يطابقه أحد عليها (٥٠ ، ٥١) فلم تقبل القراءة المفردة . ولم يستشهد بأشعار المرلدين ، فلم يكونوا عنده حجة في الاستعمال اللغوي ، إذ خطأهم القدماء ، فقد تابع غيره في تخطئة أبي الطيب المتنبي حين قال :

فأَجْرَكَ الإله على عليل بَعَثَ إلى المسيح به طيباً

لأن العرب تقول فيما يتصرف بنفسه : بعثه وأرسلته . كما قال تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا ﴾ [المؤمنون : ٤٤] ، يقولون فيما يحمل : بعث به وأرسلت به ، كما قال سبحانه إخباراً عن بلقيس : ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ ﴾ [النمل : ٣٥] (ص ٢٧) .

وقد تشدد أيضاً في السماع والقياس ، إذ إنه كما يقول د . عبد الفتاح سليم في «اللحن في اللغة» ص ٩٠ : وليس غريباً - إذن - أن نرى الحريري يرجع باللغة إلى استعمالها في مواطنها الأولى . وكل ما خالف هذا الاستعمال البدوي في المعنى أو اللفظ أوفى التركيب خطأ يجب أن يُقَوِّمَ ...

ولكن كانت له تصويبات مقبولة وإشارات ذكية ، ويجب هنا أن نقسم ملاحظاته إلى رصد ما حدث في الحركات (التغير في الحركات) والتغير الصوتي ، وهو استخدام صوت صامت (أو حرف) بدلاً من صوت آخر ، والتغير الصرفي ، استخدام صيغة بدلاً من صيغة أخرى ، والتغير الدلالي ؛ وهو استخدام الكلمة في معنى غير المعنى الذي كان في استعمال العرب . ولا يتسع المقام للتفصيل ، ولذلك سنكتفي ببعض الأمثلة الواضحة :

ومن أمثلة التغير في الحركات قوله : ويقولون : فيه شَغَبٌ بفتح الغين ...

والصواب فيه شَغَبٌ بإسكان الغين ، ونظير هذا الوهم قولهم للداء المعترض في البطن : المَغَصُ بفتح الغين ، فيغلطون فيه ، لأن المَغَصُ بفتح الغين هو خيار الإبل ... أما اسم الداء فهو المَغَصُ بإسكان الغين (ص ١٤٠ ، ١٤١) .

ومن أمثلة التغير الصوتي قوله : ويقولون : فلان شحات بالشاء المعجمة بثلاث من فوق ، والصواب فيه شحاذ بالذال المعجمة ، لاشتقاق هذا الاسم من قولك : شحذت السيف ، إذا بالغت في إحداه ، فكان الشحاذ هو الملح في المسألة والمبالغ في طلب الصدقة (ص ٢٢٠) . وهذا يكشف لنا أن هذه الكلمة ربما مرت بمرحلتين من التغير حتى وصلت إلى النطق الذي نستعمله في لهجتنا المصرية وهو شحاذ ← شحات ← شحات .

ولكن أمثلة التغير الحركي والصوتي قليلة نسبياً . ومن المنطقي أن رصد التغير الحركي كان بطريق السماع . أما التغير الصوتي فربما كان بطريق السماع في الأقل وبطريقة الكتابة في الأكثر ، وفيما يلي بعض أمثلة وردت متفرقة :

خطأ	صواب
تمغر (غ)	تمعر (ع) (تغير وجهة من الغضب)
ذاعر (د)	داعر (د)
ثفل (بصب) (ث)	ثفل (ت)
اختلط (غضب) (خ)	احتلط (ح)
قريص (ص)	قريس (س) من (قرس)

ومن أمثلة التغير الصيغي أو التغير في الصيغ الصرفية ، قوله : ويقولون رجل متعوس ووجه الكلام أن يقال : تاعس ، وقد تعس ، كما يقال : عائر ، وقد عثر . (١٠٩ ، ١١٠) *

وقوله : ويقولون لمن تعب : هو عَيَّان ، والصواب هو أن يقال هو : معي ، لأن

* وربما لجأت للاختصار إلى الاختصار على المثال ، أو التصرف في العبارة بدقة بما يوضح القصد . وعلى من يرغب في متابعة التفاصيل أن يرجع إلى الكتاب في الصفحات المشار إليها في نهاية كل مسألة .

الفعل منه أعياء ، فكان الفاعل منه على وزن مفعول ، كما يقال : أرخى الستر فهو مَرخ ، وأعلى الماء فهو مغل (١٤٤) .

وقوله : ويقولون : طرده السلطان . ووجه الكلام : أطرده ، لأن معنى طرده أبعدته بيده أو بالآلة في كفه . . . (٢٣٩) . وهكذا تدور التغيرات في صيغ الأفعال والصفات والجموع والأسماء المقصورة وصيغ الجمع .

ومن أمثلة التغير التركيبى قوله : ويقولون : اجتمع فلان مع فلان ، فيوهمون فيه ، والصواب : اجتمع فلان وفلان ، لأن اجتمع على وزن افتعل ، وهذه الصيغة تقضى وقوع الفعل من اثنين فصاعدا ، فمتى أسند الفعل منه إلى أحد الفاعلين لزم أن يعطف عليه الآخر بالواو لا غير . . . (٣٤) .

وقوله : ويقولون : بينا زيد قام إذ جاء عمر ، فيتلقون بينا بإذ ، والمسموع عن العرب : بينا زيد قام جاء عمر ، بلا « إذ » ، لأن المعنى فيه : بين أثناء الزمان جاء عمر . . . (ص ٨٤) ويبدو أن هذه المسائل منقولة عن كتب القدماء وبخاصة الأمالى .

وقوله : ويقولون للمتوسط الصفة : هو بين البينين ، والصواب أن يقال : هو بين بين . . . (٨٣) ، وقوله : ويقولون : كلا الرجلين خرجا ، وكلتا المرأتين حضرتا ، والاختيار أن يوحد الخبر فيها ، فيقال : كلا الرجلين خرج ، وكلتا المرأتين حضرت ، لأن كلا وكلتا اسمان مفردان وضعا لتأكيد الاثنين والاثنين ، وليسا فى ذاتها مثنى ، ولهذا وقع الإخبار عنهما كما يخبر عن المفرد .

وبهذا نطق القرآن فى قوله تعالى : ﴿ كلتا الجنتين أتت أكلها ﴾ ولم يقل : أتتا . . . (ص ١٣٨) .

ونكتفى بأمثلة التغير التركيبى التى لها قيمة كبيرة لا تقدر ، ولم يكتف الحريرى بإيراد الأمثلة ، بل كان يذكر علة التصويب ، ويقدم الشواهد على أحكامه . ومن أمثلة التغير الدالى (أو ما يطلق عليه التحريف فى اللفظ والمعنى) قوله : ويقولون لمن يأتى الذنب متعمداً : قد أخطأ ، فيحرفون اللفظ والمعنى ، لأنه لا يقال : أخطأ إلا لمن لم يتعمد الفعل أو لمن اجتهد ، فلم يوفق الصواب . . . أما المتعمد الشيء فيقال فيه : خطيء فهو خاطيء ، والاسم منه الخطيئة . . . ؟ (ص ١٥٢) .

وقوله : ويقولون : هم عشرون نفراً وثلاثون نفراً ، فيوهمون فيه ، لأن النفر إنما

يقع على الثلاثة من الرجال إلى العشرة ، فيقال : هم ثلاثة نفر ، وهؤلاء عشرة نفر ، ولم يسمع عن العرب استعمال النفر فيما جاوز العشر بحال (ص ٦٨ ، ٦٩) .

وقوله : . . . أنهم يقولون : قدم سافر الحاج واستوفى سائر الخراج ، فيستعملون «سائراً» بمعنى الجميع ، وهو في كلام العرب ، بمعنى الباقي ، ومنه قيل لما بقي في الإناء : سؤر . . . (ص ٤) .

ويلاحظ التفاوت الظاهرة في كم المادة الخاص بكل مسألة ، ففي بعض المواد يوجز غاية الإيجاز وفي بعضها الآخر يستطرد فيذكر كل ما عن له أو عرفه عن المسألة .

وقد عنى بإظهار الفروق الدقيقة بين الاستعمالات والدلالات ، وكان يأخذ من اللغات المشهور المبني على القياس المطرد ، ويرد الشاذ إلى الاكتفاء فيه بالسماع وينكر النادر فلا يعتد به ولا يقاس عليه (مثال ذلك ، مسألة : قاما الرجلان وقاموا الرجلان (ص ١٤٥ ، ١٤٦) . كما أنه كان عنيفاً تجاه العلماء والمذهب النحوى ، فلم يتورع عن تخطئتهم كتخطئة الأصمعى وهو اللغوى الثقة (ص ١٣٤) وتخطئة الكوفيين (ص ٣٨) ، بل مخالفة البصريين أحياناً ، على الرغم من أنه كان يتبع مذهبهم فى الأغلب . ويذهب د . عبد الفتاح سليم فى إيضاح تلك الحملة القاسية على الخاصة وتلك اللغة العنيفة إلى أنه « يبدو أن الحريرى كان يلقي فى ذلك مقاومة وعتاً من بعض الخاصة الذين قد يجيزون بعض هذا الاستعمال على نحو ما ، فجعله ذلك يتبع سقطاتهم الخاصة أيضاً ، بل جعله يتشدد معهم فى التخطئة ليثبت أسس لغة فصحي سليمة من الشوائب ، خالية من قيل وقال . (ص ٥٩) .

وعلى الرغم مبالغة الحريرى فى التشدد وتصويب ما لا يجوز استعماله وما يجوز استعماله ، وانتهائه إلى أحكام قاسية ومقاييس خاصة أحياناً تخرج على مقاييس جمهور العلماء ، فقد عد كتابه من أحسن الكتب التى ألقت فى هذا اللون من الروايات التأليف اللغوى وأجملها تصنيفاً وأكثرها متعة .

وفيما يلي نموذج من كتاب « ذرة القواص فى أوهام الخواص » للحريرى

من كتاب درة الغواص للحريري

٩- ومن أوهامهم أيضاً في هذا الفن قولهم : لا أكلمه قط ، وهو من أفحش الخطأ لتعارض معانيه وتناقض . الكلام فيه ؛ وذلك أن العرب تستعمل لفظة « قط » فيما مضى من الزمان ، كما تستعمل لفظة « أبداً » فيما يُستقبل منه ، فيقولون : ما كَلَّمْتُهُ قط ولا أكلمه أبداً ، والمعنى في قولهم : ما كَلَّمْتُهُ قط ، أى فيما انقطع من عمري ، لأنه من قَطَطْتُ الشيءَ ، إذا قطعته ، ومن قَطُّ القلم ، أى قطع طرفه . وما يؤثر من شجاعة على رضى الله عنه أنه كان إذا اعتلى قَدً ، وإذا اعترض قط ، فالقد قطع الشيء طولاً ، والقط قطع عَرْضاً ، ولفظة قط هذه مشددة الطاء ، وهى اسم مبنى على الضم مثل حيث ومنذ ، وأما قط بتخفيف الطاء ، فهو اسم مبنى على السكون مثل قد ، وكلاهما بمعنى حَسَبَ .

وقرأت في أخبار الوزير على بن عيسى^(١) أنه رأى كاتباً يبرى بمجلسه قلماً فأنكر ذلك عليه وقال : مالك في مجلسي إلا القط قط ا
وقد تدخل نون العماد على قط وقد ، مع ضمير التكلم المجرور كما قال الراجز في
قط :

* امتلا الخوض وقال قطنى (٢) *

١٤٦- ويقولون لمن يقتبس من الصحف : صحفى ، مقايضة على قولهم في النسب إلى الأنصار : أنصارى ، وإلى الأعراب أعرابى . والصواب عند النحويين البصريين أن يُوقَعَ النسب إلى واحدة الصحف وهى صحيفة . فيقال صحفى ، كما يقال فى النسب إلى حنيفة : حنقى ، لأنهم لا يروون النسب إلا إلى واحد الجموع ، كما يقال فى النسب إلى الفرائض : قرصى ، وإلى المقاريض : مقرصى ، ألّهم إلا أن يجعل الجمع اسماً علماً للمنسوب إليه ، فيوقّع النسب حينئذ إلى صيغته ، كقولهم فى النسب إلى قبيلة هوازن : هوازنى ، وإلى حى كلاب : كلابى ، وإلى مدينة الأنبار : أنبارى . وإلى بلدة . المدائن مدائنى . فأمّا قولهم فى النسب إلى الأنصار أنصارى فإنه شذ عن أصله والشاذ لا يقاس عليه ، ولا يعتد به . وأمّا قولهم فى النسب إلى الأعراب :

أعرابى فإنهم فعلوا ذلك لإزالة اللبس ونفى الشبهة ، إذ لو قالوا فيه : عربى لاشتبه بالمنسوب إلى العرب ، وبين المنسوبين فَرَقَ ظاهر لأن العربى هو المنسوب إلى العرب ، وإن تكلم ببلغة العجم . والأعرابى هو النازل بالبادية ، وإن كان عجمى النسب .

٢١٠- ومن ذلك توهمهم أن معنى بات فلان ، أى نام . وليس كذلك بل معنى بات أظله المبيت ، وأجته الليل ، سواء نام أم لم ينم ، يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ لِرَبِّهِمْ سُجُودًا وَقِيَامًا﴾ (١) ، ويشهد به أيضاً قول ابن رميض .

باتوا نياماً وابنُ هند لم ينم

بات يُقاسيها علامٌ كالزُّكَم

ليس براعى إبلٍ ولا غَنَمٍ (٢)

فأخبر عنه أنه بات متصدياً لحفظها ممن هم بخرابتها أى سرقتها لأن الخرابَة اسم يختص بسرقة الإبل ، والخراب المتلصص عليها خاصة .

٢١٢- ومن ذلك توهمهم أن الراحلة اسم يختص بالناقة النجيبة ، وليس كذلك ، بل الراحلة تقع على الجمل والناقة ، والهاء فيها هاء المبالغة ، كالتى فى داهية وراوية ، وإنما سُميت راحلة لأنها تُرَحَل ، أى يُشد عليها الرَّحْلُ .

فهى فاعلة بمعنى مفعولة ، كما جاء فى التزويل : ﴿فى عيشة راضية﴾ (٣) بمعنى مَرْضِيَّة .

وقد ورد فاعل بمعنى مفعول فى عدة مواضع من القرآن كقوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ (٤) أى لا معصوم . وكقوله سبحانه : ﴿مَنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾ (٥) أى مدفوق ، وكقوله عز اسمه : ﴿أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾ (٦) أى مأموناً فيه .

وجاء أيضاً مفعول بمعنى فاعل ، كقوله تعالى : ﴿حِجَابًا مُسْتُورًا﴾ (٧) . أى ساتراً . ﴿وَكَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ (٨) أى آتياً .

(١) سورة الفرقان ٦٤ .

(٢) هذا المشطور من ب . (٣) الحاقة ٢١ .

(٤) سورة هود ٤٣ . (٥) سورة الطارق ٦ .

(٦) العنكبوت ٦٧ . (٧) سورة الإسراء ٤٥ . (٨) سورة مريم ٦١ .

٢١٣- ومن هذا النَّمِيطُ أيضاً توهمهم أنَّ البهيم نعتٌ يختصُّ بالأسود ، لاستماعهم : ليل بهيم ، وليس كذلك ، بل البهيم اللَّونُ الخالص الذي لا يخالطه لون آخر ، ولا يمتزج به شيءٌ غير شيته ، ولذلك لم يقولوا الليل المقمر : ليل بهيم ، لاختلاط ضوء القمر به ، فعلى مقتضى هذا الكلام يجوز أن يُقال : أبيض بهيم وأشقر بهيم . وجاء في الآثار : يُحشِرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُفَاةَ عَرَاةٍ بَهْمًا ، أى على صفة واحدة من صحة الأجساد والسلامة من الآفات ، ليتَّمَّ لهم بذلك خلود الأبد والبقاء السَّرمَد .

٢١٤- ومنه أيضاً توهمهم أنَّ السُّوقَ اسمٌ لأهل السوق ، وليس كذلك ، بل السُّوقُ انزعجة ، سُمُّوا بذلك ، لأنَّ الملك يسوقهم إلى إرادته ، ويستوى لفظ الواحد والجماعة فيه ، فيقال : رجلٌ سُوِّقَ وقومٌ سوقة ، كما قالت الحرقة بنت النعمان :

فَبَيْنَا نَسُوقُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا

إذا نحن فيهم سوقةٌ تَنْتَصِفُ^(١)

فأما أهل السوق فهم السوقيون واحدهم سوقى ، والسوق فى كلام العرب تذكُّر وتؤنث .

تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكى الصقلى (٥١٥ هـ)

تمكنت الجيوش الإسلامية الفتية من فتح صقلية فى القرن الثالث الهجرى / التاسع الميلادى . وبعد أن استتب الأمر للفاتحين ، عنوا بنشر الدين وتعليم اللغة ، وشجعوا أهل البلاد على ذلك تشجيعاً مستمراً ، تمثل فى أشكال مختلفة من الجزاء المادى والمعنوى ، كما أن عدداً كبيراً من العلماء قد نهض إليها للتدريس والإفادة ، فقد عرفوا فيها الخير والهدوء والراحة ، ومن أهمهم صاعد اللغوى الأندلس وابن رشيق القيروانى . وهكذا فقد تهيأت الظروف لأن ينبغ من أبنائها جعفر بن محمد المعروف بابن القطاع وابنه على ، وطاهر بن محمد الرقبانى وعلى بن حبيب ، وعبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام وابن مكى الذى نحلل مؤلفه فيما يلى .

وتحدد كتب التراجم والطبقات نسبه وحياته ونثره وشعره ووفاته وشيوخه وغير ذلك مما لا يتسع المقام لذكره ، ونكتفى هنا بما يتصل بالموضوع . فهو أبو حفص عمر بن خلف بن مكى الصقلى ، يوصف بالإمام اللغوى ، والقاضى الجليل والمحدث الثبت ، وغيرها من الصفات التى تؤكد رسوخ قدمه فى العلم ، وقد تتلمذ على يد ثلاثة من كبار العلماء ، يتكشف ذلك بجلاء من تكرار أسمائهم فى تثقيف اللسان ، فقد نقل عنهم كثيراً من آرائهم وروياتهم ، وبخاصة أبو بكر محمد بن على الحسن بن البر ، الذى راجع كتاب الصقلى وعدل فيه وأضاف ، وقد وافقه ابن مكى الصقلى ، كما سنرى فى المقدمة فيما بعد ، فى كل ما طلب . والثانى هو أبو محمد عبد الحق بن محمد بن هارون السهمى القرشى ، والثالث هو أبو حسن بن رشيق القيروانى ، صاحب كتاب « العمدة » المشهور (ت ٤٥٠ / ٤٥٦ / ٤٦٢ هـ) .

ويعد كتاب ابن مكى الصقلى من أهم الكتب التى ألّفت فى رصد اللحن الذى وقع على ألسنة العامة والخاصة ، إذ إنه يسجل حال اللغة العربية فى مكان بعينه هو صقلية ، وفى زمان بعينه . فى زمن حياته . ويصور فى مقدمته الوضع أو الواقع اللغوى ، بعد

أن كثر الاختلاط بين أبناء الجزيرة والفاحين الذى كان أكثرهم من البربر ، وفشى اللحن على ألسنة الناس جميعاً ، عامتهم وخاصتهم . ولم يعد من اليسير تحديد المصيب من المخطيء ، يقول (ص ٤٣) : وصار كثير من الناس يخطئون وهم يحسبون أنهم مصيبون ، وكثير من العامة يصيبون ، وهم لا يشعرون ، فربما سخر المخطيء من المصيب ، وعنده أنه قد ظفر بأوفر نصيب ، وتساوى الناس فى الخطأ واللحن إلا قليلاً .

وما لا شك فيه أن له ملاحظات غاية فى القيمة تدل على حس لغوى صائب ودراية علمية دقيقة بمسائل البحث والتحليل . ومن ذلك التمييز بين وضع هذه الفئة القليلة على مستوى الكتابة ووضعها على مستوى الخطاب والحديث اليومى ، يقول : وإنما يتميز أولئك القليل - على ما بهم من تقصير عند المباحثة والمكاتبة وقراءة الكتب ومواضع التحقيق . فأما عند المخاطبة والمحاورة ، فلا يستطيعون مخالفة ما تداوله الجمهور ، واستعمله الجمل الغفير ، (ص ٤٣ ، ٤٤) .

وهكذا فقد جمع فى أكثر مواد الكتاب (أى فى ثلاثة وثلاثين باباً من أبوابه الخمسين) بين لحن العامة ولحن الخاصة ، ولم يفرق بينهما إلا فى أبواب قليلة ، لأنهم فى خاتمة الأمر قد تساوا فى الخطأ . ومن أسباب تأليف هذا الكتاب أيضاً التصحيف الذى شاع على ألسنة الخاصة فى الأسماء والأعلام والأشعار وغير ذلك مما اختص به الناس فى صقلية ، يقول (ص ٤٤) : ثم لم يزل الغلط يتشرب فى الناس ويستطير ، حتى وقع بهم فى تصحيف المشهور من حديث النبى (ﷺ) ، واللحن فى المواضع المتداولة منه ، وتعتمد الوقف فى مواضع لا يجوز الوقف عليها ، من كتاب الله عز وجل ، وتغير أشعار العرب وتصحيفها ، وتصنيف كتب الفقه وغيرها ملحونة ...

وقد سأله أحد العلماء الكبار - لم يصرح باسمه - من الذين ساءهم ما وصلت إليه اللغة على ألسنة الناس أن يجمع له مما يصحف الناس فى ألفاظهم وما يغلط فيه أهل الفقه ، غير أنه لم يقتصر على ذلك ، وبذل جهداً أكبر فى رصد الأخطاء اللغوية التى وقع فيها الناس فى زمانه ، لأنه يضيف إلى العلم ما لم يرد لدى غيره مما يصعب على علماء الأمصار الأخرى رصده ، يقول (ص ٤٦) :

فأضفت إلى ذلك غيره من الأغاليط التى سمعتها من الناس ، على اختلاف طبقاتهم ، مما لا يرجد فى كتب المتقدمين التنبيه على أكثره ، لأن كل من ألف كتاباً فى

هذا المعنى ، فإنما نبه على أهل عصره وبلده ، وأهل البلدان مختلفون في أغاليطهم ،
فربما يصيب هؤلاء فيما يغلط فيهم أولئك ، وربما يصيب أولئك فيما يغلط فيه هؤلاء ،
وربما اتفقوا في الغلط .

وهو يشير هنا في وضوح إلى الفرق بين كتابه وكتب اللحن الأخرى التي رجع إليها
سواء ما ألف منها في المشرق أو الأندلس ؛ فربما كان غلط أهل المشرق أو الأندلس
موافقاً لغلط أهل صقلية أو مخالفاً له ، فنقل عن إصلاح المنطق ولحن العامة وأدب
الكاتب والمقصود والممدود والمذكر والمؤنث للمقابلة بين موادهم والمواد التي جمعها
من أفواه أهل بلده ، يقول (ص ٤٧) : فجمعت من غلط أهل بلدنا ما سمعته من
أفواههم ، مما لا يجوز في لسان العرب ، أو مما غيره أفصح منه وهم لا يعرفون سواء ،
ونبهت على جواز ما أنكر قوم جوازه ، وإن كان غيره أفصح منه ، لأن إنكار الجائز
غلط . فهو يفرق إذن بين غير الجائز والجائز أساساً ، ثم يفرق بين الجائز المقبول الذي
لا يصح إنكاره ؛ وذلك يدل على وعى شديد وبعد نظر في استعمال اللغة ؛ وما هو
أفصح ، وبه وحده يتمسك أولئك الخواص الذي لا يعون من اللغة إلا وجهاً واحداً .

وتبغى الإشارة هنا إلى أنه لا يتحدث عن الأخطاء التي تجرى على السنة الخواص
جملة واحدة ، ولكنه يقسم الأغلاط مجموعات ، ويبدأ بغلط قراء القرآن ثم أهل
الحديث ثم أهل الفقه ، ثم أهل الوثائق ثم أهل الطب ثم أهل السماع ، فهي أغلاط
طبقات مختلفة ، اختصت كل الطبقة بأنواع معينة منها . وقد اعتمد في تصويبه على
القرآن الكريم والحديث الشريف ، ودواوين الشعراء وكتب الأمثال ومعجمات اللغة
وكتب النحو وموسوعات الأدب ، واستشهد بآراء وروايات لطائفة كبيرة من اللغويين
والنحاة والرواة من القرن الثاني الهجري حتى الخامس ، ونقل نصوصاً وآراء من عدد
من المؤلفات التي نص عليها في كتابه (مقدمة المحقق من ١١ : ١٣) . ويكشف عن
طريقتين في المعالجة والاستشهاد ، حين يقول (ص ٤٨) : وعلقت بذلك ما تعلق به
من الأوزان والأبنية والتصريف والاشتقاق وشواهد الشعر والأمثال والأخبار .

غير أنه يضيف إلى ما تقدم ذكره أبواباً أخرى تحت القارئ على قراءة كتابه
والاستمتاع به ، يقول (ص ٤٨) : ثم أضيف إليه أبواباً مستطرفة ، وتنفاً مستملحة ،
وأصولاً يقاس عليها ، ليكون الكتاب ثقيفاً للسان وتليقياً للجنان ، ولينشط إلى
قراءته العالم والجاهل ويشارك في مطالعته الخالي والعاطل . وهذه الأبواب تضم باباً

لتفسير أمثال شائعة على ألسنة العامة والخاصة ولا يعرفون تأويلها ، وبأباً في أخطاء الناس في تأويل آيات وأحاديث واشتقاق كلمات ، وبأباً في قواعد الكتابة العربية (النجاء) وأبواب في ضبط الكلمات التي تتقارب ألفاظها أو أبنيها وتختلف أو تضاد معانيها ، ومتفرقات أخرى في الثقافة العامة .

أما منهج المؤلف فقد وصل المؤلف فيه في بابي التصحيف والتبديل إلى درجة كبيرة من الترتيب والتنظيم ، إذ إنه في إطار كل موضوع منها رتب المواد التي أوردها وفق الترتيب الهجائي بالنسبة للحرف الذي يقع فيه التصحيف أو التبديل . أما الأبواب الأخرى فتفتقر إلى هذا التنظيم ، إذ اكتفى بجمعها تحت أبواب معينة . ويلاحظ أنه قد قصد بالتصحيف الخطأ في إعجام الحرف ، فيجمع بين الحرفين المتماثلين في الشكلين ، واختلفين في الإعجام ، ويبدأ بالخطأ دائماً بعبارة : ويقولون ، ثم يذكر الصواب ، ويقدم الشواهد على صحة ما ذهب إليه ، وإن كان متفاوتاً في عرض مادته بين الإيجاز والإطناب ، ومن أمثلة التغيرات التي أوردها (ث ← ت ، خ ← ح ، د ← ذ ، ر ← س ، ش ← ع ، غ ← ق ، ف ← ف) .

ويقولون : « فلان مطلوب بتار » ، و « ما أخذت بتارى منه » ، بالتاء وترك الهزة والصواب : « الثار » ، بالتاء والهمز (ص ٣٥) .

ومن أمثلة التبديل ، ويقصد به ما يقع بين حرفين غير متماثلين في الشكل قوله (ص ٧٦) : يقولون : مليت الإناء ، فهو مملئ ، وخبيت الشيء فهو مخبي . والصواب : ملأته فهو مملوء ، وخبأته فهو مخبوء .

ويشير إلى المشكلة اللغوية القديمة التي نشأت في فترة مبكرة حيث خلط الناس بين صوت الضاد والظاء ، وهرع اللغويون الأوائل للتصدي لها ، فوضعوا رسائل تضم انفرادات التي يقع فيها الخلط بين الصوتين ، فيقول (ص ١٠٥) : هذا رسم قد طمس . وأثر قد درس ، من ألفاظ جميع الناس ، خاصتهم وعامتهم ، حتى لا تكاد ترى أحداً ينطق بضاد ، ويميزها من ظاء ، وإنما يوقع كل واحدة منها موقعها ، ويخرجها من مخرجها ، الحاذق الثابت إذا كتب أو قرأ القرآن لا غير . أما العامة ، وأكثر الخاصة فلا يفرقون بينها في كتاب ولا قرآن . ثم أورد ما في القرآن من مفردات فيها ظاء وكذلك ما ليس في القرآن مما يكثر استعماله .

ويلاحظ أنه يبدأ بما يحدث للأسماء من تغير ثم ينتقل إلى الأفعال . ومن أمثلة

التغير فى الأسماء بالزيادة قوله (ص ١١٧) . ويقولون : امرأة سكرانة ومسكرانة
وغضبانة وشبعانة ، وريانة . والصواب : سكرى وكسلى وغضبى وشبعى وريا .

والتغير بالنقص قوله (ص ٢٧) : ويقولون للعنزة : معزة ولبعض العضايفر :
زُرُر . والصواب : ما عَزَ وزُرُور .

ثم ينتقل إلى تحريك الساكن ثم تسكن المتحرك ، ثم تغيير الحركة فى الأسماء ، مثل
قوله (١٤٣) : ويقولون : مُتَّاح ومُصْبَاح ومُسَمَّار ومُسَوَّك . الصواب بكسر الميم فى
جميع ذلك .

ثم يعالج تغيير الحركة فى الأفعال ثم تغير الأفعال بالزيادة ثم بالنقص . وتناول أيضاً
التغير الذى يقع للهمزة والتشديد والتخفيف وتذكير المؤنث وتأنيث المذكر والتصغير
والنسب والجمع .

أما ما حدث لمعانى الكلمات من تغيير ، فقد عالج أشكالاً مختلفة من التغير
الدلالى ، منها استخدام اللفظ فى معنى مخالف لما وضع له ، من ذلك : تقريص
العجين ، هو عندهم بسطه باليد . وليس كذلك . إنما تقريص العجين : ثقطيعه
لِيُسَط . (ص ٢٣٩) .

ومن ذلك : المُقَرَف ، هو عندهم البخيل ، وذلك غلط . إنما المقرف : الذى أمه
كريمة وأبو ليس كذلك ، والهجين : الذى أبوه كريم وأمّه ليست كذلك (ص ٢٤٣) .

ومن أمثلة تضيق المعنى قوله : وكذلك قولهم للأدهم من الخيل : بهيم ، خاصة
دون سائر الأبقار ، والبهيم يقع على لون خالص لا يخالطه غيره (ص ٢٥٤) .

ومن أمثلة توسع المعنى قوله : وكذلك الهوى ، يستعملونه فى الخير والشر ،
فيقولون : أنا أهوى قراءة القرآن ، وأهوى مجالسة العلماء ونحو ذلك . والهوى لا
يستعمل إلا فى الشر . هذا قول أكثر أهل العلم ، ويحتجون بقول الله عز وجل ﴿ وأما
من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى ﴾ [التاوعات : ٤٠] .

ومن أمثلة الغلط فى اللفظ والمعنى قوله : من ذلك قولهم للسرادب تحت الأرض :
دهليز ، بفتح الدال ، وليس كذلك . إنما الدهليز . سقيفة الدار ، مكسورة الدال .

أما الأبواب الأربعة التى خصصها للعلاقة بين لغة العامة ولغة الخاصة ، فقد بدأ بما

تستعمله العامة وترفضه الخاصة وتنكره عليهم ، كقوله (ص ٢٧٦) . وكذلك يقولون : القفل بالكسر ، وليس بمنكر . يقال : قُلْفَلٌ وقُلْفَلٌ بالضم والكسر ، ذكرهما ابن دريد وابن السكيت إلا أن الضم أعلى وأفصح .

ثم يتناول ما خالفت العامة فيه الخاصة ، وكلاهما على خطأ ، مثل قوله (ص ٢٩٠) : وتقول العامة في العدد : حد عشر ، وتقول الخاصة : حد عشر ، والصواب أحد عشر ...

ثم يشير إلى استعمال العامة لأفصح اللغتين للمتفصحين ، وأخيراً ما تكون العامة فيه على صواب والخاصة على الخطأ ، كقوله : ويقولون لجمع فقير : فقراء بالفتح ، والصواب : فقراء بالضم ، كما تقول العامة ، إلا أنه ممدود (ص ٢٩٧) .

ويهمنا هنا أيضاً ما ربه عليه من أغلاط الكتابة (الهجاء الخاطيء) تقع لما فيه همزة أو ألثب اللينة ، وإثبات الألف أو حذفها ، وحذف الواو أو زيادتها ، وغير ذلك من مشكلات الخط التي كثر وقوع الخطأ فيها في مكاتبات الناس ولم يسلم من الخلط والارتباك أو إدراك الصواب وتعليقه الخاصة منهم . وهو هنا لا يكتفى برصد الخطأ ، ولكنه يتناول القوانين التي تحكم هذه الحروف المشكل في تفصيل يضم كثيراً من الأمثلة والاستعمالات ويبان مواضع أخطاء الناس .

وقد سار ابن مكي على نهج المؤلفين المتقدمين في رفضهم الاستشهاد بالمحدثين في اللفظ والتركيب ، غير أنه قد أورد بعضهم كالمثني وأبي تمام وابن الرومي وغيرهم للإشارة إلى أغلاطهم أو لبيان ما قد يقع في أشعارهم من تصحيف أو لاستملاح ما فيها من معنى أو للفرقة بين المعاني . فلم يحتج في الأغلب إلا بشعر الشعراء الذين يحتج بشعرهم ، ولم يخفف من تشدده فيوسع دائرة الاستشهاد لتضم شعراً ، لا خلاف حول سلامته من أي لحن . وقد أكثر أيضاً من الاستشهاد بالقرآن الكريم محتجاً بعدد من القراءات وبالحديث الشريف أيضاً .

أما موقفه من اللغات فلم يكن واضحاً ، إذ رفض تخفيف همزة « ثار » مع أنها لغة أهل الحجاز ، حيث قال : والصواب : الثار بالهمز . ورفض أيضاً رواية ابن الأعرابي في جواز قول : عجوزة يقول : وقد حكى فيها : عجوزة ، وفي الشيخ : عجوز ، إلا أنها لغة رديئة شاذة لا يلتفت إليها . ولم يختلف موقفه من السماع والقياس عن موقفه من اللغات ؛ فهو يغلب السماع ؛ وهو مقياس اللغويين القدماء المتشددون كالأصمعي

وأبى حاتم وأبى زيد ، ويضجى بالقياس إذا عارضه ، كموقفه من تسهيل الهمزة وتأنيث المذكر وتغيير حركة بعض الأسماء والأفعال وغير ذلك ، غير أن هذا الموقف المتشدد قد تغير إلى حد كبير فى باب الانتصاف للعامة من الخاصة إذا وجد لاستعمالهم أى منفذ لتسويغه ؛ مثل قوله : وكذلك قولهم : غَمَّيتُ الإِنَاءَ ، . بمعنى عطَّيْتَهُ ، جائز . . . وكذلك قولهم : قصَّيتُ أظافرى ، جائز مسموع من العرب (ص ٢٨٠) ، وكذلك قوله : وكذلك قولهم فى عائشة : عيشة ، ليس بمنكر ، إلا أنها ضعيفة (ص ٢٨١) .

واضطرب موقفه أيضاً فى الأخذ بمذهب بعينه ؛ فنجده - تارة - بالمذهب البصرى ، ونجده - تارة أخرى - يجهز ما أجازوه الكوفيون كالفراء وثعلب . ولكن من الملاحظ أنه كان يحاول الإفلات من دائرة التشدد ليقف على علة تلك الاستعمالات التى كانت تشيع على ألسنة الناس دون غيرها . وقد وفق بوجه عام فى بعض تفسيراته ، ولم يوفق فى بعضها الآخر ، فلم يسلم من النقد ، على الرغم من حرصه الشديد ، إذ عرض جميع ما كتب على أستاذه ابن البر التميمى - كما يقول - فأثبت جميع ما عرفة وارترضاه ، ومحوت ما أنكره وأباه لأزول عن مواقف الاستهداف وأريح نفسى من عهدة التخليط . ولكن هل يسلم أحد من التقصير ويبلغ فى عمله الكمال ؟ !!

وفيما يلى نماذج من كتاب « تثقيف اللسان الجنان ، لابن مكى الصقلى »

من كتاب تنقيف اللسان لابن مكي الصقلي

٨- باب ما غيروا حركاته من الأفعال

يقولون : يحرث ، ويهرب .
والصواب : يحرث ، ويهرب ، بالضم .
ويقولون : كبر المولود يكبر .
والصواب : يكبر ، بفتح الباء ، يقال : كبر الأمر يكبر ، وكبر الإنسان وغيره
يكبر . قال الشاعر (١) :

وعَلَّقتُ ليلي وهي ذاتُ مؤصِّدٍ

ولم يبدُ للأترابِ من صدرِها حَجْمُ

صغيرين نرعى السَّهمَ ياليتَ أنَّا

إلى الآنَ لم نكبر ولم تكبرِ البَهمُ (٢) :

(١) هو مجنون ليلي : قيس بن الملوح ، كما في ديوانه .
(٢) البيتان في مجالس ثعلب : ٢- ٦٠٠ ، وفيها مؤصِّد (وهو صدار تلبسه الجارية) أما في ديوان
المجنون : ٢٣٨ فالرواية :

تعلَّقتُ ليلي وهي غر صغيرة ولم يبدُ للأترابِ من ثديها حَجْمُ
صغيرين نرعى البَهمَ ياليتَ أنَّا إلى اليوم لم نكبر ولم تكبرِ البَهمُ
وفي ذم الهوى : ٣٨٣ مثل رواية الديوان ما عدا : وهي ذات ذوابة ، بدل : غر صغيرة وكذلك
في الأمالي : ١- ٢١٦ ما عدا : وعَلَّقتُ بدل تعلَّقت . والآن ، بدل اليوم . أما : « ذات
مؤصِّد » ففي بيت آخر للمجنون ، هو :

وعهدى ليلي وهي ذات مؤصِّد تردُّ علينا بالعشى المواشيا
(ديوان المجنون : ٢٩٣) وفي بيت لكثير أيضاً :
وقد درَّعوها وهي ذات مؤصِّد مجوَّب ولما يلبس الدرع ريدها
والمؤصِّد : قميص تلبسه صغار الجوارى (الصحاح : أصد) وفي اللسان والتاج (رصد)
والمؤصِّد : الخدر أنشد ثعلب :
وعَلَّقتُ ليلي وهي ذاتُ مؤصِّدٍ

المؤصد^(١) : البَقيرة^(٢) ، الصغيرة ، والبَهَم : الصغار من أولاد الضأن والمعز ،
الواحدة : بَهْمَة ، الذكور والأنثى سواء .

ويقولون : غَرَس يَغْرُس ، وَخَتَقَ يَخْتَقُ .

والصواب : يَغْرِس ، وَيَخْتَقُ^(٣) .

ويقولون : قَرَشَ يَفْرِش ، وَحَلَبَ يَحْلَب ، وَمَزَجَ الشَّرَابَ يَمْزِجُ ، وَخَدَمَ يَخْدُمُ ،
وَحَلَبَ يَحْلَب ، وَ « إِذَا لَمْ تَغْلِبْ فَاحْلَبْ » .

والصواب : يَفْرِشُ ، وَيَحْلَبُ ، وَيَمْزِجُ ، وَيَخْدُمُ ، وَيَحْلَبُ ، وَ « إِذَا لَمْ [٤٤] -
ب [تَغْلِبْ فَاحْلَبْ]^(٤) » بالضم .

ومثل ذلك : حَجَزَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ يَحْجِزُ ، وَقَرَنَ بَيْنَ الْحَبْلَيْنِ يَقْرِنُ وَالصَّوَا : يَحْجِزُ ، وَيَقْرِنُ .

ويقولون : عَنَيْتَ بَزِيدَ ، وَعَنَيْتَ فِي حَاجَتِهِ أَعْنَى .

والصواب : عَنَيْتَ بضم العين . [أَعْنَى]^(٥)

فَأَمَّا عَنَيْتَ أَعْنَى فمعناه : تَعَبْتَ وَنَصَبْتَ . وَأَمَّا عَنَا يَعْنُو فمعناه خضع ، وهو من
العنوة ، وَمَنَّهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ)^(٦)

ويقولون : هُوَ يَنْهَشُ ، وَيَمْضَغُ ، وَيَسْلُخُ ، وَيَدْبِغُ ، وَيَضْغَطُ ، وَيَبْغُتُ ، وَيَسْعَلُ ،
وَيَعْضُ عَلَى أَنَامِلِهِ .

والصواب : يَنْهَشُ ، وَيَمْضَغُ ، وَيَسْلُخُ ، وَيَدْبِغُ ، وَيَضْغَطُ ،
وَيَبْغُتُ^(٧) ، وَيَسْعَلُ ، وَيَعْضُ ، بِالْفَتْحِ .

(١) ع : المؤصدة .

(٢) في النسختين ، البقرة والصواب : البقرة ، وهي المؤصد ، أى قميص الجارية .

(٣) رد ابن هشام اللخمي على ابن مكي بقوله : قد أصاب في قوله : يَغْرِس ، وأخطأ في قوله يَخْتَقُ
بالكسر ، إنما هو : يَخْتَقُ بالضم كما تقول العامة (المدخل : ١٩ - ب) وانظر الرد على ابن مكي
بتحقيقنا : ٥٣ .

(٤) (٤) المثل في الصحاح (خلب) . وروى في اللسان (خلب) بكسر اللام وضمها .

(٥) لم يرد هذا الفعل في النسختين ، مع أن المؤلف ذكر المضارع في الفعلين الآخرين .

(٦) سورة طه : الآية ١١١ .

(٧) في النسختين : يَبْغُتُ (في الموضعين) ولا وجه لقوله بعد بالفتح في يَبْغُتُ ، فإنها لم ترد إلا من
بأبى ضرب ونصر . ولعلها كما أثبتنا . ويعهد أن الأفعال الثمانية التي أوردناها هنا عينها أو لأمها
من حروف الحلق .

ويقولون : خَرَبَتِ الدَّارُ تُخْرِبُ .

والصواب : خَرَبَتْ تُخْرِبُ .

ويقولون : هُوِشْتُمْ ، وَنَحْتُ رِفْقُدْ ، وَيَبْطُشْ ، وَيَصْلُبُ السَّارِقُ .

والصواب : يَشْتِمُ ، وَنَحْتُ ، وَرِفْقُدْ ، وَيَبْطِشُ ، وَيَصْلُبُ ، بِالْكَسْرِ .

ومثل ذلك قولهم : بَصَّتْ عَيْنُهُ تَبْصُ . والصواب : تَبْصُ .

ويقولون : كَمَنَ يَكْمَنُ . والصواب : يَكْمُنُ .

ويقولون : حَضَنَ الطَّائِرُ بَيْضَهُ يَحْضِنُهُ حَضْنَةً .

والصواب : [٤٥ - أ] يَحْضِنُ حَضَانَةً ، وكذلك المرأة تَحْضِنُ وَلدها حَضَانَةً أَيْضاً .

وأصل ذلك المنع ، يقال : حَضَنَهُ إِذَا مَنَعَهُ ، [و] ^(١) في الحديث : « وَأَرَادَ إِخْوَانُنَا مِنَ الْأَنْصَارِ أَنْ يَحْضِنُونَا » ^(٢) أَيْ يَمْنَعُونَا . ومن كلام ابن مسعود : « لَا تُحْضِنِ زَيْنَبَ عَنِ الرِّصِيَةِ » ^(٣) أَيْ لَا تَمْنَعْ عَنِ النَّظَرِ فِيهَا ، يَعْنِي زَوْجَتَهُ .

ويقولون : جَمَدَ الْمَاءُ يَجْمَدُ ، وَشَرَدَتِ الدَّابَّةُ تَشْرُدُ .

والصواب : جَمَدَ يَجْمَدُ ، وَشَرَدَ يَشْرُدُ ^(٤) ، بَفَتْحِ الْمَاضِي وَضَمِ الْمُسْتَقْبَلِ . ومثل جَمَدَ يَجْمَدُ : جَمَسَ يَجْمُسُ ^(٥) ، فِي الْوِزْنِ وَالْمَعْنَى .

ويقولون : هَذَا الثَّوَابُ يَلْبِقُ بِكَ .

والصواب : يَلْبَقُ ، بَفَتْحِ الْبَاءِ . وكذلك اسم الرجل : « يَلْبَقُ » لَا غَيْرَ .

ويقولون : مَا قَرَبْتُ زَيْدًا .

والصواب : قَرَبْتُهُ أَقْرَبَهُ ، وَقَرَبْتُ مِنْهُ أَقْرَبُ .

ويقولون : عَطَسَ يَعْطُسُ ، وَالصَّوَابُ : يَعْطِسُ .

(١) من (ع) .

(٢) النهاية : ١ - ٢٣٦ وهذا الحديث لعمر بن الخطاب ، يوم أتى سقيفة بني ساعدة للبيعة .

(٣) اللسان (حَضَنَ) ونصه : وَلَا تُحْضِنِ زَيْنَبَ مِنْ ذَلِكَ « يَعْنِي أَمْرَاتِهِ ، أَيْ لَا تُحْجِبِ عَنِ النَّظَرِ فِي وَصِيَّتِهِ وَإِنْفَازِهَا .

(٤) ع : وَشَرَدَتِ الدَّابَّةُ تَشْرُدُ .

(٥) فِي النِّسَخَتَيْنِ : جَمَسَ يَجْمُسُ ، وَالصَّوَابُ مِنَ الْمَعْجَمَاتِ .

ويقولون : وجمت من كلامه ، ونقّهت من المرض ، وعمدت إلى الشيء ، وعجزت ، وشخصت ، وحرّصت ، بالفتح .

والصواب : وجمت ، ونقّهت ، وعمدت ، وعجزت ، وشخصت ، وحرّصت ، بالفتح .

ويقولون : نجّب الغلام . والصواب : [٤٥ - ب] نجّب ، بالضم ، نجابة .

ويقولون : فطم الصبي يقطمه . والصواب : يقطمه ، بالكسر لا غير .

ويقولون : هو يندم ، ويعدم . والصواب : يندم ، ويعدم .

ويقولون : طلّع يطلّع ، والصواب : طلّع يطلّع .

وكذلك : عثر يعثر ، بالضم . ولا يقال : يعثر ، بالفتح .

ويقولون : يكفيك ما أعطيتك . والصواب : يكفيك ، بفتح الياء .

ويقولون : غار على أهله [يغير] ^(١) ، وحرّار في أمره يحير .

والصواب : يغار ، ويحار ، مثل : خاف يخاف .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(٦)

كتب فقه اللغة

- مقدمة
- صاحبى لابن فارس
- الخصائص لابن جنى
- فقه اللغة وسر العربية لأبى منصور الثعالبي
- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(٦)

كتب فقه اللغة

مقدمة

لقد كانت مرحلة جمع المادة اللغوية ورصدها وتدوينها فى صورة أولية محدودة فى بادئ الأمر ، ثم فى صورة منهجية موسعة بعد ذلك ، مرحلة حتمية فى مسار البحث اللغوى ، إذ إنها هيات للانتقال إلى مرحلة لا تعنى بالنقل أو الرواية قدر العناية بالعقل أو الدراية ، وقد أطلق على هذه المرحلة مرحلة التعليل واستنتاج القواعد والقوانين ، وقد بدأت أيضاً محدودة معتمدة على أسس ذاتية ثم نقلت من علوم غير لغوية متأثرة بها ، ثم ما لبثت أن أستقلت وتوسعت فى طرائقها . ولم يعد الاعتبار فى معرفة اللغة إلى كم المادة المحفوظة ، فصيحة كانت أو غير فصيحة ، مستعملة كانت أو نادرة . . . إلخ . بل صارت معرفة اللغة تعنى القدرة على تفهمها ودرسها وتحليلها وتذوقها ، ولا يكون ذلك بمعرفة جزئياتها فحسب ، وإنما يكون بالغوص وراء هذه الجزئيات للوصول إلى الكليات ، إلى الأعماق ، إلى معرفة القوانين أو الأحكام أو القواعد التى تحكمها ، وسبر سنى تطورها ، وتحديد الأدلة والشواهد التى تستند إليها ، ثم امتلاك القدرة على المقارنة والمقابلة وقياس الأشباه إلى النظائر أو استنباط ما يؤيده العقل ، ويقوم عليه البرهان كما هى الحال عند الأصوليين .

وسواء كانت العناية بالأصول أو الأحكام الكلية أو بالفروع أو الأحكام الجزئية ، وسواء تحققت بالربط بينها أو عدم الربط بينها ، فقد تأخر بحث اللغة استناداً إلى قواعد الفقه أو علم أصول الفقه . فقد كانت المحاولات الأولى محدودة وغير ناضجة ؛ وذلك أن علم أصول الفقه نفسه لم ينشأ إلا فى القرن الثانى الهجرى ، لأنه - كما يقول الشيخ عبد الوهاب خلاف فى «علم أصول الفقه» (ص ١٦ ، ١٧) : « فى القرن

الهجرى الأول لم تدع حاجة إليه ، فالرسول كان يفتى ويقضى بما يوحى به إليه ربه من القرآن ، وبما يلهم به من السنن ، وبما يؤديه إليهم اجتهاده الفطرى من غير حاجة إلى أصول وقواعد يتوصل بها إلى الاستنباط والاجتهاد ، وأصحابه كانوا يفتون ويقضون بالنصوص التى يفهمونها بملكتهم العربية السليمة من غير حاجة إلى قواعد لغوية يهتدون بها على فهم النصوص ، ويستنبطون فيما لا نص فيه بملكتهم التشريعية التى ركزت فى نفوسهم من صحبتهم الرسول ، ووقوفهم على أسباب نزول الآيات وورود الأحاديث ، وفهمهم مقاصد الشارع ومبادئ التشريع .

ولا تختلف الحال هنا عن حال معرفة العرب الفصحاء بمفردات لغتهم وتركيبها ووعيمهم بمنطقها وسنتها فى الاستعمال وخفايا أسرارها على نحو يقصر عن فهم غيرهم لفقدانهم ملكة لا تكون إلا لمن عرف اللغة سليقة وتمكن منها رواية . فلا سبيل إلى التفقه فى الدين إذن دون التفقه فى اللغة . وليس من الممكن الفصل بينهما ، إذ التداخل بينهما شديد ، وقد يسر ذلك أن يؤثر علم أصول الفقه الذى تقدم فى الظهور ، بمناهجه وطرائقه وأحكامه فى تشكيل علم أصول اللغة وعلم أصول النحو ، يقول الشيخ عبد الوهاب خلاف فى كتابه السابق ص ١٦ ، ١٧ : « ولكن اتسعت الفتوح الإسلامية واختلط العرب بغيرهم وتشافهوا ، وتكاثروا ودخل فى العربية كثير من المفردات والأساليب غير العربية . ولم تبق الملكة اللسانية على سلامتها ولما كثرت الاشتباهات والاحتمالات فى فهم النصوص دعت الحاجة إلى وضع ضوابط وقواعد لغوية يقتدر بها على فهم النصوص كما يفهمها العربى الذى وردت النصوص بلغته ، كما دعت إلى وضع قواعد نحوية يقتدون بها على صحة النطق » .

وكذلك لما بعد العهد بفجر التشريع ، واحتدم الجدل بين أهل الحديث وأهل الرأى ، واجترأ بعض ذوى الأهواء على الاحتجاج بما لا يحتج به وإنكار بعض ما يحتج به ، دعا كل هذا إلى وضع ضوابط وبحوث فى الأدلة الشرعية وشروط الاستدلال بها وكيفية الاستدلال بها ، ومن مجموعة هذه البحوث الاستدلالية وتلك الضوابط اللغوية تكون علم أصول الفقه .

وكما دعت الحاجة إلى أن يكون للفقه أصول وأن توضع له قواعد تستخرج على أساس منها الأحكام من الأدلة وأن تقدم الحجج والبراهين لصحة حكم أو مخالفته ، فكانت دراسة اللغة دراسة عميقة فى أمس الحاجة إلى مناهج تعين على ذلك ، فكان أن نقل فقهاء اللغة كثيراً من أصول الفقه ، أحكامه وقواعده ، وطرائقه فى التلليل

والبرهنة إلى مجال درسه ونسجوا على منوال الفقهاء والأصوليين . وكان النحو أسبق إلى التأثير بالفقه ، فلقد سعى علماء النحو أن يضعوا أصولاً للنحو على حد أصول الفقه . ولكن ينبغي أن نشير إلى مفهوم « الأصول » قد يعنى قواعد النحو الأساسية ، وما يتصل بذلك من أصل الوضع وأصل القاعدة كما هي الحال في كتاب ابن السراج (ت ٣١٦) ، الأصول في النحو ، أو أن أصول النحو هي أدلته الكلية أو مصادره الأساسية على نحو ما هو معروف في أصول الفقه . كما يجدر أن نشير أيضاً إلى أن انتقال أصول الفقه لم يحدث دفعة واحدة ، بل كان الانتقال جزئياً على مراحل ، إلى أن صار النقل كلياً كما هي الحال في كتاب أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، يقول في (الإغراب في جدل الإعراب) ص ٨٠ : « أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله ، كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله » . فقد رأى بينهما من المناسبة ما لا يخفى ، لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول (*) من منقول .

ولا يتسع المقام لتفصيل أدلة النحو لدى فقهاء العربية ، فقد درست هذه القضية في مؤلفات كثيرة ، ونكتفي هنا بالإشارة إلى تدرج المؤلفات اللغوية في نقل أدلة النحو وكيفية معالجتها ، ففي (خصائص) ابن جنى مثلاً كانت العناية بثلاثة أدلة هي : السماع والقياس والاستصحاب ، أما في (لمع الأدلة) لأبي البركات الأنباري فهي : النقل والقياس واستصحاب الحال ، أما في (الاقتراح في علم أصول النحو) للسيوطي (ت ٩١١ هـ) فهي : السماع أو النقل ، والإجماع والقياس واستصحاب الحال ، ونظر في أدلة شتى أقل قوة في أنواع الاستدلال ، منها :

الاستدلال بالعكس ، الاستدلال ببيان العلة ، والاستدلال بالأصول ، والاستدلال بعدم النظر ، والاستحسان ، والاستقراء ... إلخ .

(*) يقول ابن منظور في لسان العرب ، مادة (فقه) : الفقه العلم بالشئ والفهم له ، وغلب على علم الدين لسيادته وشرفه وفضله على سائر أنواع العلم . . . والفقه في الأصل الفهم ، يقال : أوتى فلان فقهها في الدين ، أى فهمها فيه . قال الله عز وجل : ﴿ ليتفقها في الدين ﴾ أى ليكونوا علماء به . . .

ويقول ابن فارس في مقاييس اللغة ٤٤٢/١ (فقه) : الفاء والقاف والهاء أصل واحد صحيح . يدل على إدراك الشئ والعلم به ، نقول : فقهت الحديث أفقهه . وكل علم بشئ فهو فقه .

وربما اتضح بذلك بعض ما يتصل بتطور النظر إلى المادة اللغوية ، وبمعنى آخر الانتقال من المعرفة القائمة على النقل إلى المعرفة القائمة على التفقه والتبحر فى الجزئيات للوصول إلى أصول كلية تحكمها أو تضبطها . وتجلت أيضاً تلك الصلة الحميمة بين أصول النحو وأصول الفقه ، لأن فقهاء العربية أرادوا بعد أن جمعوا مادة غزيرة متشعبة أن يستنبطوا أحكاماً عامة وقوانين كلية . ولم يكن قصدنا من تلمس تلك الصلة إلا بيان أن درس النحو أو التفقه فيه ، وإن شكل جزءاً مهماً واضحاً فى نهجه ، لا يتفصل عن درس اللغة بمفهوم أشمل ، وإن كان أقل وضوحاً فى الحال الثانية . ويتجلى ذلك فى غموض مفهوم « فقه اللغة » فى المؤلفات التى استخدمت ذلك المصطلح صراحة أو ضمناً للإشارة إلى طبيعة الموضوعات التى تضمها أو النهج الذى ارتضته لمعالجتها .

على أية حال لابد أن نتوقف هنا عند مفهوم « فقه اللغة » عند القدماء أولاً ، ثم نوضح دلالة لدى المحدثين لتبين أوجه الاتفاق أو الاختلاف بين الاستخدامين . فقد رجح الباحثون أن مصطلح « فقه اللغة » مصطلح عربى ، بدأ استعماله على الأرجح منذ القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى ، فقد استخدمه ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) عنواناً صريحاً لكتابه « الصحاح فى فقه اللغة العربية وسنن العرب فى كلامها » إشارة إلى أنه - كما قلنا - قد بناء على معرفة أصول علم العرب ، وقصد بالأصل « القول فى موضوع اللغة وأوليئها ومنشئها ، ثم على رسوم العرب فى مخاطباتها ، ومالها من الافتتان تحقيقاً ومجازاً » . وتبدو خصوصية ذلك المفهوم من إصرار ابن فارس على أن الدرس الحقيقى للغة لا ينصب على معرفة الفروع ؛ ويعنى بها حفظ اللغة وروايتها أو مجرد نقل المواد اللغوية - ولا يخفى ما فى ذلك من تحول عن نظرة القدماء الأوائل ونهجم - بل الجمع بين معرفة الفروع ومعرفة الأصول التى تعنى التعمق فى درس قضايا نظرية متشعبة تُكوّن فى مجموعها قدرة على فهم خطاب القرآن والسنة ويستند إليها عند النظر والفتيا . وهذه المسائل - فى رأيه - تضم الحديث عن نشأة اللغة العربية وخصائص اللسان العربى واختلاف لغات العرب ، ولغات العامة من العرب والقياس والاشتقاق والمشارك والترادف والألفاظ الإسلامية وغير ذلك . ولكنه يتسع فى موضوعه ليضم إليه مسائل نحوية وصرفية وبلاغية وأدبية باعتبار أنها تسهم فى الكشف عن طرائق العرب الخاصة فى كلامها .

ويرى بول كراوس أن ابن فارس يسمى كتابه : « الصاحبى فى فقه اللغة » قاصداً إلى المسائل الفكرية والكلامية والفلسفية . ولكننا نرجح - كما يتبين فيما يلى حين نعرض لمفهوم ابن جنى - أن علماء اللغة قد تنازعهم درس اللغة على أساس أصول الفقه ومبادئ علم الكلام . ولكن الثعالبى (ت ٤٣٠ هـ) الذى استخدم المصطلح ذاته فى كتابه « فقه اللغة وسر العربية » قد عاد إلى تغليب معرفة الفروع ، إذ إنه فى القسم الأول - كما يتضح من تقديمه ومادة كتابه - لم يتجاوز جمع المرادفات التى تستعمل فى موضوع واحد ، بمعنى أنه يعد معجماً من معجمات الموضوعات أو المعانى ، رتب فيه المادة اللغوية ترتيباً معنوياً . ولذا لا يختلف عن الكتب التى ألفت لتمد الكتاب بالفاظ مترادفة وعبارات بليغة تستخدم فى إنشائهم فى شىء . أما القسم الثانى فإن كثيراً من موضوعاته يشترك فيها مع ما فى كتاب الصاحبى . ولذا فإن تسمية الثعالبى لكتابه بهذا الاسم - كما قيل - فيه من التجوز ما لا يمكن تجاهله ، كما أن دلالة المصطلح لديه غامضة إلى حد ما ، ومغايرة لما حاول ابن فارس أن يحدده بدقة ، فاختلفاً فى طبيعة المادة المدروسة ، وإن تطابقاً فى الهدف ، كما يتضح فى مقدمة الثعالبى ، إذ يقول ص (٢١) : « ولو لم يكن فى الإحاطة بخصائصها والوقوف على مجاريها ومعارفها ، والتبحر فى جلائها ودقائقها إلا قوة اليقين فى معرفة إعجاز القرآن ، وزيادة البصيرة فى إثبات النبوة ، التى هى عمدة الإيمان ، لكفى بهما فضلاً يحسن أثره » . وكتابه كما قال يضم نكتاً من أقاويل أئمة العرب فى أسرار اللغة وجوامعها ، ولطائفها وخصائصها . ويرفض بول كراوس - على الرغم من إفصاح الثعالبى عن مفهومه وهدفه - أن يعده من مؤلفات فقه اللغة ، إذ يقول (ص ١٧) : « وليس فيه شىء من فقه اللغة » .

أما مفهوم ابن فارس فقد كان أكثر وضوحاً ودلالة ، إذ يكاد يدخل تحته جميع المباحث التى تمت للغة بسبب ، سواء أكان ذلك فى أصولها أم فى فروعها أم فى تاريخها .

ويشبهه فى ذلك كتاب الخصائص لابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) ، الذى أثر - كما سنرى فيما بعد بالتفصيل - أن يعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه ، ولذا نجده يعنى عناية كبيرة بدرس أصول العربية أو الأدلة النحوية الثلاثة وهى السماع والقياس والاستحسان . ويبحث علل النحو كاشفاً عن منزلتها من علل المتكلمين

وعلى الفقهاء ، ويتناول بالتفصيل أصل اللغة أيضاً وإن أولى اهتماماً كبيراً بالمباحث انصوتية والصرفية والنحوية وغالى فى الاعتماد على الاستنتاج العقلى فى طرق الاشتقاق والتقليبات والتصريف للوصول إلى أصول مشتركة وفروق دقيقة بين المقررات . وذلك كله يوائم نهج من رفض الاكتفاء بالنقل وأثر إعمال العقل . ويذو أن هذا المفهوم الذى استعمله كل من ابن فارس وابن جنى لم يطرأ عليه أدنى تغيير فى أعمال أخرى تالية لعمليهما ، وليس هناك من مؤلف يمكن أن نتوقف عنده فى إطار هذا المفهوم إلا « المزهرة فى علوم اللغة وأنواعها » للسيوطى (ت ٩٩١ هـ) وليس ذلك لإضافات اختص بها ، وإنما لأنه قد جمع أغلب فى ما ألف فى اللغة بوجه عام منسقا مادته ومرتباً أبوابه « الخمسين » ، يضاف إلى ذلك أن كثيراً من نقوله وشواهد كانت من مؤلفات فقد معظمها ، ولم يبق منها إلا ما أورده السيوطى فى كتابه . ويضم كتابه - كما هى الحال فى كتب السابقين - مباحث عامة ومباحث خاصة متشعبة ، شكلت معاً ما يشبه دائرة معارف أو موسوعة لغوية . وهى تتعلق - كما نرى بالتفصيل فيما يلى - بنشأة اللغة والمصنوع والفصح ، والحوشى والغريب ، والمستعمل والمهمل ، وتوافق اللغات وتداخلها ، والمولد والمغرب والاشتقاق والترادف ، والاشتراك والتضاد ، والإبدال والقلب والنحت ، وهى الأنواع الراجعة إلى اللغة من حيث المعنى ، ثم استكملها بأنواع أخرى تتصل باللغة بطرق ما .

ويخلص بول كراوس بعد إمعانه النظر فى تلك الكتب إلى أن فقه اللغة يستعمل اصطلاحاً ، فى البحث عن أصل اللغة ، يقول (ص ١٧) : ولعل تسميته « فقه اللغة » ليس إلا كناية مؤقتة عما يسمى تاريخ اللغة العربية ، لأن ما يقصد إليه قبل كل شيء ، إنما هو الكشف عن نشأة اللغة العربية وتطورها ، والعوامل التى أدت إلى نهوضها وارتقائها .

وفى إطار عدم الفصل بين مفهومي علم اللغة وفقه اللغة ذهب الأستاذ محمد المبارك فى كتابه فقه اللغة ص ١٣ وما بعدها ، إلى أنه قد ظهرت لدى هذين المؤلفين (يقصد ابن فارس فى كتابه الصحاح ، وابن جنى فى كتابه الخصائص) فكرة واضحة عن علم اللغة بالمعنى المعروف فى عصورنا الحديث على أنه علم القوانين العامة النازمة لجزئيات اللغة بمعنى أعم وأشمل من علم النحو .

هذا العلم - لدى ابن جنى - بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه ، وهو هنا - أعنى الأستاذ محمد المبارك - يستند على مفهومه الخاص للمصطلحين ، إذ إنه قد ذهب (ص ٥ وما بعدها) إلى أن علم اللغة وفقه اللغة بمعنى واحد ؛ وذلك لأن معرفة اللغة معرفة عميقة وتفهمها وتذوقها لا يكون بمعرفة جزئياتها ومفرداتها ولا بقواعدها المحدودة ، وإنما بالغوص إلى أعماقها ومعرفة قوانينها وسنن تطورها . وهكذا فكلام القدماء يدور في ذلك البحث عن الأسرار والخصائص والطرائق والسنن والقواعد والقوانين - تلك هي المعرفة الكلية ، وتضاف إليها المعرفة الجزئية ؛ وهي معرفة ألفاظها ومعانيها وصرفها ونحوها الخ .

وليس علم اللغة لديه أيضاً سوى هذه الدراسة الشاملة للغة بوجه عام لاستخراج قوانينها الخاصة بها ومعرفة تطورها سواء أكان ذلك في أصواتها وألفاظها أو مفرداتها ومعانيها أو تراكيبها وأساليبها ، فعلم اللغة - بإيجاز - علم شامل يدرس عناصر اللغة في حالتى الثبات والتطور .

ويبدو الأثر والنتيجة فيما ذهب إليه د . رمضان عبد التواب في (فصول في فقه العربية) ، حين قال (ص ٩) : وتطلق كلمة « فقه اللغة » عندنا الآن على العلم الذى يحاول الكشف عن أسرار اللغة ، والوقوف على القوانين التى تسير عليها فى حياتها ، ومعرفة سر تطورها ودراسة ظواهرها المختلفة ، دراسة تاريخية من جانب ، ووصفية من جانب آخر .

ولم يبعد د . صبحى الصالح فى (دراسات فى فقه اللغة) كثيراً عن الأفكار الرئيسة التى تناولها الأستاذ محمد المبارك ، فقد رأى أنه من العسير تحديد الفروق الدقيقة بين علم اللغة وفقه اللغة ، لأن جل مباحثهما متداخل لدى طائفة من العلماء فى الشرق والغرب ، قديماً وحديثاً ، وقد سمح هذا التداخل أحياناً بإطلاق كل من التسميتين على الأخرى . . . (ص ١٩) .

والحق أن ترجمة مصطلح (Philologie) بفقه اللغة ليست ترجمة دقيقة ، وقد استشعر المستشرقين فروقاً دقيقة بين المصطلحين ، إذ إن استعمال القدماء لاصطلاح فقه اللغة ليس محدداً بدقة ، كما أن مصطلح " Philologie " استعمل للإشارة إلى دلالات مختلفة ، فقد حدد مجاله بتحقيق المخطوطات وإعدادها للنشر العلمى وفك

رموز الكتابات القديمة وكل ما يتعلق بتقديم النصوص من النقوش القديمة على نحو يمكن من القيام بأبحاث متخصصة فيها ، أو دراسة النصوص والوثائق القديمة لتفسيرها وبيان محتواها اللغوي والأدبي والحضاري ، واستخدم كذلك بمعنى علم اللغة التعارف عليه ، أو بمعنى : دراسة الألفاظ العربية أو بمعنى الدراسة المقارنة للألفاظ العربية في ضوء اللغات السامية أو بمعنى بحث الأصوات في الفصحى أو بمعنى بحث اللهجات القديمة والحديثة (أسس علم اللغة العربية ص ٣١ ، ٤٧) .

وهكذا فإنهما لا يتطابقان ، وإنما بينهما تداخل في مواضيع واقتراق في مواضيع أخرى ، ويفهم ذلك من كلام بول كراوس ، حين قال (ص ١٧ ، ١٦) : إن مصطلح " Philologie " يقصره علماء الغرب المستشرقون على المباحث التاريخية التي تبين أصل اللغة ونشأتها وتطورها والعوامل التي أدت إلى ارتقائها ونهوضها ، وهو عندهم علم نظري خالص . وعلى ذلك لا يعدون كتاب الثعالبي في فقه اللغة بالمعنى الحديث ، وكذلك أكثر مادة الصاحبي لابن فارس ، وجميع مادة سر العربية للثعالبي ، أما كتاب الخصائص لابن جني فهو مجموعة مختلفة من مباحث نظرية تدخل في ميدان فقه اللغة ، ومن مباحث أخرى صرفية ونحوية ولغوية وعروضية سبقت لمجرد التمثيل .

أما رأي سنيور جويدي فيميل إلى أصل المصطلح ، وإن أشار ضمناً إلى تطور مدلوله ، حيث يذهب إلى أن الكلمة " Philologie " تصعب ترجمتها بالعربية ، وأن لها في اللغات الغربية معنى خاصاً ، لا يتفق عليه أصحاب العلم والأدب ، فمنهم من يرى أن هذا العلم مجرد درس قواعد الصرف والنحو ونقد نصوص الآثار الأدبية ، ومنهم من يرى أنه ليس درس اللغة فقط ، ولكنه بحث عن الحياة العقلية من جميع وجوها .

وعلى الرغم من إلحاح المستشرقين على صعوبة المقابلة الدقيقة بين المصطلح اليوناني والمصطلح العربي ، فإنه قد غلب على علماء اللغة المحدثين المقابلة بينهما اصطلاحاً على سبيل الاتساع . ويعد ذلك أمراً مقبولاً حتى نعثر على مقابل جديد ، وإن لزم عند استعماله إضافة كلمة إيضاح إذا كان المؤلف يقصد منه دلالة خاصة . وتجدر الإشارة هنا إلى الأصل الذي يكون هذا المصطلح يقول د . صبحي الصالح (ص ٢٠ ، ٢١) : كلمة " Philologie " هي كلمة مركبة من لفظين إغريقيين ، أحدهما (Philos) بمعنى الصديق ، والثاني (Logos) بمعنى الخطبة أو الكلام ، فكان واضح التسمية لاحظ أن

فقه اللغة يقوم على حب الكلام للتعلم فى دراسته من حيث قواعده وأصوله وتاريخه . وعلى هذا النحو كان العلماء فى عصر إحياء العلوم يفهمون « فقه اللغة » - كما يقول د. صبحى الصالح - بل كان هذا الاسم إذا أطلقوه لا ينصرف إلا إلى دراسة اللغتين الإغريقية واللاتينية من حيث قواعدهما وتاريخ أدبهما ونقد نصوصهما ، وأصبحنا اليوم نعد هذه الدراسة متحفية ، ونسميها « فقه اللغة الإتباعى » Philologie "classique" . ويعود لينبه إلى الفرق بين مفهوم المصطلحين ، فيقول : وربما لا يكون مفهوم علمائنا القدامى لـ « فقه اللغة » شديد الاختلاف عما أصبحنا نسميه « فقه اللغة الإتباعى » إلا فى مواطن قليلة ؛ فسرى أن كثيراً من مباحث القوم فى اللغة كان يتناول العربية الفصحى من حيث قواعدها وتاريخ أدبها ونقد نصوصها ، فقابلت الفصحى عندهم الإغريقية واللاتينية عند الفرجة .

ومن المهم هنا أن نشير إلى رأيه فى منهج فقه اللغة عند العرب ، فيذهب إلى أنه بدأ وصفاً استقرارياً ، تقرر فيه الوقائع فى ضوء النصوص ، ثم وقع انحراف عن ذلك إلى المعيارية من خلال الالتزام بقواعد أو قوانين أو معايير متشددة ، ويخلص إلى تعريف لفقه اللغة ، وهو أن فقه اللغة منهج للبحث استقرائى وصفى يعرف به موطن اللغة الأولى وفصيلتها وعلاقاتها باللغات المجاورة أو البعيدة الشقيقة أو الأجنبية وخصائص أصواتها وأبنية مفرداتها وتركيبها وعناصر هجائها ، وتطور دلالتها ، ومدى ثنائها قراءة وكتابة (ص ٢١ ، ٢٢) .

وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أنه على الرغم من غموض مصطلح "Philologie" ، فقد اختاره أستاذنا بروفيسور ف. فيشر عنوان للمؤلف الضخم الذى اشترك معه فيه عدد كبير من المستشرقين المعاصرين ، وهو الأساس فى فقه اللغة العربية "Grundriss der arabischen Philologie" ، ويبدو أن المصطلح استخدم لديهم بمعنى عام يشمل كل دراسة يكون محورها التصوص أو تقوم على نصوص مكتوبة . ومن ثم عالج الكتاب موضوعات مختلفة مثل تاريخ اللغة العربية ، والعربية القديمة والعربية الفصحى ، والعربية المعاصرة ولهجاتها ، والثروة اللفظية العربية ، والخط العربى وعلم النقوش وعلم العملات وعلم البرديات وعلم المخطوطات .

وربما يكون مفيداً أن نختم هذه المقدمة بإيضاح الفروق الأساسية - باختصار - بين النحو وما يفهم الآن من اصطلاح « فقه اللغة » ، تلك الفروق التى حرص بول كراوس - على إبرازها وصولاً إلى تحديد دقيق لكل منهما . فيذهب (ص ١٩ ، ٢٠) إلى أن

النحو علم تطبيقي يعلمنا الصّحيح ، أما فقه اللغة فهو علم نظري بحث ، لا يبحث في اللغة من حيث الصحة أو عدمها ، بل يشرح أطوار الحياة اللغوية ، إذن فميدان فقه اللغة أوسع من ميدان البحث النحوي . كما أن فقه اللغة يجتهد في تدوين قواعد وقوانين اللغة ، وهي قوانين نظرية أشمل وأعم ، كما أنه يجتهد في تدوين ما القاعدة وإلى أى حد يمكن تطبيقها ويفسر الأسباب التي دعت اللغة إلى اختيار صيغة من الصيغ أو بنية أو تركيب دون غيره ، وما العوامل التي تدعو اللغة إلى اتباع ما نسميه قواعد ؟ وكذلك فقه اللغة يقابل ويقارن لغة بلغة ، لا من حيث قرابة اللغات بعضها من بعض فحسب ، بل من حيث إنه يعلمنا أن قواعد اللغة التي نبحث عنها ، يوجد مثلها في لغات أخرى ، وأخيراً فقه اللغة يرى أن اللغة في تغير دائم .

وهكذا يتبين أن مصطلح « فقه اللغة » في حقيقة الأمر يرتبط بمنهج علماء اللغة القدامى (أو فقهاء اللغة على الأصح) الذين استخدموا هذا المصطلح للإشارة إلى الكيفية المتميزة التي يجب أن تعالج قضايا اللغة العربية في إطارها ؛ أعني أنه لم يعد الاشتغال باللغة يقتصر على رصد كم ضخم من المادة اللغوية في صورها المختلفة ، وروايتها ، وكان عليهم أن يتجاوزوا تلك المرحلة الأولية والحتمية في الوقت ذاته إلى مرحلة يعتمد فيها على أعمال العقل فيما وصل إليهم من مادة غزيرة ، والتوقف عند الظواهر والخصائص لدرسها وتحليلها ، وبخاصة بعد أن توفرت لهم وسائل التحليل ، فجمعوا بين الشوارد والمتفرقات وصور الانتظام والاطراد ، ليصلوا من خلال درس عميق ، إلى أحكام كلية يمكن أن تنتظم تحتها تلك الجزئيات ، وقد بلغ البحث اللغوي في إطار ما سمي بمنهج « فقه اللغة » ذورته في كتاب الخصائص لابن جني كما سنرى فيما يلي .

الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)

لعل ابن فارس اللغوى ، السنى المتشدد ، أول من استخدم مصطلح « فقه اللغة » إشارة إلى خليط من الموضوعات ، بعضها نظرى ، وبعضها الآخر تطبيقى ، وقد كان هذا الكتاب ثمرة علاقة وطيدة ربطت بين أبى حسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازى والصاحب بن عباد ، كما يقول فى مقدمة كتابه : وإنما عنوانه بهذا الاسم ، لأنى لما أودعته خزانة الصاحب الجليل كافى الكفاة . . . تجملاً بذلك وتحسناً ، إذ كان ما يقبله كافى الكفاة من علم وأدب مرضياً مقبولاً ، وما يردله أو ينفيه منقياً مردولاً ، لأن أحسن ما فى كتابنا هذا مأخوذ عنه ومفاد منه (ص ١) .

فالصاحب بن عباد لما كان من أهم تلاميذه إلى جانب بديع الزمان الهمداني وأبى طالب مجد الدولة بن فخر الدولة ، وقد عرف عنه الجدل فى اللغة ، وكان يحث الفقهاء دائماً على معرفة اللغة ، ويلقى عليهم مسائل ، ذكرها فى كتابه (كتاب فتيا فقيه العرب) ، مستهدفاً من إخراجهم أن يحفظوا اللغة ، فهى أساس التفقه فى لغة القرآن . وربما قصد بمصطلح فقه اللغة التفقه بمعنى التبحر والتعمق والبحث فى أصول علم العرب وفروعه ، ويسنن العرب فى كلامها فهم طرائق العرب فى استعمالاتهم والغوص فيها للكشف عن أسرار العربية وخصائصها والوقوف على مجاريها ومصارفها والوصول إلى معرفة عميقة بدقائقها ولطائفها ، والتنبية على ما تفردت به العربية ، ألفاظها وأبنيثها وتراكيبها واستعمالاتها ودلالاتها جميعاً ، وهو يفرق فى مقدمته بين مفهوم الأصل ومفهوم الفرع ، فيقول (ص ١) : إن لعلم العرب أصلاً وفروعاً . أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات ، كقولنا : رجل وفرس ، وطويل وقصير ، وهذا هو الذى يبدأ به عند التعليم . وأما الأصل فالقول على موضوع اللغة وأوليئها ومنشئها ، ثم على رسوم العرب فى مخاطباتهم ومالهم من الافتتان تحقيقاً ومجازاً .

ويرى أن من جمع الأمرين معاً فقد وصل إلى الرتبة العلية ، لأن بها يُعلم حسب القرآن والسنة ، وعليها يُعول أهل النظر والفتيا . والمكتفى بالفرع لا يقف على معرفة كثير من استعمالات القرآن والسنة وطرق العرب في كلامهم ، يقول (ص ٤) : ولو أنه لم يعلم توسع العرب في مخاطباتهم لعى بكثير من علم محكم الكتاب والسنة .

وهكذا كان هدفه معالجة القضايا التي تندر تحت معرفة أصول علم العرب في المقام الأول ، أما معرفة الفروع فتتناثر ظواهرها وصورها داخل مسائل الأصول . وتختلف في ذلك كله ، أى في المفهوم والهدف والمادة عما ورد في كتاب الثعالبي إلا ما ورد في القسم الثاني منه ، فيبينهما تشابه كبير .

ونجمل ما ورد في مقدمة الطبعة الثانية لكتاب الثعالبي من تحديد لمادة كتاب الصاحبى ، فقد ورد (ص ١٥) أن كتاب الصاحبى يشمل مباحث مختلفة ، بعضها نظرى ، مثل باب القول على لغة العرب : أتوقيف أم اصطلاح ؟ ومثل القول في إعجاز القرآن ، وبعضها تاريخى مثل باب القول على الخط العربى ، وأول من كتب به ، ومثل علم العربية وعلم العروض قبل أبى الأسود والخليل بن أحمد ، وبعضها فى الخصائص العامة للغة ، مثل القول فى أن لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها ، وبعضها فى اللهجات ، وبعضها فى النحو على مذهب الكوفيين ، وبعضها فى التصريف ، وبعضها فى البلاغة ، مثل معانى الكلام وأقسامه ، والمعانى التى تحملها لفظ الخبر ، والفرق بين الاستفهام والاستخبار والحقيقة والمجاز ، وبعضها فى أصول اللغة أو النحو مثل القبائل التى نزل القرآن بلغاتها ، والقول فى مأخذ اللغة ، وهل للغة العرب قياس ، وهل يشتق بعض الكلام من بعض ... الخ .

بيد أنه لم تكن الموضوعات التى طرقها هنا من ابتكاره ، ولكنها كلها موضوعات بحثها علماء متقدمون فى فروع مختلفة ، وبخاصة المتكلمون وعلماء اللغة والنحو والتصريف وإعجاز القرآن وبعض الفلاسفة والفقهاء والمحدثين فى القرنين الثانى والثالث الهجريين ، حتى إذا ما طلع القرن الرابع على الناس ، كانت هذه الأفكار والآراء والمحاورات والمناقشات والمحاولات قد بلغت درجة كبيرة من النضج والاتساع والكثرة بحيث تمكن المتأخرين من المراجعة والتحقيق والتعميق وتقليب النظر واستخراج دقائق الإشارات والكشف عن خفايا الأسرار فى مادة ثرية فى علوم مختلفة يصب بعضها فى بعضها الآخر ، ولا يمكن للمرء أن يعزل البحث فى فرع ما عن البحث

فى الفروع الأخرى ، غير أنه ينبغي أن يلاحظ أن موقف العلماء المتأخرين منها قد انقسم اتجاهين ؛ اتجاه يغلب عليه درس المادة درساً دقيقاً للانتهاه إلى آراء مبتكرة ومباحث جديدة متخلصاً من أسر السابقين وسلطانهم ، وهو الاتجاه الذى يتجلى فى أعمال أبى على الفارسى وعبد القاهر الجرجانى وابن جنى وأقرانهم ، واتجاه آخر غلب عليه نقل آراء القدماء ، ومتابعتهم فيما ذهبوا إليه ، واختصار أعمالهم وتلخيص جهودهم أو شرحها أو تجميعها ، فداروا فى فلکهم ولم يتخلصوا من أسرهم ولم يقدموا جديداً إلا فى مواضع قليلة ، ولم يضيفوا إلى ما نقلوه عنهم إلا فى حدود ضيقة ومن هؤلاء ابن فارس ، وهو لا ينكر ذلك ولا يدعى فضلاً ليس أهلاً له ، يقول فى نهجه الذى اتبعه لتأليف الصحاحى فى المقدمة (ص ٥) : « والذى جمعناه فى مؤلفنا هذا مغزق فى أصناف العلماء المتقدمين . . . وإنما لنا فيه اختصار مبسوط أو بسط مختصر أو شرح مشكل أو جمع متفرق .

فهذه إذن هى الوسائل الأربعة التى انتهجها فى معالجة مادة كتابة التى جمعناها من مؤلفات شتى . وقد تابع الآراء المتشددة فى قضايا عدة ، مثل القول بأن لغة العرب توقيف (وانسحب ذلك بطبيعة الحال على الخط والنحو والعروض . . . الخ) وتفضيل لغة العرب على غيرها ، وسعة العربية ، والقول بأن القرآن الكريم يخلو من الكلمات الأعجمية الأصل ، موافقاً مذهب أبى عبيدة ، وانتهاء الخلاف فى اللغات ، وغيرها من الأقوال التى تكشف فى وضوح منهجه فى معالجة القضايا اللغوية ، ونقدم مثلاً جلياً على ذلك فى مسألة : هل يوجد فى القرآن الكريم كلمات أعجمية ؟ ، يقول (ص ٤٢) وما بعدها : فأما قولنا : إنه ليس فى كتاب الله تبارك وتعالى شىء بغير لغة العرب ، فقولته تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ . . . ويستمر فى تقديم الشواهد على ما ذهب إليه ، ثم يقول : وادعى ناس أن فى القرآن ما ليس من لغة العرب ، حتى ذكروا لغة الروم والقبط والنبط . واستند إلى رأى أبى عبيدة (معمر بن المنشى) الذى أورده فى مجاز القرآن (ص ١٧) حيث قال : إنما أنزل القرآن بلسان عربى مبين ، فمن زعم أنه فيه غير العربية فقد أعظم القول . ومن زعم أن كذا بالنبطية فقد أكبر القول . قال : وقد يوافق اللفظ اللفظ ويفارقه ومعناها واحد ، وأحدهما بالعربية ، والآخر بالفارسية ، أو غيرها . . . وضرب أمثلة عدة من الألفاظ المعينة ، وانتهى إلى أن كل ذلك من لغات العرب وإن وافقه فى لفظه ومعناه شىء من غير لغاتهم . وينتهى ابن

فارس من هذه المسألة إلى النتيجة ذاتها ، فيقول : وهذا كما قاله أبو عبيدة . وقول سائر أهل اللغة : إنه دخل في كلام العرب ما ليس من لغاتهم . فعلى هذا التأويل الذى تأوله أبو عبيدة .

وعلى الرغم من إirاده محاولة أبى عبيد القاسم بن سلام للتوفيق بين مذهب الفقهاء الذين جوزوا ورود كلمات أعجمية فى القرآن ، ومذهب أهل العربية الذين رفضوا ذلك ، فقد انتهى إلى رأى معقول : والصواب من ذلك عندى . والله أعلم . مذهب فيه تصديق القولين جميعاً . وذلك أن هذه الحروف أصولها أعجمية . كما قال الفقهاء إلا أنها سقطت إلى العرب فأعربتها بالسستها ، وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربية . ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب . فمن قال : إنها عربية فهو صادق . ومن قال : إنها أعجمية فهو صادق ، وإلى ذلك ذهب ابن عطية فى تفسيره وارتضى مذهباً معتدلاً .

ولم يكن موقفه من طرقة تنمية اللغة والاتساع فى القياس وإضافة مفردات لم ترد فى لغة العرب القدامى ، مخالفاً لموقفه السابق ، بل إنه قد غالى وأثر الجمود فى اللغة ، ورفض أن يضاف إليها شىء لم يقله القدماء ، يقول فى باب القول على لغة العرب : هل لها قياس وهل يشتق بعض الكلام من بعض (ص ٥٧) : أجمع أهل اللغة . إلا من شذ عنهم . أن للغة العرب قياساً ، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض وقدم صوراً للاشتقاق وانتهى إلى قوله : وهذا أيضاً مبني على ما تقدم من قولنا فى التوقيف . فإن الذى وقفنا على أن الاجتنان الستر ، هو الذى وقفنا على أن الجن مشتق منه . وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسه ؛ لأن ذلك فساد للغة ويطلان حقائقها ، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن وهكذا فالرجل له موقف متشدد لا يجيد عنه أبداً فى معالجة أى مسألة فى اللغة .

والحق أن المسائل المتعلقة بلغة العرب ، أصلها وخصائصها ولهجاتها والاحتجاج بها وضرورة معرفتها إلى غير ذلك من المسائل النظرية ، تقل كثيراً عن المسائل النحوية والصرفية والبلاغية والأدبية الأخرى ، فهى تمثل أقل من نصف المادة التى أوردها حول النحو والصرف ؛ فقد بدأ بابا القول فى حقيقة الكلام ثم أقسامه وفصل فى الأسماء وأفاض فى الحروف على غرار ما تفعل كتب الحروف ، ثم انتقل إلى قضايا البلاغة ،

فبدأ بباب معانى الكلام ثم تناول كثيراً من القضايا التى تبين طرائق العرب فى كلامهم ، وخصائص استعمالاتهم فى مسائل مثل القلب والإبدال والاستعارة والحذف والاختصار والزيادة والتكرار والعموم والخصوص وطرق استخدام العدد والأفعال والمشتقات وغير ذلك من الأبواب التى وردت فى كتب إعجاز القرآن والنحو والبلاغة وغيرها . وهو فى معالجته يسير على نهجهم فى التعريف والشرح والتمثيل والاستشهاد وينقل عن العلماء مكتفياً بذكر أسمائهم فى الأغلب ، ولا يخالف آراءهم إلا فى مواضع قليلة كما فعل مع ابن قتيبة . وطريقته فى الاستشهاد واحدة ، إذ يحدد ستة العرب فى استعمال معين أو ظاهرة بعينها ، ثم يقدم بيتاً من الشعر أو آية قرآنية أو العكس بالعكس أو يكتفى بآيات قرآنية أو يكتفى بأبيات الشعر ، ومثل أيضاً بالأحاديث والأمثال ، وإن تقدم الاستشهاد بالقرآن والشعر على غيره .

ونختتم ذلك التحليل بموقفه من الضرورة فى باب الشعر وهو الباب الأخير فى كتابه ، إذ إنه يتفق وموقفه العام من قضايا اللغة التى سبق أن أشرنا إليها ، فقد أورده لأمر ثلاثة ؛ الأول نفى الشبه بين الشعر والقرآن ، والثانى الإشارة إلى قيمته فى تفسير المشكل من غريب القرآن والحديث وأحاديث الصحابة والتابعين ، والثالث تفصيل طرق الشعراء العرب وما لا يجوز لهم ، وهو ما نريد أن ننبه إليه ، يقول (ص ٤٦٨) : فأما نحن فى إعراب أو إزالة الكلمة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك . ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتى فى شعره بما لا يجوز ، ويقدم أمثلة على خطأ من خرج منهم على الإعراب أو استعمال كلمة ما فى غير ما استعمال العرب استعمالاً صحيحاً ، ثم ينتهى منها إلى أن ذلك كله غلط أو خطأ . وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقُونَ الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود .

ونشير أخيراً إلى غزارة مؤلفات ابن فارس ؛ فله كتب كثيرة فى اللغة ، طبع منها عدد كبير ، غير أنه إلى جانب ذلك قد اشتهر بالتأليف المعجمى ، إذ إنه قد ألف متخير الألفاظ والمجمل فى اللغة ، ومعجم مقاييس اللغة . وكلها تؤكد غزارة ما قدم من مادة لغوية فى أسلوب مختصر ، وإلحاحه على فكرتى الأصول والنحت اللتين كان لهما تأثير واضح على حركة تأليف المعاجم العربية .

وفيما يلي نماذج من كتب (الصاحبى) لابن فارس

من كتاب الصاحبى لابن فارس

باب القول على لغة العرب

أتوقيف ، أم اصطلاح ؟

أقول ^(١) : إنَّ لغة العرب توقيف .

ودليل ذلك قوله جل ثناؤه : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ ^(٢) : فكان ابن عباس يقول ^(٣) : علمه الأسماء كلها وهى هذه [الأسماء] ^(٤) التى يتعارفها الناس ، من دابة وأرض وسهل وجبل وحمار ، وأشباه ذلك من الأمم وغيرها .

وروى خُصَيْفٌ ^(٥) عن مُجاهد قال : علمه اسم كل شيء .

وقال غيرهما : إنما علَّمه أسماء الملائكة ^(٦) .

وقال آخرون : علمه أسماء ذريته أجمعين ^(٧) .

والذى نذهب إليه فى ذلك ما ذكرناه ^(٨) عن ابن عباس .

فإن قال قائل : لو كان ^(٩) ذلك كما تذهب إليه لقال : « ثم عرضهن أعرضها » فلما قال : « عرضهن » علَّم أن ذلك لأعيان بنى آدم أو ^(١٠) الملائكة ، لأن موضوع الكناية

(١) نقل السيوطى هذا الباب فى المزمهر ٨/١ - ١٠ وانظر مقدمة الزبيدى لتاج العروس ٥/١ .

(٢) سورة البقرة ٣١ .

(٣) قوله فى تفسير الطبرى ٤٩/١ والدر المنثور ٤٩/١ .

(٤) الزيادة من م ، س .

(٥) ط « حصيف » وهو مخريف ، وكانت وفاة خصيف فى سنة ١٣٧ كما فى التاريخ الصغير للبخارى ١٥٩ والكبير ٢/١٠٨ وتهذيب التهذيب ٣/١٤٣ .

(٦) ومنهم الربيع بن أنس ، كما فى تفسير الطبرى ١/٨٥٥ .

(٧) ومنهم ابن زيد ، كما فى الصفحة السابقة من الطبرى والدر المنثور ٤٩/١ .

(٨) من « مارويناه » .

(٩) من « كان كما » .

(١٠) من « والملائكة » .

فى كلام العرب [أن] ^(١) يُقال لما يَعْقِل : « عرضهم » ولما لا يعقل : « عرضها أو عرضهن » .

قيل ^(٢) له : إنما قال ^(٣) ذلك - والله أعلم - لأنه جَمَعَ ما يَعْقِل وما لا يعقل فغلب ما يعقل ، وهي سنة من سنن العرب ، أعنى باب التغليب . وذلك ^(٤) كقوله جل ثناؤه ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٥) فقال « منهم » تغليباً لمن يمشى على رجلين وهم بنو آدم .

فإن قال : أفتقولون فى قولنا : سيف وحسام وعَضْب ، إلى غير ذلك من أوصافه : إنه توقيف حتى لا يكون شيء منه مُصْطَلحاً عليه ؟

قيل له : كذلك تقول .

والدليل على صحة ما نذهب إليه إجماعُ العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه . ثم احتجاجهم بأشعارهم . ولو كانت اللغة مُواضعةً واصطلاحاً لم يكن أولئك فى الاحتجاج بهم أولى منا فى الاحتجاج [بنا] ^(٦) [كـ] اصطلاحنا على لغة اليوم ، ولا فرق .

* * *

ولعل ظاننا يظن أن اللغة التى دللنا على أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وفى زمان واحد .

وليس الأمر كذا ^(٧) ، بل وقَّف الله جلَّ وعزَّ آدمَ عليه السلام على ما شاء أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه فى زمانه ، وانتشر ^(٨) من ذلك ما شاء الله .

(١) الزيادة من م ، س .

(٢) راجع رأى الطبرى ١/ ٤٨٥ - ٤٨٦ .

(٣) س « قال - والله أعلم - عرضهم » .

(٤) س « وكذلك » .

(٥) سورة النور ٤٥ .

(٦) الزيادة من م ، س .

(٧) س « كذلك » .

(٨) س « فانتشر » .

ثم علّم بعد آدم ^(١) عليه السلام - من عَرَبَ الأنبياء صلوات الله عليهم - نبياً نبياً ، ما شاء أن يعلمه ، حتى انتهى الأمر إلى نبيا محمد ، صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، فاتاه الله جلّ وعزّ من ذلك ما لم يؤته أحداً قبله ، تماماً على ما أحسنه من اللغة المتقدمة .
ثم قرأ الأمر قرأه ، فلا نعلم لغة من بعده حَدَّثَتْ .

فإن تَعَمَّلَ اليوم لذلك متعمِّلٌ ، وَجَدَ من تَقَادِ العلم من ينفيه ويرُده .

ولقد بلغنا عن أبي الأسود أن امرأ كلمه ببعض ما أنكره أبو الأسود ، فسأله أبو الأسود عنه فقال : هذه لغة لم تَبْلُغْكَ . فقال له : يا ابن أخى [إنه] ^(٢) لا خير لك فيما لم يبلغنى . فعرّفه بلُطْف أن الذى تكلم به مُخْتَلَقٌ .

وخَلَّةٌ أخرى أنه لم يبلغنا أن قوماً من العرب فى زمان يُقَارِبُ زماننا أجمعوا على تسمية شىء من الأشياء مصطلحين عليه ، فكنا نَسْتَدِلُّ بذلك على اصطلاح [قد] ^(٣) كان قبلهم .

وقد كان فى الصحابة رضى الله تعالى عنهم - وهم البلغاء والفُصحاء - من النظر فى العلوم الشريفة ما لا خفاء به . وما علمناهم اصطَلَحوا على اختراع لغةٍ أو إحدَثَ لفظاً لم تتقدمهم .

ومعلوم أن حوادث العالم لا تنقضى إلا بانتقضائه ^(٤) ولا تزول إلا بزواله وفى [كل] ^(٥) ذلك دليل على صحة ما ذهبنا إليه من هذا الباب .

(١) من « بعد ذلك آدم » وهو تحريف .

(٢) الزيادة فيهما من م ، س .

(٣) من « بانتقضائه وفى ذلك » .

(٤) الزيادة من م ، س .

الخصائص لابن جني (ت ٣٩٣ هـ)

لا ريب في أن البحث اللغوي قد حقق تقدماً غير مسبوق وانعطافاً شديداً نحو الدراية والتعمق وليس إلى الرواية والنقل ، وذلك على يد اللغوي الفذ ، أبي الفتح عثمان بن جني ، الذي تعد الموضوعات التي طرقتها ، والنهج الذي سته في معالجتها ، إضافة لا يمكن أن تقارن - حقيقة - إلا بما أحدثه علماء اللغة في العصر الحديث . فقد عدل عن الاعتماد على النقل المحض ؛ وهو الأسلوب الغالب على أغلب فقهاء اللغة في عصره ، وفي عصور السابقين عليه إلى أسلوب جد مختلف عن أسلوبهم ، أسلوب يعتمد أساساً على إعمال العقل ، واستقصاء النظر ، والتعويل على الأدلة والحجج المنطقية في الجدل ، لا يقتنع إلا بما يثبت بالدليل وتأييده الحجة . ولذا كان قوى الحجاج وموفقاً في الإقناع إلى حد بعيد لا يخشى أن يخالف من سبقه ، على الرغم من اعتنائه بأرائهم وأفكارهم والنقل عنهم والحرص على تأكيد احترامه لهم ، إذا اهتدى إلى رأي لم يقولوا به ، فيقدم له الأدلة الكافية ، ويستطرد في معالجة كافة جوانب الموضوع ، فيشتق من الفكرة فكرة أخرى ، ومن الجزئية جزئية أخرى ، ومن المعنى معنى آخر ... الخ ، حتى يفرغ من مناقشته وتحليله على نحو يشعر الباحث معه أنه لم يترك أي مجال يمكن من خلاله إعادة طرح تلك المشكلة .

ويبدو أن هذا النهج يتلائم مع عنايته الشديدة بالتصريف والاشتقاق والتقليبات ، يشهد بذلك شرحه لتصريف المازني والأبواب التي عالج فيها مسائل تصريفية في مؤلفاته ، فقد بلغ مكانة كبيرة في علم التصريف ؛ وهو العلم الأكثر صعوبة وعمقاً وقيمة للعلوم اللغوية الأخرى . وربما يرجع تفوقه فيه إلى تلك الحادثة المشهورة التي وقعت له مع أستاذه أبي على الفارسي ، كما سنبين فيما يلي ، وفاق السابقين في البحث في علل العربية وتخريجها وبيان الحكمة في تصاريفها واستخراج مناسبات الاشتقاق إلى الحد الذي جلب له كثيراً من النقد والتجريح ، ووصف بالإسراف والمبالغة وغير ذلك من أوصاف الذين عارضوا نهجه معارضة كاملة .

ويربط الشيخ النجار ، مبحث كتاب الخصائص بين هذا النهج ونهج ابن الرومي في الشعر ، إذ يقول : « وعلى مباحث ابن جني طابع الاستقصاء والغوص في التفاصيل ، والتعمق في التحليل ، واستنباط المبادئ والأصول من الجزئيات . وهو في هذا يشبه ابن الرومي في الشعر ، وكأنما للجنس الرومي الذي يتمان إليه أثر في هذا (المقدمة ص ٢٨) .

لم يكن ابن جني من أصل عربي ، إذ تروى يكتب الطبقات أن أباه كان رومياً من موالى سليمان من فهد بن أحمد الأزدي ، وتروى أيضاً أنه كان يفخر بانتسابه إلى الروم (بل إلى القياصرة) (*) ، مما سوغ لخصومه وعن شغف بظاهر الأمور أن يتهموه بالشعوبية ، وهو منها براء ، ولكنه أراد أن يرد نظرة طبقية مرذولة ، ورأى أن ما بلغه من العلم كفيلاً بأن يعوضه هذا النقص ؛ فشرف العلم أسمى ، بلا مرء من شرف النسب . وكيف يتهم بذلك ، وهو من نصب نفسه مدافعاً عن العرب ولغتهم ، مجتهداً في التأليف في علومها ؛ علوم العربية ، مستخرجاً خصائصها ، وكاشفاً أسرارها ودقائقها .

على أية حال فقد سار ابن جني على نهج سلفه من اللغويين في الرواية عن الأعراب الفصحاء الثقات الذين لم تفسد لغتهم ، ولكنه كان حصيفاً دقيقاً في النقل ؛ فلم يقبل الرواية على النهج السابق المعروف بشكل مطلق ، بل كان لا يأخذ عن بدوي إلا بعد أن يتحنه ويتثبت من أمره وصدق نحيزه . فقد كان محققاً في استيثاقه فيما يرويه وبخاصة بعد شيوع اللحن وفساد اللغة من جهة ، ولجوء بعض هؤلاء الأعراب إلى النحل للإرضاء والكسب . ومن أشهر هؤلاء الأعراب الذين كان يكثر النقل عنهم ، ويتكرر ذكره في كتبه مراراً ، أبو عبد الله محمد العساف العقيلي التميمي ، وكان يذكره باسم أبي عبد الله الشجري ، أما شيوخه فأهمهم أبو بكر محمد بن الحسن والمعروف بابن مقسّم ، وهو من القراء وكان رواية ثعلب (ت ٣٥٤ هـ أو ٣٥٥ هـ) ، وأبو الفرج الأصبهاني ، صاحب الأغاني (ت ٣٥٦ هـ) ، وأبو بكر محمد بن هارون الروياني (ت ٣٥٨ هـ) ومحمد بن سلمة . أما شيخه أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ هـ) فقد كانت صلته به وثيقة للغاية ، إذ تروى كتب التراجم أن ابن جني قد صحب أبا علي الفارسي أربعين سنة حتى توفي أبو علي ، فقد بدأت تلك الصلة إثر حادثة مسجد الموصل ؛ فقد كان ابن جني يدرس العربية في ذلك المسجد ، فمر به أبو علي ، فوجده يتكلم في مسألة قلب الواو ألفاً في نحو قال وقام ، فاعترض

(*) كلمة (جني) تعريب للكلمة اليونانية (Genniaus) ، ولها دلالات مختلفة تدور كلها في فلك العبقرية والفضل والتبل والكرم وغير ذلك .

عليه أبو علي ، فوجده مقصراً ، ونبهه إلى الصواب ، وقال له : تربيت وأنت حصرم ! أى أنك قعدت للتدريس دون أن تعد نفسك له إعداداً كافياً ، فلم تنضج بعد ، فما تزال أمامك مرحلة طويلة حتى تتمكن من العلم وتصلح لأداء هذه الوظيفة . ومهما يكن من حديث الرواة من أن أبا علي قد ثار لنفسه ، إذ تعرض لموقف مشابه حين كان فتى ، وألقيت عليه مسائل فى التصريف هرب منها ، فإن هذه الحادثة كانت فاتحة خير على ابن جنى ، إذ لزمه فى الحل والترحال ، وأخذ عنه وتعلم منه علماً غزيراً ، وتؤكد رواية ابن جنى عنه فى كتبه ، ودوام ثنائه عليه تلك المكانة العالية التى احتلها أبو علي لدى تلميذه ، وكان ابن جنى لا يمل إظهار تعلقه بأستاذه وترجيح علمه وتقبل رأيه : ويقول فيه فى الخصائص ٢٧٧/١ و ٢٧٨ : ولله هو ، عليه رحمته ! فما كان أقوى قياسه ، وأشهد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ! فكانه إنما كان مخلوقاً له ، وكيف لا يكون كذلك ، وقد أقام على هذه الطريقة مع جلّة أصحابه وأعيان شيوخه سبعين سنة ، زائحةً علكه ، ساقطةً عنه كلّفه ، وجعله همه وسدّمه ...

وهكذا فقد كانت لهذه العلاقة بينهما مظاهر شتى ، فقد انتفع بعلم أستاذه إلى حد بعيد ، وكتبه تظهر بجلاء أنه كان كثيراً ما يسأله فى بعض المسائل ويرجع إلى رأيه فيها ، كما أنه يورد أحياناً رأى أبى علي ولا يرضاه ، ويخالفه إلى غيره ، بل يحكى ابن جنى أن كتبه التى صنفها فى حياة أستاذه قد عرضها عليه فاستجادها ووقعت عنده موقع القبول ، كما أن أبا علي نفسه كان يسأل ابن جنى فى مسائل ، وكان يجيب عنها ، ثم وجدها ابن جنى بعد ذلك مدونة فى كتب أستاذه . والحق أن مقارنة كتب ابن جنى وأبى علي تكشف عن أوجه تشابه عدة بين الرجلين فى جوانب عدة وإن بالغ ابن جنى فى التفلسف والتفصيل والاستطراد وغير ذلك من أوجه المخالفة بينهما . وفى ذلك خير كثير ، ألم يكن فى وجه منها إكمال واستيفاء ، فمثلاً ألف أبو علي كتابه « الحجة » فى توجيه القراءات السبع ، وألف ابن جنى « المحتسب » فى توجيه الشواذ من القراءات .

أما الصلة الوثيقة الأخرى التى تستوجب الوقوف عندها فتلك التى كانت بينه وبين المتنبى . فربما سمع كل منهما عن الآخر قبل لقائهما ، ولكن كان أن اجتماعا بحلب عند سيف الدولة بن حمدان ، فتبادلا الإعجاب والتقدير ، وفطن كل منهما إلى قدر الآخر وعرف منزلته ، فكان المتنبى يقول فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس ، وكان إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف فى شعره أو عن معنى قاله ، أو توجيه إعراب ، حصل فيه إغراب ، يقول سلوا صاحبنا يعنى أبا الفتح . وكان ابن جنى

يحسن الثناء عليه في كتبه ، ويستشهد بشعره في معان وأغراض متعددة ، ويعنيه وحده حين يقول : قال شاعرنا . وقدم شرحين لديوان المتنبي ، أحدهما سمى الشرح الكبير ، والثاني الشرح الصغير « القُسر » . ويبدو أن تفسيره لم يعجب عدداً من النقدة ، ذوى الدراية والخبرة والباع الطويل في الشعر ، فتعقبوا تفسيراته مثل ابن قُورجّه ، والشريف المرتضى والزوزنى .

ترجح بعض الآراء المتناثرة في الخصائص أنه كان معتزلياً ، كشيخه أبى على ، يميل إلى التشيع أو أنه كان يصانع الشيعة ، إذ قضى أغلب عمره مجالساً لآل بنى بويه ، فقد وثقوا فيه ، بعد مهده له أستاذه أبو على الفارسي لديهم ، وقد كانت صلة أبى على بآل بويه وثيقة محكمة لا يفصم عراها شيء ، إلى أن توفى ، فشغل ابن جنى مكان أستاذه ، وكان مذهب النحوى بصرياً كشيخه أيضاً ؛ فهو يجرى في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب ، يدافع عنه بكل ما أوتى من قدرة على التأويل وتمكن في الجدل والتعليل . ولكن يبدو أنه لم يكن متشدداً في ذلك كله ، فلم يكن يغالى في أى جانب من تلك الجوانب ، فكان معتدلاً في علاقته بالتشيع ، غير متقيد بآراء المعتزلة في قضايا عدة ، مثل موقفه من قضية : اللغة هل هى اصطلاح أو توقيف ، فقد خالفهم في جزئهم بأنها اصطلاح وتواضع (الخصائص ٤٢/١ وما بعدها) ، كما أنه عارض البصريين في مواضع ، ونقل عن الكوفيين وبخاصة ثعلب والكسائي في مواضع أخرى ، وربما وافق ما أطلق عليهم البغداديين في بعض آرائهم في مواضع ثالثة . وعرف عنه أيضاً طول النظر في كتب الفقه وأصوله ، وتكشف بعض مباحث الخصائص عن احتذائه في مباحث النحو منهج الفقه وأصوله إلى حد بعيد . وليس من شك في أن ذلك التكوين العلمى المتشعب الأطراف المحكم الأصول ، العميق فى جذوره قد انعكس فى لغته ، إذ إن كتبه وبخاصة الخصائص تظهر إلى أى مدى وصل الرجل فى الرواية والدراية فى اللغة ، وما تمتع به من عقلية منطقية وقدرة غير محدودة على الإقناع بقوة الحجة والاستدلال واستقصاء كافة جوانب القضية المطروحة للدرس ، والاتساع فى الاستشهاد وطرح إمكانات تفسيرية متعددة فى عبارة فصيحة سلسلة تتنوع وتتصرف لتوائم مناسبات الكلام والإبانة عن المعانى بأحسن وجوه الأداء وإن لزم معها الحذر والروية للوصول إلى قصده وفهم مرامى حججه وأدلته .

عُرف عنه أيضاً الصدق والأمانة فى النقل عن العلماء الآخرين ، فكان ينسب

الأقوال والآراء إلى أصحابها ، ولا يدعى لنفسه ما ليس له . ولكن للأسف الشديد كان موقف الآخرين منه مناقضاً ، فقد أغار مثلاً ابن سنده في (محكمه) على كثير من فوائده وبحوثه اللغوية . وكذلك فعل ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦ هـ) في (سر الفصاحة) ، وابن الأثير (ت ٦٣٣ هـ) في (المثل السائر) . وكان عف اللسان لا يتبع سقطات العلماء ، فكان يكتفى بالتصويب إذا عرض أمر غير صحيح فيها أمامه أو يردّها في لطف أو يعرض عن التعليق ، ولا أدل على ذلك من موقفه عما ورد في كتاب العين وكتاب الجمهرة من أخطاء . رحمه الله فما أشبه سلوكه بسلوك الخليل بن أحمد العبقري الزاهد . أما مؤلفاته فهي كثيرة ؛ فقد وهب غزارة التأليف (أحصاها ياقوت في معجم الأدباء فبلغت تسعة وأربعين كتاباً ، وهي في الحقيقة أكثر من ذلك) ، وقد طبع أهمها ، مثل الخصائص ، و سر صناعة الإعراب ، والمحتسب في شواذ القراءات ، واللمع في العربية ، وتفسير ديوان المتنبي ، « القسّر » ، والمذكر والمؤنث ، والألفاظ المهموزة والتصريف الملوكي والتمام والعروض والمنصف في شرح تصريف المازني وغيرها (انظر مقدمة الخصائص من ص ٦٢ : ٧٠) .

ويعد أن تحدثنا عن تكوينه وثقافته ونهجه ولغته وصلاته العلمية ومواقفه وغير ذلك نتقل إلى كتاب الخصائص الذي قدمه إلى بهاء الدولة البويهى (حكم من ٣٧٩ : ٤٠٣ هـ) ، فكان تأليفه أو إظهاره أو إخراجة إلى النور إذن بعد وفاة أستاذه أبى على (٣٧٧ هـ) ، كما أن إشارته في الخصائص تدل على أنه ألفه بعد شرح تصريف المازني و سر صناعته الإعراب . ويعنى هذا أنه وصل في قضايا صوتية وصرفية عدة إلى درجة كبيرة من النضج كما يتجلى ذلك في الخصائص .

يبين في مقدمته مدى الجهد والمشقة والوقت الذى بذل فيه حتى ارتضى إخراجة ، ويصفه ابن جنى بجملة من الأوصاف التى تدل على اعتزازه به ، لفه ، يقول (المقدمة ص ١) :

واعتمادى فيه أنه من أشرف ما صنف فى علم العرب ، وادهب فى طريق القياس والنظر . . . وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة : من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائق الاتقان والصنعة . . . وأثر أن ينهج أو أن يعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه .

فالكتاب يبحث إذن فى خصائص اللغة العربية ، يتقدمها حديث مفصل عميق فى

قضايا لغوية عامة مثل حديث عن الفصل بين الكلام والقول ، وفيه كثير من سمات نهج ابن جنى ، وهى الشغف بالاشتقاق والقلبيات والتصرف وشرح الدلالات وبيان الفروق الدقيقة وتقديم الشواهد المختلفة من التراث ، شعراً ونثراً ، فهو يطرح تعريفات شتى للكلام والقول للتمييز بينهما تمييزاً حاداً واضحاً ، وفى أثناء ذلك الموضوع الأساسى يستطرد فى مشكلات صرفية أو نحوية أو دلالية جزئية ثم يعود إلى الموضوع المحور ثم ينتقل إلى مقولات متصلة بهما وهى (القول على اللغة ، ثم النحو ، ثم الإعراب ثم البناء) ، وهو تناول منطقى منظم ثم يعرج على قضية فلسفية أثرت منذ فترة مبكرة من تاريخ الفكر الإسلامى وهى القول على أصل اللغة الإلهام هى أم اصطلاح؟ وي طرح الأفكار والآراء التى وردت فيها وناقش هذه الأفكار ويظهر وجهة نظره ويسهب فى الاستدلال على صواب ما انتهى إليه ، ثم ينتقل إلى قضية تتصل ببناء الأبنية الصرفية والتراكيب النحوية فى العربية وهى قضية الاطراد والشذوذ ، فيعرفها أولاً ثم يبين أقسامها ثم يمثل لكل منهما فى تفصيل ، هكذا يستمر فى كتابه ينتقل من مبحث إلى مبحث مجاور له متصل به ، ويعالج أصول العربية الأساسية (السماع والقياس والاستحسان . . .) ويفصل فى درس العلل ، فقد أراد أن يبحث علل النجوى بحثاً دقيقاً ويكشف عن منزلتها من علل المتكلمين وعلل الفقهاء ، ويخرج منه إلى قضايا صرفية ونحوية جزئية متعددة كعاداته ، فى استطراد يكاد على نحو ما يخرجنا عن الموضوع الأساسى ، ويستقل من باب إلى باب ومن فن إلى فن فى صورة موسوعية متشعبة .

ويتأكد لنا فى تحليلاته عمق فكره وسلامة منطق وقوة حججه واستقصاؤه كافة جوانب أوزوايا القضية المطروحة . نعم لقد فتح ابن جنى - بحق كما يقول الشيخ النجار محقق الكتاب - فى العربية أبواباً لم يتسن فتحها لسواه ، ووضع أصولاً فى الاشتقاق ومناسبة الألفاظ للمعانى ، وإهمال ما أهمل من الألفاظ ، وغير ذلك . وكان بذلك إماماً يحتاج إلى أتباع يمشون فى سبيله ، وينون على بحوثه ، وإذا لنضجت أصوله وبلغت إنائها ، ولكنه لم يرزق هؤلاء الأتباع (ص ٣١) ١١٩

وفيما يلي نموذج تفرد به ابن جنى وأورده

فى كتابه (الخصائص)

من كتاب « الخصائص » لابن جنى

عبد الرحمن النخعي
المكي (الفرعوني)

باب في الاشتقاق الأكبر

هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا ، غير أن أبا علي - رحمه الله - كان يستعين به ، ويُخلد إليه ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر . لكنه مع هذا لم يسمه ، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ، ويستروح إليه ، ويتعلل به . وإنما هذا التلقيب لنا نحن . وستره فتعلم أنه لقب مستحسن^(٩) . وذلك أن الاشتقاق عندى على ضربين : كبير وصغير . فالصغير ما فى أيدى الناس وكتبهم ؛ كان تأخذ^(١٠) أصلاً من الأصول فبتتقراه فتجمع^(١١) بين معانيه ، وإن اختلفت صيغه ومبانيه . وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة فى تصرفه ؛ نحو سلم ، ويسلم ، وسالم ، وسلمان ، وسلمى والسلامة ، والسليم : اللدنيغ ؛ أطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة . وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته ، وبقيّة الأصول غيره ، كتركيب (ض ر ب) و (ج ل س) و (ز ب ل) على ما فى أيدى الناس من ذلك . فهذا هو الاشتقاق الأصغر . وقد قدم أبو بكر - رحمه الله - رسالته فيه بما أغنى عن إعادته ؛ لأن أبا بكر لم يأل فيه نصحاً ، وإحكاماً ، وصنعة وتأنيساً .

وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة^(١٢) ، فتعقد عليه

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ « فهلا » .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب « ظريف » .

(٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « نقبها » .

(٤) النشر : المتفرق غير للمجمع .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « انتصار » .

(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « منبهة » .

(٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الصنفين » .

(٨) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فتأت » .

(٩) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « مستحق » .

(١٠) كذا فى أ . وفى ب : « يأخذ ... فيتقراه فيجمع » ، وفى ش كما فى ب غير أن فيه : « فيقرأ » .

وهو تصحيف .

(١١) يريد من السراج . وله كاب الاشتقاق ، ولم يسمه . راجع البقية ٤٤ .

(١٢) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « الثلاثية » .

وعلى تقاليبه ^(١) الستة معني واحد ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك (عنه) ^(٢) رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه ؛ كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد . وقد كنا قدمنا ذكر طرف من هذا الضرب من الاشتقاق في أول هذا الكتاب عند ذكرنا أصل الكلام والقول وما يجيء من تقليب ^(٣) تراكيبهما ؛ نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك) ، وكذلك (ق و ل) (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل ق و) (ل و ق) ، وهذا أعوص ^(٤) مذهبا ، وأحزن مضطربا . وذلك ^(٥) أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة ، وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفة . وقد مضى ذلك في صدر الكتاب .

لكن بقى علينا (أن نحضر هنا) ^(٦) مما يتصل به أحرفا ، تؤنس بالأول ، وتُشجع ^(٧) منه المتأمل :

فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهي - أين ^(٨) وقعت - للقوة والشدة . منها (جبريت العِزِّم ، والفقير) إذا قويتها وشدت منها ، والجبر والملك لقوته وتقويته لغيره . ومنها (رجل مجرب) إذا جربته ^(٩) الأمور ونجذته ^(١٠) ، فقويت مثته ، واشتدَّت شُكيمته . ومنه الجراب لأنه يحفظ ما فيه ، وإذا حُفظ الشيء وروعى اشتدَّ وقوى ، وإذا أُغفل وأهمل تساقط ورذى ^(١١) ومنها (الأجر والبجرة) وهو القوى السرة . ومنه قول على صلوات الله عليه : إلى الله أشكو عَجْرَى وَيُجْرَى ، تأويله : همومى وأحزاني ، وطريقه أن العَجْرَة كلَّ عَقْدَة في الجَسَد ، فإذا كانت في البطن والسرة فهي البَجْرَة

(١) كذا في أ ، ب ؛ وفي ج : « مقالبه » . (٢) كذا في ش ، ب ، ج ونسقط هذا في أ .

(٣) كذا في أ . وسقط في ش ، ب . (٤) كذا في ش ، أ . وفي ب : « أغرص » .

(٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ولذلك » . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « حصرهما » .

(٧) كذا في ش . وفي أ : « يشجع » .

(٨) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لين » وهو تحريف .

(٩) كذا في أ . وفي ش ، ب : « حرسته » وهو تصحيف . وجرسته الأمور : جريته وأحكمته .

(١٠) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ب : « منجذته » وكلاهما صحيح . والبدال أعلى . يقال منجذ الدهر ومنجذه : عرفه وعلمه .

(١١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ردى » وكلاهما صحيح . نردى هلك ، ورذى : أنقله المرض .

(والبَجَرَة) ^(١) . تأويله أن السُرَّة غُلِظَتْ ونَتأت فاشتدَّ مَسُّها وأمرها . وفُسِّرا أيضاً قوله عَجْرَى وَيُجْرَى ، أى ما أبْدَى وأخفى من أحوالى . و (منه البَرْج لقوته فى نفسه وقوَّة مايليه) ^(٢) به ، وكذلك البَرْج نَقَاء بياض العين وصفاء سوادها ، هو قوة أمرها ، وأنه ليس بلون مستضعف ، ومنها رَجِبَت الرجل ^(٣) إذا عَظُمَت وقوَّت أمره . ومنه رَجِبَ لتعظيمهم إياه عن القتال فيه ، وإذا كُرِمَت النخلة على أهلها فمالت دَعَمَوها بالرَّجْبَة ، وهو شيء تُسند إليه لتقوى به . والراجبة : أحد قصوص الأصابع ، وهى مقوِّية لها . ومنها الرِّجَاجَى وهو الرجل يفخر بأكثر من فعله ، قال :

* وتلقاه رَجَاجِيَا فخوراً ^(٤) *

تأويله أنه يعظم نفسه ، ويقوى أمره .

ومن ذلك تراكيب (ق س و) (ق و س) (و ق س) (و س ق) (س و ق) ^(٥) وأهمل (س ق و) وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع . منها (القسوة) وهى شدة القلب واجتماعه ، ألا ترى إلى قوله :

ياليت شعرى - والمثى لا تنفع - هل أغدوَن يوماً وأمرى ^(٦) مَجْمَعُ

أى قوى مجتمع ^(٧) ، ومنها (القوس) لشدتها واجتماع طَرَفَيْها . ومنها (الوُقس) لابتداء الجرب ، وذلك لأنه يجمع الجلد ويُقْلعه ^(٨) ، ومنها (الوَسق) للجمال ، وذلك لاجتماعه وشدته ، ومنه استوسق الأمر أى اجتمع (والليل وما وسق) ^(٩) أى جَمَعَ ، ومنها (السَّوْق) ، وذلك لأنه استحثاث وجَمَعَ للمسبوق بعضه إلى بعض ، وعليه قال ^(١٠) :

(١) كذا فى أ ، وسقط هذا فى ش ، ب .

(٢) كذا فى ش . ب . وفى أ : « منها البرج المؤيد فى نفسه وقوة من عليه » .

(٣) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب . « الأمر » .

(٤) أورده فى الجمهرة ٢٠٩/١ معزواً .

(٥) كذا فى أ . وفى ش : « فأهمل » وفى ما هو أدنى إلى ما فى ش .

(٦) فى النوادر ١٣٢ . وبعده :

وتحت رجل زفیان مبلع حرف إذا زجرت تبوع

(٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « مجمع » .

(٨) كذا فى ب . أى يجمعه فعلاً أيضاً وفى أ : « يخفيه » أى يذهب . وفى ج « يخفيه » وفى ش :

« يفلحه » . وكأنه تحريف من « يفعله » .

(٩) (١٠) أى العجاج كما فى اللسان فى وسق .

(٩) آية ٧ فى سورة الانشقاق .

﴿مستوسقات لو يجدن سائقاً﴾^(١) *

فهذا كقولك : مجتمعات لو يجدن جامعاً .

فإن شد شيء من شعب هذه الأصول عن عقده ظاهراً رُدَّ بالتأويل إليه ، وعُطف بالملاطفة عليه . بل إذا كان هذا قد^(٢) يعرض في الأصل الواحد حتى يحتاج فيه إلى ما قلناه ، كان فيما انتشرت أصوله بالتقديم والتأخير أولى باحتماله ، وأجدر بالتأويل له .

ومن ذلك تقليب (س م ل) (س ل م) (م س ل) (ل م س) (ل م س) (ل م س) والمعنى الجامع لها المشتمل عليها الإصحاب والملاينة . ومنها الثوب (السمل) وهو الخلق . وذلك لأنه ليس عليه من الوبر والزئبر ما على الجديد . فاليد إذا مرّت عليه للمس لم يستوقفها عنه جدة^(٣) المنسج ، ولا خُشنة اللمس . والسمل : الماء القليل ؛ كأنه شيء قد أخلق وضعف عن قوة المضطرب ، وجمة المرتكض ، ولذلك قال :

حوضاً كأن ماءه إذا عسل من آخر الليل رويّ سمل^(٤)

وقال آخر :

وراد أسمال المياه السدّم في أخريات الغيش المغم^(٥)

ومنها السلامة . وذلك أن السليم ليس فيه عيب تقف النفس عليه ولا يعترض عليها به . ومنها (المسل و)^(٦) والمسّل والمسيل كله واحد ، وذلك أن الماء لا يجرى إلا في مذهب له وإمام متقاده ، ولو صادف حاجزاً^(٧) لاعتاقه فلم يجد متسرباً معه . ومنها

(١) قبله : ﴿إن لنا لإبلا حقائقاً﴾ *

(٢) كذا في ش ، ب . وسقط في أ .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : «حلة» .

(٤) قبله كما في اللسان في عسل من ثعلب : ﴿قد صبحت والظل غض ما زحل﴾ *

كأنه يصف إلا أو قطا وردت الماء ، ويقال غسل الماء إذا حركته الريح فاضطرب وارتفعت حبه وطرافته . والرويزي تصغير الرازي : المنسوب إلى الرى . ويعنى به ثوب أخضر يشبه الماء به .
(٥) الدم «التدفئة الغائرة» . والغيش : الظلمة إذ يقبل الصباح . والمغم ذو الغيم أو الذى يفيق الأنفاس من شدة الحر .

(٦) كذا في أ ، ج . وسقط هذا في ش ، ب . والمعنى الواحد الذى يأتى له هذه الألفاظ الثلاثة هو مجرى الماء . وصاحب القاموس يجعل المسل في المعنى السيلان . والخطب مهل .

(٧) في ش بعد «حاجزاً» : «أو جائزاً» وفي ب : «أو حائزاً» .

الأمس والمساء . وذلك أنه لا اعتراض على الناظر فيه والمتصفح له . ومنها اللمس . وذلك أنه إن عارض اليد شيء حائل بينها وبين الملموس لم يصح هناك لمس ؛ فإنما هو إيهاء باليد نحوه ، ووصول منها إليه لا حاجز ولا مانع ، ولا بد مع اللمس من إمرار اليد وتحريكها على الملموس ، ولو كان هناك حائل لا ستوقفت به عنه . ومنه الملاصقة (ولا مستتم النساء)^(٢) أى جامعتم ، وذلك أنه لا بد هناك من حركات واعتمال ، وهذا واضح . فأما (ل س م) فمهمّل . وعلى أنهم قد قالوا : تسمت الريح إذا مرت مرأ سهلاً ضعيفاً ، والنون أخت اللام ، وسترى نحو ذلك .

(ومر بنا أيضاً السمت الرجل حجته إذا لقته وألزمته إياها . قال .

لا تلمسن أباً عمران حجته ولا تكونن له عوناً على عمرا^(٣)

فهذا من ذلك ، أى سهلتها وأوضحتها^(٤) .

وأعلم أنا لا ندعى أن هذا مستمر فى جميع اللغة ، كما ندعى للاشتقاق الأصغر أنه فى جميع اللغة . بل إذا كان ذلك (الذى هو^(٥)) فى القسمة سدس هذا أو خمسة متعزلاً صعباً كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهباً وأعز ملتصقاً^(٦) . بل لوضح من هذا النحو وهذه الصنعة المادة الواحدة تتقلب على ضروب القلب كان غريباً معجياً . فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر ، ويجاريه إلى المدى الأبعد .

(١) أى اللمس .

(٢) آية ٦ سورة المائدة .

(٣) « عمرا » كذا فى ب . وهو الموافق لما فى اللسان فى لسم . وفى ش : بكسر الراء .

(٤) ما بين القوسين فى س ، ب وسقط فى أ .

(٥) كذا فى أ وفى ش ، ب : « هو الذى » .

(٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ملبسا » .

فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي (٤٣٠ هـ)

اشتهر أبو منصور ، عبد الملك بن محمد بن اسماعيل ، الثعالبي * النيسابوري بكثرة تأليفه في اللغة والأدب . وقد وصفه أصحاب كتب التراجم والطبقات وأعلام الأدب بصفات شتى ، كلها تؤكد مكانته العلمية الرفيعة ، فقد وصف بأنه كان جاحظ زمانه أو جاحظ نيسابور ، حجة فيما يروى ، ثقة فيما يحدث ، مكيناً في علمه ، ضليعاً في فنه ، جامع أشنات البشر والنظم ، رأس المؤلفين في زمانه له مؤلفات أو مصنفات في العلم والأدب تشهد له بأعلى الرتب . والحق أن مؤلفاته تؤكد حسه الشعري المرفه وذوقه الرفيع ، فقد كان يقرض الشعر ، وكذا تمكنه في اللغة ومعرفته لكثير من مفرداتها ودلالاتها ودقائق أسرارها ، فقد طبع له : كتاب إعجاز الإعجاز وكتاب التمثيل والمحاضرة في الحكم والمناظرة وكتاب ثمار القلوب في المضاف والمنسوب وكتاب خاص الخاص وكتاب الطرائف واللطائف وكتاب يتيمة الدهر وكتاب فقه اللغة وسر العربية ، الذي نحلله هنا ، وغيرها من التصانيف التي تعكس طول بابه في اللغة ، شعراً ونثراً ، غير أنه ما تزال بعض مؤلفاته مخطوطة لم ينفض عنها غبار الزمان وعوادي السنين .

قلنا إن ابن فارس قد يكون أول من استعمل عبارة « فقه اللغة » عنواناً لمؤلف له ولكنه يختلف عن أبي منصور الثعالبي الذي استخدم العبارة ذاتها ، إذ إن مادة الكتاب تكشف عن مفهوم خاص لهذا المصطلح ؛ وهو التفقه أو التبحر في ألفاظ اللغة العربية ، بحصر المفردات التي تندرج تحت معنى معين أو موضوع بعينه ، وإيضاح الفروق الدقيقة بين الدلالات والاستعمالات ، والولوع بذكر المترادفات المختلفة للمعنى الواحد ، وغير ذلك مما هو أقرب إلى الكتب أو الرسائل اللغوية التي صنعها اللغويون الأوائل كالأصمعي وأبي زيد الأنصاري وأبي حاتم السجستاني وأبي عبيدة وغيرهم ثم توسع فيها أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه « الغريب المصنف » . ووصلت إلى قمة

* قيل إن هذه النسبة ترجع إلى أنه كان يعمل فراء ، يخط جلود الثعالب ، ويبيعها .

هذا اللون من التأليف على يد ابن سيده فى كتابه « المخصص » . وقد أشار محققو الكتاب إلى هذه المسألة حينما تعرضوا لما ورد فى كتب الطبقات من جعلهم كتاب « فقه اللغة » كتاباً مستقلاً منفصلاً عن كتاب « سر العربية » . . . و انتهوا إلى أن مادة كتاب فقه اللغة لأبى منصور الثعالبي بعيدة عن مادة كتاب « الصحاحى » لابن فارس ، ذلك لأن هذا الكتاب ؛ أى كتاب الثعالبي : إنما هو معجم من المعاجم اللغوية التى رتبت فيه المادة ترتيباً معنوياً ، لا على ترتيب حروف الهجاء ، وفائدته لمن أراد أن يعرف معنى من المعانى ، ويطلب اللفظ الدال عليه . . . والذي يشبه كتاب الصحاحى لابن فارس ، الكتاب الثانى ، « سر العربية » فى مؤلف الثعالبي الذى جعل قسماً ثانياً من كتاب يشكل فقه اللغة القسم الأول منه ، فإن كثيراً من موضوعات مشتركة بين الكتابين ، وهو يكرر هذه العبارة فى صدر كل موضوع « من ستن العرب . . . الخ » ، وهو احتذاء لقول ابن فارس : الصحاحى فى فقه اللغة وستن العرب فى كلامها » (المقدمة ص ١٦) .

ويبدو أن مفهوم القدماء لفقه اللغة يتسع لتناول موضوعات شتى ، كلها تنصل بالبحث فى اللغة ألفاظها وتراكيبها للوقوف على دلالاتها والتفريق بين استعمالاتها والكشف عن القوانين التى تحكم كلام العرب ، فحدوده إذن ليست واضحة ، ولكنها محاولات اللغويين للبحث فى اللغة على نهج الفقهاء أو المتكلمين التى تواصلت إلى أن أثمرت علوماً مشابهة كعلم أصول اللغة وعلم أصول النحو .

وربما كانت المقارنة بين كتاب الثعالبي والكتب أو الرسائل اللغوية الأولى فى جمع المفردات والشغف بالمفردات من جهة ، وبينه وبين تلك الكتب التى ألفت لتقدم للكتاب ألفاظاً فصيحة سهلة وعبارات جميلة بليغة من جهة أخرى مقبولة . أما القول بأن قيمته وقيمة المؤلفات المشابهة عملية تطبيقية ضيقة ، وليس فيها شئ من فقه اللغة ففيه تجوز . وقد سبق أن أشرنا إلى مفهوم مصطلح « فقه اللغة » عند علماء اللغة الحديثين ، واختلافه عن مفهومه عند علماء القدامى اختلافاً كبيراً .

ويهمنا الآن أن نوضح سبب تأليفه الكتاب ، ففى الرسالة التى جعلها الثعالبي مقدمة إلى « فقه اللغة وسر العربية » ، الذى ألّفه لمجلس الأمير السيد أبى الفضل عبيد الله بن أحمد الميكالى ، يطيل فى بيان قيمة درس اللغة العربية ، ونكتفى باقتباس عبارة أكثر دلالة على هدفه ، إذ لا يتسع المقام للتفصيل ، يقول (فى المقدمة ص ٢١) : ولو

لم يكن فى الإحاطة بخصائصها، والوقوف على مجاريها ومصارفها، والتبحر فى جلائها ودقائقها، إلا قوة اليقين فى معرفة إعجاز القرآن، وزيادة التبصير فى إثبات النبوة، التى هى عمدة الإيمان، لكفى بهما فضلاً يحسن أثره . . .

وقد توفرت له المادة من الأحاديث والمسامرات والمناقشات التى كانت تجرى فى مجلس الأمير أبى الفضل الميكالى، يقول: وقد كانت تجرى فى مجلسه - أنسه الله - نكت من أقاويل أئمة الأدب فى أسرار اللغة وجوامعها، ولطائفها وخصائصها، مما لم ينتبهوا لجمع شمله، ولم يتوصلوا إلى نظم عقده، وإنما اتجهت لهم فى أثناء التأليفات، وتضاعف التصنيفات، لمع يسيرة كالتوقعات، وفقر حفيضة كالإشارات، فيلوح لى - أدام الله ودولته - بالبحث عن أمثالها، وتحصيل أخواتها، وتذيل ما يتصل بها وينخرط فى سلكها . . . (ص ٢٨).

وقد دفعه إلى التأليف حين قال: إنك إن أخذت فيه أجدت وأحسنت، وليس له إلا أنت. فقد انتهى من مرحلة الجمع والبحث، ولم يبق إلا التأليف الذى رسم الميكالى خطته أيضاً، يقول (ص ٢٩): فأقام لى فى التأليف معالم أقف عندها، وأقفو حدها، وأهاب بى إلى ما اتخذته قبلة أصلى إليها، وقاعدة أبنى عليها، من التمثيل والتزليل، والتفصيل والترتيب، والتقسيم والتقريب.

وقد زوده بالمادة من ثمار خزائن كتبه، ووسائل التفرغ للتأليف، وفى المقدمة يحدد صراحة من نقل عنهم، إذ يقول: وتركتُ والأدب والكتب، أنتقى منها وانتخب، وأفضل وأبوب، وأقسم وأرتب وأنتجع من الأئمة مثل الخليل والأصمعى وأبى عمرو الشيبانى . . . ومن سواهم من ظرفاء الأدباء، الذين جمعوا فصاحة البلغاء إلى إتقان العلماء، ووعورة اللغة، إلى سهولة البلاغة كالصاحب أبى القاسم، وحمزة بن الحسن الأصبهانى . . . وأجتلى من أنوارهم، وأجتنى من ثمارهم، وأقفى آثار قوم قد أقفرت منهم البقاع، وأجمع فى التأليف بين أبحار الأبواب والأوضاع وعون اللغات والألفاظ (ص ٣٠).

إذن فقد نقل المادة من كتب الأوائل، ولافضل له فيه إلا الانتخاب ثم التثويب والترتيب. وقد ذكر ذلك صراحة حين قال: وأجمع فى التأليف بين أفكار الأبواب والأوضاع، أى أنه لم يسبق إليها فهى من ابتكاره ووضعها، أما المادة فقال عنها:

وعون اللغات والألفاظ فقد سبقه كثيرون إليها ، ولم تكن إضافته فيها إلا إضافة محدودة في حقيقة الأمر - ولاتخفى هنا المقابلة بين البكر والعون .

وقد قسم القسم الأول « فقه اللغة » ثلاثين باباً ، تضم ما يناهز ستمائة فصل ، أى أنه قد وزع المادة بين هذه الأبواب التى تحمل المعانى الكلية ، ثم يوزع المعانى الجزئية لتضم مجموعات من المفردات المستعملة فى موضوع واحد أو الداخلة فى إطار معنى جزئى بعينه ، وتحكمها جميعاً تلك المعانى الكلية التى تشكل رؤوس الأبواب . ومن ثم فهذا القسم لا يختلف فى مادته عما سعى يكتب أو معاجم الموضوعات أو المعانى أو المفردات ، يعتمد فيها على مؤلفات المتقدمين الذين جمعوا مادتهم من أفواه الأعراب الفصحاء ، ولم يقبلوا - كما أشرنا فيما سبق - إلا ما يرد من طريق الرواية الشفوية .

وقد بدأ بباب الكليات ثم الأشياء ثم الإنسان وكل ما يتصل به ثم الحيوان وكل ما يتصل به ثم الكون والبيئة ، الأرض والسماء وكل ما يتصل بهما ثم النبات ثم ذيل بمفترقات ، وقد عنى بالترتيب عناية فائقة ، وإبراز الفروق بين ما يتصل بالأشياء وما يتصل بالحيوان . . . الخ ، والفروق الدقيقة بين المعانى ، يقول فى فصل فيما يحتج عليه منها بالقرآن (ص ٦٨) :

الهَلَكُ : شدة الجزع . البَثْ : شدة الحزن .

اللَّدَدُ : شدة الخصومة . النَّصَبُ : شدة التعب .

الحَسْ : شدة القتل . الحَسْرَةُ : شدة الندامة .

واهتم كذلك بتفصيل درجات الألوان والسن والحركة والأوجاع وغير ذلك من الأحوال والصفات المتعلقة بالأشياء والأحياء ، يقول فى فصل فى تقسيم المشى (ص ١٩٧) .

الرجل : يسعى . البعير : يسير .

المرأة : تمشى . الظليم : يَهْدَج .

الصبى : يَذْرُجُ . الغراب : يَحْجُلُ .

الشاب : يَخْطُرُ . العصفور : يَنْقُرُ .

الشيخ : يَذْلِفُ . الحية : تَنْسَابُ .

الفرس : يَجْرِى . العقرب : تَدْبُ .

سار على نهج السابقين فى العناية بألقاب اللهجات العربية ، وتقديم الاحتجاج بالقرآن على غيره . أما توثيق المادة فيما كتب فأمر عسير ، إذ إنه فى بعض المواضع يكتفى بذكر أسماء بعض من نقل عنهم ، وفى مواضع أخرى لا يذكر إلا المادة اللغوية ، فيجعل بذلك الوصول إلى حقيقة الابتكار أو النقل معلقاً بالبحث والتحرى والتنقيب فى كتب الأوائل اللغوية .

ويبدو أنه لم يفصل فى تأليفه القسم الأول عن القسم الثانى أو أنه قد بدأ بتأليف « فقه اللغة » ثم أعقبه « بسر العربية » فبينهما صلة لا محالة ، وهى ما سببت الخلاف بين أصحاب كتب الطبقات والنساخين وغيرهم ، ويقول (ص ٣٣) بعد سرده لأبواب « فقه اللغة » وفصولها : وقد اخترت لترجمته ، وما أجعله عنوان معرفته ، ما اختاره أدام الله توفيقه ، من « فقه اللغة » ، وشفعته « بسر العربية » ، ليكون اسماً يوافق مسماه ، ولفظاً يطابق معناه .

وقد حدد موضوعه بأنه سر العربية فى مجارى كلام العرب وسننها ، والاستشهاد بالقرآن على أكثرها ، وهو فى هذا النهج أشبه بكتب إعجاز القرآن ، غير أنه أصغر حجماً منها وأقل استشهاداً وأوجز تحليلاً ، فأغلب فصوله على جهة الإشارة وتضمن موضوعات نحوية وصرفية ويلاغية وبعض قضايا لغوية ؛ فالبلاغية مثل حديثه عن الكناية والاستعارة والتشبيه والتجنيس والطباق والالتفات والحشو وغير ذلك ، واللغوية مثل المشترك اللفظى والإبدال والقلب والأضداد والاتباع والنحت وغيرها ، والنحوية الصرفية ، وهى الأغلب وتضم التقديم والتأخير ، والمجاورة ، وطرق استعمال العدد ، والفعل والمفعول والفاعل والمصدر والتذكير والتأنيث ، والعدول فى الأساليب ، وأشكال الحذف والاختصار والإضمار ، وسنن العرب فى الزوائد والصلات والحرف ، وأبنية الأفعال والأسماء وغير ذلك ، وهو بشكل عام يعنى بالاستشهاد بعد تحديد الموضوع الذى يعالجه ، ويقدم الاستشهاد بالقرآن فى الأغلب على الاستشهاد بالشعر إذا كانت الظاهرة واضحة فى أسلوب القرآن ، وقد يورد أمثلة من الشعر والحديث والثر والأقوال والأمثال والحكايات والنوادر التى تكشف عن خصائص أو سمات كلام العرب ، يقول مثلاً فى فصل يناسب الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة والمناسبة (ص ٣٢٦) : العرب تسمى الشيء باسم غيره ، إذا كان مجاوراً له ، أو كان منه بسبب ، كتسميتهم المطر بالسماء ، لأنه منها يتزل ، وفى القرآن :

﴿ يرسل السماء عليكم مدراراً ﴾ ، أى المطر ، وكما قال جل اسمه : ﴿ إني أراني أعصر خمراً ﴾ أى عنباً ولا خفاء بمناسبتهما ...

ويقول كذلك فى فصل المفعول يأتى بلفظ الفاعل (ص ٣٣٠) : تقول الغرب : سركا تم : أى مكتوم ؛ ومكان عامر : أى معمور . وفى القرآن : ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله ﴾ أى لا معصوم . وقال تعالى : ﴿ خلق من ماء دافق ﴾ أى مدفوق ؛ وقال : ﴿ عيشة راضية ﴾ : أى مرضية ...

ويلاحظ أنه يقلب عليه الاستشهاد بشعر الأوائل ، وكان ورود شعر المولدين قليلاً محدداً ، ولم يلتزم بمذهب نحوى بعينه ، فخلط بين آراء النحاة المختلفة ومصطلحاتهم .

وفيما يلى نماذج من كتاب « فقه اللغة وسر العربية » لأبى منصور الثعالبى

الباب الثامن

في الشدة والشديد من الأشياء

أفضل الأول

في تفصيل الشدة من أشياء وأعمال مختلفة

الأزارُ شِدَّةُ حرِّ الشمسِ * ألودِيَّةُ شِدَّةُ الحرِّ * العِصْرُ
شِدَّةُ البردِ * الإتهلالُ شِدَّةُ صوبِ المطرِ * القهبُ شِدَّةُ
سوادِ الليلِ * القشمُ شِدَّةُ الأكلِ * أصفُ شِدَّةُ الشربِ *
النسجُ شِدَّةُ النومِ (عن أبي عبيد عن الأُموي عن
الأنصبي) * الجشعُ شِدَّةُ الحرصِ * الخمرُ شِدَّةُ الحياءِ *
السَّمارُ شِدَّةُ الجوعِ * الصدى شِدَّةُ العطشِ * أصفُ شِدَّةُ
الضربِ * الحكُّ شِدَّةُ الحاجةِ * الهدُّ شِدَّةُ المذمِّ * أقهلُ
شِدَّةُ اليسرِ * ألقى شِدَّةُ البكاءِ (عن أبي عمرو) * الرزاحُ
شِدَّةُ الفزألِ * ألقى شِدَّةُ الصباحِ (وفي الحديث : ليس
بنا من ملق أو خلق) * الشفُّ شِدَّةُ البُخسِ * الشفا شِدَّةُ

ذَكَاءُ الرِّيحِ (عَنْ الْفَرَادِ) * الصَّرَرَمَةُ شِدَّةُ الْعُضْرِ (عَنْ
 أَلَيْثَ عَنْ الْحَلِيلِ) * الْقَرْصَةُ شِدَّةُ الْقَطْعِ (عَنْ ثَلَبٍ عَنْ
 أَبِي الْأَعْرَابِيِّ) * الْحَقْمَةُ شِدَّةُ السَّيْرِ (وَفِي الْحَدِيثِ: شَرُّ
 السَّيْرِ الْحَقْمَةُ) * الْقَوَصُ شِدَّةُ الْوَجْعِ * الْحَزْزُ شِدَّةُ السُّوقِ
 (عَنْ أَبِي زَيْدٍ وَأَشَدُّ:

لَا تُحْزِنَا حِزًّا وَبِئْسَ بَأْسًا)

أَقْصَلُ الثَّانِي

فِي مَا يُجْنَعُ مِنْهَا بِالْقُرْآنِ

الْمَلْعُ شِدَّةُ الْجَزَعِ * اللَّذُّ شِدَّةُ الْخُصُومَةِ * الْحَسُّ
 شِدَّةُ الْقَتْلِ * أَلْبَثُ شِدَّةُ الْحُزْنِ * النَّصَبُ شِدَّةُ التَّعَبِ *
 الْحَسْرَةُ شِدَّةُ الدَّامَةِ

أَقْصَلُ الثَّلَاثُ

فِي تَنْفِيلِ مَا يُوصَفُ بِالشَّدَةِ

(عَنِ الْأَسَدِيِّ وَالْإِسْبَاطِيِّ وَالْإِسْبَاطِيِّ)

لَيْلٌ عَكَّاسٌ شَدِيدُ الظُّلْمَةِ * رَجُلٌ صَمَحٌ شَدِيدُ الْمَنَةِ *
 أَسَدٌ ضَبَارِمٌ (١) شَدِيدُ الطَّلَقِ وَالْقُوَّةِ * رَجُلٌ عَصَلِيٌّ وَصَمَرِيٌّ
 كَذَلِكَ * امْرَأَةٌ صَهْلَقٌ شَدِيدَةُ الصَّوْتِ * رَجُلٌ أَفْشَرُ

١ وَفِي نَسْخَةِ صَبَارِمٍ وَكَذَا نَالِ

شَدِيدُ الْحَرَّةِ * رَجُلٌ خَصِمٌ شَدِيدُ الْحُصُومَةِ * شَرٌّ قَطَطٌ
 شَدِيدُ الْجُمُودَةِ * لَبَنٌ طَخْتُفٌ شَدِيدُ الْحُمُومَةِ * مَا زَعَاقُ
 شَدِيدُ اللَّوْحَةِ (وَأَنَا أَسْتَظِرُّ قَوْلَ اللَّيْثِ عَنِ الْخَلِيلِ: النَّعَاقُ
 كَالزَّعَاقِ يَمْتَنَّا ذَلِكَ مِنْ بَعْضِهِمْ وَمَا تَذَرِي اللَّهُ أَمْ لَقْنَةُ) (١) *
 رَجُلٌ شَقِيذٌ شَدِيدُ الْبَصَرِ سَرِيعُ الْأَصَابَةِ بِالْمَعِينِ . وَكَذَلِكَ
 جَلَمِي (عَنِ اللَّيْثِ وَغَيْرِهِ) * فَرَسٌ ضَلِيعٌ شَدِيدُ الْأَضْلَاعِ *
 يَوْمٌ مَمْنَعَانِي شَدِيدُ الْحَرِّ * عُوْدٌ دَعِيرٌ شَدِيدُ الدَّخَانِ

الفصل الرابع

في النسم

(عن الأئمة)

يَوْمٌ عَصِيبٌ وَآذَوَاتَانُ * سَنَةٌ خَرَأَقٌ وَجَسُوسٌ * جُوعٌ
 دَبُوعٌ وَدَفُوعٌ * دَابَّةٌ عُصَالٌ وَعُغَامٌ * ذَاهِيَةٌ عَنَقِيرٌ
 وَدَرْدَيْسٌ * سَيْرٌ زَعَزَاعٌ وَخُخَاقٌ * رِيحٌ عَاصِفٌ * مَطَرٌ
 وَابِلٌ * سَبَلٌ زَائِعٌ (٢) * تَرْدٌ قَارِسٌ * حَرٌّ لَافِحٌ * شَيْءٌ
 كَبْتُ * ضَرْبٌ طَلْحِي * حَجَرٌ صَيَّوْدٌ * قِتَّةٌ صَمَاءٌ * مَوْتُ صُهَابِي *
 (كُلُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ شَدِيدًا)

١ كَلَامُ الرَّجُلَيْنِ أَصْلٌ فِي اللَّفْظَةِ ٢ وَفِي نِسْمَةِ زَائِبٍ وَمَوْظَلٍّ

وَصَلَّ عَلَى حِينٍ ^(١) الْعَشِيَّاتِ وَالضُّحَى لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا
ويقال : إنه أراد والله فاعبدن ، فقلب النون الخفيفة ألفا . وكذلك فى قوله عز وجل
﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ .

١٩ - فصل فى الفعل يأتى بلفظ الماضى وهو مستقبل

وبلفظ المستقبل وهو ماضى

قال الله عز ذكره ﴿ آتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾ : أى يأتى . وقال جل ذكره : ﴿ فَلَا صَدْقَ وَلَا
صَلَى ﴾ : أى لم يصدق ولم يصل . وقال عز من قائل فى ذكر الماضى بلفظ المستقبل ؛
﴿ قَلِمَ تَقَتَّلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ أى لَمْ قَتَلْتُمْ ؟ وقال تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا
الشَّيَاطِينُ ﴾ : أى مَا تَلَّتْ . وقد تأتى كان بلفظ الماضى ومعنى المستقبل ، كما قال
الشاعر .

فَاذْرَكْتُ مَنْ قَدْ كَانَ قَبْلِي وَلَمْ أَدْعُ لِمَنْ كَانَ بَعْدِي فى القصائد مَصْنَعًا
أى لمن يكون بعدى . وفى القرآن : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ أى كان ويكون
وهو كائن الآن ، جل ثناؤه .

٢٠ - فصل فى المفعول يأتى بلفظ الضاعل

تقول العرب : سر كاتم : أى مكتوم ؛ ومكان عامر : أى معمور . وفى القرآن
﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ : أى لا معصوم . وقال تعالى : ﴿ خَلَقَ مِنْ مَّاءٍ دَاقِقٍ ﴾
أى مدفوق . وقال : ﴿ عَيْشَةَ رَاضِيَةٍ ﴾ : أى مرضية . وقال الله سبحانه : ﴿ حَرَمًا آمِنًا ﴾
أى مأموناً . وقال جرير :

إِنَّ الْبَلِيَّةَ مَنْ تَمَلَّ كَلَامَهُ فَانْقَعُ فُؤَادُكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَاقِعِ ^(٢)
أى من حديث الموثوق .

(١) كذا فى ديوان الأعشى الأكبر ، طبعة القاهرة (ص ١٣٧) - طبعة مكتبة الآداب . بشرح وتحقيق
الدكتور محمد حسين . وفى الأصل : (خير) . وهو تصحيف .

(٢) الشطر الأول من هذا البيت :

* إِنَّ الْبَغِيضَ لَمَنْ يَمَلُّ حَدِيثَهُ *

٢١- فصل في الفاعل يأتي بلفظ المفعول

كما قال تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ أى أتيا ؛ وكما قال جل جلاله : ﴿ حَبَابًا سَوْرًا ﴾ : أى سائرا .

٢٢- فصل في إجراء الاثنين مجزئ الجمع

قال الشعبي ، فى كلام له فى مجلس عبد الملك بن مروان : رجلان جاءوني ؛ فقال المالك . لَحَنْتَ ياشعبي ، قال : يا أمير المؤمنين ، لم ألحن ، مع قول الله عز وجل : ﴿ هَٰذَانِ خَصِمَانِ اِخْتَصِمَا إِلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ . فقال عبد الملك : لله درك يافقيه العراقي ، قد : شَقِيتَ وكفيت !

٢٣- فصل في إقامة الاسم والمصدر مقام الفاعل والمفعول

تقول العرب : رجل عدل : أى عادل ، ورضاً : أى مرضى ، وبنو فلان لنا سلم : سالمون ، وحرب : أى محاربون . وفى القرآن : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ : ولكن البرير من آمن بالله ، فأضمر ذكر البر ، وحذفه .

٢٤- فصل في تذكير المؤنث وتأنيث المذكر فى الجمع

هو من سنن العرب . قال الله عز وجل : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ ، وقال تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ .

٢٥- فصل فى حمل اللفظ على المعنى فى تذكير المؤنث وتأنيث المذكر

من سنن العرب ترك حكم ظاهر اللفظ ، وحمله على معناه ، كما يقولون : ثلاثة أنفس ، والنفس مؤنثه ، وإنما حملوه على معنى الإنسان ، أو معنى الشخص . قال الشاعر :

ما عندنا إلا ثلاثة أنفس
وقال عمر بن عبد الله أبى ربيعة :
مثل النجوم تلالأت فى الحنيس^(١)
فكان مجئى دُون ما كنتُ أنقى
ثلاث شُخوص : كاعبان ومُعصر

(١) الحنيس (بالكسر) : الليل المظلم ، والظلمة .

فحمل ذلك على أنهن نساء . وقال الأعشى :

لَقَوْمٍ وَكَانُوا هُمُ الْمُتَفْدِينَ شَرَابُهُمْ قَبْلَ تَفَادِهِمَا^(١)
فَأَتَتْ الشَّرَابَ لَمَّا كَانَ الْخَمْرَ الْمَعْنَى ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ، كَمَا ذَكَرَ الْكَفَّ ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ فِي
قَوْلِهِ .

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِهِ كَمَا مُخَضَّبًا^(٢)

فحمل الكلام على العضو ، وهو مذكر . وكما قال الآخر :

يَأْتِيهَا الرَّأْكِبُ الْمَرْجِي مَطِيَّةً سَائِلِ بَنَى أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ^(٣)
أَي مَا هَذِهِ الْجَلْبَةِ . وقال الآخر :

مَنْ النَّاسِ إِنْسَانَانِ دَيْنِي عَلَيْهِمَا مَلِكِيَانِ لَوْ شَاءَ الْقَدُّ قَضِيَانِي
خَلِكِي أَمَّا أُمُّ عَمْرٍو فَوَاحِدٌ وَأَمَّا عَنِ الْآخَرَى فَلَا تَسْلَانِي

(١) في ديوان الأعشى الكبير يشرح الدكتور محمد حسين : (إنفادها) . وهي أحسن .
(٢) البيت للأعشى ، كما في (اللسان ، كف) قال وأنشد البيت : إن أراد الساعة ، فذكر إنما أراد
العضو .

(٣) البيت منسوب في (اللسان : صوت) إلى رويشد بن كثير الطائي . ثم قال : فإنما أنه لأنه أراد
الضوضاء والجلبة ، على معنى الصيحة أو الاستغاثة ، قال ابن سيده : وهذا قبيح من
الضرورة ، أعني ، المذكر ، لأنه خروج من أصل إلى فرع ، وإنما المستجاز من ذلك ، رد التانيث
إلى التذكير ، لأن التأكيد الأصل ، بدلالة أن (الشيء) مذكر ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ،
فعلم بهذا عموم التذكير ، الأصل الذي لا ينكر . ونظير هذا في الشذوذ قوله ، وهو من أبيات
الكتاب :

إذا بعض السنين تغرقتنا كفى الأيتام فقد أبى الريم
قال : وهذا أسهل من تأنيث الصوت ، لأن بعض السنين ستة وهي مؤنثة ، وهي من اظنت
(الصوت) بعض الاستغاثة ، ولا من لفظها .

المزهر في علوم اللغة للسيوطي (ت ٩١١ هـ)

اختلف الدارسون حول ذلك التنوع الفريد وتلك الوفرة الغريبة لشخصية علمية متميزة ، اتفق على أنها بلا ريب من أعلام القرنين التاسع والعاشر ، فقد نبه العلماء - قدماء ومحدثون - إلى كثرة مؤلفاته ، إذ ذكر الداودي أنها فاقت خمسمائة مؤلف ، وقال ابن العماد : إنه كان آية كبرى في سرعة التأليف ، أما ابن إياس وهو تلميذ السيوطي فقد ذكر أنها بلغت الستمائة - أما كارل بروكلمان فيقول : له أربعمائة وخمسة عشر كتاب بينما أحصى له فلو جل خمسمائة وستين كتاباً وأحصى له مؤلف كتاب مكتبة الجلال السيوطي ٧٢٥ مؤلفاً ، أما السيوطي نفسه فقد ذكر في حسن المحاضرة أن مؤلفاته بلغت ثلاثمائة كتاب سوى ما رجع عنه وأحصى له د . عبد العال سالم مكرم ٧٢٥ مؤلفاً .

وهكذا إذا نظرنا في قوائم علماء التراجم والطبقات الذين سردوا مؤلفاته فإننا نلاحظ أنه ألف في علوم عدة ؛ ألف في علوم القرآن والتفسير والحديث والفقه والأصول والتاريخ والطبقات والتراجم والرحلات واللغة والنحو والبلاغة والأدب والطب وغيرها .

ولا شك أنه لم تكن له معرفة شاملة بكل تلك العلوم ، وإنما كان مجيداً في بعضها وغير مجيد في بعضها الآخر ، كما اعترف هو بنفسه بذلك في ترجمته لنفسه في «حسن المحاضرة» افتداء بالمحدثين قبله ، إذ يقول : رزقت التبخر في سبعة علوم : التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبدیع ، على طريقة العرب البلغاء ، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة . أما العلوم الأخرى السائدة في عصره مثل أصول الفقه والجدل والتصريف والإنشاء والتراسل والفرائض والقراءات والطب وعلم الحساب فإن معرفته بها ليست متساوية ، فهي درجات في التحصيل والاستيعاب .

وعلى ذلك يصعب أن نقبل مبالغات بعض الباحثين التي جعلته مبدعاً نابغاً مجيداً في كافة ما ألف ، كقول د . عبد العال سالم مكرم : لم يترك شيئاً إلا وكتب فيه ، ولم

يطرق باباً من أبواب المعرفة إلا وفتح هذا الباب على مصرعيه ، كتب فى كل فن وأبدع فى كل علم . وفى موضع آخر من كتابه عن السيوطى (جلال الدين السيوطى وأثره فى الدراسات اللغوية) يقول : أدلى بدلوه فى كل علم ، وغاص بفكره فى عمق كل فن ، ونبغ نبوغاً منقطع النظير فى كل ما كتب أو ما ألف (ص ١٣٤) .

وعلى الرغم من أن تلك الكثرة أثارت لدى الباحثين - قدامى ومحدثين - عدداً من التساؤلات والشكوك يصعب أن تزيلها تلك الأدلة التى أوردها د . عبد العال سالم مكرم لدفع تهمة أو ادعاء يتصل بتلك الكثرة اتصالاً وثيقاً ، وسنحاول أن نلخص ذلك الجهد المشكور فيما يلى بعد .

لا شك أن تلك المؤلفات التى وصلت إلينا لها أهمية كبيرة ، تتضح من حديث د . مصطفى الشكعة عن دور السيوطى (كتابه جلال الدين السيوطى ، مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية) ، إذ يقول (ص ١٤٩) : وذلك أنه استطاع الاطلاع على كتب سابقيه فاستوعبها وهضمها ، ورسم لنفسه خطة فى التأليف والتصنيف تتسق مع دراساته المستفيضة ، وتنسجم مع فهمه وهضمه لما قد قرأ واستوعب هذا من ناحية . وأما من الناحية الأخرى فقد احتفظ لنا بالكثير من النماذج التى أخذها من الكتب التى قرأها ، وكثير من هذه الكتب قد ضيعته يد الإهمال أو أنت عليه غوائل الزمان ، فكان للسيوطى فضل المحافظة على تلك النماذج التى أطلعنا على نهج تفكير عدد من اللغويين وسبل تأليف كثير من النحويين .

وفى الواقع فإن كثيراً من النصوص أو المادة التى نقلها من كتب ضاعت قيمة كبيرة لدى الباحثين إذ يصعب عليهم أن يعثروا على الأفكار أو الآراء التى تعكسها هذه النصوص فى مواضع غير ذلك المواضع التى وردت فى مؤلفات السيوطى .

ويرجع ذلك بلا شك إلى النهج الذى اتبعه السيوطى فى التأليف ، إذ كان يحرص كل الحرص على ذكر كل المصادر التى يستقى منها مادة كتبه ، بل احتفظت كتبه بنصوص طويلة من مؤلفات للأسف ، لم يعد لها وجود . وكان من الممكن ألا نتعرف على هذه النصوص أو أن تختلط بكلام السيوطى نفسه إذا لم يكن أميناً فى النقل وعزو النصوص إلى أصحابها .

وفى الحقيقة كان الضرورى أن نعرض ابتداء لتكوينه الثقافى وخصوماته التى أثرت تأثيراً كبيراً فى مسار حياته العلمية قبل ذلك المدخل عن كثرة تأليفه ، ولكنها مسألة

مشيرة للانتباه إذ كيف يستطيع عالم - مهما رزقه الله من عمر مديد - أن يؤلف الكم
الضخم من الرسائل والكتب في تلك الفروع العلمية المختلفة كما فعل السيوطي .
وعلى أية حال فقد تلقى عبد الرحمن بن الكمال بن أبي بكر السيوطي العلم على يد
والده أولاً ، ثم عنى بإيصاله إلى مجالس العلماء ، وحفظ القرآن والعمدة ومنهاج
الفقه والأصول وألفية ابن مالك ثم أخذ عن شيوخ عصره وأهمهم : شهاب الدين
الشار مساحي ، وعلم الدين البلقيني وشرف الدين المناوي وأبو عبد الله الشمتي ،
والكافيجي (الذي لزمه أربع عشرة سنة) ، أخذ عنهم الفقه والفرائض والنحو
والأصول والتفسير والعربية والمعاني وغير ذلك من المعارف والعلوم والفنون المختلفة
التي كونت نسج شخصية .

كان السيوطي أنفياً عزيز النفس ، متبعداً عن ذوى السلطان وأتباعهم ، لا يقبل
عطية ، ولا يمالي ولا يداهن ، غير أنه كان حاداً عنيفاً إلى درجة كبيرة مع بعض العلماء
الذين حاولوا إيذاؤه وهاجموا مؤلفاته واتهموه بالسطو على مؤلفات السابقين ونسبتها
لنفسه ، وقد عد السيوطي ذلك الإيذاء من الجاهلين والقاصرين ، أسقاط الخلق
وأرذالهم ابتلاء أو كما يقول سنة الله في العلماء السالفين .

كانت خصوماته الأساسية مع الشيخ برهان الدين إبراهيم المعروف بالناجي والشيخ
إبراهيم بن عبد الرحمن المعروف بابن الكركي والشيخ أحمد بن محمد القسطلاني
والشيخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي - بيد أن خصومته مع الأخير كانت شديدة ،
إذ اتهم ذلك الأخير السيوطي باتهامات كثيرة تفقر إلى الموضوعية والجدوى ، ومن ثم
لا جدوى من ذكرها هنا مفصلة ، إذ يمكن أن نلججها - بوجه عام - ضمن ما يسمى
خصومة الأقران .

على أية حال ، حاول السخاوي أن يجرد السيوطي من كل فضيلة واتهمه بالخيانة
العلمية والسرقة والسطو على مؤلفات علماء سالفين ونسبتها لنفسه . يقول السخاوي
في « الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع » ٦٦/٣ : « أخذ من كتب المحمودية وغيرها
كثيراً من التصانيف المتقدمة التي لا عهد للكثير من العصريين بها من فنون ، فغير فيها
يسيراً ، وقدم وأخر ، ونسب لنفسه ، وهول في مقدماتها بما يتوهم منه الجاهل شيئاً مما
لا يوفى ببعضه » . وربما سوغت كثرة تأليف السيوطي للسخاوي أن يلصق به هذه
التهمة ؛ فهي أمر - كما ذكرنا من قبل - يدعو إلى الدهشة والتعجب ، فلم يكن

السخاوى أو غيره ممن هاجم السيوطى قادراً على تقبل أو استيعاب أن يكون فرد وحده دون أية معاونة قادراً على إنتاج هذا الكم الضخم من المؤلفات .

وقد اتهمه أيضاً بالتحريف والتصحيح فقال فى كتابه السابق أيضاً ٦٩/٣ : « كل ذلك مع كثرة ما يقع له من التحريف والتصحيح وما ينشأ من عدم فهم المراد ، لكونه لم يزاحم الفضلاء فى دروسهم ، ولا جلس بينهم فى مسائلهم وتعريستهم ، بل استبد بأخذه من بطون الدفاتر والكتب » .

وقد دافع السيوطى عن نفسه دفاعاً عنيفاً مبالغاً فيه أحياناً ، متحاملاً على خصومه أشد التحامل وبخاصة السخاوى . وفى الواقع لا يتسع المقام لا يراد لغة الدفاع العنيفة التى استخدمها السيوطى ، ونؤثر أن نورد التنفيذ الذى دفع به الشوكانى التهمتين السابقتين بوجه خاص ، يقول الشوكانى (فى البدر الطالع ١/١٦٠ ، ١٦١) مفنداً التهمة الأولى وهو تهمة الأخذ والمسخ : « ليس بعيب ، فإن هذا ما زال دأب المصنفين ؛ يأتى الآخر ، فيأخذ من كتب من قبله ، فيختصر أو يوضح أو يعترض أو نحو ذلك من الأغراض التى هى الباعثة على التصنيف ، ومن ذاك الذى يعتمد على فن قد صنف فيه من قبله فلا يأخذ كلامه » .

ثم يقول مفنداً التهمة الثانية وهى كثرة التصحيح والتحريف فى مؤلفات السيوطى : دعوى عاطلة عن البرهان ، فهذه مؤلفاته على ظهر البسيطة محررة أحسن تحرير ، ومتقنة أبلغ الاتقان .

وهكذا فقد قيص الله من يدافع عن السيوطى وأن ينصفه ، بل إن الشوكانى قد كشف عن علة ذلك الموقف من السخاوى بقوله : بأن من طبيعته أنه كثير التحامل . وربما تلقى سيرة حياته الضوء على مسألة كثرة مؤلفاته ، إذ إنه قد بدأ التأليف منذ سن صغيرة ، واستمر دون انقطاع ينظر فى مؤلفات السابقين فى متون مختلفة يلخص ويختصر ويسط ويجمع ويعلق ، بل إنه انقطع عن الناس فى أخريات حياته وأعرض عن الدنيا وأهلها ونجرد للعبادة والتأليف .

وكما أشرنا من قبل اجتهد د . عبد العالم سالم مكرم حين عرض لهذه المسألة فى تقديم عدد من الأدلة التى تضعف من ادعاء خصوم السيوطى وتكشف عن بطلان اتهمتهم ، يقول فى كتابه السابق ذكره (ص ٢٨٧) : يعتقد كثير من الباحثين أن السيوطى لم يجمع نصوص هذه المؤلفات بقلمه ، وإنما جمعها طلابه وتلاميذه من

المؤلفات التى ورثها عصر السيوطى من العصور التى سبقتة ، وهذه المؤلفات تناولت العلوم الإسلامية السائدة فى هذه العصور ، وعمل تلاميذه - كما يدعى بعض الباحثين - هو التنقيب عن النصوص المختلفة ، وجمعها ثم تقديمها للسيوطى ليرتبها حسب قدرته الاستيعابية لعلوم عصره ، أى أن السيوطى قد قدمت له المادة : فتولاها بالتنقيح والتذهيب والتصنيف والتبويب مما ساعده على أن يقوم بتأليف هذه الكتب التى كثر عددها إلى حد الثمانمائة مؤلف تقريباً .

وفى الواقع ربما تدل شواهد قديمة وحديثة على إمكان قبول هذا الفرض - دون انفعال - غير أنه تعوزه أدلة يؤكد بها معاصرو السيوطى بأن تلاميذه كانوا يقومون بذلك أو أن بعض تلاميذه يقرر أن السيوطى كان يكلفه بذلك ، وأنه كان عليه أن يفعل ما يؤمر به لعل ما من العلل ، ولكن ما يبطل هذا الغرض بشكل أساسى أنه لم يرد فى المصادر والمراجع ما يؤيد ذلك الفرض صراحة أو ضمناً .

على أية حال نفسح المجال هنا لذكر الأدلة التى ذكرها د . مكرم (من ص ٢٨٨ : ٣٠٣) لإثبات بطلان هذه التهمة ، ولا يتسع المقام لعرضها مفصلة ، وإنما نكتفى هنا بتلخيص أكثرها أهمية ، فيذكر ابتداء أنه برغم ما كان بين السخاوى وغيره وبين السيوطى من خصومة فلم يشر أحد منهم مطلقاً إلى هذا الادعاء ، ويتساءل - دفاعاً للتهمة السخاوى الذى عرضنا لها من قبل من أنه السيوطى اختلس من مصنفات مشايخه - لم يبين لنا السخاوى الكيفية التى مسخ بها السيوطى كتب شيوخه أو على أى نحو كان اختلاسه من مؤلفات شيوخه ومصنفاتهم ، ثم كيف يرضى شيوخه الأحياء أن تمسخ كتبهم دون أى رد منهم على فعل السيوطى ؟!

ويستند إلى المدة الزمنية التى استغرقها السيوطى فى التأليف ، وهو أمر أشرنا إليه آنفاً أيضاً إذ انقطع للعبادة والتأليف زمناً طويلاً (ما يزيد على ٢٢ سنة) . وينبه كذلك إلى ضرورة النظر إلى طبيعة هذه المؤلفات ، فبعضها لا يتجاوز ورقات أو فى حجم كراسة من الكراسات فمثلاً كتاب « الحاوى للفتاوى » قد ضم حوالى « ٧٨ » كتاباً بما ألف منجماً فى مراحل متتابعة من سنى عمره فى علوم الفقه والتفسير والنحو والإعراب وسائر الفنون .

ويضيف عاملاً مهماً يعين على سرعة الإنجاز ، وبخاصة إذا كان المرء مؤهلاً لعمل دؤوب - أعنى تيسر حصوله على المراجع والمصادر ، فكما أشرنا من قبل ، أنه اعتمد

على ذخائر المكتبة المحمودية اعتماداً كبيراً ، فقد سُمح له أن يستعير بنفسه أو يستعير له أحد تلاميذه إن كان منشغلاً أو غير قادر على الحضور إلى المكتبة ، كل ما يريد منها دون قيد على كم المستعار أو كلفيته أو مدة الإعارة . وكما ستفصل فيما بعد حين تناول كتاب الزهر - يتضح لمن ينعم النظر في مؤلفات السيوطي ، برغم ما عرف عنه من أمانة ودقة في النقل ، حيث لا نجد نصاً نقله غفلاً من الكتاب الذي نقل عنه ، والإشارة عند الانتهاء من النقل بكلمة « انتهى » - حقاً لقد أسرف في النقل ، إذ تضم بعض كتبه أجزاء كاملة من كتب السابقين أو عدة فصول أو نصوصاً مطولة ، ولكنها مرتبة ، تنسجم من التخطيط الذي يضعه لكل مؤلف من مؤلفاته .

وثمة أمور أخرى تستوجب الوقوف عندها لإلقاء الضوء عليها وبخاصة أنها ما تزال مسائل خلافية شائكة ، ولكن نؤثر أن لا نخوض فيها حتى لا تستغرقنا وتحول بيتنا وبين معالجة الكتاب اللغوي الرئيسي الذي نهدف إلى معالجته في هذا المقام أعنى كتابه « الزهر في علوم اللغة وأنواعها » الذي يعد من أهم كتب السيوطي في اللغة وأشهرها إلى جانب كتاب الأشباه والنظائر وجمع الهوامع شرح جمع الجوامع والاقتراح في أصول النحو . وقد طبع عدة طبعات آخرها طبعة مصححة مشروحة بعناية محمد أحمد جاد المولى وآخرين . وقد أشاروا في مقدمتهم للكتاب (ب ، ج) إلى صعوبات تحقيقه ، وأبرزها أنه وعى كثيراً مما حوته كتب اللغة ، ولكن المؤلف كان أحياناً يتر العبارة أو يختصر المطول ، فيستبهم الغرض ويدق المعنى المراد . وكان عليهم لتصحيحه وشرح كثير من ألفاظه التي في حاجة إلى إيضاح لغابيتها وندرتها الرجوع إلى ما أمكنهم العثور عليه من مراجعه الأصلية أولاً ثم إلى المعجمات اللغوية ثانياً .

وإذا كان د . مكرم (ص ٣١٥ ، ٣١٦) محقاً إلى حد ما في بعض نقده لتحقيقهم إذ لم يحددوا كيف صححوا النصوص التي نقلها السيوطي من مراجع صارت مفقودة في الوقت الحاضر كما أن مراجعة المخطوطة غير مذكورة في هولمش الكتاب . ومن ثم انتهى إلى أن الكتاب يقتصر إلى تحقيق علمي ، تستكمل فيه بقية النسخ المخطوطة للكتاب ومقابلتها لمعرفة ما زاد وما نقص ، وتوثيق ما ضبط وما نقل ، كما أن شواهد الكتاب تقتصر إلى تخريج علمي . وبرغم ذلك فإن للحققيين قد بذلوا جهداً طيباً في إخراج الكتاب والتغلب على كثير من المشكلات التي واجهتهم في تواضع ، إذ قالوا في المقدمة (ب) : لذلك بذلنا في ضبطه ما استطعنا من الجهد حتى تسهل قراءاته

ويتيسر فهمه . . أما ما لم نُهتد إلى ضبطه من الألفاظ ، وما لم نستطع تحريره من العبارات - وهو قليل - فقد أشرنا إليه في ذيل الصفحات . . . فإذا الكتاب في حاجة إلى نشرة علمية أكثر ضبطاً وتصحيحاً - وهو أمر حتمي لا يجادل د . مكرم فيه - ومع ذلك فإننا في الوقت نفسه لا يمكن أن نغفط حق الأوائل وننكر جهدهم .

أما مادة كتاب المزهري فهي ثرية متشعبة تتطلب خطة محكمة حتى لا يختلط بعضها ببعض ، وقد اختار السيوطي في تبويبه نهج التبويب في علوم الحديث - أو كما يقول : حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع ، وجعله في خمسين نوعاً : ثمانية في اللغة من حيث الإسناد وثلاثة عشر من حيث الألفاظ وثلاثة عشر من حيث المعنى ، وخمسة من حيث لطائفها وملحها ، وواحد راجع إلى حفظ اللغة وضبط مفاريدها ، وثمانية راجعة إلى حال اللغة وروايتها ونوع المعرفة والشعر والشعراء والأخبار لمعرفة أغلاط العرب .

وليس بغريب أن يتساءل المرء عن مدى إسهام السيوطي في مادة الكتاب أو بعبارة أخرى ما قدر إضافة السيوطي إلى النقول الكثيرة التي جعلت الكتاب بهذه الضخامة ؟ ذهب بعض الباحثين إلى أن كتاب « المزهري » لا يعدو أن يكون مجموعة من النقول اللغوية . ولا يبعد هذا عن عبارة ناشري الكتاب حين قالوا (المقدمة ص ٥) ليس السيوطي فيه إلا الجمع والترتيب ، عدا بدوات قليلة ، مجدها مبعثرة في ثنايا الكتاب ، فقرات قد يقدم بها بين يدي الباب أو يختمه .

لا شك أن السيوطي قد نقل أغلب مادة الكتب من مصادر كثيرة (بلغت مائتي مصدر) من كتب اللغة التي كانت متاحة في أيامه ثم فقدت بعد ذلك فلم تصل إلينا ؛ وهو شق جوهري في محاولتنا الإجابة عن السؤال السابق ، فلا يمكن أن نغفل أنه لم يكن للسيوطي إضافة ملموس في النقل في حد ذاته . وعلى ذلك يمكن موافقة من أكد على هذا الأمر . أم الشق الثاني وهو الذي يبرز من خلاله دور السيوطي الفعلي ، فهو اختيار نصوص الكتاب وتنسيقها وتنظيمها وترتيبها ، على نحو ييسر للقارئ الاستفادة منها ، فالكتاب - كما يقول د . مكرم (ص ٣١٨) - يحتوى على خمسين موضوعاً في اللغة ، وأنها لو تركت وشأنها من غير تحديد لضاعت المعالم بين موضوع وموضوع وذابت الفوارق بين نص ونص . وينتهي إلى أن السيوطي رجل منهج في التأليف لا يترك المسائل تتشابك والموضوعات يختلط بعضها ببعض مما يؤدي إلى الاضطراب في

الفهم والعجز فى معرفة فحوى النصوص (انظر الموضوعات التى احتواها الزهر) .

وهكذا فالدكتور مكرم - متسقاً مع موقفه المدافع عن السيوطى - لا يرى فى النقل تهمة بل قيمة فى ذاته ، ولذا نجده يرفض تهمة « التلخيص والتهذيب والتبويب والتقسيم » التى وجهت إلى السيوطى ، رفضاً تاماً ، ويقول (ص ٣٢٣) : « لا أعترف بهذا الاتهام ، لأن التلخيص فن وقدرة واستيعاب وراء فكرة معنية تندرج تحتها هذه التلخيصات التى تمثلها النصوص التى يوردها للفكرة التى يعرضها » . على أية حال إذا قبلنا هذا الدفاع فإنه من حقنا أن نتردد فى قبول وصفه لنهج السيوطى بأنه تجديدى ، ومن حقنا أن نتساءل : هل يعد ما فعله السيوطى تجديدياً - كما ذهب إلى ذلك د . مكرم فى نقده المجانب للصواب لناشرى الكتاب ، ولا أدرى ما مفهوم التجديد لديه أو ما معاييرها ، كيف نفتتن بأن تنسيق النصوص واختيارها والترتيب بينها ووضع كل نوع مع أخيه وكل قسم مع نظيره وراء فكرة جمعت المشابهة ووصلت بين المتفرق يعد تجديدياً ؟ لقد كان ناشرو الكتاب أبعد نظراً وأصدق رأياً حين وصفوا ذلك العمل دون جحود أو نكران لفضل المؤلف بقولهم : فلقد وعى كتابه كثيراً عما حوته كتب اللغة ، وبذل مجهوداً مشكوراً فى ترتيب ما نقله ووضعه فى محله ، وذلك لا شك يدل على إطلاع واسع وإحاطة شاملة .

وقد أفاد د . الشكعة من هذه العبارة فأعاد صياغتها فى رده على من رأى أنه ليس للسيوطى فى الزهر إلا النقل ، إذ يقول فى كتابه السابق ذكره (ص ٢٠٨) : لم يكن السيوطى ينقل النصوص نقلاً عشوائياً ، وإنما كان يضعها فى مكانها الأمثل على صفحات الزهر فى نطاق منهج دقيق ، رسمه لكتابه ، وترتيب متسق سار على دربه . . . ثم يكشف عن قيمة أو نفاسة ما نقل السيوطى ، وهو ما أشرنا إليه مراراً فيما سبق ، فيقول : « وليس ثمة شك فى أن النقول التى ضمنها السيوطى كتابه من النفاسة يمكن ، لأن نماذج كثيرة منها قد استمدت من كتب قيمة ، ضاعت جميعها ، ولولا اهتمام السيوطى بالنقل منها لما عرفنا عنها كثيراً أو قليلاً . ومن ثم كان النقل الذى اهتم به السيوطى يعتبر من أخطر ما حفل به كتاب الزهر من مواد » .

ولا يختلف الأمر لدى د . رمضان عبد التواب فبعد أن عرض لمصادر الكتاب عرضاً دقيقاً مفصلاً ، تساءل أيضاً فماذا للسيوطى فى كتابه « الزهر » ، وذهب ص ٢١٤ إلى : « أن له أولاً فضل جمع الجزئيات الصغيرة من هنا وهناك فى الموضوع الذى

يكتبه ، وهو يعزو كل قول إلى صاحبه في أمانة علمية فائقة ، ولكنه لا يدري السر الذي جعله يجهل مصدره في مواضع قليلة جداً .

ويضيف كذلك : لم يخل « الزهر » بالإضافة إلى هذا الجمع الدءوب والترتيب المعجب الرائق من خطرات هنا وهناك للمؤلف تعزى إليه وحده ، وهي في بعض الأحيان رأى له ، واجتهاد وصل إليه بثاقب فكره وطول خبرته باللغة (ص ٢١٥) .

فهو يتدخل أحياناً بجمل اعتراضية ، تفسر مبهماً أو تشرح غامضاً أو تضيف جديداً ولم تخل بعض تعليقاته من الوهم ، وهي قليلة ، كما لا تخلو تعليقاته من الرد على ما لم يعجبه من آراء العلماء وتفنيدها بالحجج والبراهين (ص ٢١٦) .

ويضيف د . رمضان محدداً صور إضافة السيوطي في الزهر ، فيقول :

« وتبدو سعة علم السيوطي ، حين يهمل مصدره تفسير شيء ما فيعثر عليه السيوطي مفسراً في كتاب آخر فيذكره » (ص ٢١٧) ، « ويبدو في بعض تعليقات السيوطي استدراكه المكمل لبعض المؤلفات السابقة » (ص ٢١٩) وبعض تعليقاته نادرة ، « وهو كثير التخريج لنصوص مصادره ، من أجل توثيقها ، وهو في تعليقاته حريص كل الحرص على توثيق نقوله بذكر خطوط العلماء الذين نقل عنهم » (ص ٢١٨) .

ويضيف د . الشكعة إلى قيمة المادة قيمة المنهج الذي اتبعه السيوطي في تأليف الزهر ، وهو ما سنفصل الحديث فيه بعد قليل ، فيقول : هذا ولا يفوتنا أمر المنهج الحديثي الذي التزمه السيوطي في تأليف الزهر قد أضفى عليه دقة شاملة ، وألبسه ثوباً أنيقاً من الصدق في الرواية والأمانة في النقل (ص ٢٠٢) .

وثمة أمر ظاهر للعيان لمن ينعم النظر في فصول الزهر وأنواعه ، وهو أنها تختلف قصراً وطولاً اختلافاً يلفت النظر ، فبعضها بضع صفحات ، وبعضها متوسط الطول وبعضها غاية في الإطالة « النوع الأربعون تناهز ثلاثمائة صفحة » ، وربما يرجع السبب في ذلك في بعضها إلى أن المادة اللغوية التي كانت متاحة له ، فهي التي كانت تتحكم في كم هذه الفصول .

وثمة أمر آخر ، وهو أن الأنواع من الرابع والأربعين إلى الخمسين لا تدخل في ميدان الدراسات اللغوية دخولاً مباشراً ، فالعناوين تبرز أنها تتصل بأشخاص وليس باللغة ، ولكن على الرغم من أن موضوعات هذه الأنواع تتناول الأشخاص دون

الموضوعات اللغوية ، فإنها على كل حال موصولة الأسباب بعلم اللغة بشكل أو بآخر ، لأن هؤلاء الأشخاص موضوع الحديث إنما هم أشخاص لغويون أو شعراء من أولئك الذين يحتاج اللغويون بأشعارهم (د . الشكعة ص ١٩٦) .

وبعد أن عرضنا لمادة الزهر نتقل إلى إيضاح معالم منهجه ، غير أنه لم يكن هناك من طريق أفضل للوصول بين تناول المادة والمنهج مما ذكره السيوطي نفسه في مقدمة الزهر ، إذ يقول (ص ١) هذا علم شريف ابتكرت تربيته واخترعت تنويعه وتبويبه ، وذلك في علوم اللغة وأنواعها ، وشروط أدائها وسماعها ، حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع ، وأتيت فيه بعجائب وغرائب حسنة الإبداع . وقد كان كثير من تقدم يلم بأشياء من ذلك ، ويعتني ببيانها بتمهيد المسالك غير أن هذا المجموع لم يسبقني إليه سابق ، ولا طرق سبيله قبلى طارق ، وقد سميت به « الزهر في علوم اللغة » .

وليس ثمة دليل على ماهية المنهج الذى اتبعه السيوطي فى تعامله مع اللغة من عبارة : « حاكيت به علوم الحديث فى التقاسيم والأنواع » . وقد سبقه إلى ذلك كثير من العلماء - كما يقرر د . الشكعة - ولكنه فى الحقيقة كان أشدهم استمساكاً بهذا المنهج وأكثرهم التزاماً به ، وينعكس ذلك بوضوح فى اختياره الأبواب الأولى من كتاب « الزهر » مشكلة لما يشترط فى علوم الحديث ، فقد جعل النوع الأول من أنواعه الخمسين فى معرفة الصحيح الثابت ، والثانى فى معرفة ما روى من اللغة ولم يصح ولم يثبت ، وجعل الثالث فى معرفة المتواتر والآحاد . . . الخ . وهكذا فقد أفرد أبواباً كثيرة تنتهى إلى أن تجعل اللغوى محدثاً أو أقرب للمحدث ، تماماً مثلما جعل علم اللغة والحديث نهريْن يجريان من واد واحد « على حد تعبيره » .

وثمة مظاهر أخرى تؤكد التزامه التزاماً كاملاً بمنهج علوم الحديث ، فهو لا يسوق خبراً إلا برواية ، ولا يأتى بنص إلا وهو موثق من حيث المصدر ، ومن حيث الراوى . ونلاحظ أنه حين يعدد مؤهلات اللغوى نجدها فى جملتها مماثلة لأداب المحدث ، إذ يجب على اللغوى أن يكون حافظاً دؤوباً ، وأن يقيد ما يجمعه كتابة ، وأن يجعل الرحلة وسيلة الطلب ، وأن يحفظ أشعار العرب ، فإن فيها حكماً وأدباً ومواعظ ، ويشعر العرب يستعان على تفسير القرآن والحديث . ويجعل باللغوى أن يكون رفيقاً بمن يأخذ عنهم ، فلا يكثر عليهم ولا يطيل بحيث يضجرون . . . الخ .

ويلاحظ أنه حين يعالج أية قضية من قضاياها يبدأ بمقدمة أو تمهيد موجز لهذه

القضية، ثم يدرس بعد ذلك القضية من كافة جوانبها فيعرض الرأى فيها وأدلته مبتعداً بإيراد النصوص المعصدة لوجهة النظر، مطولة أو موجزة أيضاً تبعاً لما يتطلبه الأمر أو يقتضيه موقف الاستشهاد فى استدعاء النصوص لتأييد فكرة وتوضيح غرض وبيان مقصود من وجهة نظره، إلا أنه يلتزم حين يعرض نصاً كاملاً أن ينسبه لصاحبه، وأن يختمه بكلمة: انتهى. ولا يختلف الأمر حين يعرض نصوصاً مختصرة أو موجزة أو ملخصة مثل قوله: « انتهى كلام ابن جنى ملخصاً ».

ويستدرك عليه د. رمضان أنه قد غابت عنه - برغم هذه الإطالة الظاهرة - حين عالج بعض القضايا اللغوية لم يستخدم بعض المراجع الأساسية التى كان من الأولى اطلاعه عليها أيضاً يقول: « ومع تطويلة النقل فى بعض المصادر على هذا النحو، نراه لا يستخدم فى بعض الأحيان كل الكتب المتخصصة فى الموضوع الذى يكتب فيه » (ص ٢٠٦).

ونتقل أخيراً إلى إلقاء الضوء على مصادر كتاب الزهر، وكما أشرنا من قبل حين عرضنا لمادة الكتاب إلى أنه يضم موضوعات كثيرة متشعبة، مما استلزم معه الرجوع إلى عدد كبير من المصادر التى تناولت تلك الموضوعات، ويؤخذ فى الاعتبار هذا أيضاً خاصية شخصية السيوطى البارزة وهى شغفه بأن يستوعب فى أى موضوع يعرض له كل ما ذكره السابقون عليه فيه، فلا يترك شاردة ولا واردة فى الموضوع إلا نقلها نقلاً واعياً موجهاً، وقد أصاب كل من ذهب إلى أنه ينبغي أن يوضع فى الاعتبار إكثاره من استحضار المصادر وبراعته فى استعمالها، يقول د. رمضان: « لم يكن ينقل ما فى مصادرته نقلاً عشوائياً، وإنما هو نقل واع يتبع منهجاً وتخطيطاً بالغ الدقة » (ص ٢٠٤)، وكذلك د. مكرم حين قال (ص ٣٢٣): « فالسيوطى فى مؤلفاته لا ينقل اعتباطاً، وإنما ينقل فى ضوء فكرة يحاول أن يبرزها، مستعيناً بالمصادر التى بين يديه، والنصوص التى تدعم هذه الفكرة حتى تنضج، فتزدهر ثمارها، وهكذا كان « الزهر » الذى ازدهرت ثماره، وازدهمت أفكاره وتعددت مسائله وكثرت مصادره ».

ويختلف الباحثون فى تحديد عدد هذه المصادر فنجد د. مكرم يذهب فى كتابه السابق إلى أنها بلغت ما يقرب من (١٧١) مصدرراً، بينما يذهب د. رمضان عبد التواب فى كتابه (بحوث ومقالات فى اللغة ص ٢٠٣) إلى: « أنها بلغت مائتى مصدر يعود أقدمها إلى القرن الثانى الهجرى، كالعين للخليل بن أحمد الفراهيدى وأحدثها إلى الفيروزآبادى (ت ٨١٧ هـ) قبل السيوطى بحوالى قرن من الزمان ».

وإذا ما أنعمنا النظر في مصادر المزهرة فنلاحظ إلى جانب كثرتها ووفرتها ، فهي تضم بعض المصادر التي ضاعت ، ولم يعد لها وجود الآن ، وبعضها ما يزال مخطوطاً لم ينشر ، وبعضها عز على علماء عصره العثور عليه ، بل إن السيوطي يشير في ثانياً كتابه إلى أن من المصادر ما رآه ثم افترقه في أثناء تأليف المزهرة ، وبعضها كان نسخاً فريدة بخطوط مؤلفيها . ويذهب د . رمضان إلى « أن نسبة النصوص المنقولة عن كتب مفقودة تبلغ في المزهرة حوالي ٤٠٪ من حجم الكتاب ومن هنا تبدو قيمة كتاب المزهرة للسيوطي الذي حفظ لنا نصوصاً كثيرة ضاعت أصولها ولم تصل إلينا ، وهو في مثل هذه النصوص يعد مصدراً أصيلاً في البحث العلمي » (ص ٢١٣) .

وقد حرص الباحثون على تصنيف تلك المصادر وتقسيمها وبخاصة أن السيوطي لم يقف في مصادره عند كتب اللغة وحدها وإنما أفاد من مؤلفات في تخصصات شتى ، وقد ذكر د . الشكعة ص ١٧٢ وما بعدها أمثلة من تلك المؤلفات ، ولا يتسع المقام لذكرها مفصلة ونكتفي هنا بتقسيم د . رمضان لها ، وهو على النحو التالي :

- ١- كتب في فقه اللغة .
- ٢- معاجم عربية مرتبة على الموضوعات .
- ٣- كتب لغوية متخصصة في موضوع واحد .
- ٤- كتب في النحو والصرف .
- ٥- كتب في لحن العامة .
- ٦- كتب الأمالي .
- ٧- كتب النوادر .
- ٨- دواوين في الأدب وللجاميع الشعرية .
- ٩- مجاميع أمثال العرب .
- ١٠- كتب في البلاغة والنقد القديم .
- ١١- كتب في الأصول والفقه .
- ١٢- كتب في التفسير .

١٣ - كتب فى الحديث .

١٤ - كتب فى التراجم والطبقات .

١٥ - كتب تاريخية .

ونختم هذه المعالجة بتحديد كيفية استعمال السيوطى للمصدر ، ونسأله هل كان له نهج واحد ثابت فى الإفادة من المصدر ، وبعبارة أخرى هل كان ينقل منها بقدر متساو فى المواضيع المختلفة من الكتاب ؟ يتفق الدارسون على أنه كان يختلف قدر النقل من المصدر تبعاً لما تقتضيه مواقف الاستشهاد ، فنجدته يكثر النقل ، إلى حد الإسراف ، من كتب يعينها مثل الإبدال لابن السكيت والصاحبى لابن فارس والخصائص لابن جنى وغيرها . وقد نقل فصولاً كاملة من لمع الأدلة للأبى عبيد ، وأحياناً يلخص مما فى مصدره تلخيصاً شديداً كما فعل حين لخص كتاب مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى ، وأحياناً ينقل نصاً أو نصين ، وأحياناً يختصر نصاً مطولاً ، وعلى ذلك يمكن أن تنتهى إلى أنه كانت تختلف معاملة السيوطى لمصادره من مؤلف إلى مؤلف ومن موقف استشهاد إلى آخر حسبما يتطلب الغرض ، ويفرض سياق الدرس ، فيلزم النقل الحرفى هنا ، والتصرف باختصار أو تقديم أو تأخير هناك . ومن ثم لم يبالغ د . الشكعة حين أجمل دور السيوطى وجهده فى عبارة موجزة إذ يقول ص ٦١ من كتابه السابق : « إن السيوطى ظاهرة علمية فكرية أدبية متميزة بين أقرانه من أعلام القرنين التاسع والعاشر الهجريين ، من حيث تنوع ثقافته وسخاء عطائه ووفرة كتبه ونفاضة محتواها ، مهما اختلف بعض معاصريه معه أو تجاوزوا الحدود المتعارف عليها بين العلماء فيما يتعلق بشخصه أو سلوكه العلمى » .

وهيما يلى نموذج من كتاب (المزهرة) للسيوطى

عبد الرحمن النجدي
 من كتاب « المزهر » السيوطي
 (سنة النبأ المودع)

النوع العشرون معرفة الألفاظ الإسلامية

قال ابن فارس في فقه اللغة - باب الأسباب (٥) الإسلامية :

كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم وسائلكهم وقرابينهم ، فلما جاء الله تعالى بالإسلام حالت أحوال ، ونُسخت ديانات ، وأبطلت أمور ، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخرى ، بزيادات زيدت ، وشرائع شرعت ، وشرائط شرطت ، فعنى الآخر الأول (٦) .

فكان مما جاء في الإسلام ذكر المؤمن ، والمسلم ، والكافر ، والمتأفق ، وإن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان ، وهو التصديق ، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافا بها سُمي المؤمن بالإطلاق مؤمناً . وكذلك الإسلام والمسلم ، إنما عرفت منه إسلام الشيء ؛ ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء ؛ وكذلك كانت لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والستر ؛ فأما المتأفق فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه ، وكان الأصل من نافقاء (٧) اليربوع ؛ ولم يعرفوا في الفسق إلا قولهم : فسقت الرطبة ، إذا خرجت من قشرها ، وجاء الشرع بأن الفسق الإفحاش في الخروج عن طاعة الله تعالى .

(١) في الأصل : الشام بالشين ، والتصحيح عن اللسان .

(٢) في الأصل : يقول .

(٣) في اللسان : عروق الذهب والفضة .

(٤) زيادة من فقه اللغة .

(٥) لعلها باب الأسماء الإسلامية (من تعليق على الصاحبي) .

(٦) ترك المؤلف هناك فقرات طويلة ، فارجع إليها إن شئت صفحة ٤٤ من الصاحبي .

(٧) في اللسان : سمي المتأفق منافقاً لأنه نافق كاليربوع وهو دخوله نافقاه .

ومما جاء في الشرع : الصلاة ، وأصله في لغتهم الدعاء ، وقد كانوا يعرفون الرُّكُوع والسجود ، وإن لم يكن على هذه الهيئة .

قال أبو عمرو : أسجد الرجل : طأطأ رأسه وانحنى . وأنشد :

* فَقُلْ لَهُ : اسْجِدْ لِّلَّيْلِ فَاسْجِدَا *

يعنى البعير إذا طأطأ رأسه لتركية . وكذلك الصنيام أصله عندهم الإمساك ، ثم زادت الشريعة النية ، وحظرت الأكل والمباشرة وغيرهما ، من شرائع الصوم . وكذلك الحج ، لم يكن فيه عندهم غير القصد ، ثم زادت الشريعة مازادته من شرائط الحج وشعائره . وكذلك الزكاة لم تكن العرب تعرفها إلا من ناحية التَّامِّاء ، وزاد الشرع فيها ما زاده .

وعلى هذا سائر أبواب الفقه ؛ فالوجه في هذا إذا سئل الإنسان عنه أن يقول فيه اسمان : لغوى وشرعى ، ويذكر ما كانت العرب تعرفه ، ثم جاء الإسلام به ، وكذلك سائر العلوم كالنحو والعروض والشعر ، كل ذلك له اسمان : لغوى وصناعى . انتهى كلام ابن فارس .

وقال في باب آخر : قد كانت حدثت في صدر الإسلام أسماء ، وذلك قولهم لمن أدرك الإسلام من أهل الجاهلية مُحْضَرَم . فأخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد مولى بنى هاشم [قال (٢)] : حدثنا محمد بن عباس الحشكي (٣) عن إسماعيل بن [أبى (٤)] عبيد الله ، قال : الْمُحْضَرَمُونَ من الشعراء مَنْ قال الشُّعْر في الجاهلية ، ثم أدرك الإسلام ؛ فمنهم حَسَّان بن ثابت ، ولبيد بن ربيعة ، ونابغة بن جعدة ، وأبو زيد ، وعُمَرُو بن شَاس ، والزَّيْرِقَان بن بدر ، وعَمْرُو بن معدى كرب ، وكعب بن زهير ، ومَعْن بن أوس .

وتأويل الْمُحْضَرَم من خَضِرَمَتُ الشَّيْء أى قطعته ، وخَضِرَمَ فلان عطيته أى قَطَعَهَا ، فسمي هؤلاء مُحْضَرَمِينَ ، كأنهم قَطَعُوا عن الكفر إلى الإسلام ، ويمكن (٥) أن يكونَ

(١) في اللسان : يعنى بعيرها أنه طأطأ رأسه لتركيه ، ورواية اللسان : وقلن له ..

(٢) زيادة من الصحاح .

(٣) في الأصل بالحاء والضميط عن الصحاحى .

(٤) زيادة ليست في الصحاحى .

(٥) في الصحاحى : ويمكن .

ذلك لأن رُبِّيْتَهُمْ فِي الشَّعْرِ نَقَصَتْ ؛ لِأَنَّ حَالَ الشَّعْرِ تَطَامَنْتْ فِي الْإِسْلَام ، لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْكِتَابِ الْعَرَبِي الْعَزِيز ؛ وَهَذَا عِنْدَنَا هُوَ الْوَجْه ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنَ الْقَطْع لَكَانَ كُلُّ مَنْ قُطِعَ إِلَى الْإِسْلَام مِنَ الْجَاهِلِيَّةِ مُخَضَّرًا ، وَالْأَمْرُ بِخِلَافِ هَذَا .

وَمِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي كَانَتْ قُرِئَتْ بِزَوَالِ مَعَانِيهَا قَوْلُهُم : الْمَرْبَاعُ ^(١) ، وَالنَّشِيطَةُ ^(٢) ، وَالْقُضُولُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ ^(٣) الصَّفَى ^(٤) ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ اصْطَفَى فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ ، وَخُصَّ بِذَلِكَ ، وَزَالَ اسْمُ الصَّفَى لَمَّا تَوَفَّى ﷺ .

وَمَا تَرَكَ أَيْضًا : الْإِنَاوَةُ ، وَالْمَكْسُ ، وَالْحُلُوانُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُم : أَنْعَمَ صَبَاحًا ، وَأَنْعَمَ ظِلَامًا ، وَقَوْلُهُم لِلْمَلِكِ : آيَّتِ اللَّعْنُ .

وَتَرَكَ أَيْضًا قَوْلَ الْمَمْلُوكِ لِلْمَلِكِ : رَبِّي ، وَقَدْ كَانُوا يَخَاطُبُونَ مَمْلُوكَهُمْ بِالْأَرْبَابِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَأَسْلَمْنَا فِيهَا رَبَّ كُنْدَةٍ وَابْنَهُ وَرَبَّ مَعْدِيْنِ خَبْتٍ وَعَرَعَرُ ^(٥)

وَتَرَكَ أَيْضًا تَسْمِيَةَ مَنْ لَمْ يَحِجْ ضَرُورَةً ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : لَا ضَرُورَةَ ^(٦) فِي الْإِسْلَامِ . وَقِيلَ مَعْنَاهُ : الَّذِي يَدْعُ النِّكَاحَ تَبْتَلًا ، أَوِ الَّذِي يَحْدُثُ حَدَثًا ، وَيَلْجَأُ إِلَى الْحَرَمِ .

وَتَرَكَ أَيْضًا قَوْلَهُم لِلْإِبِلِ تُسَاقُ فِي الصَّدَاقِ : النُّوَافِجُ ^(٧) .

(١) الرِّبَاعُ : رِبْعُ الْغَنِيْمَةِ الَّذِي كَانَ يَأْخُذُهُ الرَّئِيسُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ .

(٢) قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ : النَّشِيطَةُ فِي الْغَنِيْمَةِ : مَا أَصَابَ الرَّئِيسَ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ إِلَى بَيْضَةِ الْقَوْمِ .

(٣) فِي الصَّاحِبِيِّ : وَلَمْ تَذْكُرْ .

(٤) الصَّفَى وَالصَّفِيَّةُ : مَا يَصْطَفِيهِ الرَّئِيسُ لِنَفْسِهِ مِنَ الْمَغْنَمِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ مَعَ الرِّبْعِ الَّذِي لَهُ ، وَالرِّبَاعُ

رِبْعُ الْغَنِيْمَةِ . وَالْفُضُولُ : بِقَايَا تَنْقَى مِنَ الْغَنِيْمَةِ ، فَلَا تَسْتَقِيمُ قِسْمَتُهُ عَلَى الْجَيْشِ لِقَلَّتِهِ وَكَثْرَةِ

الْجَيْشِ ، وَالنَّشِيطَةُ : مَا يَغْنَمُهُ الْقَوْمُ فِي طَرِيقِهِمُ الَّتِي يَمْرُونَ بِهَا وَذَلِكَ غَيْرَ مَا يَقْصِدُونَ بِالْغَزْوِ ،

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : الصَّفَى أَنْ يَصْطَفِيَ الرَّئِيسُ لِنَفْسِهِ بَعْدَ الرِّبْعِ شَيْئًا كَالنَّاقَةِ وَالْفَرَسِ وَالسَّيْفِ

وَالْجَارِيَةِ ، وَالصَّفَى فِي الْإِسْلَامِ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ ، وَقَدْ اصْطَفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَيْفَ مَنْبِيهِ بْنِ

الْحِجَاجِ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ ذُو الْفَقَارِ ، وَاصْطَفَى صَفِيَّةَ بِنْتَ حَبِشٍ .

(٥) الْخَبْتُ : الْمَتَّعُ مِنْ بَطْنِ الْأَرْضِ ، وَالْعَرَعَرُ : شَجَرُ السَّرْوِ .

(٦) يُوصَفُ بِهَا الذَّكَرُ وَالْمُوْتُ .

(٧) كَانَتْ الْعَرَبُ تَقُولُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لِلرَّجُلِ إِذَا وَلَدَتْ لَهُ بِنْتُ : هَنِئًا لَكَ النَّافِجَةُ . أَيْ الْمَعْظَمَةُ

لِلْمَلِكِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَزَوِّجُهَا فَيَأْخُذُ مَهْرَهَا مِنَ الْإِبِلِ فَيُضَمُّهَا إِلَى إِبِلِهِ فَيَنْفِجُهَا أَيْ يَرْفَعُهَا وَيَكْتَرُهَا .

ومما كُرِهَ في الإسلام مِن ألفاظ قول القائل : خَبِثَتْ نَفْسِي ؛ للنهي عن ذلك في الحديث ، وكُرِهَ أيضاً أن يقال : استأثر الله بفلان .

ومما كانت العرب تستعمله ثم ترك قولهم : حَجَرًا مَحْجُورًا ، وكان هذا عندهم لعنيين :

أحدهما - عند الحرمان ، إذا سئل الإنسان قال : حَجَرًا مَحْجُورًا ، فيعلم السامع أنه يريد أن يحرمه ، ومنه قوله :

حنت إلى النَّخْلَةِ القُصْوَى فَقُلْتُ لَهَا : حَجَرٌ حَرَامٌ أَلا تَكِ الدَّهَارِيسَ (١)

والوجه الآخر : الاستعاذة ، كان الإنسان إذا سافر فرأى من يخافه قال : حَجَرًا مَحْجُورًا ، أي حرام عليك التعرض لي ، وعلى هذا فسر قوله تعالى : يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ ويقولون حَجَرًا مَحْجُورًا . يقول المجرمون ذلك كما كانوا يقولونه في الدنيا . انتهى ما ذكره ابن فارس .

وقال ابن برهان في كتابه في الأصول : اختلف العلماء في الأسماء : هل نُقلت من اللغة إلى الشرع ؟ فذهبت الفقهاء والمعتزلة إلى أن من الأسماء ما نُقل كالصَّوم ، والصلاة ، والزكاة ، والحج .

وقال القاضي أبو بكر : الأسماء باقية على وَضْعِهَا اللَّغْوِي غير منقولة .

قال ابن برهان : والأول هو الصحيح ؛ وهو أن رسول الله ﷺ نُقلها من اللغة إلى الشرع ، ولا تخرج بهذا النقل عن أحد قسمي كلام العرب وهو المجاز ، وكذلك كل ما استحدثه أهل العلوم والصناعات من الأسماء ؛ كأهل العرُوض ، والنحو ، والفقه ، وتسميتهم النقض والمنع والكسر والقلب وغير ذلك . والرفع والنصب والخفض ، والمديد والطويل .

قال : وصاحبُ الشرع إذا أتى بهذه الغرائب التي اشتملت الشريعة عليها من علوم حار الأولون والآخرون في معرفتها مما لم يخطر ببال العرب ، فلا بد من أسمائها تدل على تلك المعاني . انتهى .

(١) في اللسان : حجت ، وفي الأصل : الدعاير ، وهذه رواية اللسان وفي اللسان : حَجَرٌ مثلثة الحاء ، ولكن الكسر أفصح .

ومن صَحَّح القول بالنقل الشيخ أبو إسحاق الشيرازي وألكنيا ؛ قال الشيخ أبو إسحاق : وهذا في غير لَفْظ الإيمان ؛ فإنه مُبْقَى على موضوعه في اللغة . قال : وليس من ضرورة النقل أن يكونَ في جميع الألفاظ ، وإنما يكون على حسب ما يقوم عليه الدليل .

وقال التاج السبكي : رأيت في كتاب الصلاة للإمام محمد بن نصر عن أبي عبيد : أنه استدلَّ على أن الشارعَ نَقَلَ الإيمان عن معناه اللغوي إلى الشرعي بأنه نقل الصلاة والحج وغيرهما إلى معانٍ آخر . قال : فما بالُ الإيمان ؟

قال السبكي : وهذا يدلُّ على تخصيص محلِّ الخلاف بالإيمان .

وقال الإمام فخر الدين وأتباعه : وقع النقلُ من الشارع في الأسماء دون الأفعال والحروف ؛ فلم يوجد النقلُ فيهما بطريق الأصالة بالإِسْتِقْرَاء ؛ بل بطريقِ التَّبَعِيَّة ؛ فإن الصلاة تستلزم صِلَى .

قال الإمامُ : ولم يوجد النقلُ في الأسماء المترادفة ، لأنها على خلاف الأصل ؛ فتقدَّر بقدر الحاجة .

وقال الصفي الهندي : بل وُجد فيها في الفُرْض والواجب والتزويج والإنكاح .

وقال التاج السبكي في شرح المنهاج : الألفاظُ المُستعملة من الشارع وقع منها الاسمُ الموضوعُ بإزاء الماهيات الجعلية ؛ كالصلاة ؛ والمصدرُ في أنت طلاق ؛ واسمُ الفاعل في أنت طالق ، وأنا ضامن ؛ واسمُ المفعول في الطلاق والعقِّ والوكالة ؛ والصفة المشبهة في أنت حرٌّ ، والفعل الماضي في الإنشاءات ؛ وذلك في العقود كلها ، والطلاق ؛ والمضارع في لفظ أشهد في الشهادة ، وفي اللعان ؛ والأمر في الإيجاب والاستيجاب في العقود نحو بعني واشتر مني .

قال ابن دُرَيْد في الجمهرة : الجوائز : العطايا ، الواحدة جائزة .

قال : وذكر بعض أهل اللغة : أنها كلمة إسلامية ، وأصلها أن أميراً من أمراء الجيوش وأقرب العدو ، وبينه وبينهم نهر ، فقال : مَنْ جازَ هذا النهرَ فله كذا وكذا ؛ فكان الرجلُ يعبرُ النهرَ فيأخذُ مالا ، فيقالُ : أخذ فلان جائزةً فسميت جوائز بذلك .

وقال فيها : لم يكن المحرمُ معروفاً في الجاهلية ، وإنما كان يقال له ولصفر

الصَّفَرَيْنِ ، وكان أول الصَّفَرَيْنِ من أشهر الحرم ؛ فكانت العربُ تارةً تحرِّمه ، وتارةً تُقاتل فيه ، وتحرِّم صفر الثاني مكانه .

قلت : وهذه فائدة لطيفة ، لم أراها إلا في الجمهرة ؛ فكانت العرب تسمى صفر الأولى ، وصفر الثاني ، وربيع الأول وربيع الثاني ، وجمادى الأولى ، وجمادى الآخرة ؛ فلما جاء الإسلام ، وأبطل ما كانوا يفعلونه من النسئ^(١) ، سمَّاهُ النبي ﷺ شهر الله المحرم ، كما في الحديث : أفضلُ الصَّيَامِ بعدَ رَمَضَانَ شهرُ الله المحرم ؛ وبذلك عُرِفَتِ النِّكْتَةُ في قوله : شهر الله . ولم يردْ مثلُ ذلك في بقية الأشهر ولا رمضان ، وقد كنتُ سئلتُ من مدة عن النِّكْتَةِ في ذلك ولم تحضرني فيها شيء ، حتى وقفتُ على كلام ابنِ دُرَيْدٍ هذا ؛ فعرفتُ به النِّكْتَةَ في ذلك .

وفي الصحاح قال ابنُ دُرَيْدٍ : الصَّفَرَانِ : شهران في السنة ، سُمِّيَ أحدهما في الإسلام المحرم .

وفي كتاب ليس لابن خالويه : إن لفظ الجاهلية اسمٌ حَدَّثَ في الإسلام للزَّمن الذي كان قبل البعثة . والمنافق اسمٌ إسلاميٌّ لم يُعرف في الجاهلية ، وهو من دَخَلَ في الإسلام بلسانه دون قلبه ؛ سُمِّيَ منافقاً مأخوذاً من نفاقه^(٢) اليربوع .

وفي المجمل : قال ابن الأعرابي : لم يُسمع قط في كلام الجاهلية ولا في شعرهم فاسق .

قال : وهذا عجيبٌ ، وهو كلامٌ عربي ، ولم يأت في شعر جاهلي ، وفي الصحاح نحوه .

وفي كتاب ليس : لم يعرف تفسير الضُّراح^(٣) إلا من الحديث قال : هو بيت في السماء يلزأ الكعبة .

وفي الصحاح : التَّفَقَّ في المناسك : ما كان من نحو قَصِّ الأظفار ، والشارب ، وحلْقِ الرأس والعانة ، ورمي الجمار ، ونَحْرِ البدن ، وأشباه ذلك .

(١) شهر كانت توخره العرب في الجاهلية ، فنهى الله عنه .

(٢) النفاق : إحدى جحرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها .

(٣) في الأصل بالصاد ، والتصحيح عن اللسان .

قال أبو عبيدة : ولم يجى فيه شعرٌ يحتجُّ به .

وفيه : إذا كان الفرس لا ينقطع جزيه فهو بحر ، شبه بالبحر الذى لا ينقطع ماؤه ، وأول من تكلم بذلك رسول الله ﷺ فى وصف فرس ركبه .

وقال ابن دُرَيْد فى المجتبى : باب ما سُمع من النبى ﷺ مما لم يُسمع من غيره قبله :

أخبرنا عبد الأول بن مرید أحد بنى أنف الثاقبة من بنى سعد فى إسناد قال : قال على رضى الله عنه : ما سمعتُ كلمةً عربيةً من العرب إلا وقد سمعتها من عربى قبله .

وقال ابن دُرَيْد : ومعنى حَتَفَ أنفه : أن رُوحه تخرج من أنفه ، بتتابع نفسه ، لأن الميت على فراشه من غير قَتْلٍ يَنْتَفِس ، حتى يَنْقُضَ رَمَقَهُ ، فخصَّ الأنفَ بذلك ؛ لأنه من جهته يَنْقُضُ الرَمَقَ .

قال ابن دُرَيْد : ومن الألفاظ التى لم تُسمع من عربى قبله قوله : « ولا يَنْتَطِحَ فيها عَتْرَان » .

وقوله : « الآن حمى الوطيس » ، وقوله : « لا يُلْدَغُ المؤمن من جُحُرِ مرتين » .
وقوله : « الحربُ خدعة ^(١) » . وقوله : « إياكم وخَضراءُ الدِّمَنِ » فى الألفاظ كثيرة .

وفى الصحاح قال أبو عبيد : الصَّيرُ ، فى الحديث ^(٢) أنه شَقَّ الباب ، ولم يُسمع هذا الحرف . قال : والزَّمارة ^(٣) فى الحديث أنها الزانية . قال أبو عبيد : ولم أسمع هذا الحرف إلا فى الحديث ، ولا أدرى من أى شيء أخذ ^(٤) .

وفيه : الجُلْهُمة بالضم الذى فى حديث أبى سفيان : ما كذتُ تَأَذَّنُ لى حتى تَأَذَّنَ لحجارة الجُلْهُمَتين ^(١) . قال أبو عبيدة : أراد جانبي الوادى ، وقال : لم أسمع بالجُلْهُمة إلا فى هذا الحديث ، وما جاء إلا ولها أصل .

(١) يفتح الخاء وضمها ، والفتح أفصح ، وخدعه مثل همزة (لسان مادة خدع) .

(٢) الحديث : « من نظر فى صير باب فعينه هدر » والصير : شق الباب .

(٣) فى حديث عن أبى هريرة : أن النبى ﷺ نهى عن كسب الزمارة .

(٤) قال الجوهري : يحتمل أن يكون أراد المغنية ، يقال غناء زمير : أى حسن .

وفى تهذيب الإصلاح للثبريزي : يقال اجعل هذا الشيء باجاً^(٢) واحداً مهموزة ،
 أى طريقاً واحداً . ويقال : إن أول من تكلم به عثمان بن عفان .
 وفى شرح الفصيح لابن خالويه : أخبرنا ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي قال :
 أول ما سُمع مصدر « فاض الميت » من شريح قال هذا أو أن فوضه .
 وفى كتاب ليس : لم يُسمع جمع الدُّجَال من أحدٍ إلا من مالك بن أنس فقيه
 المدينة ، فإنه قال : هؤلاء الدُّجاجة^(٣) .

(١) الحديث . إن النبي ﷺ أخر أبا سفيان فى الإذن وأدخل غيره من الناس قبله فقال : ما كدت ...
 الخ .

(٢) تهمز ولا تهمز ، وفى المصباح قال : ومنه قول عمر رضى الله عنه : لأجعلن الناس كلهم باجاً
 واحداً أى طريقة واحدة فى العطاء .

(٣) عبارته : ليس أحد فسر الدجال أحسن من تفسير أبى عمر قال : الدجال المموه يقال : دجلت
 السيف : موته وظليته بماء الذهب ، قال : وليس أحد جمعه إلا مالك ابن أنس قال : هؤلاء
 الدجاجة .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(٧)

بناء المعجم على أساس صوتي

- مفهوم المعجم

- كتاب العين للخليل بن أحمد القراهيدي

- جمهرة اللغة لابن دريد

- تهذيب اللغة للأزهري

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أسكنه الفردوس

(٧)

بناء المعجم على أساس صوتي

مفهوم المعجم

لم تمكننا المصادر من تحديد متى أطلق لفظ «معجم» على كتاب ألف بترتيب حروف المعجم ، ولا من كان أول من أطلق هذا اللفظ على كتابه ، اصطلاحاً . فربما يرجع استخدامه إلى القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ، إذ إنه أطلق على بعض الكتب النوعية التي تعنى بمواد مرتبة ترتيب حروف المعجم أو تراجم خاصة . ومن أوائل الكتب التي وصل خبرها إلينا ، وهي تحمل اسم «معجم» ، كتاب أبي القاسم عبد الله ابن محمد البغوي (٢١٤ - ٣١٧ هـ) الذي أطلق عليه «معجم الصحابة» ، ثم توالى العلماء في تأليف معاجم لأسماء القراءة والشيخ والشعراء وغيرهم (*) .

بيد أن ريادة صاحب الصحيح ، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ - ٢٥٦ هـ) ظاهرة في تأليفه كتاباً مرتبة على حروف المعجم ككتاب التاريخ الكبير الذي أشار في مقدمته إلى وضعه الأساسى على : أ ، ب ، ت ، ث ، وإثما بدىء بمحمد من بين الحروف لحال النبى (ﷺ) ، فإذا فرغ من المحمدين ابتدء بالألف ثم الباء ... إلى الياء .

ويبدو أن هذا المصطلح قد ذاع بعد ذلك وانتشر ، واتسعت دلالاته ، لتطلق ليس

(*) انظر فى أسمائها ما أورده د . حسين نصار فى المعجم العربى ص ٨ ، ود . عدنان الخطيب فى المعجم العربى ، ص ٣١ ، ٣٢ .

على كتب الطبقات المرتبة على حروف المعجم فحسب ، بل على الكتب التي رتبت فيها الكلمات بترتيب حروف الهجاء ، ويتضح ذلك في العمل المعجمي الذي ألفه ابن فارس (٣٩٥ هـ) وأطلق عليه «معجم مقاييس اللغة» .

وأظن أنه من المفيد أن نتوقف عند معنى الإعجام لغة لتتعرف على ذلك الخلاف الذي دار حول الدلالات التي تضمها مادة (ع ج م) . ويبدو أن الدلالة الأولى التي عرفت بين العرب كانت الإبهام والإخفاء ، وهي ضد البيان والإفصاح ، ودليل ذلك ما أورده المعجمات العربية كالعين والجمهرة والتهذيب وصحاح العربية واللسان والقاموس وتاج العروس وغيرها .

فالأعجم الذي لا يفصح ولا يبين كلامه وإن كان من العرب ، والأعجم أيضاً الذي في لسانه عجمة ، وإن أفصح بالعجمية ، ويقال : رجل أعجم وامرأة عجماء .

وأعجم الشعر : لحن فيه ، وأتى به غير فصيح ، دال على المعنى .

وأعجم كلامه : إذا ذهب به إلى العجمة .

واستعجم القراءة : لم يقدر عليها لغلبة النعاس .

واستعجم الرجل : سكت .

واستعجمت الدار عن جواب سائلها : سكتت .

واستعجم علينا الكلام : استبهم .

وفلان يستعجم في شعره : إذا كان يحوج قارئه إلى الاستعانة بمعجم . الدلالة المسيطرة هنا إذن هي دلالة السلب . وربما كانت هذه الدلالة هي السائدة حين كانت العربية لغة منطوقة ، ولم تكن الكتابة والتدوين ، فلما بدأت جهود العلماء في العناية بالخط ووضع النقاط والشكل وأصول الكتابة ، استخدمت الدالتان ، وصار يفهم العرب من لفظة «معجم» السلب والإيجاب معاً ، وإن غلب الإيجاب بعد ذلك . فقالوا :

(وزن أفعل) أعجم الكتاب : خلاف أعربه ، أى أوضحه .

وأعجم الكتاب : أزال استعجابه / عجمته .

(وزن فعل) وعجم الكتاب : للسلب والإيجاب .

والإعجام والتعجيم : التنقيط ، أى وضع نقاط فوق حروف الكتاب لكى تستبين عجمته ، ويتضح .

ويوضح المبرد ذلك التركيب الإضافى « حروف المعجم » (بمعنى حروف الإعجام) ، إذ يقول : فليس المقصود حروف الكلام المعجم ولا حروف اللفظ المعجم ، وإنما المعنى أن الحروف هى المعجمة . . . وهذا التركيب (حروف المعجم) من باب إضافة المفعول إلى المصدر ، مثل سهم نضال ، أى سهم من شأنه أن يناضل به . . . وكذلك حروف المعجم ، أى حروف من شأنها أن تعجم .

وفى توضيح علة إطلاق « معجم » على الحروف كلها ، على الرغم من أنها جميعها ليست بمعجمه ، بل بعضها معجم ، والآخر غير معجم ، يقول ابن سيده فى المحكم والمحيط الأعظم (ع ج م) :

فإن قيل : إن جميع هذه الحروف ليس بمعجماً ، وأما المعجم بعضها ، ألا ترى أن الألف والdal والحاء ونحوها ليس بمعجماً ، فكيف استجازوا تسمية جميع هذه الحروف حروف المعجم ؟

قيل له : إنما سميت بذلك ، لأن الشكل والحد إذا اختلفت أصواته ، فأعجمت بعضها ، وتركت بعضها ، فقد علم أن هذا المتروك بغير إعجام ، وهو غير ذلك الذى من عادته أن يعجم ، قد ارتفع أيضاً بما فعلوه ، الإشكال والاستبهام عنهما جميعاً ، ولا فرق بين أن يزول الاستبهام عن الحرف بإعجام عليه أو يقوم مقام الإعجام فى الإيضاح والبيان . ألا ترى أنك إذا عجمت الجيم بواحدة من أسفل والحاء بواحدة من فوق ، وتركت الحاء غفلاً ، فقد علم بإغفالها أنها ليست بواحدة من الحرفين الآخرين ، أعنى الجيم والحاء ، وكذلك الدال والذال والصاد والضاد وسائر الحروف ، فلما استمر البيان فى جميعها جاز تسميتها « حروف المعجم » .

هنا تعليل من ذهب إلى أنها تركيب إضافى ، ولكن ربما يقدم التعليل الآخر تفسيراً أكثر وجاهة ، إذ يرى أن التركيب كان « حروف الخط المعجم » فالوصف هنا إذن للخط ، بمعنى أنه لا يبين إلا بالإعجام تنقيطاً وشكلاً ، وعليه تكون كلمة (معجم) فى (حروف المعجم) صفة لموصوف محذوف هو الخط . ثم أريد بهذا التركيب بعد ذلك ، حروف العربية المرتبة بطريقة ما ، ثم رأوا - كما يقول د . عدنان الخطيب فى كتابه المشار إليه أنفاً ص ٣٠ - فى ترتيب الحروف نهجاً يمكن التزامه فى عرضهم للمعلومات التى

يريدون تدوينها ، فيستهلّون بذلك الرجوع إليها ، إذ يكتفى المراجع بالنظر فى المعلومات المدونة فى الفصل المعقود للحروف الذى تبتدىء به الكلمة الدالة على الموضوع ، ويكون هذا فى الموضوعات التى يمكن ترتيبها تبعاً للحرف الذى تبتدىء به أول كلمة فى الموضوع ، أو أى كلمة أخرى تدل عليه ، كما فى ترتيب الأحاديث النبوية أو تراجم الرجال من صحابة وعلماء وشيوخ ، أو كما فى تقويم البلدان والأمصار .

بيد أنه يلاحظ أن هذه الدلالة لم تستقر على الكتاب الذى يحصى مفردات اللغة ، ويسير على نهج معين فى ترتيب مواده على حروف المعجم إلا فى القرن الرابع الهجرى على يد ابن فارس ، كما قلنا . فقد أطلق الخليل بن أحمد (١٧٥ هـ) على معجمه (العين) وأبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ) على معجمه (كتاب الجيم) وابن دريد (ت ٣٢١ هـ) على معجمه (جمهرة اللغة) ، والفارابى (ت ٣٥٠ هـ) على معجمه (ديوان الأدب) ، والقالى (ت ٣٥٦ هـ) على معجمه (البارع) ، والأزهري (ت ٣٧٠ هـ) على معجمه (تهذيب اللغة) ، والصاحب بن عباد (ت ٣٨٥ هـ) على معجمه (المحيط) ، والجوهري (ت ٣٩٣ هـ) على معجمه (صحاح العربية) . ويبدو أن ابن فارس قد تفرد فى استخدام مصطلح « معجم » ، فلا نجد من يستخدمه فيما بعد من اشتغل بالتأليف المعجمى . بيد أنه ثمة كلمات أخرى أطلقها مؤلفو المعاجم على مؤلفاتهم ، إذ كانوا يطلقون اسماً من أسماء البحر أو صفة من صفاته عليها ، كما فعل ابن عباد فى معجمه (المحيط) ، وربما قصد بها الإحاطة بمفردات اللغة ، كذلك ابن سيده (ت ٥٤٨ هـ) فقد أطلق على معجمه (المحكم والمحيط الأعظم) ، وأطلق الصاغاني (ت ٥٧٧ هـ) على مؤلفه (العباب / مجمع البحرين) . أما الفيروز آبادى (ت ٨١٧ هـ) فقد أطلق على معجمه (القاموس المحيط) لأنه - على حد تعبيره - البحر الأعظم ، أى لإحاطته بلغة العرب لإحاطة البحر للربع المعمور . ويبدو أن هذه الكلمة كانت معروفة فى البيئة اللغوية الفارسية التى نشأ فيها ، بل إنها كانت معروفة لدى علماء الجغرافيا قبل زمنه بكثير ، فقد وردت لدى المقدسى (ت ٣٧٥ هـ) فى أحسن التقاسيم ص ١٢٤ .

وقيمة هذا المصطلح أنه قد كتب له البقاء حتى العصر الحديث ، ليستخدم على الألبسة مرادفاً لمصطلح « معجم » الذى يقابل مصطلح Dictionary فى الإنجليزية .

و Dictionaire فى الفرنسية من الكلمة اللاتينية الوسيطة Dictionarium ، وتعنى : مجموع ما يعلم أو النصاب التعليمى . أما فى الألمانية فالمصطلح المقابل هو Werterbuch ويعنى حرفياً : كتاب الكلمات . وتحدد دلالة هذا المصطلح - بشكل أساسى - فى أنه الكتاب المرجعى الذى يضم كلمات اللغة مرتبة ترتيباً هجائياً أو معنوياً (موضوعياً) ، ويعطى مع كل كلمة هجاءها ودلالاتها ، وقد يضيف إلى ذلك نطقها واستخدامها ومرادفاتها واشتقاقاتها وتاريخها وبعض الصور الإيضاحية لها أو أحد هذه الجوانب على الأقل .

ويستخدم هذا المصطلح أيضاً فى دلالة أخرى ، وهى الكتاب الذى يقدم مجموعة المعارف الأساسية فى أحد موضوعات المعرفة ، وغالباً ما ترتب مدخل الموضوعات الجزئية بداخله ترتيباً هجائياً(*) . وقد أشرنا فيما سبق إلى أن هذا الاستخدام هو الأسبق ، كمعاجم المحدثين والقراء والشيوخ ، بل والشعراء والبلدان والمؤلفين وغير ذلك .

(*) انظر فى هذه الدلالات للمصطلح : د . محمود حجازى : المعجمات الحديثة ص ٢٦ . ودائرة المعارف البريطانية (E B) ، مادة (Dictionary) .

كتاب العين

للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠/١٧٥ هـ)

بدأ التأليف اللغوى فى القرن الأول الهجرى بداية متواضعة ، غير أنه ما لبث أن نشط فى القرن الثانى نشاطاً كبيراً على يد هؤلاء اللغويين الرواد الذين انكبوا على جمع اللغة من مصادرها الأصلية وتدوينها فى موضوعات شتى ، شكلت مادة لغوية ضخمة ، صبت بعد ذلك فى المعاجم اللغوية . غير أنه قد بدأت فى النصف الثانى من القرن الثانى للهجرة حركة تأليف المعاجم العربية الموازية لحركة الجمع الموضوعى ، بدأت بكتاب العين ، الذى يعد أول محاولة لحصر ألفاظ اللغة العربية ، على نحو شامل وفى إطار نظام منهجى واضح له أسس وقواعد مضبوطة . ويبدو أن تأليف العين كان طفرة وسابقاً لأوانه ، إذ لم تكن حركة جمع اللغة قد انتهت بعد من عملية استقصاء اللغة وتسجيلها بشكل تام ، ولم يشاركه هذا السبق إلا أبو عمرو الشيبانى (٢٠٦ هـ) فى معجمه (كتاب الجيم) إلا أنه خالف نهج الخليل الصوتى ، إذ يرتب الكلمات الواردة فى إطار الجذر الواحد ترتيباً داخلياً على نحو ما فعل الخليل داخل المواد . ولم تحدث إضافة منهجية أخرى فى بناء المعجم إلا فى القرن الرابع الهجرى الذى يعد أهم القرون فى وضع المعاجم العربية .

تدين علوم العربية لهذا العبقري بالفضل ؛ فقد حصر موازين الشعر العربى ، بوضعه علم العروض ، ووضع طريقة الضبط بالشكل التى نستخدمها إلى اليوم ، وشكلت آراؤه وأفكاره أسس أقدم كتاب فى النحو لتلميذه سيبويه ، وابتكر نظاماً رياضياً لحصر مفردات اللغة ، فأهداه حسه الموسيقى إلى وضع أسس ترتيب المعجم ترتيباً أبجدياً على أساس صوتى يعتمد على مخارج الحروف .

وثمة خلاف حول مدى إسهامه فى العين ، وذلك القدر الذى فعله لتلميذه الليث بن المظفر (ت ١٩٠ هـ) . ويبدو أن جهد الخليل ينحصر فى المقدمة ، ووضع التخطيط العام للكتاب ، وتطبيقه فى الأبواب الأولى . أما الليث فهو راوية ما أعده الخليل ومؤلف باقى الكتاب . وقد رتب المادة اللغوية فى كتاب العين على حسب مخارج الحروف من الحلق ، على النحو التالى :

[ع ح هـ خ غ / ق ك / ج ش ض / ص م ز / ط ذ ث / ز ل ن / ف ب م / و اى] .

وقد علل الليث حكاية عن الخليل تقديم العين على الحاء والهاء وما لاحظته من تغيير الهمزة والألف فلم يبدأ بأى منها ، وإنما بدأ بالعين لأنه الصوت الحلقى الأول الذى لا يتغير فى الأبنية الصرفية ، وسمى معجمه باسم أول قسم فيه من كتاب « العين » ثم تلاه ببقية أصوات الحلق ، متدرجاً من أعلى إلى أسفل ، فذكر باقى الحروف ، حتى الحروف الشفوية ، وختم ترتيبه بأصوات العلة والهمزة . هذا الأساس الأول للترتيب الخارجى .

أما الأساس الثانى ، وهو خاص بالترتيب الداخلى ، فينقسم قسمين :
الأول : ترتيب الكلمات على أساس الحروف لإصول فقط ، دون الجروف الزوائد ، وظل هذا المبدأ الذى وضعه الخليل فى [كتاب العين] الأساس الذى بنيت عليه معظم المعاجم العربية .

الثانى : ترتيب الكلمات الداخلة تحت مادة واحدة على أساس الأبنية ، فبدأ بالشئى ثم الثلاثى (الصحيح والمعتل واللفيف) ثم الرباعى ، ثم الخماسى . والتزم هذا المبدأ أيضاً عدد من المعاجم التى سارت على نهج الخليل ، مثل تهذيب اللغة والمحيط والبارع وغيرها .

أما الأساس الثالث فهو التقليلات ، إذ تتج هذه الطريقة فى الشئى إمكائتين فقط ،
مثل : ع د / د ع . أما الثلاثى ففيه ستة تقليلات ، مثل :

ك ت ب / ك ب ت / ت ك ب / ت ب ك / ب ك ت / ب ت ك .

أما الرباعى فعدد التقليلات فيه ٢٤ وجهاً تقلياً ، وفى الخماسى تبلغ ١٢٠ وجهاً تقلياً .

ويدهى أن هذه التقليلات لا يوجد لها فى اللغة أمثلة ، إذ إنها ليست كلها مستعملة عند العرب ، ولذلك أطلق الخليل على الصيغ التى وجدها فعلاً مصطلح « المستعمل » وعلى الصيغ غير الموجودة ، ولكنها ممكنة نظرياً « المهمل » ، ويلاحظ أنه يصدر حديثه عن كل مادة بيان ما استعمل من تصاريدها وما أهمل ، مثل :

« باب العين والهاء والجيم معهما . ع هـ ج ، هـ ج ع ، مستعملان ، ج هـ ع ، ع هـ ج ،

هعج ، جعه مهملات . وقد حرص على ذلك دائماً ، ينيه على المستعمل والمهمل ، ثم يبدأ فى شرح التصريفات المستعملة ، الأول فالثانى فالثالث . . . الخ .

وثمة ملاحظات يجب أن يشار إليها فى هذا السياق ، وهى :

- يضم كل حرف جميع الكلمات التى ورد فيها الحرف فى أى موضع فيها ، فإذا انتقل إلى حرف آخر استبعد الكلمات التى فيها الحرف المتقدم ، بمعنى أنه بدأ كتابه بحرف العين ، فذكر جميع الكلمات التى تتضمن حرف العين فى أى موضع منها ، وحين انتقل إلى حرف الحاء ذكر جميع الكلمات التى تتضمن هذا الحرف ، ولكنه استبعد الكلمات التى فيها عين ، لأنه قد تقدم ذكرها فى حرف العين المتقدم ، وهكذا .

- بناءً على كل ما تقدم فإن البحث عن كلمة ما فى العين يلزم تتبع الخطوات التالية :

- تجريد الكلمة من الحروف الزوائد ، للوصول إلى المادة الأصلية (الحروف الأصول) ، فإذا كانت الكلمة جمعاً ردت إلى الأفراد ، وإذا كانت مضعفة استغنى عن التضعيف لتحديد بنائها الثنائى أو الثلاثى أو الرباعى . . . الخ .

- ترتب حروف المادة الأصلية ترتيباً صوتياً وفق نظام الخليل الصوتى المشار إليه فيما سبق ، فإذا كانت الكلمة مثل : كعج ، فالبحث عنها فى مادة : ع ك ل .

ثار خلاف حول أصالة هذا النظام ، فقليل إن الخليل لم يبتكره ، وإنما تأثر فيه بالهنود فى ترتيب حروف لغتهم السنسكريتية على هذا النظام . وهذا لم يثبت بعد ، فإذا سلمنا به فإن طريقته فى رد المشتقات إلى مادة واحدة تعد أصلاً لها جميعاً ، وجهده فى استقصاء الأبنية ، الثنائية والثلاثية والرابعة والخامسة وإن تقدمت عليه جهود فى هذا سهلت مهمته ، وتوصله إلى طريقة تتحكم فى حصر الصيغة المختلفة للكلمة الواحدة ، أعنى طريقة التقليبات فحدد ما هو مستعمل وما هو غير مستعمل فى اللغة ؛ كل هذه أمور جعلت صنيعة - بلا مراء - أساساً ارتكز عليه علماء اللغة ومؤلفو المعاجم الذين جاءوا بعده ؛ فلم يخل كتاب فى اللغة أو معجم من الإشارة إليه .

أما طريقته فى الشرح والاستشهاد فكانت واحدة ، إذ كانت البداية دائماً بذكر المادة مجردة ، وهذا هو المبدأ الأساسى الذى ارتضاه أغلب المعجميين ، ثم شرحها مجردة ومزيدة ، ولم يحد عن تتبع مشتقات الكلمة وجمعها فى موضع واحد . وكان يذكر الفعل ومصدره فى مثال يبين معناه ، فإذا كان مزيداً بين طرق زيادته ، ويلحق بالمصدر

الصفات إن وجدت . أما الأسماء فكان يبين وزنها ويشرحها ويهتم بإظهار علة تسمية الشيء بذلك الاسم ، وكيفية اشتقاقه وعلمته ، وذكر صيغ المفرد والجمع . وإذا كان للفظ دلالات مختلفة أوضحها في عدة استعمالات . وقد جمع في معجمه المستعمل الواضح والغريب والنادر ، إلا أنه أولى المستعمل عناية أكبر في الشرح والتعليل .

لم يغفل ما عني به أصحاب الرسائل من حيوان وحشرات ونبات ومظاهر البيئة الطبيعية العربية ، واستند في شرحه إلى شواهد من القرآن والشعر والحديث والمأثور ، كما أورد عدداً من لغات العرب وخصائصها مثل تميم وربيعة وطى وهذيل وغيرها .

- تعرض المعجم لنقد عنيف ، وكان للمتأخرين عدة مأخذ عليه ، من أهمها :

- التصحيف ، والخطأ في الاشتقاق والتصريف .

- إهماله الضبط ، فإن قبل ذلك فيما لا يحتاج إلى ضبط ، فأغلب المواد كانت في أمس الحاجة إلى ضبط دقيق ، اتقاء للحن والتحريف .

- وقوع خلط واضطراب في ترتيب بعض المواد وترتيبها ، فلزم الاستدراك عليها .

- أما وجود بعض آراء للكوفيين والاستشهاد بشعر المحدثين ، وورود روايات لبعض رواة جاءوا بعد الخليل فأمر لا دخل للخليل فيها .

- أخيراً سار على نهج الخليل ، أى النظام الصوتى ، وحصر مشتقات المادة ، وتقسيم المواد وفق الأبنية ، وتحديد تقلبات المادة ، مع تعديل في بعضها كل من :

- أبى على القالى (ت ٣٥٦ هـ) في معجمه (البارع) .

- وأبى منصور الأزهرى (ت ٣٧٠ هـ) في معجمه (تهذيب اللغة) .

- وأبى بكر الزيدى (ت ٣٧٩ هـ) في كتابه (مختصر العين) .

- والصاحب بن عباد (ت ٣٨٥ هـ) في معجمه (المحيط) .

- وابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) في معجمه (المحكم والمحيط الأعظم) .

وفيما يلي نموذج من (كتاب العين)

من معجم « العين » للخليل بن أحمد

باب العين والجيم والميم

(ع ج م، ع ج م، ع ج م، ع ج م، ع ج م)

(ع ج م، ع ج م، مستعملات)

عجم :

الْعَجَمُ : ضدُّ الْعَرَبِ • وَرَجُلٌ أَعْجَمِيٌّ • لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ • وَقَوْمٌ عَجَمٌ وَعَرَبٌ • وَالْأَعْجَمُ : الَّذِي لَا يَفْصَحُ • وَامْرَأَةٌ عَجَمَاءُ : بَيْنَةُ الْمُجَمَّةِ وَالْعَجَمَاءِ : كُلُّ دَابَّةٍ أَوْ بَهِيمَةٍ • وَفِي الْحَدِيثِ : الْعَجَمَاءُ جَرُّهَا جَبَارٌ ، أَيْ إِذَا أَقْلَتِ الدَّابَّةُ فَتَلَّتْ إِنْسَانًا فَلَيْسَ عَلَى صَاحِبِهَا دِيَّةٌ • جَبَارٌ : يَاطِلُ هَذَرٌ •

وَالْعَجَمَاءُ : كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُقْرَأُ فِيهَا • وَالْأَعْجَمُ كُلُّ كَلَامٍ لَيْسَ بِعَرَبِيَّةٍ إِذَا لَمْ تُرَدِّ بِهِ التَّشْبِيهُ • قَالَ أَبُو النَّجْمِ :
صَوْتٌ مَخُوفًا عِنْدَهَا مَلِيحًا أَعْجَمٌ فِي أَذَانِهَا فَصِيحًا
يَصِفُ حِمَارَ الْوَحْشِ •
وَتَقُولُ اسْتَعْجَمْتُ الدَّارَ عَنْ جَوَابِ السَّائِلِ : سَكَتَتْ قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ (١) :

صَمٌّ صَدَامًا وَعَفَا رَسْمَهَا

وَاسْتَعْجَمْتُ عَنْ مَنَاطِقِ السَّائِلِ

(عَدَاءٌ بِمَعْنَى : لِأَنَّ اسْتَعْجَمْتُ بِمَعْنَى سَكَتَتْ) (٢) •

وَالْمُعْجَمُ : حُرُوفُ الْهَجَاءِ الْمُقَطَّعَةِ (٣) لِأَنَّهَا أَعْجَبِيَّةٌ • وَتَعْجِيمُ الْكِتَابِ : تَنْقِيطُهُ كَمَا تَسْتَبِينَ عُجْمَتُهُ وَيَصِحُّ • وَعُجْمَةُ الرَّمْلِ : أَكْرَهُ وَأَضْيَخُهُ • وَقِيلَ آخِرُهُ أَوْ

(١) ديوان امرئ القيس (دار المعارف) ص ١١٩ •

(٢) التكملة من : ص •

(٣) يقصد حروف الهجاء قبل تركيبها في كلمات •

الْمُتَرَكِمُ مِنْهُ الْمَشْرُوفُ عَلَى مَا حَوْلَهُ وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي
وَسَطِ الرَّمْلِ قَالَ دُو الرِّمَّةُ (٤) :-

مِنْ عَجْمَةِ الرَّمْلِ أَنْقَاةٌ لَهَا حَبَبٌ

وَعَجْمُ التَّمْرِ : نَوَاةٌ (٥) . وَالْإِنْسَانُ يَعْجَمُ التَّمْرَةَ
إِذَا لَأَكَلَهَا بِسَوَاتِهَا فِي فَمِهِ . وَعَجِمُ النَّوَى : الدِّي قَدْ قَشِرَ
لِحَاؤُهُ مِنَ التَّمْرِ . وَعَجِمْتُ الْعُودَ : عَضَضْتُ عَلَيْهِ بِإِسْنَانِي
لَأَعْرِفَ أَتَيْهَا أَمَلًا . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبْرَةَ الْجَرَشِيُّ :-

وَكَمْ عَاجِمٍ عَوْدِي أَضْرَّ بِسَابِغِهِ
مَدَاقِي ، فَمَنْ نَابِغِهِ فَرَضَ فُلُولُ

وَقَالَ الْحَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ : إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ نَكَبَ كِنَانَتَهُ
فَعَجِمَ عِيدَانَهَا فَوَجَدَنِي أَصْلَبَهَا . قَوْلُهُ : عَجِمَ : أَيْ عَضَّ عَلَيْهَا
بِإِسْنَانِهِ لِيَنْظُرَ أَتَيْهَا أَصْلَبُ . وَهَذَا مَثَلٌ : أَيْ جَرَّبَ الرَّجُلُ
فَاخْتَارَنِي مِنْهُمْ .

وَالثَّوْرُ يَعْجَمُ قَرْنَهُ : يَغْرِبُهُ بِشَجَرَةٍ لِيُسْقِفَهُ (٦) .
وَمَا عَجِمْتُكَ عَيْبِي مِنْهُ كَذَا (٧) . أَيْ مَا أَخَذْتُكَ وَتَقُولُ
لِلرَّجُلِ الْعَزِيزِ النَّفْسِ : إِنَّهُ لِمُصْلَبِ الْمَعْجَمِ : أَيْ إِذَا عَجِمْتَهُ
الْأُمُورَ وَجَدْتَهُ مَتِينًا . وَقَالَ سَعْدُ بْنُ مَسْعَدٍ :-

ذَا سُبْحَةٍ لَوْ كَانَ حُلُوَ الْمَعْجَمِ

أَيُّ ذَا جَمَالٍ . وَهَذَا مِنْ سُبْحَاتِ الْوَجْهِ وَهِيَ مُحَاسِنُهُ .
لَأَنْتَ إِذَا رَأَيْتَهُ قُلْتَ : سُبْحَانَ اللَّهِ . وَقَوْلُهُ : لَوْ كَانَ حُلُوَ الْمَعْجَمِ
أَيُّ لَوْ كَانَ مَحْمُودَ الْخَيْرِ كَانَ تَمَّ أَمْرُهُ ، وَلَكِنَّهُ جَمَالٌ دُونَ

(٤) ديوانه ج ١٨ وصدده : حتى إذا جعله بين أظهرها

(٥) ظ ، ج : نواته

(٦) س : ليلوه

(٧) س : من كذا

خُبْرٍ • قَالَ أَبُو لَيْلَى : الْمَعْجَمُ هُنَا : الْمَذَاقُ وَعَجَمَتُهُ • ذُقْتُهُ
قَالَ الْأَخْطَلُ (٨) : -

يَا صَاحِبَ هَذِهِ تَبْلِغْنِيهَا ذَاتُ مَعْجَمَةٍ
بِمَصْفَحَتَيْهَا وَمَجْرَى نَسْمِهَا يَقَعُ

عَمَج :

التَّعَمُّجُ : الْأَعْوَجَاجُ فِي السَّيْرِ وَتَحْرِيكِ الْيَدَيْنِ وَالْأَعْضَاءِ
فِي (٩) [الشيء] لَا عَوَجَاجَ (١٠) الطَّرِيقُ كَتَعَمُّجِ السَّيْلِ إِذَا انْقَلَبَ
بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ • قَالَ الْعَجَاجُ (١١) :

مِيَاخَةٌ تَمِجُ مَشِيًّا رَهْوَجًا
تَدَافِعُ السَّيْلَ إِذَا تَعَمَّجًا

جَعَم :

امْرَأَةٌ جَعَمَاءُ : أَنْكَرَ (١٢) عَقْلُهَا هَرَمًا • وَلَا يُقَالُ رَجُلٌ
أَعْجَمَ • وَنَاقَةٌ عَجَمَاءُ : مُسَنَّةٌ • وَرَجُلٌ جَعَمٌ وَأَمْرَأَةٌ جَعَمَةٌ
وَبِهَا جَعَمٌ أَيُّ غَلِظٌ كَلَامٌ فِي سَمَةِ حَلْقٍ • وَجَعَمَ الرَّجُلُ
يَجْعَمُ جَعَمًا : قَرِمَ إِلَى اللَّحْمِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ أَكْوَلٌ • قَالَ الْعَجَاجُ (١٣) :

نُوفِي لَهُمْ كَيْلَ الْإِنَاءِ الْأَعْظَمِ
إِذَا جَعَمَ الذُّهْلَانُ كُلُّ مَجْعَمٍ
أَيُّ جَمَعُوا إِلَى الشَّرِّ كَمَا يُقَرِّمُ إِلَى اللَّحْمِ •

جَمَعَ :

الْجَمْعُ : مُصَنَّدُ جَمَعَتُ الشَّيْءَ (نَقِضُ) (١٤) فَرَّقْتُهُ وَالْجَمْعُ

(٨) ديوان الأخطل ص ٧٠ . والرواية فيه :

« وَمَجْرَى نَسْمِهَا يَقَعُ »

(٩) التَّلَكُّمَةُ مِنْ : م .

(١٠) م . : وَأَعْوَجَاجُ .

(١١) ديوانه ص ٨ .

(١٢) م « الْعَجَمَاءُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي أَنْكَرَ عَقْلُهَا هَرَمًا » .

أيضاً : اسم (الجماعة) . والجموع الناس على اختلاف طبقاتهم .
 واتجمع الناس والموضع الذي يجتمعون (١٥) . والجماع : عدد كل
 شيء وكثرته . والجماع : ما جمع عدداً فهو جماعة كما تقول :
 لجماع الخيلاء أخبثه . وجماع كذا .

قال الحسن : اتقوا هذه الأمواء التي جماعها الضلالة ومعادها
 إلى النار . وكذلك الجميع لأنه اسم لا زِمَ يقال رجل جميع أي
 مُجْتَمِعٌ في خلقه . وأما انْجَمَعَ فهو الذي استوت ليجته
 ويبلغ غاية شبابه . ولا يقال لنساء . والمسجد الجامع : نعت به
 لأنه يَجْمَعُ أهله ومُجِدُّ الجامع خطأ بشير الألف واللام
 لأن الاسم لا يضاف إلى التثنية إذ لا تقول : هذا زيدُ الفقيه وجمع
 الناس : أي شهدوا الجمعة وقضوا الصلاة (١٦) .

وجمّاع كل شيء مُجْتَمِعٌ خلفه ، فمن ذلك : جمّاع جسد
 الإنسان : رأسه . وجمّاع ثمرة ونحوها : إذا اجتمعت براعمها

(١٥) التكملة من م . والذي في ظ ، د اسم الجماعة الناس ، والجموع : اسم لجماعة الناس .
 والمجمع حيث يجتمع الناس ، وهو أيضاً : اسم للناس .
 آخر نسخة م .

(١٦) إلى هنا انتهت نسخة م . وهو الرمز الذي اخترناه ليرمز إلى « نسخة الأب أنستاس
 الكرملی » وهو القسم الذي كان قد طبعه في عام ١٩١٢ م ولكن قيام الحرب العالمية الأولى
 حال دون إتمام المشروع . وتسبب في ضياع النسخة الخطية التي اعتمد عليها الأب أنستاس .
 وقد سافرت للعراق وبحثت عنها في دير الكراملة وفي المتحف العراقي ، ولدي تلميذه
 الأستاذ « كوركيس هواد » وعند غيره من تلاميذ الأب أنستاس ، فلم أحرز عليها . ونلاحظ أن
 الأب أنستاس ، مع الجهد الذي بذله في إخراج قسم صغير ونشره ، لم يكن يهتم بالشرح أو
 نسبة الأبياب . ولكن له بعض تعليقات ، وكان آخرها في هذا الموضع حيث علق على تعبير
 « مسجد الجامع » الذي يوهم إضافة الشيء لنفسه ، فقال بعد أن نقل من اللسان رأى الأزهرى
 في تخطنة كتاب العين في هذا التعبير ، بأنه لا يجوز الإضافة مع بقاء معنى التثنية ، أما على
 البذل فهو جائز .

في موضع واحد ، قال ذو الرمة (١٧) :

ورأس كجماع الثريا ومشفّر

كسبت اليماني قدّه لم يجرد

وتقول : ضربته بججمع كفتي ، ومنهم من يكسر الجيم .

وأعطيته من الدراهم جمع الكف ، كما تقول يده الكف .

ومات المرأة بججمع : أي مع ما في بطنها . ويقال : إذا ماتت

عذراء . وترك فلان امرأته بججمع وسار : أي تركها وقد

أثقلت . واستجمع للمرء أموره : إذا استجمع وهنّه نه ما

يسرّ به من أموره . قال :

إذا استجملت للمرء منها أموره

كأكبوة للوجه لا يستقبل

واستجمع السيل : إذا اجتمع . واستجمع الفرس جرّياً .

قال (١٨) :

ومستجمع جرّياً وليس ببارح

تباريه في ضاحي الشار سواعده

وسمى الجمع جمعاً ، لأنّ الناس يجتمعون اليها من الشدة ،

بين الصلاتين : المغرب والعشاء الآخرة .

واشجاعة والجماع كناية عن الفعل . والله يكفي عن الأفعال .

(١٧) في التاج واللسان أن البيت الذي الزمة ، وبالرجوع إلى ديوانه لم نجده فيه .

ولكن في ديوان طرفة بيت يشبهه إلى حد كبير وهو :

وخذ كقرطاس الشامي ومشفّر

كسبت اليماني قدّه لم يجرد

وهو من معلقة طرفة « شرح المعلقات للزوزني ص ٥٥ والقصائد العشر للبريزي ص ٧١ .

ومن ديوان طرفة ص ٢٦ هذا وقد ضبط اللسان كلمة « اليماني » بتشديد الياء والأولى حذف

الشدة لوزن البيت .

(١٨) البيت في اللسان ، والرواية به :

تباريه في ضاحي المنان سواعده

ثم أضاف يعني السراب ، وسواعده : مجارى الماء .

قال الله عز وجل^(١٩) : «أَوْ لَمْ يَسْتَمِ الْنَّسَاءُ ، كِتَابَةً عَنِ النَّكَاحِ .

مَعَج :

الْمَعَجُ : التَّغْلِبُ فِي الْجَرْيِ . مَعَجَ الْحِمَارُ ، يَمْعَجُ
مَعَجًا ، أَيْ جَرَى فِي كُلِّ وَجْهِ جَرِيًّا سَرِيعًا . قَالَ الْمَجَاجُ^(٢٠) : -

حَتَّى مِنْ غَيْرِ مَا أَنْ يَمْعَجَا
غَمْرَ الْأَجَارِي مَسْحًا مُمْعَجًا

وَحِمَارٌ مَعَاجٍ : يَسْبِقُ فِي عَدْوِهِ يَمِينًا وَشِمَالًا . وَالرَّيْحُ
تَمْعَجُ فِي الثَّبَاتِ كَمَا تَقْلِبُهُ . قَالَ ذُو الرِّمَّةِ^(٢١) : -

أَوْ نَفْخَةٌ مِنْ أَعَالَى مَفْقَةٍ مَمْعَجَتٍ

فِيهَا الْعَبَا مِنْ هَنَاءِ الرُّوْضِ مَرْمُومٌ

وَالْفَصِيلُ يَمْعَجُ^(٢٢) ضَرْعُ أُمِّهِ : إِذَا لَهَزَهُ ، وَقَلَّبَ فَاهُ فِي
نَوَاحِيهِ لِيَسْتَكْمَلَ . وَهَوَلُ : جَاءَنَا الْوَادِي يَمْعَجُ بِسَيْلِهِ أَيْ
يُسْرِعُ . قَالَ : -

ضَاقَتْ تَمْعَجُ أَعْنَاقُ السَّيُولِ بِهِ

مَجْع :

مَجَعَ الرَّجُلُ مَجْعًا ، وَتَمَجَّجَ تَمَجُّجًا : إِذَا أَكَلَ التَّمْرَ
بِاللِّبَنِ . وَالْمُجْلَعَةُ : قُضَالَةٌ مَا يُتَمَجَّجُ ، وَالْأَسْمُ الْمَجْجُ . قَالَ : -

إِنَّ فِي دَارِنَا ثَلَاثَ حَبَالِي

فَوَدَدْنَا لَوْ قَدْ وَضَعْنَ جَمِيعًا

(١٩) سورة النساء : ٤٣ .

(٢٠) ديوانه ، ص ١٠ .

(٢١) ديوان الرمة ص ٥٧٣ . والرواية فيه :

أَوْ نَفْخَةٌ مِنْ أَعَالَى حَنَوةٍ مَمْعَجَتٍ فِيهَا الْعَبَا مَوْهِنَا وَالرُّوْضِ مَرْمُومٌ

جمهرة اللغة لابن دريد (ت ٣٢١ هـ)

لم نر مقولة أكثر دلالة على منزلة أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي في اللغة من تلك التي قالها التاس حين توفي سنة (٣٢١ هـ) ، إذ قالوا : مات علم اللغة والكلام بموت ابن دريد والجبائي ، فقد كان من أكابر علماء اللغة ، مقدماً في اللغة وأنساب العرب وأشعارهم ، إذ وصف بأنه كان واسع الحفظ جداً ؛ فقد كانت تقرأ عليه دواوين العرب كلها أو أكثرها فيسابق إلى إتمامها وإلى حفظها ، بل كان هو نفسه شاعراً وكان لمقصورته حظ كبير من الذبوع والشهرة ، فقد لقيت اهتماماً كبيراً من العلماء ، فكثرت ما وضع لها من شروح . أما أوجز كلمة جمعت معرفته باللغة والشعر معاً فذلك التي وصفته بأن كان « أشعر العلماء وأعلم الشعراء » .

ألف ابن دريد عدداً من التصانيف اللغوية ، أهمها كتاب اشتقاق الأسماء ، وكتاب الملاحن ورسائل لغوية صغيرة مثل المقصور والممدود والسلاح وصفة السحاب والغيث والرواد والسرّج واللجام والأنواء والمقتبس والمجتنى وغيرها من المصنفات التي تشهد بسعة علمه وقدرته على اللغة والشعر في آن واحد . بيد أن تلك المكانة التي وصل إليها وتلك الشهرة التي أحرزها قد اكتسبتها عدواة ، كذلك التي جاهر بها النحوي الأديب نبطويه (ت ٣٨٤ هـ) ، إذ حقر من شأن ابن دريد ، ولم ير في الجمهرة أي جديد ؛ وقال إنه قد سطا على كتاب العين ، وغير فيه بعض التغيير . ويصعب أن نوافق نبطويه في كل ما ذهب إليه على نحو ما فعل أبو منصور الأزهري حين رمى ابن دريد في مقدمة كتابه تهذيب اللغة ، بافتعال العربية وتوليد الألفاظ وإدخال ما ليس في كلام العرب في كلامها . وهذا كلام فيه نظر غير أنه لا يمكن أن تغفل شغف ابن دريد بالاشتقاق إلى حد المبالغة والتمحل ، ولكن الاهتمام بالاشتقاق في لطف واعتدال أمر ظاهر ونهج مقبول استنته الخليل بن أحمد للإفادة منه . ولم يكن ابن دريد متفرداً بتلك المبالغة ، بل إنها تتجلى في أعمال ابن فارس وبخاصة في المقاييس ، وفي احتفاء أبي على الفارسي بما أسماه ابن جني الاشتقاق الأصغر واقتان ابن جني بما أسماه الاشتقاق الأكبر الذي زعم أنه لم يسه أحد من قبله برغم استخدام أبي على له .

فالرجل إذن لم يكن بدعاً فى تنكبه هذا النهج ، كما أننا نتردد فى قبول علة عدم أخذ الأزهري عنه حين قال : ألفيته أنا على كبر منه سكران ، لا يكاد يستمر لسانه على الكلام من غلبة السكر عليه . فهذه تضاهى تهمة نبطويه التى سبق ذكرها ، فكيف يأخذ عنه وكان مدخله إليه سؤال نبطويه عنه واستخفاف الأخير بابن دريد وعدم توثيقه فى روايته (المقدمة ص ٨) . أما الاتهام الذى كان الأزهري محققاً فيه ، وعضده ابن جنى ، دون تطاول أو تجريح ، لأنه كما قلت فيما سبق كان عف اللسان ، يقول الأزهري عن الجماهرة فى المقدمة أيضاً (ص ٨) .

وتصفحت كتاب الجماهرة له فلم أراه دالاً على معرفة ثاقبة ، وعثرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوها ، وأوقع فى تضايف الكتاب حروفاً كثيرة أنكرتها ولم أعرف مخارجها ، فأثبتها من كتابى فى مواقعها منه ، لأبحث عنها أنا أو غيرى ممن ينظر فيه ، فإن صحت لبعض الأئمة اعتمدت ، وإن لم توجد لغيره وقفت .

وعلى الرغم مما تتضمنه هذه العبارة من تجاوز يضاف إلى شاكلته من التجاوزات السابقة فلا ننكر أن تصحيفات ابن دريد قد وجدت من تعقبها ليصوبها خدمة للعلم ، فكان ذلك الموقف الإيجابى متجاوزاً لموقف ابن جنى الذى آثار ألا يخوض فيها ، وذلك لكثرة ما سجله من تصحيفات من جهة ، ورفضه الطعن فى العلماء وإرجاع أسباب الخطأ إلى غير المؤلف ، كما برأ الخليل من أخطاء فى كتاب العين . فقد وجد فى الجماهرة من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ما أعذر واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر وكان موقفه منها الإيماء إلى بعضه والإضراب عن بعضه . ولكن قل من سلم من التصحيف ! كما أن ذلك لا ينسحب على الجماهرة برمتها ، وكيف يكون ذلك ، وهو الجامع للغة مشافهة ، المتحرى الدقة والأمانة فى الرواية ، فلم يكذب فيها ولم يسند إلى أئمة اللغة ما لم يقولوا ، وكان يذكر عقب إيراده للغات التى لم تصح عنده : لا أحقه ولا أدرى صحته .

كان عمه الحسين بن دريد أول من وضع قدمه على طريق العلم ، فقد تكفل بتربيته وتهذيبه ، ثم أخذ العلم بعد ذلك على عدد من الشيوخ ، أهمهم أبو عثمان سعيد بن هارون الأشنادانى (ت ٢٨٨ هـ) وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني ، (٢٥٥ هـ) ، وأبو الفضل العباس بن الفرج الرياشي (٢٥٧ هـ) وعبد الرحمن بن عبد الله بن أخى الأصمعى (٢٤٠ هـ) ، أخذ عنهم اللغة والشعر وعلوم القرآن واستكمل تكوينه العلمى برحلات التلقى المباشر عن أهل الوبور . وبعد أن حصل على الإجازة التى تؤهله

للتأليف والتأديب قعد للتدريس وذاع صيته وكثر طلابه كثرة ملحوظة ، ومن أهمهم أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى ، وأبو على القالى وأبو الفرج الأصبهاني وابن خالويه والرماني والزجاجي والعسكري والمرزباني والأمدى وأبو على الفارسي وغيرهم . واستدعاه الشاه الميكالى ليؤدب ابنه ، وفى تلك الفترة تهيأت له الظروف للتأليف ، فألف كتاب الجمهرة لأبى العباس اسماعيل بن عبد الله بن ميكال ، ويحدد الميكالى تاريخ التأليف حين قال : أملى على أبو بكر الدريدى (كتاب الجمهرة) من أوله إلى آخره حفظاً سنة (٢٩٧) ، فما رأيته استعان عليه بالنظر فى شىء من الكتب إلا فى باب الهمزة واللفيف فإنه طالع له بعض الكتب .

وبين نسخ الجمهرة اختلاف واضح ، ويرجع ذلك إلى ابن دريد ذاته ، فقد أملاه فى أماكن عدة ، فى فارس وفى بغداد من حفظه ، فلما اختلف الإملاء وقعت الزيادة والنقصان . وعلى أية حال فالمقدمة التى وضعها المؤلف تبين عدة أمور تمهد لتتناول مضمون المعجم ومنهجه ، ونتوقف عند أهم ما ورد بها ، من ذلك وصفه لحال العلم فى العصر الذى عاش فيه : إني لما رأيت زهد أهل هذا العصر فى الأدب وثناقلهم عن الطلب وعداوتهم لما يجهلون وتضييعهم لما يعلمون . . . (المقدمة ص ٢) كل ذلك منعه من أن يث علمه فى غير أهله وأن يضيعه بحيث لا يعرف كنه قدره حتى تناهت به الحال إلى (أبى العباس . . . بن ميكال) . . . فبذلت له مصون ما أكننت وأبديت مستور ما أخفيت وسمحت بما كنت به ضنيناً . . . فارتجلت الكتاب المنسوب إلى (جمهرة اللغة) وابتدأت فيه بذكر الحروف المعجمة التى هى أصل تفرع منها جميع كلام العرب ، وعليها مدار تأليفه وإليها مآل أبيته . . . (ص ٣) .

وارتكز اختياره للمادة اللغوية الواردة فى معجمه على معيار شخصى ، يحدد من خلاله المستعمل ويميزه عن غير المستعمل الذى أطلق عليه الوحشى المستنكر ، يقول فى ذلك موضعاً سبب تسمية كتابه بجمهرة الكلام واللغة : وإنما أعرنا هذا الاسم ، لأننا اخترنا له الجمهرة من كلام العرب ، وأرجأنا الوحشى المستنكر (٤ / ١) .

وقد تأثر بأسس معجم الخليل إلى حد بعيد ، ولكن ينبغي أن ننبه - ابتداءً - على أنه عدل عن الأساس الأول فى معجم الخليل وهو الترتيب الصوتى ، بادئاً من حروف الحلق ، فى ترتيب خاص للحروف أشرنا إليه فيما سبق ، لأنه استشعر الصعوبة الشديدة التى واجهها الناس عند استعمالهم معجم العين ، ورأى أن يستخدم الترتيب الهجائى المألوف للناس (أ ب ت ث . . .) ويوضح علة إثارة ذلك النهج فى المقدمة ،

إذ يقول : وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة ، إذ كانت بالقلوب أعبق (أعلق) ،
وفى الأسماع أنفذ ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة ، وطالبها من هذه الجهة بعيداً
من الحيرة ، مشفياً على المراد (٣ / ١) .

بيد أننا عرضناه إثر معجم الخليل ، لأنه التزم بالأسس الأخرى التى سار عليها
الخليل ؛ فقد تابعه فى نظام التقلبيات ، وهو ، كما قلنا ، حشد مشتقات المادة ووجوه
مقلوبات حروفها فى موضع واحد . وهو اتجاه سنه هؤلاء الأوائل لحصر المواد اللغوية .
أما الأساس الثانى الذى تبعه فيه أيضاً فهو التنظيم وفق ترتيب الأبنية ، أى أنه يوب
معجمه وفق الأبنية الستة وهى الثنائى والثلاثى والرابعى والخماسى والسداسى (الملحق
بالسداسى بحروف من الزوائد) ، واللفيف باب واحد ، وأخيراً للنوادير باب جمع فيه
المترقات . ذلك هو الترتيب بشكل عام . أما أسسه التى التزمها فهى ثلاثة :

- ترتيب المواد اللغوية على أساس الترتيب الهجائى المؤلف (خالف فيه ترتيب
الخليل) .

- تبويب المواد على أساس الأبنية الستة الأساسية التى تفرعت - كما قلنا - إلى سبعة
عشر باباً (النظام أو التقسيم الكمى ، الذى تابع فيه الخليل مع تغييرات) .

- الالتزام بنظام التقلبيات ؛ ذكر وجوه المادة الممكنة وتصريفاتها فى موضع واحد
(تابع فيه الخليل إلى حد كبير) .

يبد أنه افتر إلى الدقة فى الترتيب الداخلى للمواد ، فتعقبه عدد من العلماء القدامى
والمحدثين نقلاً وتصحيحاً واختصاراً واستدراكاً لما فاتته . ولست فى حاجة إلى إعادة
موقف ابن جنى والأزهري ونفطويه منه ، فالكتاب يحتاج دون شك إلى إعادة ترتيب
المواد اللغوية التى يتضمنها وتبويبها حتى يمكن أن توضع المواد فى مواضعها ، فتتخلص
مما وصمت به أبوابه من اضطراب وخلل وخلط وتكرار وغير ذلك . أما تصحيح أوجه
التصحيح والتحريف التى نبه إليها العلماء أيضاً فيستلزم جمع ملاحظاتهم وتمييزها
استناداً إلى المواد المماثلة فى المعجمات الأخرى التى تحورت الضبط والدقة .

ونحاول فيما يلى أن نعرض لبعض التفاصيل الخاصة بذلك المعجم ، فقد بدأ ابن
دويل معجمه بمقدمات لغوية (مة شياً فى ذلك أثر الخليل أيضاً) ، إذ تضم هذه المقدمات
الصوتية بيان صفة الحروف وأجناسها ، ثم باب مخارج الحروف وأجناسها ، ثم باب

معرفة الزوائد ومواقعها . . . ثم انتقل إلى باب الأمثلة فبدأ الأبنية بباب الثنائي الصحيح وقصده ما اجتمع فيه حرفان فقط تكرر أو شدد ثانيهما .

وهو يضع أو يلتزم في كل الأبنية الترتيب الهجائي (باب الباء ، فالتاء ، فالثاء ، فالجيم . . . فالواو فالهاء . . .) . ويلاحظ أيضاً أنه يذكر أوزان الأسماء فقط ، ويمثل لها . وقد أدخل بضع تعديلات في ترتيب الثنائي ؛ منها عدم إدماج كل الكلمات التي يدخل في تركيبها حرفان صحيحان ، فيضعهما في موضع واحد ، بل فصل الثنائي غير المضاعف عن الثنائي المشدد الآخر (المعروف بالثلاثي المضاعف (أب ، أز) ، وفصل كليهما عن الثنائي الذي ذكر فيه القطع مرتين (الرباعي المضاعف (زلزل) .

ولم يفصل المعتل عن الصحيح ولم يدمجه فيه ، كما أنه اضطرب في موقفه من الهمزة ؛ فلم يعدها من حروف العلة ، ولا من الحروف الصحيحة ، وكذلك موقفه من تاء التانيث ، هل هي هاء أو تاء ؟ يعكس الوضع اللغوي آنذاك ، وقد أشرنا إلى ذلك حين تناولنا المشكلات التي واجهت الناس في استعمال الهمزة والمذكر والمؤنث والمقصور والممدود وغير ذلك . ففي باب الهمزة بدأ بـ (ب أب أ ← ت أت أ ← ج أ ج أ . . .) وفي باب الثنائي المعتل بـ (ب) أوى ← ت أوى ← ث أوى . . . وأوى ← ه أوى) .

أما الثلاثي فهو ما اجتمع فيه ثلاثة أحرف ليس فيها تضعيف . ونجده في أبواب الصحيح بطريق الترتيب الداخلي ، ففي مادة (ب ت ك) نجد الترتيب (ب ت ك ، و ك ب ت ، وك ت ب (المستعمل) . وفي مادة (ب ج ر) نجد البدء بـ (جبر ، ثم رجب ثم جرب ثم بجر) (٢٠٧ / ١) ، وفي مادة (ب ح ر) نجد الترتيب (بحر ، برح ، حبر ، حرب ، ربح ، رحب) . ويلاحظ هنا أيضاً أنه قد فصل أبواب الثلاثي المعتل عن أبواب الثلاثي السالم ، كما أنه جعل أبواباً لما اجتمع فيه حرفان مثيلان في أي موضع ، وأبواباً لما لحق بالثلاثي الصحيح بحرف من حروف اللين مثل باب . وذكر للثلاثي عشرة أوزان .

أما الرباعي فهو على أوزان (أو بناء فَعْلَل وفَعْلَل وفَعْلَل وفَعْلَل) ، وفَعْلَل (والخماسي أربعة أوزان ، وبوب للسداسي أبواباً ، وألحق بهذه الأبواب ملحقات . وهكذا يكون مجموع الأوزان (للثلاثي والرباعي والخماسي) تسعة عشر وزناً .

وضم اللفيف ، وهو ما التف بعضه على بعض ، المواد التي خلت الأبواب السابقة

منها . ففيه أبنية مختلفة كان من الممكن إعادتها إلى مواضعها في أبوابها الأساسية .

واختتمت الجمهرة بباب ضخّم أسماه النوار ، قسمه إلى أبواب وفق الصيغ (باب فعلاء ، وباب فاعلاء ... الخ) كما فعل ابن السكيت ، ولم يراع هنا الترتيب الهجائي الذي ارتضاه ، وقد وقع هنا أيضاً تكرار وخلط بين نظام كتب الموضوعات أو المعاني والترتيب الهجائي الأساسي ، وهي أبواب صغيرة ، نقلها عن أبي حاتم وأبي عبيدة والأصمعي في نواذرهم ورسائلهم نقلاً صريحاً . وقد قيل ربما كان باب النوار كتاباً مستقلاً أضافه الرواة إلى الجمهرة ؛ فليس في المقدمة شيء عنه ، وهذا غير صحيح ، ففي المقدمة (ص ٤) : وجمعنا النوار في باب قسميناه النوار لقلة ما جاء على وزن ألفاظها ... على أنا الغينا المستنكر واستعملنا المعروف . ويفتقر - كعادة مؤلفي اللغة الأوائل - إلى أي شكل من أشكال الترتيب ، ولهذا لا يكون العثور على لفظ معين فيه إلا بقراءة الباب .

على كل حال لهذا المعجم عدة مزايا تنوه إليها في إيجاز ؛ أولها : تلك المادة اللغوية التي جمعها ابن دريد وحافظ عليه من الضياع . وعلى الرغم من أوجه النقد التي تعلقت بالخلل في الترتيب والتكرار والافتقار إلى الضبط ، فقد كان التأليف المعجمي في مراحله الأولى ، ومن المعقول أن نتجاوز عن ذلك ، غير أن أوجه التشابه الكبير بين مادة معجم ابن دريد ومادة معجم الخليل ، وطريقة ابن دريد في شرح الكلمات والاستشهاد وغير ذلك ، وإن صرح بأنه اعتمد على كتاب العين ، يوجب بعد درس دقيق متأن أن نحسم هذه القضية ، وأن يحدد بدقة ماذا نقل عن الخليل وماذا أضافه ؟ حقاً قد أشرنا إلى أمانته في النقل ، فقد كان يذكر أسماء من نقل عنهم ويشير إلى كتبهم أحياناً ولكن ذلك لا يسوغ له نقل معجم بأكمله .

ثانيها : التزامه بنهج واحد في العرض في الأغلب ، إذ يبدأ بالفعل الماضي ثم المضارع ثم المصدر . وتنوع شواهد في شرح معاني المادة ، فهي تضم القرآن والحديث والشعر والرجز وألوان الأدب الأخرى ، كما أنه يهتم بالتعريف بالأعلام والأماكن والحيوان والنبات وغير ذلك ، ويلاحظ هنا كلفه بالاشتقاق ، فقد جعله يتعسف في إيضاح معاني بعض الكلمات أحياناً ، وقد جلب له هذا التعسف نقداً شديداً كما أشرنا ، ولكنه اقتفى فيه آثار المتقدمين ، ولقى بعد ذلك اهتماماً أكبر على يد أبي علي الفارسي وابن جنّي وابن فارس وغيرهم . وإن كنا نرى في بعض تفسيراته غرابة

وتمحل ، يقول مثلاً فى (ب د ع) : والعبد ضد الحر ، وأصل العبد من قولهم : طريقة
مُعَبَّد أى مذلل - وقد استقصينا شرح هذا فى (كتاب الاشتقاق) .

ثالثها : استطراده فى شرح الشواهد ، وفى ذلك قيمة كبيرة ، فقد قدم بذلك
تفسيرات مختلفة تعين على فهم استعمالات الشعراء إلى جانب الاستعمالات المتنوعة
التي كانت تضمها المواد ذاتها .

وقد استفاد من تلك المادة الثرية المعجميون الذين جاءوا بعده مثل ابن سيده فى
مخصصه محكمه وأصاغاني فى العباب والتكملة وابن منظور فى لسان العرب
وغيرهم ، والأزهري ذاته قد استفاد من تهذيب اللغة . وقد عنى آخرون بإكماله
وشرحه مثل أبى عمر الزاهد غلام ثعلب فى (فائت الجمهرة) ، وأبو العلاء فى (نشر
شواهد الجمهرة) ، والصاحب بن عباد فى (جوهرة الجمهرة) .

فهذه المزاي وغيرها فيها عزاء للمشقة التي يبذلها الباحث عن مادة معينة فيه . فالجمع
بين الترتيب الهجائى ونظام التعليقات فيه عسر ، إذ إنه لم يذلل الكشف عن كلمة ما :
على أية حال يبدأ الكشف فى هذا المعجم أساساً بتجريد الكلمة من زوائدها ثم تحديد
بنيتها ، هل هى (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) ونوع حروفها (صحيح / معتل / مهموز) ،
ثم ترتيب حروفها ، مع ملاحظة تقديمه لحرف الواو على الهاء فى ترتيب الأبواب ،
وترتيب فصول الأبواب أيضاً ، ثم يبحث عنها فى بابها . ولا يمكن أن تغفل فى هذا
المقام الفهرس الحديث الذى صنع له ، فهو - بلا شك - المداخل وأكثرها توفيراً للوقت
والجهد .

وفيما يلى نموذج من كتاب (جمهرة اللغة) لابن دريد

من معجم جمهرة اللغة لابن دريد

جمهرة اللغة

بحر

بحر

ج - ١

كَانَ النِّيطُ يَلْبِثُ الْخَدَّ بِدَنِي

على موضع - المصطلح من ذبوا نيتا

﴿ ب ح ذ ﴾

الذَّيْحُ مَعْدُودٌ بِحَتِّ أَذْبَحَهُ ذُبْحًا - واصل الذَّيْحُ الشَّقُّ ذُبَحْتُ السَّكَّ إِذَا قُتِعَتْ عَنْهُ نَوَاجِهُهُ ذُبِيحٌ

وَمَذْبُوحٌ - وَالذَّيْحُ الْمَذْبُوحُ - وَكَذَلِكَ فَرَفِي

التَّنْزِيلُ (وَقَدْ بَنَاءُ بِذِيحٍ عَظِيمٍ) وَالذَّيْحُ بَاحٌ

وَالذَّيْحَةُ بَقْعَةُ الْيَاءِ وَتَكْنِيهَا دَاءٌ يَحِيبُ

الْإِنْسَانَ فِي حَلْقَةٍ - وَقَوْلُ الرَّبِّ حَيَّيْ اللَّهُ هَذِهِ

الذَّيْبَةُ أَيْ هَذِهِ الطَّلَّةُ - وَالذَّيْحُ بَاحٌ الشُّنُوقُ

فِي الرَّجُلِ إِصَابَةُ ذُبَّاحٍ فِي رِجْلِهِ - وَيُقَالُ حَامِسٌ

ذُبَّاحٌ فِي رِجْلِهِ إِذَا تَخَالَطَ ٢ - وَالذَّيْحُ تَوَرَّدَ

أَجْرًا - يُقَالُ الشَّاعِرُ - الْأَعْيَى

وَسُيُولُ تَحْسِبُ السَّيْنَ إِذَا

صَفَقَتْ جَنْدُ عَنَّا تَوَرَّدَ نَحْ

قَالَ أَبُو بَكْرٍ - الْجَنْدُ عُنَا مَافُورٌ مِنْهَا عِنْدَ الْمَزَاجِ

وَالجَنْدُ عُنَا - خَافِي حُصَا وَتَكُونُ فِي مَوَاضِعَ

الْأَقَامِي وَالْجَنْبَابُ تَرْفُ بِمَا مَوَاضِعَا - وَكَثُرَ

ذَلِكَ حَتَّى قَالُوا (بَدَتْ جَنْدُوعُ التَّيْرِ) أَيْ أَوَّاهُ

وَعِلَامَاتُهُ - وَسَمِعْتُ الذَّيْحَ نَحْمُ مَرُوفٍ وَالتَّيْنُ

بَنُو فَلَانٍ وَبَنُو فَلَانَةٍ جُلُوعًا نَفِيحًا أَيْ عَن قَبِيلِهِ

﴿ ب ح ذ ﴾

(الْبَحْرُ) مَرُوفٌ - وَالرَّبُّ تَسْمَى الْيَاءُ الْبَلَحُ

وَالذَّبُّ بَحْرٌ إِذَا كَثُرَ - وَفِي التَّنْزِيلِ (مَوْجٌ

الْبَحْرِ يَنْتَبِئَانِ) يَتِي الْمَلْحُ وَالدَّبُّ وَاقَهُ اعْلَمُ

وَتَبَحَّرَ الرَّجُلُ فِي الْمَالِ وَالْمَلْمُ إِذَا تَسَّعَ فِيهَا

وَالنَّاقَةُ الْبَحِيرَةُ الَّتِي تُشَقُّ إِذَا تَعَابَصَلِينَ هَذَا تَحْسِيرُ

بَعْضُ أَعْمَلِ اللَّتَةِ - وَقَالَ آخِرُونَ بِلِ الْبَحِيرَةِ إِذَا تَسَّجَ

الثَّلَاثَةُ عَشْرَةَ أَبْلَغُ إِذَا اسْتَكَلَتْ ذَلِكَ شَقُوا إِذَا هَا

وَرَكُوهَا تَرَبَّى وَرَدَالَهُ وَتَحَرَّوْهُ لَهَا الْقَامَتِ

عَلَى نَسَائِهِمْ - وَأَكْهَى الرِّجَالُ دَوْبَ النِّسَاءِ

وَفِي الْبَحِيرَةِ كَلَامٌ كَثِيرٌ يُؤْنِي عَلَيْهِ فِي كُتُبِ

الْإِسْتِثْقَاءِ لَنْ شَاءَ اللَّهُ

وَقَدْ سَمِيَ الرَّبُّ - بَحِيرٌ أَوْ بَحِيرٌ أَوْ بَحِيرٌ

وَبَحِيرٌ يَحْرِي بِطَنٍ مِنْهُمْ - وَاحْسَبْ مَوْضِعًا بَحِيرٌ يَحْسَبُ

يَحَارُ وَاقَالَ يَحَارِي وَقد سَمِيَ الرَّبُّ بِحِيرَةٍ -

الْيَاءُ زَائِدَةٌ وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْبَحْرِ وَالسَّعْدُ وَدَمٌ

بَاحِرِيٌّ وَبَحْرَانِيٌّ إِذَا كَانَ خَالِصًا الْحَمْرَةَ مِنْ دَمِ

الْجَوْفِ

وَالْبَحْرُ مِنْ قَوْلِهِمْ جَاءَ فَلَانٌ بِالْبَحْرِ إِذَا جَاءَ

بِالْأَسْرِ الْعَظِيمِ - وَبَنَاتُ بَرَحٍ الدَّوَاهِي - وَمَثَلُ

لِلرَّبِّ إِذَا اسْتَظَلَّ الشَّيْءُ قَالُوا (أَحَدِي جَاتِ

بَرَحٌ شَرُّكَ عَلَى رَأْسِكَ) وَقَالَ الْأَسْمَى (أَبْنَةُ

طَبِيقٍ شَرُّكَ عَلَى رَأْسِكَ) وَتَزَحُّ بِهَذَا الْأَسْرُ

إِذَا غَلِظَ عَلَى وَاسْتَشَدَّ وَالتَّبَارُجُ وَالتَّبَارُجُ

مَأْخُودٌ مِنَ الْبَحْرِ أَيْسًا - وَالْبَرَاءَةُ مِنْ قَوْلِهِمْ جَاءَ

بالبو ساء اذا جاء بالدا هية - وجاء بالبو حين
والبو حين والبو حين - قال الشيخ ابو بكر
والبو حين لا امر فها في معنى البو حاء - وقد ست
الرب - ١ بير حاء - وهو من البرح اليا زائدة
والبواح الرمح الشديدة التي تهب النار - وهي
انوار مروقة - قال الشاعر

فيا بارح الجوزاء مالك لا ترى - ٢

عيا لك قد اسوا امرا ميل جوما

قال ابو بكر - هذا رجل اما ان يريد ان يقطع الشر
اذا اغتصت البواح من النخل - واما ان يكون
ليصا يريد ان يطرد طريدة فيطلب الرمح لثني على
آثره - والبرح الارض التكتيف الظاهرة - ومن
ذلك قولهم (برح التفتاة) اي طهر - واول من قاله
يشق الكاهن - وله حديث - فن قال برح
الخطاة يفتح الراة فانه لو ادز ال الخطاة - ومن
قال برح بكسر الراء فانه لو ادز ال الخطاة - من
قولك ما برحت من مكاني اي مازلت عنه - واكثر
ما يستعمل في الذي ما برحت - ولا برح
ولا يقولون برحت اس وبرحت اليوم الا انهم
يقولون برح كذا وكذا اي زال - وتسمى الشمس
برواح مددول عن البرح - قال الراجز - صف
وجلا استقى للابل الى ان غابت الشمس واسه
وباح

هذا مقام قدسي رباح

قدوة حتى ذلك براح

يريد مالك لاد لوك وهو الترويق فتح الباء - ويروي
لشس حتى ذلك برح - يريد لها تدلت في القرب
فهرت جيعا عن يرا حته - ومن قال برح لرد
الشس بينها اذا دلت فالت - والد لوك هدم
الليل من الشرق الى الغرب - ومن قال برح لرد
انه رذاها يرا حته - كما قال الآخر - السباح

والشس قد كادت تكون قد قا

أدنها بالراح كي ترحقا

ورسى الاسد حيل برح - وكذلك الرجل الشجاع
ايضا اي كانه قد شد بالمال - فلا يرح - والبارحة
الليلة الماضية قال الشاعر طرفة بن العبد البكري
كلهم ازرع من ثقب - ما شب اليلة بالبرح
وقد مر ذكر البرح - فاقول الامشى

قول ابني حين جنة الرحيل

فأبرحت ربا وأبرحت جارا

اي اكرمت وعظمت - وقول ما برحت من
المكان براسا وبروسا - اي مازلت - وبرحت
افل كذا وكذا اي زلت - قال الشاعر - خدش
بن زهير الناصري

وارح ما ادام الله قومي

يمجد الله شتقا مجيدا

والرب كلثاف خدالي - اذا اصاب قالوا
مرحى - واذا اخطا قالوا - برحى في وزن فاعل
والجبر - السلام والجود - السردو وكذلك
الخبرة - ومن اثالهم (كل تجربة شقيعا تجربة)

وأحبرني الاسرار اجار اذا سرك - ويرد
يجرية - ويرد جيرة من هذا - وهو الحير
ايضا - قال الشاعر - سبعة بنت الاحير
المرازنية .

ولقد غزاها تبع

فكنا تبتعا الحير

البيبة الكبة - وقال الرازي - في الجيرة .

يا يدره يا يدره يا يدره .

يا منفرى القصور يردى حير .

ثلث بيمين صافق ما اخر .

وقال جبرئيل اذ اصقوت صخرة غليظة

قال ابو الزحف - الكلي .

تضحك عن ايض لم تضحك

صافق من الحير لذي البسم .

وقال يونس من هذا الشقاق الحير الذي يكتب

به وانده .

ولست بسيدى - على فيه خبره

ولست بسيدى تحيته التبر

ويقال (نعب حير الرجل وسيره) وقالوا حيره

وسيره - وهو على ذاتين هينه - ونعب جاله

وفي الحديث (مخرج من اللورد جل قد ذهب حيره

وسيره) وقالوا حيره وسيره والحيور ضرب من

الطير والجمع عابره يسمى عابره وسره من بين

والجبارى مروة - وسره اناي بها ان شاء الله

وحير موضع - قال الشاعر عيدين الابرص
الاسدي .

فردة هقا حير . ليس به من له حير

وحير كل شي ازمه - قال الرازي - حير

١ .

ولم تحلب او تنها ينظر

ولا الحلبه بها حير

والحرب سر وقة اشتقاقها من الحروب وهو

الملاك - ورجل حروب ومحروب اذا حارب

ماله - والحربة الالة والجمع حواب - ورجل

حربة ومحرب اذا كانت صاحب حربة

وحرب البيت سدرة واكرم موضع فيه - وبه

سحر حراب المسجد - والحرب ايضا الترفه

من تولم محلوب فعدا يرد ون الترف - وانده

ابو حاتم - عن الاصمعي لرضاح البين

دابة حواب اذا يشع

لم اذن حق ادق سلا -

وتحريت الرجل اذا انقضب - وكذلك الاسد

نعره حرب - وتحريت الناف اذا حذقه

والحزت الحراب ملك من ملوك كندة - قال

الشاعر - ليدن رية الناصري

والحز الحراب حل ما يلو

تبدت اقام به ولم يتول

وقد ستم الحراب عاربا وحرابا وحربة

(١) قولوب - بيشه . (٢) قول - الكلي

(٣) قول - لذي اللطم . (٤) قول - لبيدي

(٥) قول - لبيدي

وَالرُّحْيَا وَإِنْ الْوَاحِدَةُ حَيَاءٌ وَهُوَ مِنَ الْقُرْسِ
أَعْلَى الْكُتَيْبِ ٣ - وَقَالَ لَهَا الرُّحْيَانِ الْوَاحِدَةُ
أَحَبُّهُ وَحَبْنِي مَقْصُورٌ - وَكَذَلِكَ مِنَ الْإِنْسِ

وَهُى أَوَّارُ الْإِخْلَاحِ - وَانْشُدْ

تَشَكُّكَتْ بِهَ تَجَاعُ وَحَبْنِي

كَأَنَّ رَدَاءَهُ سَمٌّ تَلِيلٌ

الطَّلِيلُ قُطْعَةُ كَسَاءٍ يَشْدُ بِهَا الْقُرْسُ •

﴿ ب ح ذ ﴾

(حزب) (حزب) (حزب) (حزب) (حزب) (حزب) (حزب) (حزب) (حزب) (حزب)
وَتَحَاذِبُ الْقَوْمَ إِذَا مَا لَا يَسْتَمِعُهُمْ بَعْضًا وَفِي التَّزْوِيلِ
الزَّيْزُ (أَلَا إِنَّ حَزْبَ اللَّهِ هُمُ النَّسَالِيُّونَ) وَقَالَ
الرَّابِزُ - وَذِيَّةُ بَنِ السَّجَاجِ •

أَلَيْتَ أَعْمَالُ زَجَالٍ لِكَلْبٍ

وَكَيْفَ أَشَوَى وَلَا لُحْزِي

أَيُّ دَكْيٍ الَّذِي الْجَأَالِيَّةُ - وَحَزْنِي الْأَسْرَ إِذَا اشْتَدَّ
تَلِيَّ - وَالْأَسْمُ الْخُزَابَةُ - وَأَسْرَمًا زَيْبٌ - وَحَزْبٌ
إِذَا كَانَ شَدِيدًا •

وَالزَّحْبُ الدُّنُومُ مِنَ الشَّيْءِ - وَزَجَبْتُ إِلَى فُلَانٍ
وَزَجَبْتُ إِلَيْهِ إِذَا تَدَانَا •

﴿ ب ح م ﴾

تَحَبَّتْ لِي أَجْنَةُ تَجَبٍّ إِذَا مَنَعَتْ مِنَ الْحَرَكَةِ
وَأَجَبَّتْ الدَّابَّةُ أَجَبًا إِذَا جَلَّتْ تَجَبًّا فَهُوَ
مَعْبُوسٌ - وَحَيْسٌ - وَهَذَا إِذَا جَاءَ عَلَى فَيْلٍ مِنْ

مَوْضِعٍ غَيْرِ مَعْرُوفٍ - وَالْمَرْءُ دَوِيَّةٌ - وَحَاوَبٌ
مَوْضِعٌ بِالنَّاهِ وَحَرِيَّةُ الرَّجُلِ مَا إِذَا حَرِيَّةً قَالَ
أَخَذْتُ حَرِيَّةً أَيْ مَالَهُ •

وَالرَّيْحُ شِدَّةُ الْمُسَرَانِ - وَهُوَ مَنْ قَوْلُهُمْ رَيْحٌ فُلَانٌ
فِي تَجَارَةٍ يَرْيَحُ بِهَا وَرَبَّاحًا وَالتَّجَرُّ الرَّابِيعُ
وَالرَّيْحُ الَّذِي يَرْيَحُ فِيهِ - وَالرَّيَّاحُ وَلَدُ الْقُرْدِ
وَالْجَعُ رَيْحٌ - وَالرَّيْحُ زُعْمَا الشَّعْمِ - وَانْشُدُوا
خُطْبَانُ بْنُ لُذْبَةَ •

قَرَوُا حَيَاةَهُمْ رَيْحًا يَرْيَحُ

يَبِشُ بَغْلَيْنِ أَلْفِي سُرُ

وَبُرُي ١ - عَجِيءُ بَغْلَيْنِ السَّيِّ - وَالسَّيِّ الْمَسْحُ
بِهِ يَسْحَهُ - وَالْبَحُّ الْإِتْدَاحُ - وَرَبَّاحٌ لِسْمُ مَرْبِي
صَحِيحٌ - قَالَ النَّاهِي •

تَمَرَّتْ التَّيَالُفُ مِنْ رَبَّاحٍ

تَمَرَّتْ يَمِينُهُ عَنْ ذِي جَنَاحٍ

وَالسَّكَّانُ الرَّحْبُ الرَّاسِ - وَكَذَلِكَ الرَّحْبُ
وَالزَّجَبَةُ بَسْكَينُ الْمَاءِ وَنَحْمَا - التَّجْوَةُ الرَّاسِيَّةُ
بَيْنَ دُورٍ وَغَيْرِهَا - وَقَدْ سَمَّيْتُ الْعَرَبُ تَسْرَجًا
وَهُوَ مُثْقَلٌ مِنْ ذَلِكَ - وَتَوَلَّمُ لِرَجُلٍ (تَسْرَجًا
وَسَهْلًا) أَيْ لَقِيتُ تَسَةً وَسَهْوَكَةً وَتَوَلَّمُ ٢ وَجَبَةً
بَلَنَ مِنْ حَمِيرٍ - وَتَوَلَّمُ رَجَبِيَّةً بَلَنَ مِنْ هَدَانٍ
وَالْأَبْلَى الْأَرَجِيَّةُ مَشْوِيَّةٌ إِلَى أَوْحَبٍ رَجَلٍ
مِنْ هَدَانٍ مَعْرُوفٍ - وَالرَّحَابَةُ أُلْمٌ بِالْبَدَنَةِ

(١) وَقَالَ - بِمَنْ يَلْبَسُ الْبَلْبُ مِنَ الشَّيْءِ الْمَسْحُ بِمَقْتَضِيهِ • (٢) تَبِي - بَنُو زَجَبَةٍ بِالشَّعْرِيَّةِ •

(٣) مِنْ خِثَالِ آخِرِ الْبَابِلِيَّةِ قُلْ - وَلَا تَبِي •

تهذيب اللغة
للأزهري (ت ٣٧٠ هـ)

لا ريب في أن تلك الحملة المستعرة التي شنها الأزهري على جماعة من العلماء كان وراءها من الأسرار ما قدر لبعض المحققين أن يزيلوا النقاب عن بعضها ، بينما ما يزال بعضها الآخر غامضاً أشد الغموض ، ونظن أنه قد حجب عنا نهائياً ، فقد كان كامناً في صدر الأزهري وعقله ووراء التراب برحيله ، بيد أننا يمكن أن نتفهم مدى تمتع الأزهري بثقافة لغوية عميقة وتمكن وقدره على تمييز الصحيح من الفاسد أو المحرف أو المصحف من المفردات وصل إليها من طريق التلقى عن جماعة من العلماء الثقات من جهة ، ثم من طريقة التلقى عن الأعراب الفصحاء في أثناء فترة أسره من جهة أخرى . وفي الحقيقة كان أغلب اللغويين في تلك الفترة يزعم أنه أخذ اللغة رواية ، أي نقلاً عن الأعراب الذين انتقلوا إلى الحواضر ، ولكن لم تفسد لغتهم بعد أو من خلال رحلة أو رحلات إلى البادية والبقاء فيها عدة سنوات للمشافهة والسؤال والتدوين .

ومن البديهي أن تحدث تغيرات لغوية كبيرة بعد خروج العرب من بيتهم إلى بيئات جديدة ، واختلاطهم بالأُمم الأخرى ، فقد بدأ الناس يستخدمون لغة تتضمن أشكالا مختلفة من العدول عن اللغة التي عدها علماء التنقية اللغوية معياراً صارماً لتصويب ما شاع بين الناس وما يجري على ألسنتهم أو في كلامهم .

ومن الغريب أنهم - في الوقت ذاته - ينقلون عن علماء اللغة الأوائل ما دونوه في رسائلهم وكتبهم ، على الرغم من أنهم كانوا يصفون من يعمل ذلك بأنه « صُحفي » ، أي يأخذ عن الصحف ، ولا يعدونه ثقة ولا يأخذون عنه ، ويصفرون من شأنه إلى آخره . ولكن يبدو أن الأمر كان نسبياً ، فلم يكن من الممكن أن يستغنى أحد عما دونّه القدماء ، غير أن ما دون كان يتضمن أو تعرض لصور من التحريف والتصحيف ؛ تلك الآفة الكبرى التي أصابت التراث العربي ، فإذا لم يكن الأخذ قادراً على التمييز بين الصحيح والمحرف من خلال خبرة المشافهة أو السماع المباشر فسوف يقع في أغلاط وأوهام تكشف عن نهجه في تلقي العلم ودرجته أو رتبته بين الثقات ، ويخرج العلماء

فى الأخذ عن كتبه ، فلإذا أجبروا على ذلك أكدوا نسبة الكلام إليه حتى يأمنوا وحدة لسان أولئك العلماء الذين كانوا ينتبعون السقطات والهفوات ، ويرصدون ألوان التصحيف والتحريف ، ويؤلفون كتباً تتضمن هجوماً غيفاً عليهم وطعنأ فى قنراتهم واستدراكأ على تصانيفهم .

كان الأزهرى الهروى ، أبو منصور محمد بن طلحة بن نوح بن الأزهر ، أحد هؤلاء العلماء المتشددىن فى أخذ اللغة ، فى خاتمة مقدمته التى أوضأ فىها علة تأليفه لمعجمه والمنهج الذى سار عليه وبيان الأئمة الذى اعتمد عليهم فىما جمع فى ذلك المعجم ، مرتبأ إياهم فى طبقات ، يحدد سبب إطلاق عبارة « تهذيب اللغة » عليه ، فىقول : وقد سميت كتابى هذا (تهذيب اللغة) لأنى قصدت بما جمعت فى ما أدخل فى لغات العرب من الإلفاظ التى أزالها الأغبياء عن صيغتها وغيرها الغُثم عن مستها ، فهذبت ما جمعت فى كتابى من التصحيف والخطأ بقدر علمى ، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالخشو الذى لم أعرف أصله ؛ والغريب الذى لم يُسند الثقات من العرب (ص ٥٤) .

وفى الحقيقة تؤكد كتب التراجم والطبقات المتزلة العليا التى وصل إليها الأزهرى فى اللغة والفقه ، فقد وصف بأنه إمام فى اللغة ، بصير بالفقه ، عارف بالمذهب الشافعى ، تقى ورع . وقد تشكلت ثقافته اللغوية من جهتين ، الأولى عن طريق الأخذ عن شيوخه فى هراة حيث ولد سنة ٢٨٢ هـ ، وهم : أبو الفضل محمد بن أبى جعفر المنذرى الهروى (ت ١٢٩ هـ) ، وأبو محمد أحمد بن عبد الله المزنى (ت ٣٦١ هـ) ، وأبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى (ت ٣١٧ هـ) وغيرهم . والثانية عن طريق مشافهة الأعراب الفصحاء ، إذ إنه فى أثناء عودته من الحج ، وكان سنه آنذاك نحو الثلاثين ، أسرتة الأعراب - وقد سجل الأزهرى هذه الحادثة فى مقدمة معجمه ص ٧ - وكانوا خليطأ من هوازن وتميم وأسد ، يتكلمون بطباعهم البدوية ، وقرائهم التى اعتادوا ، ولا يكاد يقع فى منطقتهم لحن أو خطأ فاحش . وقد بقى فى إسمارهم دهرأ طويلاً ثم تخلص بعد ذلك من الأسر ودخل بغداد . وكان لهذا الأسر أثر كبير فى إفادة الأزهرى مما سمعه ودونه عن هؤلاء الأعراب ، واكتسابه خبرة لغوية واسعة جنبته الوقوع فىما وقع فيها علماء كبار . والحق أن الأزهرى كان يتغنى بذلك ، وإذا ما تجاوزنا عن حدة نقله وهجومه على بعض العلماء اعتمادأ على تميز تكوينه

اللغوى ومحصوله المعجمى فإن هذه الحادثة قد جعلته يحتل رتبة متقدمة بين علماء اللغة الثقات .

وفى بغداد درس على أبى عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة نفطويه (٣٢٣ هـ) وأبى بكر محمد بن السرى بن سهل المعروف بابن السراج (٣١٦ هـ) وغيرهما . ولا يتسع المقام لذكر شيوخه جميعهم ، وإنما أوردنا بعض الأسماء التى يتضح من تكرارها فى التهذيب أنه قد تأثر بها تأثيراً شديداً . أما تلاميذه فنذكر منهم اثنين هما : أبو عبيد أحمد بن محمد الهروى (٤٠١ هـ) صاحب الغريبين (غريب القرآن وغريب الحديث) ، وأبو أسامة جنادة بن محمد بن الحسين الهروى (ت ٣٩٩ هـ) الذى روى كتاب التهذيب عن الأزهرى . وللأزهرى كتب فى تفسير القرآن وتفسير أسماء الله عز وجل ، وفى تفسير الحديث وفى القراءات وتفسير الشعر ؛ السبع الطوال وشعر أبى تمام . ولكن يبدو أن كتابه « تهذيب اللغة » يعد فى قمة تأليفه ، إذ إن شهرته قد تحققت من خلاله ، فقد ألفه بعد أن بلغ فى العلم والخبرة مبلغاً عظيماً ، وهو فى سن السبعين ، يقول (ص ٧) : وكنت منذ تعاطيت هذا الفن فى حدائى إلى أن بلغت السبعين ، مولعاً بالبحث عن المعانى والاستقصاء فيها ، وأخذها من مظانها ، وإحكام الكتب التى تأتى لى سماعها من أهل الثبوت والأمانة للأئمة المشهورين ، وأهل العربية المعروفين .

وتجدر الإشارة هنا فى إيجاز إلى بعض ماتضمنته مقدمته من عبارات تمهد للأسباب الذى دعت به إلى تأليف كتابه ، ويتقدم وصف الوضع اللغوى الذى كان عليه الأوائل ، وصلته بفهم القرآن الكريم ، ثم تغير الحال بعد هذه الفترة المبكرة ، يقول : نزل القرآن الكريم والمخاطبون به قوم عرب ، أولو بيان فاضل ، وفهم بارع ، أنزله جل ذكره بلسانهم ، وصيغة كلامهم الذى نشئوا عليه وجبلوا على النطق به ، فتدربوا به يعرفون وجوه خطابه ، ويفهمون فنون نظامه ، ولا يحتاجون إلى تعليم مشكله وغريب ألفاظه ، حاجة المولدين الناشئين فيمن لا يعلم لسان العرب حتى يعلمه ، ولا يفهم ضروره وأمثاله ، وطرقه وأساليبه ، حتى يفهمها (ص ٣ ، ٤) .

فالهدف الأسمى من معجمه إذن خدمة كتاب الله عز وجل أولاً ، فلم يكن الصحابة والتابعون فى حاجة إلى تلك المعرفة . أما وأن الحال قد تغيرت ، وصارت الحاجة شديدة إلى معرفة لغات العرب واختلافها والتبحر فيها ، والاجتهاد فى تعلم العربية ، التى بها - كما يقول ص ٥ - تمام التوصل إلى معرفة ما فى الكتاب والسنة فى

الآثار ، وأقاويل المفسرين من الصحابة والتابعين ، من الألفاظ الغريبة والمخاطبات العربية . فإن من جهل سعة لسان العرب وكثرة ألفاظها ، واقتنائها في مذهبها ، جهل جُمْل علم الكتاب ، ومن علمها ووقف على مذهبها ، وفهم ما تأوله أهل التفسير فيها ، زالت عنه الشبهة الداخلة على من جهل لسانها من ذوى الأهواء والبِدْع . فقد حدد بذلك كيف المادة اللغوية التي سيعنى بها في معجمه ، إذ إن الكم قاصر عن استيعاب كافة معانى التنزيل وألفاظ السنن ، كما أنه يولى تأويلات أهل التفسير عناية خاصة ، منبهاً إلى لغات العرب واختلافها واتساع لسانها واقتنائها في مذهبها وتشعب مخاطباتها . . . إلى آخره ملتزماً في النقل عن الأئمة المعروفين بالمعرفة الثابتة والدين والاستقامة . وربما كان هذا المبدأ أحد أسباب موقفه من ابن دريد كما سنرى . وبالإضافة إلى تدوينه ما حصله من لغات العرب وألفاظهم من خلال هؤلاء العلماء فإن يقيد - كما يقول ص ٦ - معترراً بهذه المعرفة اللغوية المتميزة - نكتاً حفظها ووعاها عن أفواه العرب الذين شاهدوهم وأقام بين ظهرانيهم سنوات ، « إذ كان ما أثبتته كثير من أئمة أهل اللغة في الكتب التي ألفوها والنوادر التي جمعوها ، لا يتوب مناب المشاهدة ، ولا يقوم مقام الدربة والعادة » .

وقد مكنته من هذه المعرفة القائمة على الرواية المباشرة أو المشافهة والمشاهدة من كشف آفات الكتب المصحفة وتمييز صحيحها من سقيمها ؛ وهى معرفة لم تتوفر لأبناء زمانه ، وجعل كل همه - توخياً للمثوبة من الله - أن يهذب لغة العرب غاية التهذيب ، وأن يدل على التصحيح الواقع في كتب المتحاذقين ، والمعور من التفسير المزال عن وجهه ، لئلا يغتر به من يجهره ، ولا يعتمد منه من لا يعرفه . ويمضى الأزهرى بعد ذلك في ذكر أئمة اللغة - الذين اعتمد عليهم في معجمه من ص ٨ : ٤٠ مرتباً إياهم في طبقات ، ملخصاً تراجمهم وآثارهم اللغوية . وتعد هذه الوثيقة ذات قيمة كبيرة لما تضمنته من معلومات مفيدة في تتبع حركة التأليف اللغوية وبيان جهود العلماء في المراحل المختلفة في تشكيل ذلك التراث اللغوى الضخم .

ومن المهم هنا أن ننبه إلى أن الأزهرى قد ناقض نفسه في موقفه من الليث بن المظفر وابن دريد . فإذا موقفه من البُشْتِى (أحمد بن محمد) المعروف بالحارزنجى ، المعاصر له ، الذى ألف « التكملة » لكتاب العين للخليل بن أحمد ، يمكن أن تفهم دوافعه ، فقد وصفه الأزهرى بصفات هى فى مجملها أنه ليس ثبثاً ولا ثقة ، يقول : قد اعترف

البُشتى بأنه لا سماع له فى شيء من هذه الكتب ، وأنه نقل ما نقل إلى كتابه من صحفهم ، واعتل بأنه لا يزرى ذلك بمن عرف الغث من السمين . وليس كما قال ؛ لأنه اعترف بأنه صحفى . والصحفى إذا كان رأس ماله صحفاً قرأها فإنه يصحف فيكثر ، وذلك أنه يخبر عن كتب لم يسمعها ودفاقر لا يدرى أصحح ما كتب فيها أم لا . وإن أكثر ما قرأنا من الصحف التى لم تضبط بالنقط الصحيح ولم يتول تصحيحها أهل المعرفة - لسقيمة لا يعتمدها إلا جاهل (ص ٢٣) .

إذا كان هذا موقفه من البُشتى ، فما تفسير رجوعه إلى التكملة ونقله كثيراً من المواد اللغوية وبخاصة تلك المواد النادرة الاستعمال التى تصل فى قدرها إلى درجة المهمل ؟ . أما موقفه من الليث بن الظفر فأكثر غرابة . فقد ذهب إلى أنه نحل الخليل ابن أحمد تأليف كتاب العين جملة لينفقه باسمه ، ويرغب فيه من حوله (ص ٢٨) . فما فى كتاب العين من اضطراب أو خلل أو حروف أزيلت عن صورها ومعانيها بالتصحيح والتغيير ، فمرجه إلى الليث .

ولذلك عنى بتتبع ما صحَّف وغير منه ، يقول (ص ٢٩) : فأخرجته فى مواقفه من الكتاب وأخبرت بوجه الصحة فيه ، وبينت وجه الخطأ ، ودللت على موضع الصواب منه وستقف على هذه الحروف إذا تأملتُها فى تضاعيف أبواب الكتاب .

فكيف يسير على نهج الخليل فى ترتيبه الصوتى ونظام التقليلات وتبويب الأبواب ، وقد وصف الكتاب بأنه منحول ١٩ . وإذا كان قد صحح بعض ما هو لليث وارتاب فيه وتوقف فى حروف لم يوفق إلى تصويبها فأشار إليها بعبارة : إنى لم أجده لغيره فاعلم أنه مريب ، فكيف يعزوه إلى الليث تارة أخرى . إنه قد اعتمد على كتاب العين اعتماداً كبيراً ، سواء أصرح بذلك أو لم يصرح ، فعبارة - فى معجمه ، للمدقق فى جلاء - تتفق مع عبارة الخليل فى أكثر الأحيان .

وقد تكرر الأمر ذاته مع ابن دريد وكتابه (الجهمرة) ، فقد وسم ابن دريد بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التى ليس لها أصول وإدخال ما ليس من كلام العرب فى كلامهم ، وقد تحدت علاقة الأزهرى بابن دريد من خلال علاقة أستاذه نفطويه بابن دريد ، إذ كان نفطويه يستخف به ولم يوثقه فى روايته ، ثم تلك الحادثة التى أثرت فى نفس الأزهرى حين دخل يوماً على ابن دريد فوجه سكران لا يكاد يستمر لسانه على الكلام من غلبة السكر عليه ، يقول (وذلك بعد أن قطع صلته به) ص ٣١ :

وتصحفت كتاب الجمهرة له فلم يراه دالاً على معرفة ثاقبة ، وعثرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوها ، وأوقع في تضاعيف الكتاب حروفاً كثيرة أنكرتها ولم أعرف مخارجها ، فأثبتها من كتابي في مواقعها منه ، لأبحث عنها أنا أو غيري ممن ينظر فيه . فإن صحت لبعض الأئمة اعتمدت ، وإن لم توجد لغيره وقفت .

فقد تتبع التصحيف ونبه عليه في كتابه ، وقدم نماذج له في مقدمته ، وقصر كتابه على ما صح له سماعاً من العرب ، عازفاً عن المادة اللغوية التي تضمها الصحف ، يقول (ص ٤٠) : ولو أني أودعت كتابي هذا ما حوته دفاتري ، وقرأته من كتب غيري ووجدته في الصحف التي كتبها الوراقون ، وأفسدها المصحفون لطلال كتابي . ثم كنت أحد الجانين على لغة العرب ولسانها ، ولقليل لا يخزي صاحبه خير منه كثير يفضحه .

ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صح لي سماعاً منهم ، أو رواية عن ثقة ، أو حكاية عن خط ذي معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتي ، اللهم إلا حروفاً وجدت لها ابن دريد وابن المظفر في كتابيهما ، فينت شكي فيها ، وارتياجي بها . وتراها في مواقعها من الكتاب ووقوفي فيها .

إن المقارنة المبدئية بين قوله وفعله توضح هذا الموقف المتناقض ، ولكننا لا يمكن أن نصل إلى حكم دقيق قاطع إلا بعد مقابلة كاملة بين المواد اللغوية الواردة في التهذيب والمواد اللغوية الواردة في كتابي العين والجمهرة . ومادمننا لا نستطيع أن نقوم بها الآن في هذا المقام فنرجى الحكم إلى أن تتاح لنا هذه المقابلة في بحث علمي مستقل . وبين الأزهرى في تفصيل في مقدمته أيضاً أن الدافع إلى تأليف معجمه أنه قصد به معرفة معاني القرآن وألفاظ السنة بطرق ثلاث هي الجمع والاستقصاء والاستشهاد ، أي الجمع من لغات العرب وألفاظها ، والاستقصاء في تتبع ما حصل منها ، والاستشهاد بشواهد أشعارها المعروفة لفصحاء شعرائها التي احتج بها أهل المعرفة المؤتمنون عليها ، يقول إن الدافع خلال ثلاث :

١ - تقييد ما حفظه ووعاه من أقوال العرب الذين شاهدتهم وأقام بين ظهرانيهم سنوات أيام الأسر . وهذه ميزة كان الأزهرى لا يفتأ يذكرها في مواضع عدة ، فلم يقم توثيقه للمادة اللغوية كما قلت على الأخذ عن العلماء ، فذلك نهج قاصر هيأت الظروف له أن يستكمله من خلال المشاهدة والمشافهة والسماع المباشر .

٢- أداء النصيحة الواجبة على أهل العلم : لجماعة المسلمين ، عملاً بالحديث النبوي الكريم « ألا إن الدين النصيحة لله ولكتابه ، ولأئمة المسلمين ولعلمائهم » .

٣- والثالثة لها أكثر القصد ؛ رصده ما فى كتب اللغة من دُخُل وعَوَار ، وإن كان بها كثير من الصحيح السليم (الفصح) ، غير أن النوع الأول أشكل على أبناء زمانه ، فليست لديهم المعرفة ولا الخبرة الكافيتين لتمييز الصحيح من السقيم والتنبية على أشكال التصحيف والتحريف فيها ، وبيان التفسير المزال عن وجهه . (ص ٦) .

وقد سار الأزهرى فى ترتيبه (تهذيب اللغة) على نهج الخليل فى ترتيبه (معجم الغين) ، وهنا يتأكد لنا ذلك التناقض الذى وقع فيه الأزهرى ، فقد أشار فى مواضع عدة إلى أن كتاب العين منسوب إلى الخليل ، وأن الليث وضعه ونحله إلى الخليل ، وأن ما فيه من خلل واضطراب وتصحيف وتحريف يجعله على ثقة بأن الخليل لم يؤلفه ، وأن الليث هو المسؤول الأول عما وقع فيه ، وحين أراد أن يبين المنهج الذى انتهجه عدل عن موقفه السابق ، ونقل عن الخليل أسسه الأساسية فى الترتيب ، وهى الأساس الصوتى ، وترتيب الأبنية ، ونظام التقليلات ، يقول (ص ٤١) : ولم أر خلافاً بين اللغويين أن التأسيس للجمل فى أول كتاب العين ، لأبى عبد الرحمن الخليل بن أحمد ، وأن ابن المظفر أكمل الكتاب عليه بعد تلقفه إياه عن فيه . وعلمت أنه لا يتقدم أحد الخليل فيما أسسه ورسمه . فأريت أن أحكيه بعينه لتأمله وتردد فكره فيه ، وتستفيد منه ما بك حاجة إليه ، وأتبعه بما قاله بعض النحويين مما يزيد فى بيانه وإيضاحه .

فقد التزم إذن فى ترتيب المواد اللغوية نهج الخليل ؛ والأساس الأول فيه : ترتيب حروف الهجاء ترتيباً معيناً ، يتبع مخارج الحروف ، يبدأ بأقصاها فى الحلق وأدخلها وهو العين - فى رأى الخليل - ثم ما قرب مخرجه منها الأرفع فالأرفع ، حتى يأتى على آخر الحروف . وهذا تأليفه : (ع ح هـ / ق ك / ج ش ض / ص س ز / ط د ت / ظ ذ ث / ر ل ن / ف ب م / و ا ي) . أما الأساس الثانى فهو ترتيب الأبنية ، فيبدأ بالثنائى ثم الثلاثى (الصحيح والمعتل واللفيف) والرباعى والخماسى . أما الأساس الثالث فهو نظام التقليلات ، إذ يذكر فى كل بنية التقليلات الممكنة ، ويراعى عدم التكرار فيما يستقبل ، وينص على ما استعمل من تلك التقليلات (المستعمل) ، وما أهمل (المهمل) .

وقد بدأ بباين نقلهما كلية ، إذ رأى أن المقدمة التي وضعها الخليل للعين أفضل بل أو في ما يجب أن يصدر به كتابه ، وهما باب ألقاب الحروف ومدارجها ثم باب أحياء الحروف . وهكذا فإنه لم يصف شيئاً يذكر إلى منهج الخليل العسير على من أراد أن يخرج منه حرفاً معيناً ، وقد دفع ذلك المسلك الوعر الناس إلى إهماله ، ليس لأى سبب سوى تعقد الترتيب وتخليط التفصيل والتبويب . بيد أن ذلك لا يقلل من قيمته ، إذ إنه يعد من أوثق المعاجم اللغوية . ألم يقل الأزهرى « ولم أودع كتابى هذا إلا صح لى سماعاً منهم أو رواية عن ثقة أو حكاية عن خط ذى معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتى . وقد اعتذر عن حذف بعض الحروف والشواهد حرصاً منه على عدم التطويل والتكثير . وعلى الرغم من ذلك فقد حوى مادة لغوية ضخمة ، حاول بها تفسير ألفاظ القرآن الكريم والحديث النبوى وأشعار العرب وأمثالها . أما عبارته فقد تناولتها فيما سبق ، ويكفى هنا فى ختام هذا التحليل أن أورد رأى أحد تلاميذه فيه ، وهى كلمة جامعة ، فيها يقول عن التهذيب : « كتاب قد اشتمل من لغة العرب على جزء متوفر مع جُساءة فى عبارة المصنف وعجرفة فى ألفاظه » . وقد أدى منهجه فى التوثيق اللغوى أن يعتمد عليه ابن منظور خاصة فى معجمه (لسان العرب) ، اعتماداً كاملاً ، فيفرغ معظم كتاب الأزهرى فى معجمه .

وفيما يلي نموذج من معجم (تهذيب اللغة) للأزهرى .

من معجم تهذيب اللغة للأزهري

عقل
تهذيب اللغة

ومن

الرُّعَاظُ والرُّعَاظُ^(١) : الصوت الذي يُسَمَّعُ
من بعض الدابة ، وهو الرُّعَاظُ . وقال الأسيدي :
هو صوت جردانه إذا تَنَقَّلَ في قُنْبِهِ .

وقال الكشي : الرُّعَاظُ : صوت يُسَمَّعُ من
قُنْبِ الدابة كما يُسَمَّعُ الرعيق من قعر الأثني .
يقال رَعَقَ يَرَعَقُ رُعَاعًا . فَرَقَّ بين الرعيق
والرعيق . والصواب ما قاله ابن الأعرابي .

وقال ابن السكيت : يقال ما رَتَعَ من
منى بَرَقَاجٍ^(٢) ، أي ما تطيخ ولا تقبل مما
انصمكت به شباك . ويقال لذئ يزيد في
الحديث : هو صاحب تَيْنِقٍ وترقيق وتوسيل ،
وهو صاحب رَيْتَنَزٍ : يزيد في الحديث .

[ومن]

أبو الياس عن ابن الأعرابي : الرعيق

باب العين والقاف مع اللام

رَعَلَ الأَب : قال : وسفرة العاقلة أن يُنْظَرَ إلى
أخرة الجاني من قبل الأَب فيَحْلُونَ ما يحل
العاقلة ، فإن أحسوها أدومًا في ثلاث سنين ،
وإن لم يحسوها رَفَعَتْ إلى بني جدِّه ، فإن لم
يحسوها رَفَعَتْ إلى بني جدِّ أبيه ، فإن لم
يحسوها رَفَعَتْ إلى بني جدِّ أبي جدِّه ، ثم
هَكَكَ لا ترفع عن بني أمِّه حتى يهجزوا .
قال : ومن في الحيوان ومن لا ديون له في
العقل سواء .

وقال إسحاق بن منصور : قلت لأحد
العلماء : من العاقلة ؟ قال : القية ، إلا

(١) له التفسير : « ورعيق » ، « وسواه من
السلح » .

عقل ، علق ، لقع ، لقع ، قلع ، قلع :
مستملات .

[قال]

في الحديث أن امرأتين من هذيل اقتلتا ،
فرمت إحداهما الأخرى بِمَجَرٍ فأصلب بطنها
قتلتها ، فقضى رسول الله عليه يديها على
عاقلة الأخرى .

أخبرنا عبد الملك عن الربيع عن الشافعي
أنه قال : العاقلة مِصْبِيَّة . قال : وقضى رسول
الله صلى الله عليه بدين شهر المدد والخطأ
الحض على العاقلة ، يؤدونها في ثلاث سنين
إلى ورثة القاتل . قال : والعاقلة مِصْبِيَّةٌ من

(١) في القاموس أنه كلام : وسحاب ، وكتاب .

أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ يَدْرُ مَا لَا يَطِيقُونَ ، فَإِنْ لَمْ تَكُن عَاقِلَةً لَمْ يُجْعَلْ فِي سَالِ الْجَانِ وَلَكِنْ يُدْرِ عَنْهُ .
وَقَالَ إِسْحَاقُ : إِذَا لَمْ تَكُنِ الْعَاقِلَةُ أَسْلًا فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي بَيْتِ اللَّالِ وَلَا تُوَدَّرُ إِلَيْهِ .

قلت : والعقل في كلام العرب : الدِّبَّةُ ، سميت عقلاً لَأَنَّ الدِّبَّةَ كَانَتْ عِنْدَ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِيلًا ، وَكَانَتْ أَسْوَأَ الْقَوْمِ لَوْ يَرْتَوُونَ بِهَا الدَّمَاءَ ، فَسُمِّيَتْ الدِّبَّةُ عَقْلًا لِأَنَّ الْقَاتِلَ كَانَ يَسْكُفُّ أَنْ يَسُوقَ إِلَى الدِّبَّةِ إِلَى ذِيهَا . وَرَوَى الْقَتُولُ ، ثُمَّ يَغْلِبُهَا بِالْعُقْلِ وَيَسْلُبُهَا إِلَى أَرْيَافِهِ . وَأَمَّا الْقَتْلُ فَصَدْرُ عَقْلٍ الْبَعِيرِ بِالْقَاتِلِ أَعْدَهُ عَقْلًا ، وَالْإِفْعَالُ : دَبْلُ يُنْقَى بِهِ بِدِ الْبَعِيرِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ يُشْدُّ بِهِ .

وقضى رسول الله صلى الله عليه وآله في دية الخطأ المحض وبشبهه العمد أن يبرأ منها غصبة القتال ويخرج منها ولده وأبوه فأما دية الخطأ المحض فإنها تقسم أحماساً ثلث : مخاض ، وعشرين بنت لبون ، وعشرين ، لبون ، وعشرين جنة ، وعشرين جذعة . وأما دية شبه الصدقات فتختلف ، وهي مائة بغير أحماس ، منها ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربع مائتين نية إلى إزلي عايشها ، كلهما خلتان مصبة

القاتل إن كان القتل خطأً محضاً غرموا الدية لأرْيَافِهِ الْقَتِيلِ أَحْسَنًا كَمَا وَصَفْتُ ، وَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ شِبْهُ السَّخَرِ غَرِمُوا مَنَظَّلَةً كَمَا وَصَفْتُ فِي مَدْرَسَتَيْنِ . وَهُوَ الْقَتْلُ ، وَمِنْ الْعَاقِلَةِ .

ويقال عقلت فلاناً ، إِذَا أَطْلَعْتَ دِيَّتَهُ وَرَفَعْتَ . وَعَقْلْتُ عَنْ فُلَانٍ ، إِذَا زِلْتَهُ جَنَابَةً فَتَرَمْتِ دِيْنَهَا عَنْهُ . وَهَذَا كَلَامُ الْعَرَبِ .

وروي عن الشعبي أنه قال : « لَا تَقْتُلِ الْعَاقِلَةَ عَدَاً وَلَا عِيْداً وَلَا سُلْطَاً وَلَا إِعْرَافَا » .
المراد أن القتل إذا كان عدواً محضاً لم تنزم الدية عاقلة القاتل ، وكذلك إن صُورِعَ الْجَانِي مِنَ الدِّبَّةِ عَلَى الْمَالِ بِإِفْرَارٍ مِنْهُ لَمْ يَلْزَمْ عَاقِلَتَهُ مَا صُورِعَ عَلَيْهِ . وَإِذَا جَنَى عِيْدَ لِرَجُلٍ حَزَرَ عَلَى إِنْسَانٍ جَنَابَةً خَطَأً لَمْ تَنَزَمْ عَاقِلَةُ مَوْلَاهُ جَنَابَةَ الْعَبْدِ ، وَلَكِنَّهُ يَشْتَلِي لِسَيِّدِهِ : إِنَّمَا أَنْ رَمَتْ إِلَى وَلِيِّ الْقَتُولِ أَوْ تَدْرِيهِ بِمَالٍ يُوْذِيهِ مِنْ عِنْدِهِ . وَقِيلَ مَعْنَى قَوْلِهِ « لَا تَقْتُلِ الْعَاقِلَةَ عَدَاً » أَنْ يَجْعَلَ حَرْماً عَلَى عِيْدِ جَنَابَةٍ خَطَأً فَلَا يَرْمِ عَاقِلَةُ الْجَانِي عَنْ الْعَبْدِ . وَهَذَا أَشْبَهَ بِالْمَسِيٍّ وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ : « لَا تَقْتُلِ الْعَاقِلَةَ السَّخَرُ وَلَا الْعَبْدَ » .

النبي صلى الله عليه : « لو سئو قِتَالًا مَّا
أَدُّوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِتَالَتَهُمْ
عَلَيْهِ » . قَالَ أَبُو عِيْدٍ ، قَالَ السَّكَّانِي :
يُقَالُ سَدَقَ عَامٌ ، يُقَالُ أَخَذَ مِنْهُمْ مَتْلَ هَذَا
الْعَامِ ، إِذَا أَخَذَتْ مِنْهُمْ مَدَنَتُهُ . وَاشْتَدَّ غَيْرُهُ
لِسُرُورِ بْنِ قَبْدَةَ السَّكَّانِي :

سَمِعْتُ مِثْلَ مَا قُلْتُ بِتَرْكِ لَنَا سَكَا
فَكَفَيْتُ لَوْ قَدْ سَمِعْتُ عَمْرُو بْنَ عَالِيٍّ
أَصْبَحَ الْمَاءُ أَوْ لَمْ يَمْضِ
عند التَّنَزُّقِ فِي الْمَجَالِ الْجَالِيْنَ

وقال بعضهم : أراد أبو بكر رضي الله
عنه بالقتال المهل الذي كان يُقَالُ بِهِ الْفَرِيضَةُ
التي كانت تؤخذ في الصدقة ، إذا قبضها
المصدق أخذ منها مِثْلًا ينفقها به . وذلك أنه
كان على صاحب الإبل أن يؤدي على كل
فريضة مِثْلًا يُثَقَّلُ بِهِ ، ورواه ، أي حبلًا .

وقال سعيد بن السيب في تأييده من أهل
المدينة : الرأفة تُمَاتِلُ الرَّجُلَ إِلَى ثَلَاثِ دِيْنِيَّاتٍ ،
فَإِذَا جَاوَزَتْ الثَّلَاثَ رُوِّدَتْ إِلَى نِصْفِ دِيْنِ الرَّجُلِ .
ومناه أن دية الرأفة في أصل شريعة الإسلام
على النصف من دية الرجل ، كما أنها تروث
نصف ما تركت الذكر ، فجعلها سعيد بن السيب
جراحًا مساويةً لجراح الذي كُوفِيَ دُونَ ثَلَاثِ
الدِّيَةِ ، فَأَخَذَ كَمَا أَخَذَ الرَّجُلُ إِذَا جُرِحَ عَلَيْهِ ،
فَلَمَّا فِي إِصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ عَشْرٍ مِنَ الْإِبِلِ
كَأَصْبَعِ الرَّجُلِ ، وَفِي إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ
عَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي ثَلَاثِ أَصَابِعٍ ثَلَاثُونَ
كَأَلْفِ جَل . فَإِذَا أَصِيبَ أَرْبَعٌ مِنْ أَصَابِعِ أُرُوِّدَتْ
إِلَى عَشْرِينَ لِأَنَّهَا جَاوَزَتْ ثَلَاثَ الدِّيَةِ فَرُوِّدَتْ
إِلَى عَشْرِينَ لِأَنَّهَا جَاوَزَتْ ثَلَاثَ الدِّيَةِ فَرُوِّدَتْ
إِلَى النِّصْفِ عَمَّا لِلرَّجُلِ .

وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ فَيُتِمُّونَ جِزْلَهَا
فِي إِصْبَعِ الرَّأْفَةِ خِصَمًا مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي إِصْبَعَيْنِ
لَمَّا عَشْرًا . وَلَمْ يَتَّبِعِ الثَّلَاثَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ ابْنُ
السَّيْبِ .

وفي حديث أبي بكر الصديق أنه قال حين
استنعت العرب من أداء الزكاة إليه بعد موت

(١) - السَّكَّانِي (مقل ، سمي ، ويد) . والشر
يقولون عمرو بن حنيفة بن أبي سفيان ، وكان مساوية
استعمله على مدحها " كتب " فاضى عليهم . وانظر
المزاة : ٢ : ٣٨٧ والألفاظ : ١٨ : ١٩ . وبمالي
نظ : ١٧١ .

ويقال : فلان مُتَل مائة ، ومائة
إذا كان ثلثه إذا أسرمائة . وقال
يزيد بن معين :

أسود راعين وأجنى
المثني في الصباح وفي الدمر^(١)

وقال أبو حنيفة : قال الأسي : يقال
مُتَل الرجل يُتَل مُتَلًا ، إذا كان عاتلاً .
وقال غيره : سُمي مُتَل الإنسان - موثقه
الذي به تفرق جميع الحيوان - مُتَلًا لأنه يفتله ،
أي يسه من الترويض في المأسكة ، كما يقال
المُتَل الهبة عن ركوب رأسه . وقيل إن
الدية سُميت مُتَلًا لأنها إذا وصلت إلى ربي
المتقول مُتَلته عن قول الجاني الذي أدامها ،
أي منته . وقال الأسي : مُتَل الظبي يُتَل
هُتَلًا ، أي استع ؛ وبه سُمي الرجل عاتلاً .
وسمى للقتل ، وهو اللجأ . ومُتَل الدواب
يفتله يفتله مُتَلًا ، إذا أسكه بعد استطلاقه .
ويقال : أحلى مُتَلًا ، فيطيه دونه يُدِيك
يفته .

(١) البيت مرسل في المتن (متل) .

وقال ابن شميل : إذا استلقتى بطن
الإنسان ثم استسك فقد مُتَل يفتله ، وقد
مُتَل لدوله يفتله ، سواء . ويقال القوم على
ساقهم الأولى من الدية ، أي يؤذونها كما
كانوا يؤذونها في المعاملة ، واحتملها مئة .
ومُتَل المصدق المدة ، إذا قبضها . ويقال
لا تشتر المدة حتى يفتلها المصدق ، أي
يقبضها . ويقال ثلثة مُتَلًا ويهد أحمل بين
القتل ، وهو أن يكون في رجله التواء . وقيل :
أن يكون القوس ظلع سامة ثم يفتل . وقد
أحفل فلان رجة ، إذا رصته بين رجليه وساقه .
وأحفل لسانه ، إذا وضع رجليه بين ثقله
وساقه فحلبها . ويقال فلان مُتَل يُتَل بها
الناس ، يعني أنه إذا سارهم مُتَل أرجلهم ،
وهي الشترية والاحتفل .

قتل : وقال غيره واحد : القتل : ضرب
من الوشي . والشيعة : السكرة من الساء
والإيل وغيرهما ، والجميع القاتل . ومُتَل الظل
إذا قام قائم الظهيرة . ويقال أحفل فلان
الرجل : إذا نثى رجله فوضعا على المورك .
وقال ذو الرمة :

أَحَلَّتْ أَصْحَابُ الرَّحْلِ فِي مَدِينَةٍ
إِذَا شَرَكُوا الْمَرْأَةَ أَوْدَى نَظْمُهَا (١)
أَي خَفِيَتْ أَسْأَلُ طَرَفَهَا .
وَيَقَالُ تَقُلْ فَلَانٌ قَادِمَةٌ رَحْلِي ، بِمَنْ
أَصْلَهُ . وَيَقَالُ الْبَابِيَّةُ :
« مَسْتَقِيمٌ قَوَادِمُ الْأَكْوَادِ » (٢)
وَسَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ لِآخَرٍ : تَقُلْ لِي
بِكَيْفِكَ حَتَّى أَرْكَبَ بِبَعْدِي . وَذَلِكَ أَنْ يَبْدُو
كَأَن قَائِمًا بِمِثْلِهِ ، وَلَوْ أَنَّكَ لَمْ يَهْضُ بِهِ وَبَعْلُوهُ
فَجَعَلَ لَهُ يَدَيْهِ وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِهِ حَتَّى وَضَعَ
فِيهَا رِجْلَهُ وَرَكِبَ .

وَيَقَالُ امْتَقِلْ لِسَانَهُ ، إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى
الْكَلَامِ . وَيَقَالُ ذُو الرِّمَّةِ :
وَسَقَطَ السَّانُ بَعْدِي . حَتَّى
يَمْسُدَ كَأَنَّهُ وَجِلُّ أَبِيهِ (٣)

(١) ديوان ذي الرمة ٦٢٩ . والسَّانُ (عقل) .
(٢) في حرواني السَّانُ : السَّانُ : مَكَدَا أَرْتَدَّ
الْأَعْرَابِي . وَهِيَ فِي شَرْحِهِ :
لِيَأْتِيَنَّكَ تَصَالُهُ وَلِيَدَلَّنْ
أَي إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَادِ
وَأُورِدَ لَهُ وَوَأَيَّتْ آخَرُ ثُمَّ قَالَ : « وَإِنَّمَا مَوَاسِرُ
أَبْنِ سَعِيدٍ الْقَلْبِي . وَسَمِعُوهُ :
« أَيْنَ الْمَقْدِمِ إِلَيْكَ أَقْبَلَ صَحْبِي » .
وَأَخَذَ دِيوَانَ الْخَاصَّةِ ٢٥ . وَهَلْكَانَ (عقل) .
(٣) ديوان ذي الرمة ٥٩٢ . وَالسَّانُ (عقل) .

قال أبو سعيد : يقال عقل فلاناً وعقله ،
إِذَا أَقَاتَ عَلَى إِحْدَى رِجْلَيْهِ ، وَهُوَ يَنْقَلِبُ
مِنْهُ الْيَوْمَ . وَكُلُّ عَقْلٍ وَتَفْعٌ وَجَلْدٌ دَمٌ . فَلَانٌ
تَسْقُلُ عَلَى قَوْمِهِ ، إِذَا تَمَرَّموهُ . وَيُقَالُ لِعَقْلٍ
فُلَانٌ بَنَ دَمٍ بِصَاحِبِهِ رِجْلَهُ بِلَانِهِ ، إِذَا أَخَذَ
الْعَقْلُ . وَالْمَقَالُ : حَيْثُ تَسْقُلُ الْإِبِلُ وَتَقْتَلِبُ
إِلَى رَأْسِهَا إِذَا تَشَجَّعَتْ . وَالْمَقَالَةُ : الْقِيَامَةُ .
وَالذُّرَّةُ : الْكَبِدُ بِالصَّافِيَةِ شَيْبَةً الْبَحْرِ . وَيُقَالُ
لِلْعَقْلِ : يَقَالُ مَا لَهُ سَقُولٌ بِأَيِّ مَالِهِ عَقْلٌ .
تَلَبُّ عَنْ بَنٍ الْأَعْرَابِي قَالَ : الْبَقْلُ :
الْحَيْثُ فِي الْأُمُورِ . وَالْعَقْلُ : الْقَلْبُ ، وَالْعَقْلُ :

الْبَيْتُ : الْقَتْلُ : الْقَتْلُ : وَهُوَ الْقَلْبُ ،
وَجِهَهُ حَقُولُ . وَوَأَشَدُّ :

وَقَدْ أَمَدَدْتُ لِحَدَّيْكَانِ جِسْمًا
وَإِنْ إِلَهُ يَهْضُمُ الْعُقُولَ (١)
قُلْتُ : أَرَاهُ أَرَادَ الْعُقُولَ التَّهْمِينَ فِي
الْجِيلِ ؛ يُقَالُ وَجِلُّ عَقْلٍ ، إِذَا تَحَمَّضَ بِحُجْرَةٍ

(١) الجِيلُ : الْأَجِلَةُ : بَنُ الْبِلَاحِ . الْأَنْهَاءُ ١٢٦٩
وَالْجِيلُ : مَلِكُهُ .
(٢) ٢١ - تَهْذِيبُ الْقَتْلِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(٨)

بناء المعجم على أساس الأصول

(الأخير فالأول)

- صحاح العربية للجوهري

- لسان العرب لابن منظور

- القاموس المحيط للفيروزابادي

- تاج العروس للزبيدي

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

صاح العريية للجوهرى

على الرغم من أن معجم (تاج اللغة وصحاح العربية) قد أحدث تحولاً جوهرياً فى تاريخ التأليف المعجمى بابتداع الجوهرى نهجاً جديداً فى التصنيف والترتيب ، فإن الخلاف بين العلماء ما زال قائماً والجدل مستعراً حول براءة اختراع هذا النهج ، فقد ذهب بعضهم مذهباً معتدلاً حين قال لقد تأثر الجوهرى فى ترتيب معجمه بيوادر هذا الترتيب فى كتاب خاله ، أبى إبراهيم إسحق بن إبراهيم الفارابى (ت ٣٥٠ هـ) المعروف باسم (ديوان الأدب) . إذن فقد كانت البداية على يديه ، وقد تتلمذ الجوهرى عليه ، وأخذ عنه . وذهب فريق آخر إلى أنه لم يكن أول من توصل إلى هذا النهج فقد سبقه البندنجى « صاحب كتاب التقفية » (ت ٢٨٤ هـ) ، والفارابى ، خال الجوهرى ، الذى سار فى إثر هذه الطريقة غير المسبوقة مع توسيع وتفصيل . ورفض فريق ثالث أن يكون غير الجوهرى أول من فكر فى وضع معجم شامل على هذا الأساس ، إذا لم يراع البندنجى إلا الحرف الأخير ، مهملاً النظر إلى الحرفين الأول والثالث . أما الفارابى فقد قسم معجمه إلى ستة كتب (كتاب السالم) ، وكتاب المضاعف ، وكتاب المثال ، وكتاب ذوات الثلاثة (أى الأجوف) ، وكتاب ذوات الأربعة (أى الناقص) ، وكتاب الهنزة) ثم كل كتاب منها إلى قسمين ، الأول منهما يختص بالأسماء والثانى يختص بالأفعال ، وكل قسم منها إلى أبواب ، على أساس الأبنية . ولكنهم ينسون أنه قسم هذه الأبواب وفق حروف الهجاء (أ ب ت ث ... الخ) على حسب الأصل الأخير من الكلمة ، ثم رتب المفردات فى أصولها وفق الحرف الأول منها فالثانى ، فما بعده من حروف تبعاً لأصول كل بنية .

وهكذا فالأرجح أن ينسب هذا النهج إلى مبتكره الأولى به ، الذى طبقه إلى حد بعيد وهو الفارابى ، ولكن كان مدخله الأساسى تقسيم المواد اللغوية على أساس

الأبنية ، وقد تأثر فيه بكتاب العين ، كما أنه اقتصر على مواد قليلة بالنظر إلى ما ضمه معجم الجوهري ، فاشتهر به لتوسعه في استخدامه وتطبيقه على نحو شامل ، وشاع بين الناس لقرب متناوله . فقد كانت الحاجة في تلك الفترة التي ألف فيها ، ملحة إلى ذلك النظام ، فقد شاع السجع في القرن الرابع الهجري - على النحو ما يذهب إليه د. حسين نصار في المعجم العربي (ص ١٧٦) واحتاج الأدباء إلى الكلمات المتحدة الحرف الأخير ، وكذلك اختفاء العرب من بين الشعراء ، . وغلبة الأعاجم على الشعر ، وضعف محصولهم اللغوي ، وحاجتهم إلى البحث عن الألفاظ التي تتفق مع قوافيهم .

وتذكر كتب التراجم والطبقات أن الجوهري قد كون ثقافته اللغوية من طريقين ؛ الأولى من خلال الأخذ عن العلماء ، وهم في المقام الأول خاله الفارابي ، وأبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، والثانية من خلال رحلة إلى البادية ومشاهدة العرب الخالص . فقد تابع المتقدمين في عدم الاكتفاء بتحصيل اللغة عن طريق الرواية عن العلماء الثقاة ، والرحلة إلى البيئات الموثوق في نقاء لغتها وفصاحة سكانها ، وذلك لزيادة المحصول اللغوي من جهة ، والاستيثاق من صحة ما تلقاه عن شيوخه من مواد لغوية من جهة أخرى .

وترجع علة تسمية معجمه بصحاح العربية (صحاح بكسر الصاد جمع صحيح أو صحاح بفتحها مفرد نعت مثل صحيح) إلى قوله محدداً المنهج الذي سلكه : قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة . . . على ترتيب لم أسبق إليه ، وتهذيب لم أغلب عليه ، بعد تحصيلها بالعراق رواية ، واتقانها دراية ، ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية ، ولم آل في ذلك نصحاً ولا ادخراً وسعاً (١ / ٣٣) . وقد التزم إثبات الصحيح من الألفاظ ، وهو هدفه الأساسي من وضعه لمعجمه كما يقول ، فلم يعن بحصر كل المواد واقتصر على المتداول من المفردات ، إذ رأى أن بعد العهد بالعربي الفصيح قد أدخل على اللغة ما ليس فيها ، ولقد بلغ الاختلاط في هذا إلى درجة أن اشتبه (الصحيح) بغير الصحيح ، فألف كتابه ليثبت فيه ما ذكره لنا منه أنه الفصيح في اللغة . وهو بذلك يخالف الكتب السابقة عليه ، التي أثبتت أو حاولت دون شك أن تثبت الصحيح ، ولكنها عرجت على غير الصحيح أيضاً وما لم يثبت لتنفذه أو تعلق عليه . ويلزم هنا أن تنبه إلى اختلاف موقف العلماء من هذا

النهج ؛ فإن كان بعض العلماء قد رأى فيه نهجاً مقبولاً لتنقية اللغة من الألفاظ التي لم يستوثق منها ، فقد رأى آخرون أنه قد فاته كثير من المواد اللغوية الصحيحة التي قصر عزم الجوهري ومعرفته عن إثبات صحتها ، وقد سوغ ذلك للفيروزابادي أن يقول إن الجوهري قد ترك بذلك نصف اللغة . ولكنه على كل حال يمثل وجهة نظر المؤلف فيما وثق في صحته ، ويكون إعراضه عن المواد التي لم يذكرها اتجاهاً خاصاً به ، لا يقلل من قيمة المعجم ، ويمثل النهج الذي اكتمل على يديه خطوة رائدة في مسار حركة التأليف المعجمي .

وقد التزم الجوهري في ترتيبه لمعجمه الترتيب على أساس ترتيب حروف الهجاء ، فكانت أبوابه مقسمة بعددها ، ولكن الانطلاق ليس من الصورة التي توجد عليها الكلمة ، وإنما من المادة للمجردة ، أى أنه لا بد أن تجرد الكلمة أولاً من الحروف الزائدة ، ثم ينظر إلى الحرف الأخير من المادة الأصلية ، ثم قسم كل باب إلى فصول بعدد حروف الهجاء أيضاً ، وذلك بحسب الحرف الأول من المادة الأصلية ، دون اعتبار لعدد حروف المادة ، وغير المستخدم من المواد اللغوية . فالأساس إذن الحروف الأصول ، وبعد الأصل الأخير (الباب) ، والأصل الأول (الفصل) ؛ ففى باب (الراء) - مثلاً - تجمع كل المواد المنتهية بهذا الحرف ، وفى فصل (الجيم) منه تجمع كل المواد المبدوءة بهذا الحرف من هذا الباب ، ثم ترتب المواد بعد ذلك وفق الحروف الأخرى للمادة ؛ أى حسب الحرف الثانى ، إن كانت الكلمة ثلاثية ، فالثالث إن كانت رباعية ، فالرابع إن كانت خماسية . . .

ويلاحظ هنا أنه قدم فصل (الواو) ، وجعله بين النون والهاء ، والترم بذلك أيضاً فى الترتيب الداخلى للمواد . ويلاحظ كذلك أنه قد ارتبط عدد فصول كل باب بوجود المواد المستعملة فيه أو عدم وجودها ؛ فهناك أبواب اكتملت فصولها الثمانية والعشرين ، بينما توجد أبواب أخرى لم تكتمل فصولها . وهكذا يكون المعجم مكوناً من ثمانية وعشرين باباً فى الأساس . أما معظم الأبواب فيقل عدد فصولها عن ثمانية وعشرين تبعاً لطبيعة المادة كما قلت . ومن ثم فإن مجموع ما يضم الصحاح من فصول - كما يقول محققه الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار فى المقدمة ص ١٢٩ - اثنان وثلاثون وستمئة فصل ، وأما عدد المواد اللغوية فيه فالتواتر أنها بلغت أربعين ألف مادة .

اختتم معجمه بباب الألف اللينة ، ويقصد بها الألف الأصلية التي ليست منقلبة عن

همزة أو حرف لين (وقد تحقق هذا في الحروف والأدوات) : ولم يقسم هذا الباب إلى فصول تبعاً للحرف الأول - كما هي العادة في بقية الأبواب - وإن راعى ذلك في ترتيب الأدوات . وننبه كذلك إلى مراعاته للثلاثي في المقام الأول ، فلم يفصل بين الثلاثي وغيره .

عنى الجوهري بضبط المواد اللغوية درءاً للتصحيف ومنعاً للتحريف ، ولم يكن الضبط بوضع الحركة على الكلمة وإنما يذكر نوع الحركة بعد الكلمة ، مقتصرأ في ذلك على ذكر حركة الحرف المحتمل أكثر من وجه . وفي كل قسم كانت له طريقة ؛ ففي المصادر كان الضبط للحرف الأول ، وفي الأسماء كان الضم والكسر والفتح للحرف الأول والتحريك بالتغير ، حين ينتقل إلى صيغة المضارع ، وكان يذكر المصدر بجواره أحياناً لأهميته أو لإمكان وقوع اللبس فيه أو لندرته أو لصعوبة بنائه إلى آخر تلك العلل الموجبة للذكر والتنبيه ، وقد اكتمل هذا النهج في الضبط فيما بعد على يد الفيروزآبادي .

ويبدأ عادة بالمصدر محدداً معناه ثم يذكر الفعل وسائر مشتقات المادة ، وقد عنى في تحليل المواد ومضعفاتها ومزيداتها بإيضاح المعاني الناتجة عن التغير من حالة إلى حالة والاستشهاد على ذلك بالنصوص الأدبية الموثوق بها من الشعر والنثر والحكم والأقوال والأمثال ، وإن أولى القرآن الكريم والحديث الشريف عناية خاصة .

ويلاحظ هنا أيضاً أنه كان يكرر المادة إذا تعدد معناها واتفق ضبطها ، ويثبت اللغات المختلفة في المادة الواحدة ، وينسب المادة إلى اللغة التي تستخدمها ، ويحشد القواعد النحوية والصرفية ، ويناقش آراء العلماء ، منبهاً على مواضع الخلاف أو الاتفاق بينهم ، مهتماً بنسبة ما ينقل إلى أصحابه أحياناً . وهكذا يكون الجوهري قد أضاف إلى صناعة المعجم إضافات قيمة ، ولكن كما قلنا مراراً لم يسلم عمل من نقد ، وبخاصة وقوع بعض التصحيقات والتحريفات فيه . وعلى الرغم من ورود خبر - صح أو لم يصح - أساسه الاعتذار عما أخذ على « الصحاح » من هذه المأخذ التي عنى بعض العلماء بتتبعها واستخراجها والتنبيه عليها ، وهو أن الجوهري قد توقف في تأليف معجمه عند حرف الضاد ، وقد ظل المعجم على مسودته ، لم يتفح ولم يبيض حتى وفاته ، فبيضه وأخرجه أبو اسحق بن صالح الوراق ؛ تلميذ الجوهري ، وغلط فيه في مواضع كثيرة ، وقد أشار محقق الكتاب في مقدمته (ص ١٣٤) ، إلى ذلك ،

بالإضافة إلى تأكيد نقد الفيروز ابادى لعمل الجوهري بإهماله بعض المواد الصحيحة ، وكذا نسبة الأقوال لغير أصحابها ، وغلطه فى ترتيب المواد ، واشتماله على أخطاء نحوية وصرفية ، وعدم دقته فى نقل أقوال العلماء ، واضطرابه فى نسبة الأحاديث النبوية إلى غير روايتها ، وكذلك نسبة الكلام إلى النبى على أنه حديث ، وخلطه بين أجزاء الأبيات من الشعر ، وخطئه فى شرح معانى المفردات . على الرغم من ذلك كله فإن ما فى العمل من مزايا تجاوز هذه العيوب بدرجة كبيرة ، قد وجهت العلماء إلى العناية به فى صور شتى ؛ فعنى ابن برى (ت ٥٨٢ هـ) ، تلميذ الجوهري ، بالتنبيه على ما وقع من الوهم فى كتاب الصحاح ، فى حاشيته عليه ، وذكر الكلمات التى وضعت خطأ فى غير مواضعها ، وأضاف بعض الشواهد التى لم يذكرها الجوهري . أما الصاغانى (ت ٦٦٠ هـ) فى تكلمته ، فقد ذكر بعض المواد التى تركها الجوهري ، مع تعليق موجز على ما ذكره الجوهري من معانى المفردات أو نسبة الآراء إلى قائلها .

وعنى العلماء إلى جانب ذلك بتهذيبه وتنقيحه ، ومن ذلك تنقيح الجوالقي ، أبى منصور موهوب بن أحمد (٤٦٥ هـ) مع حذف الشواهد ، وتنقيح الزنجاني ، أبى المناقب محمود بن أحمد (ت ٦٥٦ هـ) ، وكان أشهرها اختصار الرازى ، محمد بن أبى بكر بن عبد القادر (ت ٦٩١ هـ) ، المسمى « مختار الصحاح » ، فقد اختار بعض المواد من صحاح الجوهري ، مستهدفاً بذلك تلبية حاجة الحفاظ والأدباء ورجال الفقه واللغة إلى تلك المواد فى صورة يسيرة وسريعة ، كان عليه لأجل ذلك أن يضيف مواد أخرى ، من تهذيب اللغة وغيره من المعجمات . وقد حفزت قيمة هذا المختصر « وزارة المعارف المصرية » إلى تعميم الانتفاع به بعد تيسير تناوله وتغيير منهجه ، دون مساس بالمادة الأساسية وخصائصها فى الأغلب . فقام الأستاذ محمود خاطر بتهذيبه وإعادة ترتيبه ، مراعيًا الحرف الأول من المادة الأصلية وما يليه ، الثانى فالثالث وأن يرد إلى كل مادة مشتقاتها التى يصعب على الطالب زدها ، وأن يحذف ما لا ينبغى أن يترك مسامح النشء . وقد طبع سنة ١٩٠٧ م ، ثم أعيد طبعه مراراً ، ومنه طبعة تتصدرها مقدمة قيمة ، قام بها زميلى د . عيد الفتاح البركاوى ، سوف نعالجها فى موضوعها إن شاء الله .

ونجد الإشارة هنا إلى عناية بعض الباحثين بما وجه إلى معجم الجوهري من نقد وإلى مناقشة كل مأخذ على حدة ، والرد عليه . ويغلب على ذلك طابع الجدل

والتشديد على استحالة وقوع الجوهرى فى أوهام أو أخطاء ، وإنكار ما ورد فى معجمه بتسبته إلى أبى اسحق الوراق . وكان ردهم على المأخذ الأساسى الأول ، وهو الاقتصاد على المواد الصحيحة ، وغياب مواد أخرى صحيحة لا تقل عما أثبتته ، بأنه ليس ملزماً أن يدون كل ما فى اللغة من مفردات ، كما قال هو نفسه فى المقدمة : فلا يوجد أحد أحاط باللغة كل الإحاطة . . . إلى آخر ما ذكر فى مقدمته . وبالنسبة للمأخذ الثانى ، وهو وقوع تصحيف وتحريف فى بعض المواد ، كان ردهم بأنه لا يسلم أحد من الخطأ ، فالمرء يخطئ ويصيب فيما يؤلف ويخاصة فى الأعمال الضخمة وبالنسبة للمأخذ الثالث ، وهو وجود أخطاء عامة كما ورد لدى ابن برى خاصة ومقدمة المحقق الأستاذ أحمد عطار . كان الرد أن الجوهرى قد توفى قبل أن يتم معجمه ، فلم يتيسر له مراجعة سائر كتابه ، ولم ينقحه . وكان على من أخرجه أن يستدرك ذلك قبل نشره بين الناس . وقيل أيضاً أنه قد استقى مادته من العين والجمهرة والتهذيب وغيرها ، ولم يخالف من سبقه فى شرح المفردات ، وكان يصرح بالمصدر الذى نقل عنه أحياناً ويغفله أحياناً أخرى ، بل قيل إن جميع ما ورد فيه موجود فى التهذيب إلا بعض الشواهد التى أتى بها من عنده . وعلى الرغم من التشابه الكبير بين معجم الجوهرى ومعجم العين ومعجم التهذيب فى جوانب شتى ، إلا أن هناك زيادات واضحة أضافها الجوهرى من خلال الطريقتين اللتين اتبعهما فى جمع المادة اللغوية ، كما أننا لا يمكننا أن نصل إلى حكم دقيق فى هذه المسألة الأخيرة إلا بعد مقارنة شاملة للمواد فى هذه المعاجم الثلاثة .

ومهما يكن من شئ فإن نهج الجوهرى المكتمل فى معجمه قد تجاوز المصاعب والمشكلات الناجمة عن استخدام طريقة الترتيب الصوتى ونظام التقليات ، إذ إن الاعتماد على أصول المادة طريق أيسر ونظام أكثر ضبطاً وإحكاماً . وينبغى أن نضيف فى طريقة الكشف عن كلمة ما ، بالإضافة إلى المبدأ الأول وهو إرجاع المادة حروفها الأصلية ، بتجريدتها من حروف الزيادة بأنه يستلزم ذلك أيضاً رد الحروف المحذوف إليها إن كان بها حذف ، ورد حروف العلة إلى أصلها إن كانت منقلبة عن أصل ، ورد الجمع إلى مفردة ، والمؤنث إلى مذكرة ، والمصغر إلى مكبره . . الخ . حتى نصل إلى تحديد سليم لحرف الباب ، وهو الحرف الأخير من المادة الأصلية ، كما قلنا ، وحرف الفصل ، وهو الحرف الأول منها ، ثم حروف الحشو حسب بنية الكلمة (ثلاثية ، رباعية ، خماسية) ، وإن كانت هذه البنية الثلاثية هى المحور دائماً . وأظن بعد ذلك أننا

لستنا فى حاجة إلى سرد مزايا هذا المعجم ، وذلك لورودها فى ثنايا معالجتنا لمنهجه وتبويبه وترتيبه وطريقة عرض مادته والاستشهاد عليها وضبطه ، وطريقة تعامله مع مصادره ، واهتماماته ، وإضافاته وتميزه الأساسى من جهة توثيق مادته ، فلم يثبت فيه إلا الصحيح الفصيح من وجهة نظره ، وانتهاج ذلك النهج فى الترتيب الذى وسع دائرة الإفادة من المعجمات . قد تجلّى ذلك العجب به فى أوصاف القدماء ، كما أشرنا ، وفى أوصاف المحدثين ، حيث يقول محقق الصحاح (ت ٢١٢ هـ) : والصحاح أول معجم عربى صحيح يوثق به ثقة علمية ، ولا نغالى إذا قلنا : إنه أول معجم حق عرف فى العالم ، لأن المعاجم التى عاصرت أو سبقت فى الأمم العربية ، أو غير العربية لم تكن فى مستواه العلمى ، واستيعابه كثيراً من مواد اللغة الصحيحة ، وترتيبه ونظامه ودقته وتحريه الصحة .

وفيما يلى نماذج من معجم (صحاح العربية) للجوهري

تمرة وتمرة . وقد جمع على ليالٍ فزادوا فيها الياء
على غير قياس . ونظيره أهل وأهل . ويقال :
كان الأصل فيها ليلة فذقت ، لأن تصغيرها
ليليلة .

وليل الليل : شديد الظلمة . قال القزوقي :

• والليلُ مختلطُ النكاحِ لَيْلٌ (١) •

وليلة ليلاء وليل لائل ، مثل قولك شير
شاعر في التأكيد .

الكافي : علمته ليلةً ، كما تقول :
مياومة من اليوم .

وليل : اسم امرأة ، والجمع ليالٍ . قال ابن جرير :

لَمْ أَرِ فِي صَوَاحِبِ الْبَيْتِ

الْأَبْسَاتِ الْبَدَنِ الْحَوَالِ

شَيْئاً لَيْلَى خَيْرَ الْبَيْتِ

وذكر قوم أن الليل لغة الكروان ،
والتهار لغة الحجازي . وقد جاء ذلك في بعض
الأشعار (٢) :

وذكر الأسمي في كتاب الفرق التهارة ،
ولم يذكر الليل .

(١) صدره :

• قالوا وعائره برؤ عليم •

(٢) هو قوله :

أكلت التهارة بنصف التهارة

وليل أكلت بلبو بيم

الحديث أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو يقاتل العدو فانه سيفاً يقاتل به ، فقال
له : « فلو أنك أعطيتك أن تترجم في الكيول »
فقال : لا . فأعلمه سيفاً ، فجعل يقاتل به وهو
يرجمز ، ويقول :

إِنِّي امْرُؤٌ عَاقِدِي خَلِيلِ

أَنْ لَا أَقْرَمَ الدَّرْعَ فِي الْكَيْوَلِ

أَضْرِبُ بِسَيْفِ اللَّهِ وَالرَّسُولِ (٣)

وإنما سكن الياء في أضرب لكثرة الحركات .

وتسكن الرجل ، أي قام في الكيول .

والأمل تسكيل ، وهو مغلوب منه .

فصل اللام

[لد]

لَدَلْ كُلُّ شَيْءٍ ، وأملها عل ، واللام في
أولها زائدة . قال الشاعر (٤) :

يَقُولُ أَنَسٌ عَلَّ يَجْنُونَ عَاسِرٍ

يَرُومُ سُلُوكًا قُلْتُ إِنِّي لِيَأْيَا

ويقال لتل أنمل ولتلى أنقل ، بمعنى .

[لد]

الليل واحد بمعنى جمع ، وواحدته ليلة مثل

(١) بعده :

• ضرب غلام ماجد بهليل •

(٢) هو مجنون بن عاسر .

وَكَرْهَلَا : مَوْضِعٌ ، بِهَا قَبْرُ الْحُسَيْنِ ^(١)
ابن علي عليها السلام .

[كحل]

الْكُتْلُ : الْفَتَاكُلُ عَنْ الْأَمْرِ . وَقَدْ كِيلَ
بِالْكُسْرِ ، هُوَ كِتْلَانٌ ، وَقَوْمٌ كِتَالٌ وَكِتَالِي ^(٢)
وَبِنْ شَيْئٍ كَسَرَتْ هَلَامٌ كَمَا قُلْنَا فِي الصَّحَارَى .
وَأَمَّا أَذَى يَكْتَالُ : لَا تَكَاذُ تَبْرُحُ بِجَلْبِهَا ،
وَمَوْتَدَحٌ لَهَا ، مَثَلُ قَوْمٍ الشَّعَى .

وَأَكْتَلَّ الرَّجُلُ فِي الْجُلُوحِ ، إِذَا خَالَطَ
أَهْلَهُ وَلَمْ يُبْزِلْ . وَيَقَالُ فِي فَعْلِ الْإِبِلِ أَيْضًا .

[كحل]

الْكَيْلُ : الْغَيْثُ . قَالَ نَالِي : (رِيْزِكُهُ
كَفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَةٍ) . وَيَقَالُ : إِنَّهُ التَّيْسِيْبُ .
وَذُو الْكَيْلِ : اسْمٌ نَعِيَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ،
وَهُوَ مِنَ الْكُفَلَاءِ .

وَالْكَيْلُ : الَّذِي لَا يَقْبُتُ عَلَى ظُهُورِ الْخَيْلِ
وَقَالَ ^(٣) :

• كَيْلُ الْقُرُوسِ دَائِمٌ الْإِذَاعَاتِ ^(٤) •

(١) في التاموس : « قتل الحسين » .

(٢) وريوى الكسالى كافى التاموس . وهذا
الصافي .

(٣) الجفاف بن حكيم .

(٤) مدرو :

• والتلبي على الجراد غيبة •

وَيَكْتَلُ الرُّجُلُ ، إِذَا أَخَذَ مُكْحَلَةً .
وَكَحَلْتُ عَيْنِي وَكَحَلْتُ وَأَكْحَلْتُ ^(١) .

الْأَمْعَى : الْكُحْلُ مَبْنًى عَلَى التَّصْنِيرِ :
الَّذِي يُطْلَى بِهِ الْإِبِلُ لِتَجَرُّبِهِ ، وَهُوَ النِّقْطُ . قَالَ :
وَالْقِيلَرَانُ إِذَا بُلِيَ بِهِ لِلدَّبَرِ وَالْقِيلَرَانِ
وَأَشْيَاءُ ذَلِكَ .

[كرب]

الْكَرْبَلَةُ : رَسَاوَةٌ فِي الْقَدَمَيْنِ . يَقَالُ :
جَاءَ بِمَنْشَى مُكَرِبَلًا : أَيْ كَانَهُ بِمَنْشَى فِي طِينٍ .
أَبُو عَمْرٍو : كَرْبَلَتْ الْحِطَّةُ ، إِذَا هَذَبَتْهَا ،
مَثَلُ غَرَبَتْهَا . وَأَنْشَدَ :

يَحْمِلُنْ تَحْمِرَاءَ ^(٢) رَسُوبًا بِالنَّقْلِ

قَدْ غَرَبَتْ وَكَرَبَتْ مِنَ الْقَعْلِ ^(٣) .

وَالْكِرْبَالُ : الْيَنْدَقُ الَّذِي يُنْدَقُ بِهِ
الْقُلْنُ . وَأَنْشَدَ الشَّيْبَانِيُّ :

تَرَبَّى ^(٤) الْفَنَامُ عَلَى هَامَاتِهَا قَوْعًا

كَالْبُرْسِ طَيْرُهُ ضَرْبُ الْكِرَايِلِ

(١) كحلت عيني أكحل من باب نصر ومن
باب منع ، فعلى مكحرة ، وكحل وكحمة ، وكحل
من أعين كحلى وكحلال . وكحل من باب فرح
هو أكحل .

(٢) في نسخة : « حمراء » .

(٣) يصف حنطة .

(٤) في نسخة : « ترى الفنام » .

والكفَّلُ بالتحريك للدَّاءِ وغيرها . يقال :
اكَفَلْتُ بَكُنَا ، إِذَا وَلَّيْتَهُ كَفَلْتُ .
والكفيلة : العينة الضخمة .

[كلان]

الكل : اليبال والنفل . قال الله تعالى :
(وهو كلٌّ على تولاه) والجمع الكلول .
والكل : النيم . والكل : الذي لا ولد له
ولأوالده . يقال منه : كلُّ الرِّجُلِ يَكُلُّ كَلالَةً .
والعرب تقول : لم يرته كلالَةً ، أى لم يرته عن
معرض ، بل عن قرضٍ واستعاقب . قال الترمذى :
ورثتم قناةً للكلِّ غَيْرَ كلالَةٍ .

عن أبى تائب عِدَ تَمَسَّ ومائيم .
قال ابن الأعرابي : الكلالَةُ بصرُ العَمِّ
الأباعد . وعنى عن أعرابي أنه قال : تالي كَبِيرٌ
وغيره كلالَةً متراخٍ نسبهم .

ويقال : هو مصدرٌ من تَكَلَّلَهُ التَّسَبُّ ،
أى تَطَرَّفَهُ ، كأنه أخذ طَرَفَيْهِ من جهة الوالد
والولد وليس له منها أحدٌ ، فسمي بالصدر .

والعرب تقول : هو ابن عمِّ الكلالَةِ ،
وابن عمِّ كلالَةٍ ، إذا لم يكن لها وكان رجلاً
من المشيرة .

وكَلَلْتُ من الشيء أَكُلُّ كلالاً وكلالَةً ،
أى أَعْيَيْتُ . وكذلك البعير إذا أعيا .

وكلَّ السيفُ والرَّجُلُ والطرفُ واليأسُ ،

والجمع اكفَلانٌ . قال الأعشى يمدح قوماً :
غَيْرُ بَيْلٍ وَلَا عَوَارِيزٍ فِي الْمَيْدِ
بِمَا وَلَا مَزَلٍ وَلَا أَكْفَلِيٍّ (١) .

والكفلُ أيضاً : ما اكفَلْتَهُ الرَّاكِبُ ،
وهو أن يُدَارَ الكِساءُ حولَ سَنَامِ البعيرِ ثم
يُرْكَبُ . ومنه حديث إبراهيم قال : « يَكْفُلُهُ
الشَّرْبُ مِنْ ثُلَاثَةِ الْإِنَاءِ وَمِنْ عَرُوقِهِ » قال :
يقال إنها كَفَلُ الشَّيْطَانِ لَهْهُ اللَّهُ .

والكفيلُ : الغامض . يقال : كَفَلْتُ بِهِ
كَفَالَةً ، وَكَفَلْتُ عَنْ الْمَالِ تَقَرُّعَهُ .

وَكَفَلْتُ أيضاً كَفَالاً ، أى وَاسَلْتُ الصَّوْمَ .
قال الطحاوى : يصف إبلاً بَقِيَّةَ الشَّرْبِ :

بَلَدَنْ بِأَغْصَانِ الْيَاسِ كَلَّتْهَا

نِشَاءُ التَّمَارِ أُمِيتَتْ وَهِيَ كَفَلٌ
وَأَكْفَلْتُه السَّالَ ، أى سَمِيتُهُ إِيَّاهُ .

وَكَفَلْتُه إِيَّاهُ فَكَفَلُ هُوَ بِهِ كَفَلًا وَكُفُولًا .
وَالْكَفِيلُ مِثْلُهُ .

وَتَكْفَلُ بِبَيْتِهِ تَكْفُلًا .

وَالْكَافِلُ : الذى يَكْفُلُ إِنْسَانًا بِمَوْتِهِ .
ومنه قوله تعالى : (وَكَفَلْنَا ذُرِّيَّتًا) وذكر
الأعشى أنه قرأ أيضاً : (وَكَفَلْنَا) بكسر الفاء .

(١) في نسخة زيادة بيت قبله :

جُنْدُكَ الطَّارِفُ الْخَلِيدُ مِنَ الْبَا

دَلَيْ أَهْلِ الْحَيَاتِ وَالْأَهْلِ

يَكِلُ كَلًّا وَكِةً وَكَلَاةً وَكَلُولًا . وَتَتَبُّ
كَلِيلُ الْخَدِّ ، وَرَجُلٌ كَلِيلُ الْيَاثِي ، وَكَلِيلُ
الْعَرْقِ .

وَمَنْ يَمْلِكُ كَلًّا الْبَصَرِ إِسْمًا مِنْ كَلٍّ
عَلَى قَتْلَاءٍ وَلَا يَصْرِفُوهُ . وَالْمَنْ أَنَّهُ تَوْضِيعٌ
تَكِيلُ الرِّجْلِ فِيهِ مِنْ مَحَلِّهَا فِي غَيْرِ هَذَا التَّوْضِيعِ .
قَالَ رُوَيْدٌ :

• يَكِيلُ وَفِي الرِّجْلِ مِنْ حَيْثُ انْفَرَقَ (١) •
وَالْكِيَّةُ : الْبُتْرُ الْوَتِينُ يُخَاطُ كَالْيَتِ ،
يَتَوَكَّى فِيهِ مِنَ الْبُتْرِ .

وَكُلُّ قَتْلَةٍ وَاحِدٌ وَبَنَاءٌ جَمْعٌ . فَعِلْ هَذَا
تَعْمَلُ : كُلُّ حَصْرٍ وَكُلُّ حَصْرٍ ، عَلَى الْإِقْبَاطِ
مَرَّةً وَعَلَى الْغَنَى أُخْرَى .

وَكُلٌّ وَبَعْضٌ مَرْفُوعٌ ، وَلَمْ يَحْضَرْ
الْعَرَبُ بِالْأَنْثِ وَالْإِمَامِ وَهُوَ جَائِزٌ ، لِأَنَّهُ فِيهَا
مَعْنَى الْإِسْمَاءِ أَضْفَتْ أَوْ لَمْ تُضَفْ .

وَالْإِكْلِيلُ : شَيْءٌ عِصَايَةٍ تَرْبُوعٌ بِالْجَوْزِ .
وَيُسَمَّى التَّاجُ الْإِكْلِيلًا .

وَالْإِكْلِيلُ : مَنْزِلٌ مِنْ مَنْزِلِ الْقَرْيَةِ ، وَهُوَ
أَرْبَعَةُ أَتْعَمٍ مُصَفَّقَةٍ .

وَالْإِكْلِيلُ : السَّحَابُ الَّذِي تَرَاهُ كَأَنَّهُ غِشَاءٌ
أَبْيَضٌ .

(١) فِي كِتَابِهِ قِيلَ :

• مَعْنَى الْإِعْلَامِ تَابِعُ الْخَلْقِ •

وَالْكَلِيلُ الْكَلْبُ : تَبَّتْ يَتَكَلَّى •
وَالْكَلْكَلُ وَالْكَلْكَلُ : الْقَصْدُ .
وَرَجُلًا فِي ضَرُورَةِ الشَّيْءِ مُتَعَدِّيًا . وَقَالَ (٢) :

كَانَ مَهْرًا عَلَى الْكَلْكَلِ
مَوْضِعٌ كَفَى رَامِبٍ يُمَلِّ
وَرَجُلٌ كَلْكَلٌ بِالْفِمْ ، وَكَلْكَلٌ أَيْضًا ،
أَيُّ قَصِيرٍ غَلِيظٍ مَعَ شِدَّةٍ .

وَأَكَلَ الرَّجُلُ بَعِيرَهُ ، أَيْ أَهْلَاهُ .
وَأَكَلَ الرَّجُلُ أَيْضًا ، أَيْ كُلَّ بَعِيرِهِ .
وَأَصْبَحْتُ مُكَلَّلًا ، أَيْ قَدْ قَرَأْتُ رِجْلِي رِجْلِي .
قَالَ عِيَالٌ .

وَسَعَبَ مُكَلَّلٌ ، أَيْ تَلَعَّبَ بِالْبَقَرِ ،
وَيَقَالُ : هُوَ الَّذِي حَوَّلَهُ يَطْعَمُ مِنَ السَّحَابِ ، وَهُوَ
مُكَلَّلٌ بَيْنَ .

وَأَكَلَ الْقَتْلَامُ بِالْبَقَرِ ، أَيْ لَحْمَ .
وَكَلَّةٌ ، أَيْ أَلْبَسَ الْإِكْلِيلَ .

وَرَدَّةٌ مُكَلَّلَةٌ ، أَيْ حَتَّى يَنْقُضَ .
وَالْكَلَّلُ : الْجَلْدُ . يَتَلَّ : يَحُلُّ فَكَلَّلَ ، أَيْ

تَفَنَّى قُدَمًا وَلَمْ يَتَجَمَّ . وَاتَّخَذَ الْأَمْسَى :
حَسَمَ مِرْقَ اللَّهِ عَزَّ وَتَعَالَى فَتَقَسَّبَ
فَتَكَلَّبَ الْكَلْبُ إِذَا الْكَلْبُ وَتَبَّ

وَقَدْ يَكُونُ كُلُّ بَنِي جَيْشٍ . يَتَلَّ :
يَحُلُّ قَدْ كَلَّلَ ، أَيْ فَا كَلَّبَ وَمَا جَيْشٌ

(١) مَعْنَى تَبَّتْ يَتَكَلَّى .

كانه من الضمير . وأشد أبو زيد ليهم

ابن سبيل :

ولا أكل من حرب مجلعة

ولا أشد الرجل فيفتن بالسل

وانكل الرجل انكلا : تبسم .

قال الأعشى :

وتنكل^(١) عن غمر عذاب كانها

جق أقحوان نبته منام

يقال : كثر وانقر وانكل ، كل ذلك

تبدو منه الأسنان .

وانكلال النهر بالتروى ، هو قدر ما جريك

سواد النهر من تياره .

[كل]

الكامل : التمام ، وفي ثلاث لغات : كل ،

وكل ، وكيل . والكسر أزدوها .

وتكامل ، وأكلته أنا .

ورجل كامل وقوم كثة ، مثل حافيد

وحفدة .

ويقال : أغبط هذا السال كسلا ، أى كله .

وكامل : اسم فرس يزيد الخليل .

والتكيل والإكمال : الإتمام .

وانكسلة : انكسة .

(١) في اللسان : « وشكل » .

وقول حميد :

حق إذا تاجب النفس دسج

تذكر اليقن يكسول فلج

من تون الكسول قال : هو متنازة . وقلج

يريد لج في السير ، وإنما ترك التشديد لغاية .

وقال الخليل : الكسول : تبث ، وهو بالتارية

بزهقت ، حكاه أبو ربيب في كتاب الاحتساب .

ومن أضاف قال قلج : نهر صبر .

[كل]

الكمل من الرجال : الذي جاوز الثلاثين

وخطه الثيب . وأما كنهلة . قال الرازي :

ولا أعود بتدما كريا^(١)

أثارس الكنهلة والسي^(٢)

وفي الحديث : « هل في أمك من كاهل »

قال أبو عبيد : ويقال « من كاهل » ، أى من

أسن^(٣) وسار كنهلا .

(١) وروى : « ولن أعود » .

(٢) بعده :

• والمذب للنه الأثيا •

الأثي : السبي القليل الكلام . والنه : الذي

فيه السر ، أى أعياء .

(٣) الذي في التاموس : أى تزوج . قاله رجل

أراد الجهاد معه صل الله عليه وسلم .

والاسم الكيلة، بالكسر. يقال: إه
لحسن الكيلة، مثل الحيلة والركبة. وفي اللل:
«أستقوا رسوء كيلة». أي اجتنبوا أن تمليقي
حشقا وإن نسي، أي الكيل.
ويقال: كيلة، بمعنى كلة له. قال تعالى:
(وَإِذَا كَأْتُمُ) أي كالوا لهم.
واكتلت عليه: أخذت منه. يقال: كال
المطى واكتل الأخذ.

وكيل الطعام على ما لم يتم فاعله، وإن
ثبتت ضمنت الكافة. والطعام مكيل ومكيل،
مثل غيطر وخيطر. ومنهم من يقول: كويل
الطعام ذبوع الناع^(١) وامطود الصيد،
واشوق ماله، جلب اليا. وأرا حين ثم ما قبلها،
لأن اليا. الساكنة لا تكون بد حرف مضموم.
وكأيلته وتكأيلنا، إذا كال لك وكلت له،
فهو مكأيل بلا مز.

وقولهم: «لا تكأيل بالدم» أي لا يجوز
أن تقتل إلا فأرك، ولا تعتبر فيه المساواة في
الفضل إذا لم يكن غيره.

وكل أوتد يكيل، إذا لم يخرج نارا.
والكيلول^(٢): مؤخر المصروف. وفي

(١) الكيلة من المخطوطة.

(٢) تشدد اليا. كميق.

والكأيل: المأرك، وهو ما بين الكيتين
قال النبي صلى الله عليه وسلم: «تسمي كأيل
مؤخر، وعليها الجحل».

وكأيل: أبو قية من أسيد، وهو كأيل بن
أسيد بن خزيمه، وم قلة أبي امرئ القيس.
والكأيل، أي ما ز كنهلا.
والكأيل النيك، أي سم طوله وظاهر
قوزه.

وكأيل بالكسر: اسم موضع أو ماء.

[كحل]

الكهبل والكهبل، بفتح اليا، وضما:
مترب من الشجر. قال امرؤ القيس:
فأنحى بئح الله بين كل فيفة
تكتب على الأذنان دوح الكهبل
والنون زائدة.

[كحل]

الكلان بالفتح: نبت، وهو البردي.
وتسكل القوم على فلان: تجتمعوا عليه.

[كحل]

الكيل: الكيل. والكيل: معدو
كيلة الطعام كذا وكلا وسكلا أيضا، وهو
ثقل لأن المعدو من ثقل ينيل ثقيل.

يقال: ما في بركة مكال، وقد قيل مكيل
عن الأخفش.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

لسان العرب

لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم
ابن منظور (ت ٧١١ هـ)

اتفق الباحثون على أن لسان العرب معجم موسوعي ضخم ، خالف معاجم السابقين في أمرين ؛ هما عدوله على نهج الانتقاء من مواد المصادر السابقة إلى حشد واستقصاء كل ما ورد في كل مادة من لغة وأدب وتفسير وقرآيات وحديث وفقه وغير ذلك ، مخالفاً بذلك ما عرف به طوال حياته من اختصار الكتب المطولة التي صنفت قبله . وكذلك عدم ادعائه النقل عن الأعراب الفصحاء مشافهة كما فعل الرواد الأوائل في القرن الثاني الهجري ، بل اعتمد على خمسة مصادر اعتماداً كاملاً ، جمع منها في معجمه أفضل ما فيها من مادة ، وواءم بينها ، فضم ما اتفقت فيه وفصل ما تفرد به كل مصدر منها ، يقول ابن منظور : (مقدمة لسان العرب ٣/١) .

« فجمعت منها في هذا الكتاب ما تفرق ، فانتظم شمل تلك الأصول كلها في هذا المجموع . وأنا مع ذلك لا ادعى فيه دعوى ، فأقول : شافهت أو سمعت ، أو فعلت أو صنعت ، أو شددت أو رحلت ، أو نقلت عن العرب العرباء أو حملت ، فكل هذه الدعاوى لم يترك الأزهرى وابن سيده لقاتل مقالاً ولم يخلها فيه لأحد مجالاً » .

أما مصادره التي اعتمد عليها ، وصرح في مقدمته فهي :

- تهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٧٠ هـ) .
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) .
- صحاح العربية للجوهري (ت ٣٩٣ هـ) .
- حواشي ابن بري على الصحاح (٥٨٣ هـ) .
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت ٦٠٩ هـ) .

ويكشف ابن منظور عن الدافع إلى تصنيف معجمه في وضوح ، إذ يقول في مقدمته :

« وإننى لم أزل مشغولاً بمطالعات كتب اللغة أو الاطلاع على تصانيفها وعلل تصاريفها . ورأيت علماءها بين رجلين : أما من أحسن جمعه ، فإنه لم يحسن وضعه ، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه ، فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع ، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع » .

فقد أراد أن يفيد من محاسن من سبقه ويتجنب مساوئهم في التأليف المعجمي بوضع معجم يجمع بين أفضل مادة وأدقها وأغزرها مما تركوا ، وأحسن ترتيب وتنظيم وتبويب . وهكذا فلم يصف شيئاً إلى ما نقله عنهم ، ولم يتكر نظاماً ، إذ سار على نظام الجوهري في صحاحه ، وقد قرر ذلك في مقدمته أيضاً إذ يقول :

« ليس لى فى هذا الكتاب فضيلة أمت بها ، ولا وسيلة أتمسك بسببها ، سوى أنى جمعت ما تفرق فى تلك الكتب من العلوم . . . فمن وقف على صواب أو زلل أو صحة أو خلل ، فعهدته على المصنف الأول ، وحمده وذمه لأصله الذى غلبه المعول ، لأننى نقلت من كل أصل مضمونه ، ولم أبدل منه شيئاً . . . بل أدبت الأمانة فى نقل الأصول بالنص ، وما تصرفت فيه بكلام غير ما فيها من النص » .

وبعد أن انتهى من المقدمة القيمة التى صدرَ بها معجمه ، وكشف فيها عن دافعه إلى تأليف هذا المصنف الكبير ، واطلاعه على كتب اللغويين السابقين ، ونقده لمادتهم ومنهاجهم ، وقصده إلى الجمع بين استقصاء المادة وحسن الترتيب ، يصنع فصلين تمهيديين ؛ تناول فى الأول منهما تفصيلاً لأراء العلماء فى الحروف المقطعة ، التى بدئت بها بعض سور القرآن الكريم ، مثل : ألم ، ص ، ق . . . الخ ، مخالفاً الأزهري الذى وضعه فى نهاية معجمه ، وإن اعتمد فى معظمه على ما أورده الأزهري .

أما الفصل الثانى فتحدث فيه عن ألقاب الحروف وطبائعها وخواصها ، وقد اعتمد فيه على علماء اللغة والنحو السابقين . أما حديثه عن الدلالات والاستخدامات السحرية للحروف فاعتمد فيه على من صنف فى السحر . وليس له فى الفصلين من فضل إلا الجمع والترتيب للمادة .

اختار ابن منظور أن يسير في ترتيب مادة معجمه على النظام الذى سار عليه الجوهري في صحاحه ، وقد صرح بذلك في مقدمته ، حين قال :

ورتبته ترتيب الصحاح فى الأبواب والفصول ، لحسن تبويه وسهولة تأتیه ، معنى ذلك أنه قد جعل الحرف الأخير من حروف المادة الأصلية (أى الحروف الأصول بعد تجريدھا من الزوائد) الباب ، ثم روعى ترتيب حروف الهجاء (ء / ب / ت / ث / ج . . الخ) فى الحرف الأول (الفصل) وما يليه . فالكلمات : عدل ، غزل ، فضل ، قتل ، كفل ، . . . هزل ، مجدها جميعاً فى باب اللام ، وفصول : العين والغين والفاء والقاف والكاف . . . والهاء على التوالى . وتوضح الكلمة الأخيرة تقديم ابن منظور فصل الهاء على الواو ، خلافاً للجوهري الذى قدم فصل الواو على فصل الهاء . وتمثل الهمزة الأصلية أو المنقلبة عن واو أو ياء مشكلة فى ترتيب المعاجم . ولذا مجد ابن منظور يؤثر صنع الجوهري ، فيجعل باب الهمزة للكلمات المنتهية بالهمزة الأصلية (غير المنقلبة عن واو أو ياء) مثل : رزء ، فىء . . . وجمع الكلمات المنتهية بواو أو ياء سواء بقيتا على حالهما أو تحولتا (بسبب الإبدال أو الإبدال) ألفا لينة أو همزة ، فى باب واحد . وجعل الباب الأخير للكلمات المنتهية بالألف اللينة غير معروفة الأصل ، ويلاحظ هنا أن كل باب يبدأ بحديث يختلف فى الطول والقصر عن الحرف المعقود له الباب .

وقد بلغ عدد المواد اللغوية التى ضمها معجم لسان العرب ثمانين ألف مادة . سار فى ترتيبها وفق المصدر الذى ينقل عنه ، يبدأ بالمادة المجردة ، ثم ينتقل إلى مشتقاتها ، وليس له نهج مطرد فى البدء ، فقد يبدأ بالفعل أو بالاسم ، ولكنه حين يعرض لمادة معينة لها أكثر من دلالة فإنه لا يخلط بينها . وإنما التزم أن يأتى على مشتقات المادة وصورها لمعنى بعينه ، فإذا فرغ منه انتقل إلى المشتقات والصور التى تؤدى المعانى الأخرى ، معنى بعد آخر ، وهو فى تتبعه لسائر الصور والاشتقاقات يستطرد فى الاستشهاد ، ويطيل فى الحشو ، على نحو يؤدى إلى اضطراب صيغ المادة وتفرق تفسيرها ، غير أنه فى أغلب موادها يحسن جمع مشتقات المادة وتضريقاتها وتنسيق شروحه وتعليقاته .

وقد اشتمل معجم (لسان العرب) - فى إطار موسوعيته - على تفصيلات كثيرة فى علوم النحو والصرف وتفسير القرآن والحديث ، وشواهد من الشعر وتفسيره ، وطرف

من الأدب والتاريخ والسير والأمثال والأخبار وأسماء الأعلام والبلدان والأماكن والنبات والحيوان والحشرات وغير ذلك من علوم العرب ومعارفهم وإن لم يتجاوز البيئة العربية وأحوالها ومظاهرها في القرن الرابع الهجري وما يليه بقليل ، لأنه تقيد بالمصادر التي نقل عنها ، التي كانت بدورها ناقلة لجهود جامعي اللغة الأوائل ، دون إضافة في الأغلب ، ومن ثم فإنها تمثل المادة التي جمعت معظمها في القرن الثاني الهجري ، وبعضها في القرن الثالث ، لاستثنى من ذلك إلا الجوهري لجهده في تثبيت من المادة اللغوية من خلال العمل الميداني ، فلم يودع كتابه إلا ما صح عنده من هذه اللغة ، وبخاصة من الأزهرى الذى اعتمد فى مادة معجمه كما أشرنا على ما جمعه ودونه عن الأعراب الفصحاء خلال فترة أسره من هؤلاء الأعراب الفصحاء .

ولما كان غياب الضبط والترتيب فيه قد حال دون استفادة قطاع كبير من الباحثين من مواد المعجم ، فإنه قد قام فريق من الأساتذة وهم هاشم محمد الشاذلى ، وعبد الله على الكبير ، وحمد أحمد حسب بمحاولة حديثة ، لإعادة ترتيبه وضبطه وتحقيق مادته واستجلاء الغامض منها واستكمال الناقص ، والتنبيه على الأخطاء السابقة وإضافة هوامش تطلبها التحقيق والبحث ، وفهارس للآيات القرآنية والأحاديث والأمثال والأعلام والقبائل والأماكن ومصطلحات النبات والحيوان وغيرها ، لتيسيره وتسهيل استعماله ، كما أنه تمجيباً للضخامة فقد جعلت المواد فى كل صفحة فى ثلاثة أنهر ، وظهر منجماً فى ستة أجزاء ، أصدرته دار المعارف بمصر ، غير مؤرخ .

وفيما يلى نموذج من (لسان العرب) لابن منظور

من معجم (لسان العرب) لابن منظور

فقد

[illegible]

قَدْ أَفْلَحَ الْفَزَنُ مَضْمُونًا أَنَابِلُهُ
كَأَنَّ الْفُوزِيَّةَ مُبْتَدَأً بِفَرْصَا
كَأَنَّ الْفَزَنَ يَمُرُّ : الَّتِي لَيْسَ لَهَا فِي الْأَرْضِ
وَتَكُونُ قَدْ بَالَتْ فَطَبَقَتْهُ حَسْبًا ، يَتَوَلَّوْنَ :
مَذَلَّانَ يَلْزِمَانِ إِلَّا عِنْدَ قَدْ أَتَى قَطْعًا ، حَكَاةً
مُتَعَبٍ وَزَعَمَ أَنَّهُ بَعْدَ فَتَوَلَّى قَدَى وَتَلَّى ،
أَتَقَدَّ :

إِلَى حِمَايَا وَنَعْنَعِهِ قَدَّ
وَتَقُولُ فِي فَنِي كَالْقَوْلِ فِي فَنِي ، قَالَ
حَسْبُ الْإِنْسَانِ :

قَتْنِي مِنْ نَعْرِ الْحُسَيْنِ قَتْلِي
 قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : وَأَمَّا قَوْلُهُمْ قَتْلَكَ بِمَنْ
 تَحْتَكِ نَعْرَ لِسْمِ ، فَمَوْلَى نَعْرٍ وَقَتْنِي أَيْضًا ،
 الْيُونَنُ عَلَى نَعْرِ قَاسِمٍ لِأَنَّهُ قَالُوا لَوْ إِنَّا كُنَّا
 الْأَسْبَابُ وَقَاتِلْنَا نَهَا ، مَثَلُ قَتْنِي
 تَحْتَكِي ، قَالَ ابْنُ بَرِّي : وَنَعْرِ الْجَوْهَرِيُّ فِي
 قَوْلِهِ إِنَّ الْوَدَّ فِي قَوْلِهِ قَتْنِي زَيْدَتِ عَلَى غَيْرِ
 قَاسِمٍ وَجَعَلَ نُونُ الْوَدَّ بِمَنْصُوعَةٍ بِالْفَيْلِ
 نَعْرَ ، وَكَيْسَ كَقَوْلِهِ زَانَا كَرَادَ وَقَاتِلَ بِمَرْكَبَةٍ
 مَكُونٍ فِي بَيْتِهِ لَوْ حَرَمَ كَقَوْلِهِ فِي مِثْلِ
 مِنْ إِذَا أَصْغَفْنَا بِإِ نَعْلِكَ بَيْتِي وَنَعْرِ
 قَتْنِي نُونُ الْوَدَّ بِجَعْلِ نُونٍ مِنْ وَغَرٍ عَلَى
 كَرَامَةٍ ، وَكَذَلِكَ فِي قَدْ وَقَفَ تَعْلُو قَتْنِي
 نَعْلِي كَرِهَ نُونُ الْوَدَّ بِبَيْتِي الْكَلَامَ وَالْعَلَامَ
 فِي مَكُونِهَا ، قَالَ : وَكَذَلِكَ زَادُوا فِي
 قَتْنِي قَاتِلًا لَيْتِي ، بِجَعْلِ حَرْفَةِ الْهَاءِ عَلَى
 قَتْنِي ، وَكَذَلِكَ قَالُوا فِي غَرَبِ قَتْنِي ،
 قَتْنِي حَرْفَةُ الْهَاءِ عَلَى كَرَامَةٍ ، وَكَذَلِكَ
 قَالُوا فِي غَرَبِ قَتْنِي أَيْضًا أَذْخَلُوا نُونَ
 قَتْنِي عَلَى جَعْلِ هَاءٍ عَلَى كَرَامَةٍ ، وَأَرَادُوا
 بِجَعْلِ الْهَاءِ عَلَى قَتْنِي مِثْلَ مَا فِي الْوَدِّ وَالْهَاءِ
 أَيْضًا ، قَالَ ابْنُ بَرِّي : وَالْقَائِدُ فِي الْبَيْتِ
 لَيْتَنِي قَتْنِي وَقَتْنِي بِمَنْ ، وَأَمَّا الْأَمَلُ

عَلَيْهِ بِتَرْفُوتٍ، وَتَقْنِي بِأَلُونِ شَاءَ تَلَجَّتْ
الْأُونِ فِي لَصْرُورَةِ الْوَزْنِ، قَالَ: فَأَلَامَ فِيهِ
بِتَكْنِسٍ، مَقَالَ: وَأَنْ تَقْنِي هُوَ الْأَصْلُ وَعَلَيْهِ
خُلِفَتِ الْأُونِ بِتِ الْلَصْرُورَةِ.

وَفِي مِثْقَلِ جَهَنَّمَ، تَمُودُ بَعْدَ يَهُيَّا،
 قِيلَ: عَلَى الْأَمْرِ؟ كَقَوْلِهِ: هَلْ مِنْ مَرْبِدٍ؟
 حَتَّى إِذَا أَوْتُوا يَمِيْنًا قَالَتْ فَذَنْدَ، أَيْ
 حَتَّى خَسِبِي وَفَدَوِي بِهَلَاكِهِ بِذَلِكَ الدَّلَالِ
 وَتَوَسَّطًا، وَبِهِ حَيْثُ الْخَبَرُ: يَقُولُ فَذَنْدَ
 فَذَيْسَتِي حَسْبُ، وَكَتَرْنَا مَا يَكْفِي الْأَمْرَ،
 وَيَقُولُ الشَّكْلُ: فَذَيْسَ أَيْ خَسِبِي،
 وَالْمَخَالِيفُ: فَذَلَا أَيْ خَسِبْتَ، وَفِي حَالِشِ
 عَمْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ لَأَبِي بَكْرٍ،
 بَرِيئِي اللَّهُ عَنْهُ: فَذَكَ بِأَبِي بَكْرٍ
 قَالَ: وَكَتَرْنَا فَذَيْسَتِي مَا يَكْفِي يَمِيْنًا
 سَبْرَ بَعْدَ الدُّعَاءِ قِيلَ:

فَدُكُنْتُ فِي حَيٍّ كَثْرَةٍ
وَأَنْ جَنَلْتُ قَدْ مَاتَ شَيْئٌ كَثْرَتُهُ
يَكُنْتُ قَدْ حَسَتْ وَكَثْرَتُ حَيٍّ وَهُوَ زَكْرٌ لَأَنْ
تَقُولُ الْحُرُوفَ لَدَلِيلٌ عَلَى مَقَامِهَا بَيْنَهَا ،
يَجِبُ أَنْ يَزَادَ فِي أَوَّلِهَا مَا هُوَ مِنْ جِلسِهَا
بِقِسْمٍ ، وَإِلَّا فِي الْآخِرِ يَكُنْتُ تَهْزِيئًا وَزَكْرٌ
سَيِّئٌ رَجُلًا يَلَاكُ مَا هُوَ وَفَتْ فِي آخِرِهِ أَلِفًا
سَيِّئَةٌ لِأَنَّ كَثْرَةَ الْحَيِّ ، وَالْأَلِفُ إِذَا
حُرُكَتْ صَارَتْ حُرَّةً . قَالَ ابْنُ مَرْيَمَ : قَالَ
جَبْرِهَي : لَوْ سَيِّئٌ يَنْدَرُ رَجُلًا لَقُلْتُ :
قَدْ نَدَّ ، بِالشَّيْءِ ، قَالَ : مَدَّ غُلَطٌ بَيْنَ إِنَا
وَكُنَّ الْحَقِيقَةُ فِي الْمَنْعِ كَثْرَتَانِ فِي حُرِّ
سَمِ زَجَلٍ : هَذَا هُوَ ، وَفِي كُو : هَذَا هُوَ وَفِي
مَدَّ فِي ، وَكَذَا الْحَقِيقَةُ قَدْ بَقِيَتْ
قَوْلُ فِي كَدَّ : هَذَا هُوَ وَفِي كَدَّ وَفِي كَدَّ
فِي ، كَمَا تَقُولُ : عَلَوِي وَفِي كَدَّ وَفِي كَدَّ

لَهُمُ الْقُدْرَةُ وَالْقَادِرُ : مِنْ مِجَازِ اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ : يَكُونُونَ مِنَ الْقُدْرَةِ ، وَيَكُونُونَ مِنَ
الْقُدْرَةِ ، وَكَوْنُهُ نَفْسِي : وَنَفْسِي عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ قَدِيرٌ ، مِنْ الْقُدْرَةِ ، فَهُوَ عَزَّ وَجَلَّ

المحور

عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَاللَّهُ بِحَسْبِ الْعِلْمِ مُنْذِرٌ كُلُّ شَيْءٍ وَتَانِيهِ. إِنَّ الْأُمِّيَّ: قِيَامَهُ. اللَّهُ تَعَالَى الْقَادِرُ وَالْمُتَكَبِّرُ وَالْقَدِيرُ الْقَادِرُ اسْمُ تَائِيلٍ مِنْ قَدَرٍ يَتَّيَلُ، وَالْقَدِيرُ قَبِيلٌ يَثِي، وَهُوَ لِلْبَلَاءَةِ، وَالْمُتَكَبِّرُ مُتَكَبِّرٌ مِنْ أَكْثَرِ، وَهُوَ أَكْثَرُ

[illegible]

ولا فاعل فاعل من يرتفع للفرح
 دلت عليه أي استقرت عليه . وطمأننة :
 رضى . هي تلج في الشرب . وكثرة : فلا
 جلال . انصب . فإظهاره على يمينه
 بنية أي فلا حين فإجلال . وكثرة : ولا
 فاعل منصوب بكونه يرتفع . والضعف :
 نوع الضعف : الضعفة . والتي أن أنما
 المنقول عن كثر . فإكان أو قضا . مجمل
 أن كان أو ضعفا . وكثرة على : كثرة
 من غير من الضعف غير . أي الضعف
 في كلة الفاعل . والضمير :
 أصب . وبكى في حديد منضم
 مع الفاعل إلا حاجة إلى أن
 فاعل : كالفعل . وضمها جية الفاعل .
 الضعفاء : الضعف الاسم . والفاعل
 من : أنشد :

وَقَدْ كَفَرَ لَكَ قَوْمٌ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْآيَاتُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْعَلُونَ

وَقَبْلَهُ فِي الْمَشْرِقِ
 قَدَرُ أَهْلِهِ مَا لَمْ يَجْعَلْ وَقَدْ لَزَى
 وَلَيْلَةٍ بِاللَّيْلِ نَوَ الْجَلِيلِ يَدِي
 قَالَ إِنْ سِيتَ : هَكَذَا تَقْبَلُ وَتَقْبَلُ وَتَقْرَنُ
 يَتَكَلَّمُ الْهَرَّةُ وَالْبَكْرَةُ . وَفِي الْحَقِيقَةِ دَرُ
 كَلِمَةِ الْقَتْلِ : وَهِيَ : الْكَلِمَةُ الَّتِي تَقْتُلُ فِيهَا
 الْإِنْسَانُ وَالْخَيْلُ
 وَالْقَدْرَةُ : الْقَوْمُ وَبِهِمْ تَقْرَنُ الْقَدْرُ .
 مَوْلَاهُ : الْخَالِيْبُ : وَالْقَدْرَةُ قَوْمٌ يَتَّبِعُونَ فِي
 الْكَلْبَةِ بِمَا قَدَرُ بِهِ مِنَ الْأَيَّامِ ، وَلَا
 يَتَمَنَّى تَشْكِيْلَهُمْ : لَا يَكُونُ هَذَا الْقَلْبُ لَأَمَّا
 يَكُنِي الْقَدْرُ مِنْ يَدِهِ وَتَوَجَّلَ : وَمَنْ أَجَبَهُ فَهُوَ
 أَوْلَى بِهِ . قَالَ : وَهَذَا بَيِّنَةٌ يَهْتَمُّ لَهَا
 يَلْبُورُ الْقَدْرُ لَأَتَسِفِهِمْ وَلِيْلِكَ شَوْا . وَقَدْ
 أَهْلُ الْهَرَّةِ إِنْ عَلِمَ أَنَّ سِنَ فِي الْهَرَّةِ كَلِمَةً تَقْرَنُ
 مِنْ كَرَمِهِمْ كَمَا عَلِمَ إِيَّاهُ مِنْ أَمْنٍ . فَكَيْتَ
 جِلْبَةُ الْهَرَّةِ فِي الْخَلْقِ وَكَيْتَ : وَكَلَّ مَسْرُوعًا
 خَلَقَهُ لَهُ وَجِبَ : عَلَيْهِ . قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ :
 وَقَدِيرُ بَعْدَ الْخَلْقِ تَبِيْعُهُ كَلَّمَ بِهِمْ لَمَّا عَلِمَ
 أَنَّهُمْ سَارِبُونَ فِيهِ مَوْنُ السَّادَةِ وَالْخَفَاءِ
 وَذَلِكَ أَنَّهُ عَلِمَ بِهِمْ كُلَّ خَلْقٍ يَأْمُرُ
 بِكَلْبٍ يَجْلِسُ الْهَرَّةُ الْهَرَّةُ فِيهِمْ وَقَدْرُهُ
 تَقْبَلُهُ ، وَقَدِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَقَدَّرُ وَيَقْدَرُ
 قَدْرُهُ وَقَدْرًا ، وَقَدْرُهُ عَلَيْهِ . وَلَهُ : وَقَوْلُهُ :
 أَيْ : يَتَمَنَّى مِنْ الْقَوْمِ الْفَرِ
 الْقَوْمُ لَهُمْ : يَقْدَرُ . أَمْ يَرَى قَدِيرُ ؟
 فَالْقَدْرُ الْوَلَدُ الْحَقِيقَةُ لَمْ تَخْلُقْهُ فَضَرُورَةُ
 تَقْبَلُهُ الْوَلَدُ بِتَوَكُّفٍ كَمَا أَرَادَ : يَقْدَرُونَ .
 وَأَكْبَرُ بَيْتِهِمْ جِلْبَةُ قَال : خَلِيقُ الْوَلَدِ
 لَا يَكُونُ إِلَّا لِيَكُونُوا بِأَيِّدِهِمْ وَلَا يَكُونُ هُنَا
 يَتَقَدَّرُ . قَالَ أَبُو جُلَيْ : وَالْوَلَدُ أَرَادَ أَنَّهُ
 هُنَا وَمَا عَلِمَتْ أَمْرُ أَمْرًا مِنْ أَمْرِهِمَا
 وَلَا يَحْرِمُهُ دَرُ . وَبَيِّنَةٌ أَنْ يَكُونُوا لَهُمْ
 بِأَكْبَرُ لِلْعَلِيَّةِ : نَحْوُ أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ لِيَوْمٍ لَمْ
 يَكُنْ أَمْ : يَكُونُ الْوَلَدُ الْفَرِ . ثُمَّ إِنَّمَا
 جَارَتْهُ الْهَرَّةُ الْخَلِيقَةُ وَهِيَ سَاكِنَةٌ . وَقَدْ
 أَهْرَبَتْ هَرَّةٌ فَجَرَّتْ الْهَرَّةُ إِيَّاهُ جَارَتْ
 هَرَّةً مَسْرُوعَةً يَجْرِي الْهَرَّةُ ، وَذَلِكَ

قَوْلُهُمْ فِيهَا حَكَدَ سِيْرُهُ مِنْ قَوْلِهِ يَنْتَقِرُ
 الْقَرِيبُ : الْكَسَاءُ وَالْهَرَّةُ . يُقِيمُونَ الْكَسَاءَ
 وَالْهَرَّةَ وَلَكِنْ فِيهِمْ وَهَرَّةٌ لَمْ كَانَتْ
 سَاكِنَةً ، وَالْهَرَّةَانِ يَنْتَقِرَانِ مَعَهُمَا .
 سَارِبَتِ الْهَرَّةَانِ الْهَرَّةُ فِي الْهَرَّةِ مَعَهُمَا
 فِي الْوَلَدِ وَالْهَرَّةِ . وَسَارِبَتِ فِيهِمْ وَهَرَّةٌ
 كَانَتْهَا مَعَهُمَا . وَسَارِبَتِ الْهَرَّةَانِ لَمْ
 قَدَرَتْ مَرَكَبَهُمَا فِي غَيْرِهَا كَانَتْهَا سَاكِنَةً .
 نَصَارَ الْقَدِيرُ فِيهَا مَرَّةً وَكَسَاءً . ثُمَّ خَفَّتَا
 فَأَبْدِيَتِ الْهَرَّةَانِ فِيهِمْ لِيَكُونِيَا وَتَقْبَلُ مَا
 تَلَبَّاهُ . قَالُوا : مَرَّةً وَكَسَاءً . كَمَا قَالُوا فِي
 رَأْسِ وَقَامُوا لَنَا خَفَّتَا : رَأْسٌ وَهَرَّةٌ .
 وَعَلَى هَذَا حَكَدَ أَيْ عَلَى قَوْلِهِ يَنْتَقِرُ
 وَتَقْبَلُ عَلَى سَبْعَةِ شَعْبَةٍ .
 كَانَ لَمْ تَرَا قَدْرُ لَيْلَةٍ بَابَا
 قَالَ : جَاءَ بِهِ عَلَى أَنْ تَقْدِرَ شَعْبَةً كَانَتْ لَمْ
 تَرَا . ثُمَّ إِنْ الْوَلَدُ الْهَرَّةُ لَمْ جَارَتْ
 الْهَرَّةُ ، وَالْهَرَّةُ تَخْرُجُ سَارِبَتِ الْهَرَّةُ
 كَانَتْهَا فِي الْفَرِيقِ كُلِّ الْهَرَّةِ وَالْهَرَّةُ يَأْتِي
 تَرَا . ثُمَّ أَهْلُ الْهَرَّةِ الْهَرَّةُ لِيَكُونِيَا وَتَقْبَلُ مَا
 تَلَبَّاهُ فَسَارِبَتِ تَرَا . فَلَا يَكُونُ عَلَى حِدَا
 الْفَرِيقِ يَذَلُ مِنَ الْهَرَّةِ الَّتِي مِنْ جِيْنِ
 الْفَرِيقِ . وَالْأَمْرُ مَحْذُوفَةٌ لِيَجْزِيَ عَلَى مَقْبَلِ
 الْهَرَّةِ . وَقَوْلُهُمْ قَالَ : رَأَى بَرَاءً . وَقَدْ
 قِيلَ : إِنْ قَوْلُهُ تَرَا . عَلَى الْهَرَّةِ الْهَرَّةِ .
 بِأَنَّ أَهْلَ الْهَرَّةِ الْهَرَّةُ فِي مَوْجِعِ الْهَرَّةِ تَقْبَلُ
 بِأَيَّاهُ فِي قَوْلِهِ الْهَرَّةِ :
 أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْهَرَّةُ تَقْبَلُ
 بِمَا لَأَنْتَ كَوْنٌ بَيْنِي وَبَيْنَهُ
 وَوَلَدًا يَنْتَقِرُهُمْ أَلَمْ يَأْتِيكَ عَلَى طَائِفِ الْهَرَّةِ .
 وَتَقْدَرُ أَيْ الْبَاسِمُ عَنْ أَبِي عُلَافٍ غَرِ
 الْأَمْرُ :
 أَلَا عَلَى أَتَاكَ وَالْهَرَّةُ تَقْبَلُ
 وَقَوْلُهُ تَقْبَلُ : أَلَا لَمْ يَكُنْ قَدْرًا تَقْبَلُ إِنَّمَا لَمْ
 الْهَرَّةِ مِنْ . قَالَ الْوَلَدُ : أَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا
 مِنْ الْهَرَّةِ مِنْ . وَقِيلَ : دَرَبَتْهَا مِنْ
 الْهَرَّةِ مِنْ . أَيْ الْهَرَّةِ فِي الْهَرَّةِ .
 وَيَقَالُ : اسْتَقْدِرَ هَذَا غَيْرًا . وَاسْتَقْدَرَ هَذَا

غَيْرًا سَأَلَهُ أَنْ يَنْتَقِرَ لَهُ . قَالَ :
 فَاسْتَقْدِرَ اللَّهُ غَيْرًا وَارْتَضَى بِهِ
 قَبْلَهَا الْقَدْرُ إِنْ دَارَتْ مَبَاسِ
 وَفِي خَلِيقَةِ الْإِنْسَانِ : الْهَرَّةُ فِي اسْتَقْدِرَ
 يَقْدَرُونَ . أَيْ أَهْلُهَا يَكُنْ أَنْ يَجْعَلَ فِي عَيْنِهِ
 قَدْرُهُ .
 وَقَدَرُ الْوَلَدِ يَقْدَرُ : فَسَفَ .
 وَالْقَدْرُ وَالْقَدْرَةُ : وَالْقَدْرُ : الْقَدْرُ .
 وَقَدَرُ عَلَيْهِ يَقْدِرُ وَيَقْدَرُ وَقَدِيرُ . بِالْكَسْرِ .
 قَدْرُهُ وَقَدَرُهُ وَقَدْرُهُ وَقَدِيرُهُ وَقَدَرَاتُهُ وَقَدَارُهُ
 (خَلِيقَةُ الْهَرَّةِ) وَفِي الْهَرَّةِ :
 قَدَرَاتُهُ . وَالْقَدْرُ وَهُوَ قَادِرٌ وَقَدِيرٌ الْقَدْرَةُ اللَّهُ
 عَلَيْهِ . وَالْأَمْرُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ : الْقَدْرَةُ
 وَالْقَدْرَةُ وَالْقَدْرَةُ . وَيَقَالُ : مَالِي عَلَيْكَ
 قَدْرُهُ وَقَدْرُهُ وَقَدِيرُهُ أَيْ قَدْرُهُ .
 وَفِي خَلِيقَتِهِ . وَهِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ : إِنْ
 الْهَرَّةُ فِي الْقَدْرِ وَالْقَدْرُ لَمْ يَقْدَرُ : أَيْ لَمْ
 لَمْ تَكُنْ تَقْبَلُ فِيهَا . فَالْهَرَّةُ الْهَرَّةُ الْهَرَّةُ
 الْهَرَّةُ مِنْ جِيْنِهِمَا . وَبِهِ قَوْلُهُمْ : الْقَدْرَةُ
 لَذَلِيلِ الْخَلِيقَةِ .
 وَالْقَدْرُ عَلَى الْهَرَّةِ : الْقَدْرَةُ عَلَيْهِ .
 وَالْقَدْرَةُ تَقْبَلُ قَوْلًا قَدْرُ عَلَى الْهَرَّةِ
 قَدْرُهُ . أَيْ مَلَكَةٌ . قَدِيرٌ قَادِرٌ وَقَدِيرٌ . وَالْقَدْرُ
 الْهَرَّةُ : جِلْبَةُ قَدْرًا . وَقَوْلُهُ (تَقْبَلُ) :
 بَعْدَ ذَلِكَ مَقْبَلُهُ . أَيْ عَابِدُ . وَالْقَدْرُ :
 الْهَرَّةُ وَالْهَرَّةُ . وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ تَكُنْ قَدْرُهُ
 وَهُوَ قَدْرُهُ : الْهَرَّةُ . وَتَوَجَّلَ :
 قَدْرُهُ . أَيْ قَدِيرًا . وَتَوَجَّلَ قَدْرُهُ : أَيْ
 (١) قَوْلُهُ : وَالْقَدْرَةُ :
 الْقَدْرَةُ : وَالْقَدْرُ الْهَرَّةُ وَالْقَدْرَةُ :
 وَالْقَدْرَةُ مَعَهُ الْهَرَّةُ وَالْقَدْرَةُ : وَالْقَدْرَةُ
 وَالْقَدْرُ بِسَبْعَةٍ . وَالْقَدْرُ بِالْكَسْرِ . وَالْقَدْرُ
 بِالْكَسْرِ . وَالْقَدْرُ بِالْكَسْرِ وَتَقْبَلُ وَتَقْبَلُ
 (٢) قَوْلُهُ : أَيْ لَمْ تَكُنْ الْخَلِيقَةُ
 فِي جِيْنِهِمْ . عَلَى إِيْضَاقِ الْهَرَّةِ لِيَكُنْ الْهَرَّةُ
 لَا يَكُنْ جِيْنُهُمْ مَعَهُمَا حَكَدَ الْهَرَّةِ أَنْ يَكُنْ هَرَّةً
 تَقْبَلُ الْهَرَّةُ أَسْبَابَ جِيْنِهِمْ قَدِيرًا . كَمَا يَكُنْ

من فخر على رزقه . أي شئ على
جلته . وكذلك قوله [عرجيل] . ولك
إذا ما ابتلاه فقدر على رزقه . أي شئ .
وكذا قوله تعالى : فقدرنا قوتهم
الفاوور . فإن القراء قال : قرأنا على .
كرم الله وجهه . فقدرنا . وحققها ماسم .
قال : ولا يشك أن يكون الشئ في الضم
والشديد واحدا . لأن الترتيب يقول : فقدر
على الموت وقدر على الموت . وقدر على
وقدر . واستحق الذين عطفوا فقالوا : لو
كانت كذلك لقال : قوتهم المندرون . وقد
جمع الترتيب بين الضم . قال الله تعالى :
فتملك الكافرين أولهم رديا .
وقدر على ما يدر : يدر : يدر .
وقدر على الإنسان رزقه قدر : يدر .
قير .

وقدرت الشئ تقديره وقدرت الشئ
أقدره وأقدره قدر من الضمير . وفي الحديث
في رؤي الهلال : صرنا رؤي رؤي وأظهرنا
رؤي رؤي لأن غم عليكم فافقدوا له . وفي
حديث آخر : فإن غم عليكم فافقدوا
الليلة . قوله : فافقدوا له . أي قدر له
عند الموت حتى ينفذوا ثلاثين يوما .
والفقدان وإن اختلفت درجات إلى شئ
واجب . وروى عن ابن سريج أنه قرأ قوله
فافقدوا له . أي قدر له ما كان القدر فيها
مذلكم وبين لكم أن الشهر بين وعشرون أو
ثلاثون . قال : وهذا خطاب لمن خضع الله
تعالى بهذا العلم . قال : وقوله فافقدوا
الليلة خطاب المأمور إلى لا يحسن تقدير
المأزول . وهذا خبر القدر بقرن بالعلم
الذي أمر بالإيجاد لها . ألا يملك الله
أنشأه القدر بقرن حتى يبين له الشرب كما
بان لهم . والله المأمور إلى لا إيجاد لها كما
تقديره أقل فهمه . قال : والقدر الأول
أصح . وقال الشاعر ياسر بن مالك بن عبد
الله السبيعي :

كلا قلنا طامع بيمينه
وقد قدر الرحمن ما هو قادر
قلم قريرما كان أكله ساليا
ومشقا سريال لا ياتح
وأكله بك يابعا يتحى الملا
بضارب قرنا دبرعا وهو حابر
قوله : ما هو قادر أي مقدر . ونقل الرجل .
بالله حسنة ومناجيبه . ولما بالفضل ههنا
الشاء . أي بساونا ونسأولهم طابعت في
ظهور كل واحد من الحشر على صاحبه
والأمر في ذلك جاء على قدر الإمكان .
وقوله : ومشقا سريال لا ياتح . أي مشقا
سريال وهو لا يتكبر ذلك لأنه مضروب قد
يقول : وأضرب سريال بأنه مضروب قال
للمشقي . وفي مشقي فسر مرفوع به .
ومن زعم سريال جنة مرفوعا به ولم ينجح
في حسيب . والياق : المرفوع الداخل في
غير حسيب . والياق : الأيسر الضرع
والحاصر : الذي لا يدرج عليه .
ونقدر له الشئ أي نهي . وفي حديث
الاستخارة : فافقدوا له ويسره على . أي
افقدوا له به وجته .
وقدرت الشئ . أي حشده .
وقدر على شئ ويقدره : يملكه . وقوله
تعالى : وما قدرنا الله حق قدره . أي
ما عطفوا الله حق تفضيله . وقال البيت : ما
مستوفى حق ميفيه . والقدر والتقدير ههنا
يشتري واحد . وقدر الله وقدره بشئ . وهو
في الأصل يقدري .
وقد قدر : الموت . قال البيت :
القدر اسم القدر إذا بلغ القدر القدر
مات . وأشد :
لو كان خلقك لو أنزلت حايا
بقرا سواك لكان القدر
يقتي الموت . ويقال : إن الأشياء تتأخر
لكل شئ بقدر دماغه .
(١) قوله : لكل شئ بقدر دماغه . حكاه
في الطبقات جيبا . ويقدر من العرب :

والقدر أيضا : هو القدر . يقول :
يقدر القدر يقدر أي يقدر . وهو
من الشئ .
وتل شئ مقدر لله القدر . أي
سيرة . والتقدير الوسط بين كل شئ .
وزعم مقدر القدر أي وسطه ليس بالويل
ولا بالقصير . وكذلك القول والغنى
ومشقا .
والقدر : الوسط بين الأحوال والبرهان
ومشقا . يقول : هذا سر قدر . يفتن
ويكفر . الشكيب : سر قدر قادر . وهو
الوحي الذي لا ياتح . وقيل : موقن الضمير
والضمير .
والقدر : قصر الشئ . قدر قدر . وهو
أقدر . والأقدر : القدير من الرجال . قال
صخر القى بعثت صابعا ويكبر زعولا قد
وزنت فخرت الله .
قوى الأيمان لا تقي كرميا
ولا النفس أروا في مشرد
تسكن على قرمها جدا
أنح لها القدر ذو حسيبو
إذا سالت على السلقات ساما
منق أيق : قدر . والفير في لها برة
على النفس . والأخير : أروا به الصائد .
والحسين : القوي الخلق . وسانت : مرت
ومنت : السلقات : جنس ملقة . وهي
الضرة الله . والأروا : الأروا إلى
تأملت . أي توخشت . والنفس : جنس
أفهم ونفسه : القول يكون بديهة
ياص : والخدم : الخلاص . ولما
الخلوة السود التي في يديه . قال
الشاعر :

قوله أيقير حيرقوه
وقيل : الأقدار من الرجال القدير المقتر
والقدر : الأبهة من الناس . أبو غنيد
لكل شئ بقدر وأجل . لا من بعدل حيا
[عده]

القاموس المحيط

لمجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم
الفيروز آبادي (٨١٧ هـ)

عنى الفيروز آبادي بعلوم الحديث والتفسير والفقه واللغة التي عدها أساس دراسة العلوم العربية ، وفي مقدمتها علوم الدين ، غير أنه شغل باللغة إلى حد بعيد ، كما يشير في مقدمته ، يقول : « هذا ، وإنى قد نبغت في هذا الفن قديماً وصبغت به أديماً ، ولم أزل في خدمته مستديماً ، وكنت برهة من الدهر أتمس كتاباً جامعاً بسيطاً ، ومصنفاً على الفصح والشوارد محيطاً ، ولما أعياني الطلاب ، شرعت في كتابي الموسوم بـ « اللامع المعلم العجائب » ، الجامع بين المحكم والعجائب » ، فهما غرنا الكتب المصنفة في هذا الباب ، ونيزاً براقع الفضل والآداب ، وضممت إليهما زيادات امتلأ بها الوطاب ، واعتلى منها الخطاب ، ففاق كل مؤلف في الفن هذا الكتاب . المقدمة ص ٣٣ .

فقد أراد إذن أن يضع معجماً لغوياً ضخماً قدر له نحو ستين سقراً ، غير أنه عدل عن الهدف بعد أن انتهى من خمس مجلدات ، بعد أن سئل في تقديم كتاب وجيز محكم ، يلتزم فيه إتمام المعاني وإبرام المباني ، فيفي بحاجات الطلاب . ويحدد سمات المادة التي أوردتها في هذا المختصر ، يقول في مقدمته (ص ٣٣ ، ٣٤) .

« ألفت هذا الكتاب محذوف الشواهد ، مطروح الزوائد ، مغرباً عن الفصح والشوارد ، ... ولخصت كل ثلاثين سقراً من سفر ، وضممت خلاصة ما في « العجائب » و « المحكم » ، وأضفت إليه زيادات من الله تعالى بها وأنعم ... وأسमितه : القاموس المحيط ، لأنه البحر الأعظم .

وربما يرجع السبب في اختياره للمحكم ، الذي يسير على نهج العين ، والعجائب ، الذي يسير على أساس الترتيب الهجائي ، والجمع بينهما . إلى إعجابه الشديد بكم المادة في المعجمين ، فكلاهما قصد إلى جمع المشت والشوارد ، وبذلك كل جهد لتحقيق ذلك ، وإن انفرد الصغاني بصلة وثيقة بصحاح الجوهرى .

اختار الفيروزابادى لمعجمه نهج الصحاح فى الترتيب . أما مادة الصحاح فهى - فى رأيه - غير كافية ، فأكملها ليضيف عشرين ألف مادة ، إلى مواد الصحاح التى يبلغ عددها أربعين ألف مادة ، معتمداً فى ذلك على المعجمين السابقين اللذين اهتم بهما ، بالإضافة إلى مواد من الجهمرة والتهذيب والنهاية وخواشى ابن برى . ولا تدرى العلة الحقيقية لإعراضه عن ابن منظور ، وإن كنا نرجح أنه لم ير فى معجم لسان العرب ما يوجب الذكر ، لا فى المادة ولا المنهج ، إذ إن ابن منظور قد سار على نهج الصحاح ، والفيروزابادى نفسه اختار النهج ذاته أساساً لترتيب مواد القاموس . أما مادة اللسان ففى الأغلب ليس لابن منظور فيها فضل كبير ، والفيروزابادى نفسه رجع إلى المصادر التى نقل عنها ابن منظور ، وزاد عليها . بيد أنه وجه إلى الصحاح نقداً مبرزاً أوجه القصور فيه ، مما دفعه إلى تمييز ما أضافه إليه من مواد بجبر أحمر ، كما أنه أشار فى ثانياً معجمه إلى بعض أخطائه . يقول الفيروزابادى فى مقدمته أيضاً : « ولما رأيت إقبال الناس على صحاح الجوهري ، وهو جدير بذلك ، غير أنه فاتته نصف اللغة أو أكثر ، إما بإهمال المادة أو بترك المعانى الغريبة النادرة ، أردت أن يظهر للناس بادية بدء فضل كتابى هذا عليه ، فكتبت بالحرمة المادة المهملة لديه » ص ٣٤ .

أما سمات معجمه من وجهة نظره فقد حددها فى حسن الاختصار وتقريب العبارة ، وتهذيب الكلام ، وإيراد المعانى الكثيرة فى الألفاظ اليسيرة .

وقد سار الفيروزابادى فى ترتيب مواد القاموس على النهج الذى ارتضاه من قبل الجوهري فى صحاح العربية ، وابن منظور فى لسان العرب . فيقسم معجمه إلى ٢٨ باباً حسب ترتيب الهجاء لأواخر الكلمات مدمجاً بابى الواو والياء فى باب واحد ؛ (أى على أساس الحرف الأخير من المادة الأصلية) ، ثم قسم كل باب إلى ثمانية وعشرين فصلاً ، إذ يسقط من الفصول ما يبدأ بلفظ لا ينسجم مع آخر حرف فى الكلمة ولم يرد فى لغة العرب ، ثم رتب مواد كل فصل حسب الحرف الثانى ، إن كانت المادة ثلاثية ، فالثالث ، فالرابع ، إن كانت المادة رباعية أو خماسية .

ويضم باب الألف اللينة ، وهو الأخير ، الكلمات المنتهية بالألف غير المهموزة أو المنقلبة عن أصل ، وأضاف إليها مواد أخرى ، ليس هذا موضعها ، وإنما مردها إلى أبوابها ، مثل الهمزة والياء والتاء . . . والواو والياء . ويلاحظ أنه قدم فصل الواو على الهاء فوقعت الهاء بين الواو والياء ، وكذلك يفعل فى ترتيب مواد كل فصل ؛ وتلك

مزية اختص بها إذ يقول : « ومن أحسن ما اختص به هذا الكتاب تخليص الواو من الياء » . ففي باب الواو والياء مجده يضع رمز (و) لمواد الواو ، و (ي) لمواد الياء .

وهكذا فالأساس في التبويب وترتيب مواد كل باب أصول المادة ، فلا يمكن الكشف عن أية كلمة في صورتها التي تأتي عليها ، بل يلزم ردها إلى الأصول التي تتكون منها . لم يسر الفيروزابادي على نهج بعينه في بداية كل مادة ؛ فتارة نجد الفعل مفرداً أو في جملة موجزة ، وتارة في صورة المصدر ، وثالثة في صورة اسم الذات . . . الخ ، كما أنه لم يلزم طريقة واحدة في شرح المادة ، غير أنه - بوجه عام - عنى بتصريف المادة ومشتقاتها وحرص على الضبط ، فترك المشهور والمفتوح ، وما عدا هذا يضبطه بذكر لفظ مشهور . وكثيراً ما يعتمد على الأوزان في الضبط . والتزم في الشرح والتفسير السبيل الذي اختطها في المقدمة كما أشرنا آنفاً .

وضع للاختصار عدداً من الرموز الذي تغنى عن التكرار ، وقد ذكرها في المقدمة (ص ٣٥) ، وهي : (ع) للإشارة إلى موضع ، و (د) إلى بلد ، و (ة) إلى قرية ، و (ج) إلى الجمع ، و (م) إلى معروف . وللسبب ذاته فإنه إذا ذكر صيغة المذكر في الاسم أو الوصف ، وأتبعه المؤنث ، اكتفى بقوله : وهي بهاء ، ولا يعيد الصفة ، ولكنه لم يلزم نفسه بذلك دائماً . واختط لنفسه نهجاً حافظ عليه في معالجته للأبنية ففى حالتي الاسم والفعل يقدم المشهور الفصيح في الغالب ، ثم يتبعه اللغات الزائدة إن كان في الكلمة لغتان أو أكثر ، وفي حالة المصدر يقدم المقيس أولاً ، ويؤخر غيره في الغالب . وفي حالة الصفة يقدم المقيسة ، ثم يتبعها غيرها من المبالغة وغيرها . كما أبدأ بالمذكر فالمؤنث ، وقد يصل بينهما فيذكر المذكر ثم صفاته ثم جموعه ثم المؤنث . أما صيغ الجمع فيقدم المقيس منها ، ثم يذكر غيره في الغالب . وقد يهمل المقيس أحياناً اعتماداً على شهرته . غير أنه يستثنى - كما قال في مقدمته - من قاعدته في ذكر الجموع ، ما جاء في جمع فاعل المعتل العين على فعلة (كباعة وسادة) فإنه لا يذكره لا طراداً إلا أن يوضح موضع العين منه (كجولة جمع جائل ، وخولة جمع خائل) .

وقد اهتم الفيروزابادي أيضاً بذكر الأعلام والمحدثين والفقهاء منهم بوجه خاص ، ومصطلحات النبات والحيوان وصفاتهما في إيجاز وإن لوحظ كثرة الحديث عن منافعهما الطبية .

ويلاحظ كذلك أن الفيروزابادي قد سجل عدداً من الملاحظات على صحاح

الجوهري ، على الرغم من تقديره له واعتماده عليه اعتماداً أساسياً ، رأى أنها مخالفة للصواب ، وهو بذلك لا ينسب إلى الجوهري تعمد التصحيف أو الغلط والتحريف ، وإنما كان غرضه التنبيه ، واستيضاح الصواب واسترباح الثواب ، والاحتراز عن أن ينسب إليه أى شكل من أشكال الخطأ . وكان يستخدم فى التصويب لفظ « غلط / وهم » . واختلفت صور التصويب بين الضبط وتحديد معانى المادة وبينتها . وقد قلنا إن ما أضافه إلى صحاح الجوهري يعدل نصف عدد ما سجل الجوهري ، وكانت المواد المشتركة بينهما توضع بين قوسين . أما المواد التى أضافها الفيروزابادى فقد وضع فوقها خط عمدة .

أخيراً أقدر للقاموس المحيط أن ينال شهرة عظيمة ، فقد صار علماً لهذا الصنف من التأليف ، مرادفاً على الألسنة - لمصطلح « معجم » . وقد حقق أهدافه التى أرادها المؤلف ، غير أنه بالغ فى الاختصار - وهو رأى القدماء أيضاً ، فقد قال الحافظ بن حجر عنه « إنه لا مزيد عليه فى حسن الاختصار وجموم الكلمات اللغوية » - غير أن الصعوبة الحقيقية فى استخدامه تكمن فى قلة الشرح عند الاستشهاد ، فكان أن حرص اللاحقون على شرحه والتعقيب عليه ، ومن أهمهم السيد محمد مرتضى الحسينى الزبيدى (ت ١٢٠٥ هـ) فى كتابه (تاج العروس فى شرح جواهر القاموس) ، إذ إنه أضاف إليه كثيراً مما فات الفيروزابادى من عدد كبير من المصادر الأساسية ، وإن اعتمد على لسان العرب اعتماداً جوهرياً . أما فى العصر الحديث فقد تتبع أحمد فارس الشدياق فى كتابه « الجاسوس على القاموس » أخطاء القاموس فى دراسة نقدية لغوية قيمة ، وكذلك فعل أحمد تيمور باشا فى كتابه ، « تصحيح القاموس » .

وقد أعيد ترتيبه على أساس ترتيب حروف الهجاء ليسهل استعماله ، كما حدث بالنسبة للسان العرب ، وإن كنا لا نرى فى طريقة الباب والفصل (الترتيب على أساس الأصول) أية صعوبة ، فهى تمثل نهجاً عربياً متميزاً .

وفيما يلى نموذج من (القاموس المحيط)

من معجم القاموس المحيط ، للفيروزآبادي

تذوق - ع

و- يذوق، وله: أذ، و- لآذ: جازة. وقرا الجاهلي
«عزف بعفه» (١)، أي: جازى خففة، رضي الله تعالى
عنها، بمعنى ما قلقتك، أو متناه: أذ يبعثه واقرض
عن بعفي، ومنه: أنا اعزف للمعجبين والسيبي، أي:
لا يخفى عليّ ذلك ولا تقابل بما يوافق. والعزف:
الريح، طية أو نيتة، وأكثر استعماله في الحكاية
ودلا يمتزج منك الشؤ من عزف الشؤ: يعزف
للغير لا ينفك من كبحه، فلهذا: شبه بجلو لم يفلح
للبيع. والعزف: نيت، أو الشام، أو تيت ليس
يتمنى ولا يفسد، وبهذا: السبع، واسم من:
اعزف: ساقهم، ويحتر، وقرقة فخرج في يمين
الفتح. وعزف، كشي، عزفا، بالفتح: عزفت به.
والعزف: ضد الشكر. ونزف: قرص سلعة
العائري، و- ابن مسكان (٢): يأتي العكة، و- ابن
سؤيد، وابن خزيمة: نعلنا، و- ابن كروان
الفرج: يتر الشؤ المجرب ينفذ، وبهذا: قرص (٣)
الزيت من التوام. يوم عزف: النبع من ذي الجينة.
وعزفت: مؤقت الحاج ذلك اليوم، على التي عزف بها
من مئة، وغلب الجوهرى لقال: مؤقت بشي سئت
لأن أتم رجاء نفاها بها، أو لقال جبريل لإبراهيم،
عليهما السلام، لما علمه المليك: اعزفت؟ قال:
عزفت، أو لأنها مقلنة منطنة كانها عزفت، أي:
سئت، اسم في لفظ الجمع فلا يجمع، منقولة، وإن
كان جمعا، لأن الأماجن لا تروا. فصار كالماء
الواجد، منقولة لأن الله ينزله الماء والوحي في مسلم
ومسلمون، والنبية: عزفي. ودققت بن شداد العزفي

وكعب، والجمع، والبطنة من السبي، كالنبيذ
والسنة، والبطنة من الرب، وأصل الشجر الذابث
في الأرض، ويحرك، ع: كعبه، ويحرك (٤).
وما ننزف اليوم: ما ذقت قليلا فضلا عن كثير.
وعذفت: ع.

● العذوف: العذوف في لفظه، والدال لغة زينة،
وبالمعنى لسان القرب. وعذف يغلف: أكل. وسم
عذاف: كغراب: قليل. وما زلت عاذنا منذ اليوم: لم
أنق شيئا.

● المزجوف: كصغير: الناقة السبعة الفضة.
● برصاف الإكالي، بالكسر، وعزوفه ومنغوز:
عينة منقولة بين الجنتين المقلتين، أو العزاف:
السوط من النقي، والنقب المستطيل، أو حقلة من
النقب والقد. والبرصاف، من الرخل: لزينة أوتاد،
يجمع بين رؤوس أشاء القصب، في رأس كل يخي
وبتان تشدودان ينفق، أو الخشبتين اللتان تشدودان بين
وإبط الرخل ويحتره يمتا ويصا، و- من شيل
البحر: الحواف شيل غفر، و- من الخرطوم: عظام
تكتفي في الخيسوم. والعزوفان: عوفان قذبل في
فجر (٥) الفئان. وعزوفة: جلبة فقة منطلة.
والعزوف: تيت، يوناني: كاشيوس، إذا شرب من
وذه بهاء الفسلو أربعين يوما أبر جرق النسي، وسبعة
أيام أبر الزفان.

● عزفة يفرقة منقولة وبرفان وعزفة، بالكسر، وبرفان،
بفتحين، منقولة القاء: عينة، فهو عارف وعريف
وعزوفة، و- القرم عزفا، بالفتح: جز عزفة،

(١) ما بين الظاهر مطروك عليه نسخة المؤلف.

(٢) الدجوان: تلة بهج، وهو الحقة التي تشد عليها حبله الدجوان. (ش).

(٣) رمي: (لما نزل به وأخبره الله عليه عرف بعفه واقرض عن بعفي) التحريم: ٣. ولزلة الجهور: وعزفه بالشد.

(٤) مكافؤ هو كشدان، في النسخ بالسين الهللة. والاصوب: بالجمة. (ش).

(٥) كذا في النسخ. والاصوب أن اسم غرسه: معروف، من غير علم. (ش).

سُخِّبَتْهَا كَلْبٌ إِلَيْهَا. وَقَالُوا نَزَلَتْ غُرَّةٌ: شَيْءٌ مُؤَلَّفٌ.
وَالْمَدْرُوتُ وَتَمْرُوتٌ: الْعَبِيدُ. وَتَمْرُوتٌ: الْمَعْرُوفُ،
كَالْعَرَبِ، بِالضَّمِّ، ج: عَرُوتٌ. وَكُتِلَتْ: الْكَائِنُ،
وَالْكَائِبُ، وَاسْمٌ. وَلَمْ يَدْرُ: مَعْرُوفٌ. وَخَرَفَ،
قَسَمَ: أَكْثَرَ الْعَيْبِ. وَنَبَذَ، بِالضَّمِّ: الْجَوْدَ، وَاسْمٌ
مَا كَيْلُهُ وَتَمْلِيهِ، وَتَوَجَّ الْجَنَى، وَبَدَأَ الْفَكْرَ، وَاسْمٌ مِنْ
الْإِعْرَابِ، تَقُولُ لَهُ: عَلَيَّ أَلْفُ غُرَّةٍ، أَي: أَهْرَاقَهَا،
وَيَسْفَرُ عَنْهُ الْقَرْصُ، وَيُسَمَّى دَلْوَةً، وَج: وَ-: عَلِمَ،
وَالرُّبْلُ وَالْمَكَاثُ الْتَمَرُوتَانِ، وَيُسَمَّى دَلْوَةً، كَالْمَعْرُوتِ،
بِالضَّمِّ، ج: كَمَرُوتٌ وَالْقَابِلُ، وَضُرِبَ مِنَ الشَّخْلِ، أَوْ لَوْلُ
مَا تَعْلِمُ، أَوْ نَحَلَةٌ بِالْخَرَجِ نَسَمَى: الْبَرَصُومَ، وَخَجَرُ
الْأَشْرَجِ، وَمِنْ الرُّبْلَةِ: غُفْرُهَا الشَّعِيرُ، وَتَسْمَى
غُرُوبٌ: لِلصَّابِ، وَتَسْمَى الْغُرَّةُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبُيَاضِ،
وَجَمْعُ الْأَعْرَابِ مِنَ الشَّخْلِ وَالْمَكَاثِ. وَطَلَّ الْفُلَا غُرَّةً،
أَي: بَعْضُهَا خَلَّتْ بِهَذَا. وَجَاءَ الْقَوْمُ غُرَّةً غُرَّةً:
كَذَلِكَ، قِيلَ: رَمَتْ: «وَالْمُتَوَلَّاتُ غُرَّةً»^(١)، أَوْ لَوْلُ
أَنَّهُ تَرَسَّلَ بِالْمَعْرُوفِ. وَبَدَأَ الْعَرَبُ، بِالضَّمِّ: زَيْعَةً بَيْنَ
وَالْقُرْبَى عُرَابٍ الْحَضَرِيَّةِ، مِنْ وَلَدِهِ: الصَّحَابِيُّ زَيْعَةً
أَبْنُ مَوْلَانِ بَيْنَ زَيْعَةٍ فِي الْعَرَبِ. وَغُرَّةٌ: كَسَمَتْ: مَا
لَيْسَ لِسَبِيهِ، وَج: وَالْمُتَلَّى بَيْنَ غُرَّةَانِ، بِالضَّمِّ: مِنْ أَسْبَاحِ
التَّائِيحِينَ. وَكُتِرَتَانِ وَبَيْتَانِ، بِسَمْعِنِ مُشْلَقَةً، وَبِكِسْرَتَيْنِ
مُشْلَقَةً: يَجْلُذُ ضَخْمٌ كَالْبَرْقَانِ، لَا يَكُونُ إِلَّا فِي وَتَجَّ
أَوْ عَطْرَاتِهِ، أَوْ ذَوِيَّةٌ صَغِيرَةٌ تَكُونُ بِرُتُلٍ حَالِجٍ وَالْقُتَاةِ،
وَتَجَلُّ وَبِكِسْرَتَيْنِ مُشْلَقَةً لَهَا: صَاحِبُ الرَّاحِي الَّذِي
يَقُولُ لَهُ:

كَلَفَتِي جِرْلَانُ الْخَرَى وَنَقِيبَةُ
قُلُودِ الشَّجَرِ وَالْمَعْلَسُ مُعْقِبَةُ

لَيْسَتْ يُسَمُّو جِرْلَانَةً وَنَقِيبَةً
وَبِكُ الْوَيْدِ الشَّجَمُ لَيْسَ مُعْقِبَةُ

وَالْمَعْرُوتُ بِالضَّمِّ: الدَّالُّ عَلَيْهِ، وَيُسَمَّى، وَغُرَّةٌ،
قَبِيلَانِ: مُعْقِبَةُ مَشْهُورَةٌ. وَالغُرَّةُ، بِالضَّمِّ: لَوْحٌ بِأَوْدَةٍ
مُشْطَلِقَةٌ، كَيْتٌ، وَالْخَطُّ بَيْنَ الشَّكَيْنِ، ج: غُرَّةٌ.
وَالغُرَّةُ: ثَلَاثَةُ غُرَرٍ مُزَجَّجًا: غُرَّةٌ صَارَةً، وَغُرَّةٌ
الْقَتَابِ، وَغُرَّةٌ سَائِي الْغُرَرَيْنِ، وَغُرَّةٌ الْأَمْلَجِ، وَغُرَّةٌ
غَجَا، وَغُرَّةٌ تَابِلُ، وَغُرَّةٌ ذَلِكَ. وَالْأَعْرَابُ: غُرُوبٌ مِنْ
الشَّخْلِ، وَسَوْدٌ بَيْنَ الْجَبَّةِ وَالنَّوَى، وَمِنْ الرِّيَاحِ:
أَعَالِيهَا. وَالْغُرَّةُ تَخْلُ: يَضَابُ حُزْرًا لَيْسَ مُنْقَلَقَةً^(٢).
وَالْغُرَّةُ لَيْسَ، وَالْغُرَّةُ غُرَّةٌ: تَوَابِعُ، وَالْغُرَّةُ،
كَلِمَةٌ: مَنْ يَمُرُّ أَصْحَابَهُ، ج: غُرَّةٌ. وَغُرَّةٌ: كَلِمَةٌ
وَضُرِبَ، غُرَّةً: صَارَ غُرَّةً. وَكُتِبَتْ بِمِثْلِهِ: غَمِلَ
الْبَرَقَةُ. وَالْغُرَّةُ: زَيْعَةُ الْقَوْمِ، شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ غُرَّةً
بِلَاكٍ، أَوْ الْغُرَّةُ، وَهُوَ دُونَ الرُّبْلِ. وَغُرَّةٌ بَيْنَ
سَلَمٍ، وَأَبْنُ مَازِنٍ: تَابِعَانِ، وَ-: أَبْنُ جُشَمٍ: شَابِعُ
لَارِسٍ، وَأَبْنُ التَّرْبِ: أَبُو الْقَاسِمِ الْحَسَنُ بْنُ الْوَلِيدِ
الْأَنْدَلُسِيِّ: نَحْوِي شَاعِرٌ. وَكَتَبْتُ: أَبْنُ يَزِيدٍ، وَأَبْنُ
إِبْرَاهِيمَ، وَأَبْنُ مَوْلَاكَ: مَحْدُونٌ. وَالْحَالُوتُ بَيْنَ مَالِكٍ بَيْنَ
تَمْرٍ بَيْنَ غُرَّةٍ: صَحَابِي. وَغُرَّةٌ بَيْنَ أَكْبَدَ: فِي نَسَبِ
حَقُونِزَتٍ. وَمَا غُرَّةٌ جَزَنِي، بِالْكَسْرِ: لَا بِالْفَتْحِ، أَي:
مَا غُرَّةً إِلَّا لِحَبْرًا، أَوْ الْبِرَّةَ، بِالْكَسْرِ: الْمُنْقَرِقَةُ.
وَالْبِرَّةُ، بِالْكَسْرِ: الضَّرْبُ. وَلَدَ غُرَّةٌ لِلْأَمْرِ يَنْفَرُ،
وَالْغُرَّةُ. وَالْمُنْقَرِقَةُ: تَمْرُوتٌ: مَوْجِعُ الْعَرَبِ مِنْ
الْفَرَسِ. وَالْأَعْرَابُ: مَا لَدَى غُرَّةٍ. وَالْمُنْقَرِقَةُ: الْفَتْحُ،
لِكُنْفَرَتِ شَيْءٌ وَكَيْفَا. وَامْرَأَةٌ خَشَعَتْ لِمَعْرُوفٍ أَي: الرُّبُوبِ،
وَمَا يَخْفَرُ مِنْهَا، وَاحِدًا: كُنْفَرَتْ. وَهُوَ مِنَ الْمَدْرُوتِ،

(١) الرِّسَالَةُ: ٩.

(٢) مَعْنَى فِي الشَّيْءِ. وَغُرَّةٌ، وَصَوْرَتُ: حَرٌّ فِي لَوْحٍ مَسْطُوحٍ.

أي: المتروطين، وحيا الله المتعرف: أي: الزوجة.
واشرف: طالع حُرْفُه. والتعريف: الإحلام، وضد
التكبر، والوقوف بعزلة. والتعريف: كتمهم:
المؤقت بعزلة. واغزو: تَغَيَّا للشر، والنجرة:
ارتفعت أرواحه، والشغل: كثرت والت كانه حرف
الصغير، والدم: صاله زيد، والقوس: علا عن.
حُرْفُه. والرجل: ارتفع على الأعراب. واغزو:
أقر، ولأنا: سألته من غير لعمرك، والشيء:
غرفة، وقد، والتقاء، والي: أغترني بأبيه وشابه.
وتعرفت ما عندك: تَلَكَّثَ حتى غرقت، وقال: الله
فالتعرفت إليه حتى يتركك. وتعارفوا: عرف بعضهم
بعضا، وسموا: غرفة، محوكة، وما وكزير وأمبر
وشذيو وقلي^(١).

● حُرْفُه نفسي عنه تعرف حُرْفُه: زهدت و
وانصرف عنه، أو نكته، فهو حُرْفُه عنه. والغرف
والغريف: صوت الجن، وهو جرس يسمع في المغاير
بالليل. وكشاد: سحاب فيه حُرْفُ الرعد، ومثل ليبي
سعيد، أو خيل بالدغاة على أثني عشر بيلا من المدينة،
سمي لأنه كان يسمع به حُرْفُ الجن. وأبرق المزاف:
ما ليبي أسد، بجاء من خمائة الذمار إليه، ومنه إلى
بطن نخله، ثم الطرب، ثم المدينة. وغرّف الرياح:
أصواتها. والمزاف: الملاهي، كالعود والمطرب،
الواجد: حُرْفُ أو يغرّف، كجبر ويكتبة. والمزاف:
اللاحب بها، والتمني، وع سمي به لأنه تعرف به
الجن. وغرّف يغرّف: أقام في الأكل والشرب،
والجبر: زرت حنجرته عند الموت. والغرف،

بالضم: الحمام الطوراني. واغزو: سبغ حُرْفُه
الرمال.

● غف عن الطريق بغيث: مال، وغذ: كاشف
ونصف، لو غيطة على غير جدية، والشفة:
ظلم، ولأنا: استخففة، كاشف، وشبهه:
رعاه وكفاهم لزمها، وعليه، وله: غير له،
والجبر: اشرف على الموت من الغنى، فجعل يفسد
فجبر حنجرته. ونافه عابث بها غففت رماله،
كغراب. والنصف: نفس الموت، والفاح الغنى،
والانصاف بالليل يعني طلبة. والنصف: الأجر.
والغنى المستعان به^(٢)، فعمل يمتنى فاعل، من غف
له، أو بعمول من غف: استخففة. وغففت:
كشفت: ع على مرفعتين من مكة. وأنصف: أخذ
بميرة نفس الموت، وأخذ علامة بعمل شديد، وسار
بالليل غيطة غفوات، وأزيم الشرب في الفتح الكبير
وغففة تقيفا: أغنية. وتنفقة: غلقة. وتنفقة:
انتطف. والنسوف: الظلوم^(٣).

● النشفة: نقيض البكاء، أو أن يزيد البكاء فلا ينقص
وعشف في الخير: هم به ولم يقل.
● النشف: بالضم: الشجرة الباسية. والنشف:
كمنجي: من غرض عليه ما لم يكن يأكل فلم يأكله
والجبر لؤل ما بجاء به من البر لا يأكل الفاكهة
والشعر. وأكلته فاعشف عنه: مرفعت، ولم ينش لي
وأنا أنشفت هذا: أكلته، وأكرهه. وما ينش لي
قيح: ما يغرّف. وقد زيكث أمرا ما كان يفتك لك
يغرف.

والنطوف: النافث تطف على البرق قزامة، ومضيفة فيها غشقة متطفقة، كالماضوب، والبدح الذي يطف على البذاح فيخرج قازراً، أو البدح لا قرم فيه ولا غشم، كالنطاب، كضاد لهما، أو الذي يرد مرة بعد مرة، أو كز مرة بعد مرة، أو كضاد: يفتح يطف على بابيد البذاح وتقر، وتقرس غصوب من غمد بكر، وابن^(١) عالى: محدث. والنطف: محركة: طول الأشفار. وكزير: علم. والنمطولة: قوس غريبة، تطف بيتها عليها غشقا شديداً، تنطق للأعذاب. ومطنا كل شيء، بالكسر: جايده. وشع من مطب الطريق، وتفتح: أي فارغ. ومطف القوس: بيتها. وهو ينفذ في مفتح، أي: مفتح. وجاء ثاني مطب، أي: زعي البال، أو لاها عطف، أو متكرراً متراً. وشي عني مطب، أي: أخرج. وتخرج القوس^(٢) في مطب: تشر ينشأ ونشوة. والمطب أيضاً: الإبط، وبالفصح: الأنسراف، وبالضم: جمع العالج والمطوب، والمعاب: للإزار. وامرأة غطيت، كامي: لكة يطرق، لا يبر لها. ومطبة نزي تنطفاً: ينقله مطافاً له. وقسي منطقة، ولقاح منطقة: شد للكر، وربما عطفوا جفة قزو على قصلي واحد، واختلوا أياهم على ذلك، لينزرو. والنطف: أنش. ومطنت الوادي: منطاة. ومطنوا: عطف بعضهم على بعض. ومطنت به: ارتدى، كاطنط. ومطنت في شيء: إذا حرك راسه ونهض أو تهاجر. ومطنته: سأل أن يطف عليه.

● النطف: ينقل الزرع، وقد أنفث الزرع. وعصف مأكول^(٣)، أي: كزوع أكل فيه وفيه شيء، أو كزوي أجد ما كان فيه وفيه مؤ لا حب فيه، أو كزوي أكلة البهائم. ومضفة: جزء قبل أن ينفذ. والمضفة، ككناية: ما سقط من الشبل من التين. وككنية: الزوق المخبخ الذي كس فيه الشبل. ونهم عاصف: مايل من الغرض، وكل مايل: عاصف. وعصف الرياح تسمى عصفاً وعصفوا: انثقت، فهي عاصفة وعاصف وعصف، وأعصف فهي تسمى ومضفة. وفي يرمي عاصف^(٤)، أي: تسمى فيه الرياح، فابل يمتلئ مقول. وعصف حافة يصفهم: حسب لهم. ونافق ونعانة عصف: سرعة. والعصف: الكثرة^(٥)، والخمور. ومضفتها: ربحها. وأعصف: خلط. والقوس: مرسماً، والإبط: استدارت حول البحر جرساً على الماء، وهي شمر التراب.

● عطف يطف: مال، و- عليه: أشفق، كمنطف، و- الإسافة: ناه، كمنطفا، و- عليه: حنن وكثر. والمنطف: غرزة للتاعيد، وشجرة تتلألأ الحيلة بها، وتكرس لهما، والكسر: أكراف الكرم المنطفة، وشجرة النضية، وبالصرح: تيك ينلوي على الشجرة لا وزق له ولا أنان زرفة القز، يؤخذ بطن غرويه وتلوي وتلوي، وتلوي على الفارق قجب زونغها. وقية عاصف: تطف جدها إذا زنت. وككبي، وككبي: الرودة، والشيف. وككبي: اسم قلب.

(١) قبل: ٥.

(٢) لارام: ١٨، (من الذين كفروا بهم أمالهم كراد للحد في البرج في يوم ماض).

(٣) مكللي سائر النسخ. وفي المصنف: الكدر، وفي اللسان: الكد. (ش).

(٤) أي: ومطف بن عطف...

(٥) مكللي في النسخ، وهو عصف، والمصنف: نرج القوس. (ش).

تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزبيدي (ت ١٣٠٥ هـ)

لم يكن في إمكان أولئك العلماء المتأخرين تأليف تلك التصنيف الضخمة إلا بتوفر تلك المادة اللغوية الثرية التي تواتت جهود عدد كبير من اللغويين الأوائل في جمعها وتدوينها ، في صورة أولية ، لم تعن بالترتيب والتصنيف قدر العناية برصد المواد اللغوية الفصيحة المستعملة أو النادرة أو الغريبة ، مصحوبة بالشواهد المينة لأوجه الاستعمال . ثم أتبع لمن أوتي منهم القدرة على وضع نهج خاص أن يصنف تلك المادة في ترتيب معين ، فكان النظام الذي اهتدى إليه الخليل بن أحمد في العين والنظام الذي اهتدى إليه الفارابي في (ديوان الأديب) والنظام الذي اهتدى إليه أبو عمرو الشيباني في (الاجم) ، فتوفرت لهؤلاء المتأخرين مادة ثرية ومناهج متعددة .

وفي الحقيقة ينبغي أن نشير هنا إلى أنهم لم يضيفوا إليها شيئاً ، فكانوا يختارون من المادة والمناهج ما يوائم أهدافهم . وقد تباينت جهودهم ؛ فمنهم من اختار الاختصار متبعاً كل مظاهر الاختصار دون أدنى إضافة أو تعديل ، ومنهم أثر التنبيه على الأوهام والأغلاط والتحريفات والتصحيقات ، في نهج نقدي معتدل عند بعضهم ومسرف عند آخرين ، من خلال مقارنة بين المواد في مؤلفات مختلفة ، ومن ثم اتخذت تصنيفهم صورة حواش أو تعليقات . ومنهم جعل جل همه التوسع في شرح المادة ، ولكن ليس من خلال إضافات وزيادات خاصة به ، وإنما من خلال جمع المواد اللغوية من أعمال مختلفة وحشد كل ما يمكن الوصول إليه ، مما يتصل بتلك المواد اتصالاً مباشراً أو غير مباشر ، وبذلك صارت تصنيفهم في النهاية موسوعات معجمية ضخمة .

ومن تلك الموسوعات المعجمية الضخمة معجم (تاج العروس من جواهر القاموس) للإمام اللغوي أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي . ولا خلاف في أن الزبيدي قد ألف معجمه شرحاً للقاموس المحيط ، وأراد منه إزالة ما وجه إلى القاموس من إيجاز شديد وغموض عبارته ، فعمل على استدراك مواده ، وتصويب أخطائه أو تصحيقاته وتحريفاته والتنبيه على مصادره وغير ذلك ، مما أدى به إلى صار أضخم المعاجم العربية وأكثرها مادة وشرحاً .

وقد أشار فى مقدمته إلى قيمة معجم القاموس المحيط للفيروز ابادى فهو « أجل ما ألف فى الفن لاشتماله على كل مستحسن من قصارى فصاحة العرب العرباء وببضة منطقها وزيدة حوارها ... (ج ١ / ٢) ، ثم انتقل إلى المؤلفات التى تصدرت لكشف غوامضه ودقائقه ، وبين أن الطرق المختلفة التى استخدمت فى معالجة مادة القاموس تقصر عما يهدفه إليه ، وبخاصة تلك الحال التى صار عليها أفاضل الناس ، فقصده بكل همه إلى « وضع شرح عليه ممزوج العبارة ، جامع لمواده بالتصريح فى بعض ، وفى البعض بالإشارة ، واف ببيان ما اختلف من نسخه ، والتصويب لما صح منها من صحيح الأصول ، حاول ذكر نكته ونوادره والكشف عن معانيه ، والإنباء عن مضاربه ومآخذه بصريح القول والتقاط الشواهد له .

وقد كشف الزبيدى عن مصادره التى رجع إليها لأداء هذه المهمة بشكل مفصل ، وطريقته فى الاستعانة بالمواد التى تحويها . وكان فى مقدمة المصادر التى اعتمد عليها المعجمات التى تيسرت له مثل صحاح الجوهري وتهذيب اللغة للأزهري والمحكم لابن سيده ولسان العرب لابن منظور ، الذى يعد فى قمة ما رجع إليه لكثرة نقوله منه ، بل إنه قد نقل فقرات كاملة من مقدمة لسان العرب أيضاً . واستعان أيضاً بالمعاجم التى ألقت إكمالاً أو تهذيباً للمعاجم السابقة . بيد أن ذلك لم يكن كافياً لتأليف معجمه ، فجمع مواد أخرى من مؤلفات مختلفة ، مثل معاجم ألفاظ القرآن والحديث وكتب القراءات والكتب اللغوية وكتب الطبقات والأعلام والتراجم وشروح الدواوين والمجموعات الشعرية وغيرها ، ونص عليها فى مقدمته (١ / ٣ - ٥) ، غير أنه نوه إلى غيرها مما يطول استقصاؤه ، ويصعب إحصاؤه فلم ينص عليها .

وبين طريقته فى التعامل مع هذه المصادر ، فيقول (١ / ٣) : ونقلت بالمباشرة لا بالوسائط عنها ، لكن على نقصان فى بعضها نقصاً متفاوتاً بالنسبة إلى القلة والكثرة ، وأرجو منه سبحانه الزيادة عليه . وتلك ميزة من مزايا معجم الزبيدى ، فقد جنبه الرجوع إلى الأصل فى معرفة المادة ، ما وقع فيه علماء عصره ومن سبقهم ، أعنى فى صور مختلفة من الأخطاء والتصحييف والتحريف ، حين اكتفوا بالوسائط دون الأصول . ولكنه كان يتدخل فى المادة ، ليوائم أغراضه . ويفصل ذلك النهج حين أشار إلى أنه : لم يأل جهداً فى تحرى الاختصار وسلوك التتقى والاختيار وتجريد الألفاظ عن الفضلات ... فكان شرحه واضح المنهج كثير الفائدة ، لأنه جمع فيه ما تفرد به العلماء وما نثروه فى كتبهم وما تفرق فى تصانيفهم . فيستحيل على الطالب أن يفيد

منها فائدة مكتملة ، إذ يمكنه أن يصيب أشياء ، وتغيب عنه أشياء أخرى ، واستلزم تحقيق الفائدة المثلى منها أن يجمع في شرحه ما تفرق ، ويقرن بين ما غرب منها ، فانظم شمل تلك الأصول والمواد كلها في هذا المجموع .

ويحدد في أمانة انتهاء الأخذ عن الأعراب العظماء مشافهة ، فهذا أمر لا يمكن أن يدعيه ، وما يضمه شرحه فطريقه النقل المباشر عن الكتب ، يقول (٥ / ١) : وأنا مع ذلك لا أدعى فيه دعوى أقول شافهت أو سمعت أو شددت أو رحلت أو أخطأ فلان أو أصاب أو غلط القائل في الخطاب . . . فقد انتهى عصر المشافهة والرحلة ولكنه يضيف بأنه لم يسلك المسلك التقدي أيضاً ، فلم يصحح أو يعدل أو يعلق . ودوره في هذا المعجم كما يقول (٥ / ١) : ليس لى في هذا الشرح فضيلة أمت بها ولا وسيلة اتمسك بها سوى أنني جمعت فيه ما تفرق في تلك الكتب من منطوق ومفهوم وبسطت القول فيه ، ولم أشبع باليسير وطالب العلم منهوم ، فمن وقف فيه على صواب أو زلل أو صحة أو خلل فعهدته على المصنف الأول وحمده وذمه لأصله الذي عليه المعول ، لأننى عن كل كتاب نقلت مضمونه ، فلم أبدل شيئاً فيقال فلانما إثـ على الذين يدلونه .

فقد نفّض يديه إذن من أى تغيير في النص يمكن أن ينسب إليه ، فمن أراد أن يوجه نقداً فعليه أن يقصد المؤلف الأصلي لأنه لم يبدل أو يعدل . وقد كان أميناً في النقل عن المصادر ، ولم تكن الإضافات والزيادات إلا من نصوص مختلفة نص عليها أيضاً ، ولم يكن له فيها إلا التنسيق ، وكان بذلك يرد نهج الفيروز ابادى الذى أباح لنفسه التصرف في النصوص . يقول (٥ / ١) : بل أدبت الأمانة في شرح العبارة بالنص ، وأوردت ما زدت على المؤلف بالنص ، وراعت مناسبات ما ضمنه من لطف الإشارة . وقد اختار له هذا الاسم (تاج العروس من جواهر القاموس) لثقته في جودة عمله في حد ذاته ، فلا دخل للقدم أو الحدوث في استجداء شيء أو استرداله . وهكذا تصدر معجمه مقدمة طويلة (حوالى ٣٩ صفحة) ، يمكن أن نقسمها قسمين ، يضم القسم الأول (١٥ صفحة) عدة مداخل مهمة ، يعرضها في تفصيل وفي لغة يغلب عليها الصنعة ، وتشمل طريقة تبويب معجمه ، وهدفه ، وسبب تأليف شرحه واختيار منهجه ، والمصادر الأساسية التى اعتمد عليها في تفصيل كما قلنا ، وأسلوبه في النقل . أما المقاصد العشرة التى تشمل عليها المقدمة فأغلبها منقول من كتب اللغة ، وبخاصة «الزهر فى علوم اللغة للسيوطى» دون تصرف فيما ينقل إلا نادراً . واكتفى أحياناً بحذف جزء من نص العبارة اختصاراً .

وهذه المقاصد هي : المقصد الأول في بيان هل هي توقيفية أو اصطلاحية ، والثاني في سعة لغة العرب ، والثالث في عدة أبنية الكلام ، والرابع في المتواتر من اللغة والآحاد ، والخامس في بيان الألفصح ، والسادس في بيان المطرد والشاذ والحقيقة والمجاز والمشارك والأضداد والمترادف والمعرب والمولد ، والسابع في معرفة آداب اللغوى ، والثامن ويضم نوعاً في مراتب اللغويين ، ونوعاً آخر في أول من صنف في اللغة ، وفيه معالجة للأسانيد ، أى طريقة رواية العلماء ، والتاسع في ترجمة المؤلف ، أى الفيروز ابادى مؤلف القاموس المحيط ، الذى يعد معجم الزبيدى شرحاً له ، وهى ترجمة وافية . أما المقصد العاشر والأخير ففى أسانيد الزبيدى المتصلة إلى المؤلف . ويقع القسم الثانى وهو شرح خطبة المصنف فى (٢٤) صفحة ، وهو شرح مسهب لكل كلمة استخدمها الفيروز ابادى فى مقدمته ، عنى فيه إلى جانب إيضاح المعنى المقصود بجوانب صرفية ونحوية لبعض الألفاظ .

أما منهجه فقد ساء فيه وفق نظام القاموس (أى نظام الأصول أو الباب والفصل) دون أدنى تغيير ، يقول فى المقدمة عن نهج الفيروز ابادى (٢/١) : وذلك أنه بوبه فأورد فى كل باب من الحروف ما فى أوله الهمز ، ثم قفى على أثره بما فى أوله الباء وهلم جرا إلى منتهى أبواب الكتاب ، فقدم فى باب الهمزة إياها مع الألف عليها مع الباء ، وفى كل باب إياها مع الألف مع الباءين وهلم جرا إلى منتهى فصول الأبواب ، وكذلك راعى النمط فى أوساط الكلم وأواخرها ، وقدم اللاحق فاللاحق .

وقد صار كل باب بإضافة محدودة له وهى عبارة موجزة تدور فى الوصف الصوتى للحرف المعقود له الباب . وقد التزم فى كل معجمه الفصل بين المتن وهو نص القاموس المحيط وشرحه ، فوضع عبارة الفيروز ابادى بين قوسين ، وأورد بعدها النصوص الشارحة لها التى جمعها من مصادر مختلفة ، مجتهداً فى إيجاد المناسبة بين المتن والشروح المختلفة . وقد حافظ - بحق - على عبارة النصوص المنقولة على نحو يشهد له بالدقة والأمانة ، ولم يلجأ إلى حذف جزئى أو استغناء محدود عن بعض الكلام إلا حين استشعر فى الإطالة استطراداً لا طائل وراءه . بيد أن التزامه خطة المؤلف وعبارته إلى حد الوقوع فى الأغلاط التى وقع فيها صاحب المتن ، على الرغم من أنه قد أشار فى مقدمته إلى المآخذ التى وجهت إلى القاموس من تصحيف وتحريف وخطأ وتكرار واضطراب وبخلصة الخطأ فى وضع بعض المواد والألفاظ والغموض وعدم الدقة فى التعبير والتصرف فى النقول ... الخ .

ويبدو أنه يطبق موقفه في النصوص الشارحة على لغة القاموس ، مهما كان فيها ، وذلك موقف فيه نظر وغرابة ، كما أن كثرة المصادر التي اعتمد عليها واختلافها وتنوعها قد صعب من مهمته في إيجاد المناسبة بين المتن والشروح ؛ ففي بعض المواضع وفق في ذلك ، وفي مواضع أخرى استعصى عليه ذلك ، فظهرت العلاقة بينهما غير واضحة متكلفة ، وساد الانفصال أو عدم الترابط بينهما . وكذلك غالى في نقل معلومات غير لغوية من كتب في فنون مختلفة وكانت نتيجة إكثاره من إيراده معلومات عن الطب والعقاقير والنبات والأنساب والأماكن والأعلام والمصطلحات وغير ذلك ، أن صار معجمه أقرب إلى أن يكون موسوعة ضخمة أو دائرة معارف من أن يكون معجماً لغوياً . وقد طبع في القاهرة سنة ١٣٠٦ هـ في عشرة أجزاء (أو مجلدات) ، ثم أعيد طبعه في الكويت بعد أن قام عدد من كبار المحققين الأجلاء بتحقيق هذه الموسوعة الضخمة تحقيقاً علمياً رائداً ، فأسدوا بذلك خدمة عظيمة للغة العربية ، إذ يسروا للطالب نصاً سليماً مضبوطاً واضحاً .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم ميزة لمعجم الزبيدي هي توثيق عبارة القاموس ؛ فقد أجز الفيروز ابادي فيه غاية الإيجاز . وكان هم الزبيدي في نهج علمي مهم للغاية أن يرد الاقتباسات التي ذكرت في شرح المواد إلى مصادرهما وإلى أصحابها سواء أكانوا رواه أول لغويين ، معالجاً جرأة الفيرو ابادي في التصريف فيما ينقل ، كما أنه قد توسع في الشواهد والتنبيه على الخلافات بين أقوال المعجمات المختلفة ، فنقل عنها كل ما أغفله القاموس من شواهد وتفسيرات وإضافات ليس له فيها - في الحقيقة - إلا الجمع والترتيب والتنقية .

أما ما استدراكه على القاموس فقد كان يشير إليه بعبارة (وما يستدرك عليه أو المستدرك) . وقد أثبت فيه كل المواد التي أهملها القاموس وأوردتها المعجمات الأخرى وبخاصة صحاح العربية . وما يحمد له الانتصاف للخليل من الأزهري ، فقد بينا فيما سبق أن الأزهري قد حمل على كتاب العين بشدة وراح يرصد صوراً من الأغلاط والتصحيفات والاضطراب في مادة العين . وكان رد عبارة الخليل إلى صورتها الصحيحة التي وردت في مؤلفه ، على خلاف ما كان يفعله الأزهري من بتر عبارة العين أو تغييرها ، كان ذلك كفيلاً بكشف سلوك الأزهري ودفع ما نسب إلى العين من اتهامات زائفة في أغلبها .

وفيما يلي نموذج من معجم

(تاج العروس من جواهر القاموس) لمرتضى الزبيدي

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(٩)

بناء المعجم على أساس الترتيب الهجائي

- المعجم الوسيط

- معجم اللغة العربية المعاصرة (معجم هانزفيس)

- المعجم العربي الحديث (معجم لاروس)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المعجم الوسيط

أصدره مَجْمَعُ اللغة العربية في مصر في جزأين

الأول في ١٩٦٠ ، والثاني في ١٩٦١

حرص المجمع منذ إنشائه في عام ١٩٣٤ م على أن يفي بالمهمة الأساسية التي أسندت إليه ، وهي المحافظة على سلامة اللغة ، وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها ، ملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر . فعمل أعضاؤه ومن استعان بهم من الخبراء والمختصين على دراسة العربية ، ووضع المصطلحات في شتى العلوم والفنون ، ونشرها في مجلته الخاصة ليقف عليها أبناء العربية . وقرر المجمع - تنفيذاً للبند الثاني من لائحته - وضع معجم تاريخي للغة العربية ، ورأى في النموذج الذي وضعه المستشرق الألماني فيشر بداية طيبة له ، غير أن الحرب العالمية الثانية قد حالت دون إتمامه ، فعدل عنه إلى محاولة تقرب من هذه الغاية ، يلتزم فيها جمع النصوص والشواهد اللغوية ، وترتيبها ترتيباً تاريخياً قدر الإمكان ، في أول معجم يصدره المجمع ، وهو « المعجم الكبير » .

بيد أننا ما نزال نفتقر إلى معجم مصور ، سهل التناول ، محكم الترتيب ، إذ عد المعجم الكبير ذا قيمة علمية كبيرة ، إلا أنه أكثر وفاء بحاجات المتخصصين . فعمل المجمع على تحقيق هذه الرغبة بإصدار معجم ، يلبي حاجات العصر ، على أن يكون « محكم الترتيب ، واضح الأسلوب ، سهل التناول ، مشتملاً على صور لكل ما يحتاج شرحه إلى تصوير ، وعلى مصطلحات العلوم والفنون . واستغرق إعداده منذ انتظام العمل فيه في سنة ١٩٤٠ ، مدة عشرين عاماً ، حتى صدر الجزء الأول منه سنة ١٩٦٠ م ، والثاني سنة ١٩٦١ . ويقع في جزأين كبيرين (في ١٠٨١ صفحة) يضمان نحو ٣٠ ألف مادة ، ومليون كلمة ، وستمائة صورة .

وقد تصدر المعجم الوسيط مقدمة تضم القواعد التى حددت لتبويبه ، وهى :

- قُسم المعجم إلى أبواب بعدد حروف الهجاء ، ويبدأ كل باب بالحرف الأول من حروف المادة الأصلية (فباب الهمزة مثلاً يجمع كل المواد المبدوءة بالهمزة) ، ثم ترتب مواد كل باب حسب الحرف الثانى (من حروفها الأصلية) ، ثم تلاحظ بقية حروف المادة : الثالث والرابع والخامس . فلا عدول عن الترتيب الهجائى لأى سبب .

- لا يعتد بالكلمة فى الصورة التى تأتى عليها ، إذ يلزم ردها إلى الحروف الأصلية المشكلة لمادة الكلمة .

- جمع بين المادة القديمة والحديثة ، غير أنه أهمل من القديم الألفاظ الحوشية الجافية ، والتى هجرها الاستعمال لعدم الحاجة إليها ، والألفاظ التى شرحتها المعاجم شرحاً غامضاً ، والقياس من المشتقات وبعض المترادفات ، واقتصر على باب واحد من الأفعال المتعددة الأبواب إن كانت بمعنى واحد ، وعلى أشهر المصادر ذات المعنى الواحد . . . الخ . وعنى بالحقى السهل المأنوس من الألفاظ ، وبخاصة ما شعر الطالب والمترجم بالحاجة إليه ، وما أقره المجمع ومؤتمراته من ألفاظ حضارية مستحدثة أو مصطلحات جديدة موضوعة أو منقولة أو معربة فى مختلف العلوم والفنون أو تعريفات علمية دقيقة واضحة للأشياء وما استقر من ألفاظ الحياة العامة .

- خالف العرب فى تقييد القياس ، والاعتماد على السماع ، فأطلق استعمال القياس ليزيد الثروة اللغوية وفى بحاجات العصر ، واتسع فيه ليستعان - إلى جانب الأقيسة المستخدمة الشائعة - بالأقيسة النادرة أو المهجورة ما دامت الحاجة إليها ملحة لاستحداث اسم أو فعل أو مصطلح يلزم استخدامه (انظر فى المقدمة ص ٣ ، ما أقره المجمع من قرارات راعتها اللجنة فى صياغتها لمواد المعجم) .

- يرتب المعجم الأفعال ثم الأسماء داخل كل مادة ترتيباً مماثلاً لما فعله فى المعجم الكبير ، فيقدم فى الفعل المجرد على المزيد ، إذا كان كل منهما مستعملاً ، ويقدم اللازم على المتعدى ، ويلاحظ أن القياس قد عمم فى تعدية الفعل الثلاثى بالهمزة على نحو ما قرر المجمع وأشارنا إليه فيما سبق . ورتب أبنية الأفعال على النحو التالى :

أفعل - فاعل - فعل - افتعل - انفعل - تفاعل - تفعل - افعل - استفعل - افعوعل - افعال - افعوكل .

وتقيد في ترتيب أفعال الثلاثى المجرد بالأوزان الستة الآتية :

فعل - يفعل ، فعل - يفعل ، فعل - يفعل .

فعل - يفعل ، فعل - يفعل ، فعل - يفعل .

أما الأسماء فقد رتبته وفق ترتيب حروف الهجاء . (المقدمة ص ٣) .

- يسر المعجم الشرح بإثارة الأساليب الحية على الميتة ، ويبدأ بوضع المادة بين هلالين () يسبقهما نجم كثير الأشعة * ويعدهما نقطتان بقصد الشرح والتفسير ، ويكون بلفظ مرادف أو أكثر ، فإذا كان فعلاً له دلالات مختلفة وضع في جمل موصحة وفسرت بعد ذلك . إذا تكررت المادة استخدام الرمز (و -) تجنباً للتكرار كما استخدم عدداً محدوداً من الرموز للغرض ذاته (المقدمة ص ٥) . أما الاستشهاد فقد اكتفى بما تدعو إليه الضرورة ، ووضع الآيات القرآنية بين قوسين مسنين . أما نصوص الاستشهاد الأخرى وهى الأحاديث النبوية والأمثال العربية ، والتراكيب البلاغية المأثورة عن فصحاء الكتاب والشعراء فوضعت بين علامتى تنصيص « » وقد روعى فى شرح الألفاظ أو تعريفها الدقة والوضوح ، كما روعى تقديم المعنى الحسى على المعنى العقلى ، والحقيقى على المجازى . واكتفى فى الضبط باستخدام رموز الشكل (الفتحة، الكسرة، والضمّة، والشدة، والتنوين ...) .

- حرص المجمع على الاستعانة بالصور والرسوم لتوضيح ما يشرحه المعجم من نبات أو حيوان أو أشياء ، كما وجد أنه من الأصوب أن يعرف بالأعلام ، إذا ما اقتضت الضرورة ، تعريفاً مقتضياً موجزاً فيسر بذلك كثيراً من الصعاب التى تنشأ عن الخلط وعدم القدرة على تمثل ما يعنيه اللفظ .

- لا شك أن القرارات التى أصدرها المجمع أسهمت إلى حد بعيد فى تغيير النظرة إلى اللغة وألفاظها ، بل أنها قد حققت طفرة غير مسبوقه فى العمل المعجمى بإثباتها الألفاظ المولدة أو المحدثه أو المعربة أو الدخيلة الضرورية التى أقرها المجمع فى المعجم ، وهى بلا جدال من أهم الوسائل لتطوير اللغة وتنميتها وتوسيع دائرتها إلى جانب الوسائل الأخرى التى حددت فى المقدمة (ص ١) على النحو التالى :

١ - فتح باب الوضع للمحدثين بوسائله المعروفة من اشتقاق وتجويز وارتجال .

٢ - إطلاق القياس ، ليشمل ما قيس من قبل وما لم يقس .

٣- تحرير السماع من قيود الزمان والمكان ، ليشمل ما يسمع من طوائف المجتمع . .

٤- الاعتداد بالألفاظ المولدة ، وتسويتها بالألفاظ الماثورة عن القدماء .

وعلى الرغم مما تعرض المعجم الوسيط من نقد فيما يختص بالمادة أو الشرح أو المصطلح أو غيره ، فإنه يعد خطوة رائدة وعملاً متميزاً في التأليف المعجمي ، حقق ما استهدف من وضعه ، فهو يقدم إلى القارئ المثقف ما يحتاج إليه من مواد لغوية ، في أسلوب واضح ، قريب المأخذ ، سهل التناول .

وفيما يلي نماذج من (المعجم الوسيط)

معجم اللغة العربية المعاصرة (معجم هانز فير) تأليف المستشرق الألماني هانز فير

يعد هذا المعجم من أهم المعاجم الحديثة التي صبت جل جهدها على العربية الفصحى الحديثة ، فهو ثمرة عمل دؤوب استمر سنوات طويلة قضاها هذا العالم ، أعني : هانز فير في دراسة العربية وتدريسها ، وتدوين ملاحظاته حول المفردات والتراكيب والنصوص الحديثة بوجه خاص . فهو يدرك أبعاد مشكلة الفصحى المعاصرة ، وعلاقتها بالفصحى في مراحلها المتوالية . فمما لاشك فيه أنه قد تشكلت لديه دراية عميقة وخبرة واسعة في التراث اللغوي العربي ، إذ إنه حلل وناقش ويبحث وترجم كثيراً من نصوص النثر والشعر قديماً وحديثاً ، فتكونت لديه قدرة على التمييز بين المستعمل والمهمل ، وبين الواضح والغامض ، وبين البسيط والمعقد من المفردات والصيغ والتراكيب ، بل وتمكن من الكشف عن أصول العرب والدخيل منها أيضاً قديمها وحديثها ، كما أنه بوصفه عالماً مستعرباً يدرك المصاعب التي تواجه الباحث الأجنبي الذي يرغب في دراسة اللغة العربية وفهم نصوصها والترجمة منها وإليها . وهكذا فمثل هذه المعاجم الحديثة تقوم على أسس علمية سليمة ، فأصحابها قد استوعبوا كل ما سبقت الإشارة إليه ، وحين شرعوا في أعمالهم روعيت أسس صناعة المعاجم الحديثة ، إلى جانب تجنب المآخذ التي وسمت بها بعض المعاجم القديمة ، وإبراز المحاسن التي تفردت بها على غيرها . ولذا توفرت في معاجمهم أسباب الذبوع والانتشار .

أشار المؤلف في المقدمة إلى عدد من الصعوبات التي واجهته عند التصدي لهذا العمل ، فقد وجد أن الاتفاق بين الدول العربية في العصر الحديث في لغة الكتابة من الناحية المورفولوجية والنحوية . أما في الثروة اللغوية فالاختلاف بينها اختلاف بين شديد ، كما أنه في التعبيرات المكتوبة التي تستخدم في الاتصال الفعلي أو ترتبط بمسائل محلية خاصة نجد أن اللغة الفصحى تتلون باللهجات المحلية لكل بلد . وتعد

تلك اللغة لغة الحياة اليومية ، اللغة الطبيعية المكتسبة أولاً التي يستعملها المثقفون . ويرى أنه قد صيغت في كل منطقة قائمة مستقلة - محدودة محلياً - من مصطلحات بعض المرافق العامة والمسائل الإدارية والمصالح والمسميات (الألقاب) ، وشكل هذا الامتداد للمجال اللغوي صعوبة في جمع الثروة اللغوية العربية المعاصرة .

وقد ركز في جمع المادة اللغوية على لغة الكتابة المصرية ، ويرجع ذلك إلى عدم توقر مصادر لغوية من المناطق الأخرى بقدر كاف في أثناء جمع المادة ، كما أن مصر تتميز - بحق - بأنها أكثر البلاد العربية إنتاجاً للأدب . ومن ثم فقد كان يحافظ في كل منطقة لغوية على الاقتراب من النموذج المصري ، غير أنه قد راعى أيضاً - كلما كان ذلك ممكناً - خصوصيات البلدان الأخرى ، وبخاصة المصطلحات الإدارية ، ولكنه ذهب إلى أنه حتى داخل مصر ذاتها يطرح الموقف اللغوي عدة مشاكل على صانعي المعاجم . وينتهي من ذلك إلى أنه إذا كانت قواميس بعض اللغات الأوربية تسعى إلى الاقتراب من نموذج الكمال الذي يصعب إدراكه فإنه يجب على جامع الثروة اللغوية العربية المعاصرة أن يحجم عن طموح كبير للغاية في هذا الاتجاه (*) .

وتناول أيضاً اللغة المستعملة في الصحافة والإذاعة ، وذهب إلى أنه قد تشكل أسلوب صحافي ، صار معياراً إلى حد كبير . ويمكن بسهولة استيعاب ثروته اللغوية المحدودة نسبياً . أشار إلى تأثير لغة المقالات اليومية في الصحافة باللغات الأوربية في المقررات والأسلوب ، ولما كانت قطاعات واسعة من أنصاف المثقفين تسمعها وتقرأها ، فقد تكون لديها إحساس لغوي جماعي ثابت إلى حد ما . وقد عدت هذه اللغة المعاصرة لغة أخرى غير « العربية » الخالية من الأخطاء ، التي كانت تحاكي بوجه عام !!!

وتعرض لمجال المصطلحات أيضاً ، فلاحظ الافتقار إلى المعيار في مجال المصطلحات التقنية والعملية الحديثة ؛ فبعض المؤلفين يضعون صيغاً لغوية خاصة لا حد لها ، لا يفهمها مؤلفون آخرون في التخصص ذاته أو يشابه عليهم أمرها ، فيستخدمون تعبيرات أخرى من اختراعهم يتبين فيها مدى الصعوبة في تسمية الأشياء التي أدخلت من وسيط ثقافي أجنبي حين لا يرغبون في نقل المصطلح الأجنبي . وانتهى إلى أنه لا قيمة لشواهد من ذلك الخلق اللغوي الفردي لأي مؤلف في المعجم ، ولذا يؤثر مصطلحات نقلت وحددت من قبل ، على الرغم من أن الأمر بوجه عام لم يحسم بعد .

(*) درس المؤلف العلاقات اللغوية في الشرق العربي المعاصر في مقالة بعنوان : (تطور لغة الكتابة في العصر الحديث والعناية التقليدية بها : 46 - 16 ، S. 1943 ، ZDMG Bd 97)

وتطرق إلى مشكلة أخرى ، تنعكس بوضوح فى لغة الكتابة المعاصرة ، ألا وهى ارتباط الكتاب بالتراث فى كتاباتهم ، وينعكس ذلك بخاصة فى الأسلوب الرفيع الذى يستخدمونه ، إذ لا يقتصر ذلك على مؤلفى الأدب الجميل فحسب ، ويتضح ذلك فى الغالب بصورة غير متوقعة فى المقالة الرئيسية فى الصحف اليومية . وإذا ما نظرنا إلى التأثير الجمالى أو البلاغى فإن تلك اللغة تخدم التعبير لا الخبر . ويميل المثقفون إلى أن تتضمن لغتهم التعبيرات العربية القديمة والكلاسيكية إلى حد يصير معه الفصل الواضح بين محصول لغوى حى وآخر ميت أمراً مستحيلاً . فهذا التضمن إذن له أساس وقيمة تعبيرية وأسلوبية كبيرة يصعب الاستغناء عنها .

ويرى أن الاستشهاد من القرآن والشعر يفوت على القارئ الأوربى أو لا يمكنه أن يدركه أو يفطن إلى الغاية منه ، بينما يمكن لأى قارئ عربى ذى ثقافة تقليدية ومادة ثرية فى الذاكرة أن يحدد مفرداته وبنيتة والغاية منه بسرعة ويتعرف عليها دون مشقة كبيرة . ويتساءل هل يعرض القاموس لهذه المفردات قليلة الاستعمال فى لغة الكتابة ؟ هل يمكن للمرء أن يركن إلى انتقاء عشوائى للمفردات والدلالات القديمة ؟

ربما لا يتوفر إلا ذلك . ولكنه هنا لا يفوته أن يمس أمراً شديداً الوعورة والدقة معاً ، أعنى استخدام بعض الكتاب للمادة اللغوية القديمة فى حرية أسلوبية كبيرة أحياناً ، وهو ما ينتج عنه صور من سوء فهم واضح للدلالات القديمة ، ويعد ذلك السلوك سلوكاً مستغرباً وغير مفهوم لدى فريق آخر من العرب . ويتساءل بعد ذلك : هل من المجدى الإشارة إلى تلك الحالات دون شواهد فى القاموس ؟

ويستمر فى إثبات أن الثروة اللغوية العربية الحديثة لا تسير وفق معيار صارم خلافاً للغة الكتابة ، التى تنجت معياريتها بطريق طبعى من خلال تبادل منفصل ، وشفوى أيضاً ؛ أى نتيجة لعمليات التقارب المتبادلة بين الأفراد الذين يستخدمون تلك اللغة . ويرتكز ذلك - بصفة خاصة - على حاجة عملية مباشرة إلى الفهم ، وقد أدى هذا الإحساس المستمر تلقائياً إلى اتفاق لا واعد ، وإلى إحساس جماعى ثابت بمجال محدد ؛ بما هو صحيح وممكن ، أى إلى المعيارية . فقد التزمت العربية البناء الشكلى الذى يمكن أن يصاغ فى قواعد . وهنا أثر الفهم التقليدى للغة الفصحى القديمة بوصفها اللغة النموذج عبر مئات السنين تأثيراً محافظاً . وقد اختلف الأمر اختلافاً كلياً عن ذلك فى مجال الثروة اللغوية والتعبيرات التى يجب أن تفى بشكل مباشر بحاجات تعبيرية متغيرة ولم تخضع للانضباط إلا بقدر ضئيل .

ولا يتسع المقام لتفصيل أسباب الافتقار إلى المعيارية في المجال الأخير ، ولكنه بحق استطاع أن يغوص في أعماق هذه المشكلة ، وأن يضع يده على مظاهرها المتعددة ، وأن يبرز وجهات النظر التي طرحت فيها ، فهو يريد أن يرصد في معجمه الألفاظ الحية في اللغة العربية السائرة المستخدمة على ألسنة الناس ، ولما كان من غير الممكن لتحقيق هذا الهدف تجاهل الألفاظ أو التعبيرات التي ترجع إلى لهجات محلية فقد أثبتتها مبرزاً قيمتها الأسلوبية ولكن في حدود ضيقة ، كما أنه لم يستطع أن يعمم مسألة إيراد المفردات في جمل توضح الفروق الدلالية بينها ، فهذا نموذج تطمح إليه معاجم الجمل ، ولكنه كان يفعل ذلك حين يتحتم عليه .

ارتكز هذا القاموس - كما قلنا - على أساس عملي سليم ، فقد قام المؤلف بحصر المادة ، وتقسيمها وترتيبها وتسجيل التراكيب والتعبيرات التي ترد فيها الكلمة مع مدلولاتها . ويشير المؤلف إلى أنه قد توقف عند سنة ١٩٤٥ م وقد استخدم فيه (٤٥٠٠٠) صفحة ، من مصادر ، حددها في مقدمته ، وهي الصحف والمجلات المصرية ، في المقام الأول ، ثم من الصحف العراقية والشامية ، وبعض الأعمال الأدبية لطله حسين ومحمد حسنين هيكل وتوفيق الحكيم ومحمود تيمور والمفلوطي وجبران خليل جبران وأمين الريحاني وغيرهم وبعض المصادر الثانوية التي كان من الأفضل ألا يرجع إليها المؤلف ، فهي تعليمية ، قليلة الفائدة ، محدودة القيمة . وقد اشترك معه عدد من الباحثين والمساعدین في الرصد والترتيب والطباعة والتصحيح والمراجعة وغير ذلك ، وقد ذكر أسماءهم وأثنى على أدائهم ، فقد أدوا دورهم بجد وإخلاص .

وقد حدد أيضاً النهج الذي اتبعه في تنظيم المادة وطريقة معالجتها ، والاختصارات أو الرموز التي يلزم أن يعرفها مستعمل القاموس . وهو يسير وفق الترتيب الهجائي للجذور ؛ يبدأ الجذر الأساسی ، في الأغلب جذر الفعل ، فإذا لم يكن فـجذر الاسم ، ويضع مصدر الفعل بعده بين قوسين . ويشير إلى أبنية (أوزان) الأسماء بعد أبنية الأفعال العشرة الأساسية ، دون مراعاة لكونها مصادر أو أسماء مأخوذة من أفعال أو صيغ المشتقات ، وتكرر الإشارة إليها حين تختص بمعنى معين لم يؤخذ من الفعل أو حين توجد في الألمانية إمكانية ترجمة اسمية أو وصفية لها . وبالنسبة لبيانات الإعراب التي تعقب دلالات الفعل ، فقد استخدم الرمز (٥) يعنى المفعول الشخصي و (هـ) للإشارة إلى شيء ، ويجب أن يلاحظ أن معلومات الإعراب العربية تقرأ بين الأقواس

من اليمين إلى اليسار ، حتى حين يقع بينها لفظ (أو) ، كما أنه قد عبر عن الإعراب الألماني من خلال تصريف صيغة (Jamand) ، وهى (J - s للقابل ، و n للجذر ، و J - m للمفعولية) أو من خلال (e - rs.) أو (etw) مع الأشياء .

وقد قام فى حالات فردية واضحة بالفصل بين الجذور المترادفة التى لا توجد بينها صلة من الناحية الاشتقاقية ؛ فلا ينبغي أن يعبر وضع الكلمات تحت جذر ما بأية حال عن صلة اشتقاقية ، وهو بذلك ينهج نهج المعجمات العربية ، فهو يؤثر ذلك مادام قد انطلق من الجذر أيضاً ، ويرفض دعاوى الفصل بينها وتوزيعها فى مواضع مختلفة لأنه يخالف أساس بنية اللغة العربية .

أما الكلمات المعربة والدخيلة فعاملها على نحو آخر ، فقد رأى ألا تندرج ضمن الجذور العربية ، إذ إنها لا تلائم البنية العربية بإدراجها فى الصيغ الاسمية ثلاثية أو رباعية الأصول . ولذا فقد رتبته مستقلة حسب تتابع حروفها ، ويشار إلى موضعها من أجل التيسير . واستغنى عن الإشارة إلى أصل الكلمات المعربة القديمة فى حين يشار إلى أصل الكلمات الأجنبية الدخيلة ، وبخاصة المأخوذة من لغات أوربية حية ، فيشار إلى نطقها بالكتابة الصوتية للكلمة الأصلية الأجنبية . أما العلامة (o) فتشير إلى مصطلحات صيغت حديثاً ، وبخاصة فى مجال التقنية ، والعلامة (□) إلى الكلمات المكتوبة بالفصحى ، ولكنها تنطق لهجياً ، وأضيفت المختصرات (ag) لللهجة المصرية و (sy) لللهجة السورية و (ir.) لللهجة العراقية ، و (tun) لللهجة التونسية . فإذا كتبت بخط كبير فإنها تعنى مصطلحات فصيحة فى كل منها للمرافق العامة والمصالح والهيئات . . . الخ . وأما الخط (-) فيعنى أن ما يأتى بعده صيغة جديدة لجمع أو مصدر أو نطق الصورة العربية المكتوبة ، ويشار - بإيجاز - أيضاً إلى استعمال الأفعال والمصادر وحركات المضارع والجمع وصيغ مكملة أخرى . ويشير الرمز (i.R.) إلى الفقه الإسلامى . وثمة رموز أخرى تستخدمها القواميس بانتظام ولا تحتاج إلى إيضاح ، مثل (Zool , med., gramm., Chem., Phys., Bot.) ، ويشار إلى الأسماء المنوعة من الصرف فى الكتابة الصوتية بالإشارة (2) .

ويلاحظ أن المؤلف يميل إلى الارتكاز على الكتابة الصوتية فى مواضع كثيرة لإزالة أى نوع من الإبهام ، فبالإضافة إلى ما ذكرنا ، تكتب الأسماء المقصورة والمنقوصة عند التنوين كتابة صوتية ، وكذلك تراكيب وجمل تصور الاستخدام التعبيري والتركيبي للكلمة المدخل .

وقد أشار المؤلف في مقدمته أيضاً إلى أكثر أوزان الأسماء شيوعاً وهي :

١- مصادر الأسماء المأخوذة من أفعال ، (X و III و II) : تفعيل ، انفعال ، افتعال ، افعلال ، استفعال .

٢- صيغ المشتقات من الثلاثي : فاعل ، فاعلة ، مفعول ، مفعولة .

٣- أوزان : فاعيل ، فعيلة ، فعال ، فعول ، (والجمع أيضاً) فعالة ، فعولة ، وأفعل .

٤- صيغ الجمع : أفعال ، أفعلاء ، فعالل ، أفاعل ، مفاعل ، فاعلل ، مفاعل ، أفاعيل ، تفاعيل ، مفاعيل ، فعائلة .

وربما يكون من المجدى أن نذكر الترتيب الذي اتبعه في تناوله الصيغ الفعلية ، على الرغم من أنه قد سلك نهج المعجمين العرب ، وهي على النحو التالي :

فَعَلَ فَعَّلَ ، فاعِل ، أَفْعَلَ ، تَفَعَّلَ ، تفاعل ، انْفَعَلَ ، افْتَعَلَ ، افْعَلْ ، اسْتَفْعَلَ ، افعال ، افعولل ، افعول ، افعنلل ، افعنلى .

وقد روعيت أيضاً المشكلات التي تنشأ عن النهايات الإعرابية والربط الإضافي وغيرها في الكتابة الصوتية .

ويقع المعجم في (٦٨٩) صفحة موزعة بين نهريْن ، بالإضافة إلى مقدمة في (١١) صفحة ، وملحق (٤٤) صفحة ، في الطبعة التي عدت إليها ؛ طبعة ١٩٧٧ ، وقد صدر عن دار هاراسوفيتس ، فيسبادن ، ألمانيا في أكتوبر ١٩٥٢ ، ثم أعيد طبعه عدة طبعات في مكتبة لبنان ، بيروت .

وقد ترجم إلى اللغة الإنجليزية ، وظهرت الترجمة باسم كوان (J.M. Cowan) في قطع صغير (كتاب الجيب) في نيويورك ١٩٦٠ م ، وقد طبع أيضاً عدة طبعات تلبية - كما يقول المترجم - لزيادة غير عادية في الاهتمام بالعربية . ورأيت أن أقدم النموذج باللغة الإنجليزية ليتمكن قطاع كبيرة من معرفة إمكاناته وكيفية الإفادة منه .

فيما يلي نماذج من (معجم اللغة العربية المعاصرة)

من معجم اللغة العربية المعاصر، لهانز فير

عن

عدن *ʿaḍn* Eden, Paradise; *ʿaḍn* Aden (city in southern Arabia)

معدن *maʿdīn* pl. معدن *maʿdīn* mine; lode; metal; mineral; treasure-trove, bonanza (fig.); (place of) origin, source | علم المعدن *ʿilm al-m. mineralogy*; امتحن *amṭa* to probe into s.o.'s very nature

معدن *maʿḍan* (eg.: *syrr. maʿdīn*) very good! bravo! well done!

المعدنيات *maʿdīnāt* metallic, mineral; المعدنية *al-madīniyya* mineralogy | معدني *maḍnī* mineral water

تعدن *taʿdīn* mining of metals and minerals; mining, mining industry

معدن *muʿaddīn* miner

عدنان *ʿaḍnān* legendary ancestor of the North Arabs

(عدن) *ʿaḍn* u (*ʿaḍu*) to run, speed, gallop, dash, race; to pass (أ. or من s.o., a.th.); go past s.o. or a.th. (أ. or من); to give up, abandon, leave (أ. or من s.o., a.th.); to pass over, bypass, omit (s.o.), not to bother (ب. s.o. with), exempt, except (ب. s.o. from); to cross, overstep, exceed, transcend (أ. a.th.), go beyond a.th. (أ.); to exceed the proper bounds; to infect (ل. s.o.); — u (عدن) *ʿaḍo*, *ʿuḍū*, عدوان *ʿaḍā*, *ʿuḍūn*, *ʿaḍūn* to engage in aggressive, hostile action, commit an aggression, a hostile act (مل against); to act unjustly (مل toward), wrong (مل s.o.); to assail, assault, attack, raid (مل s.o., a.th.); — u (عدن) *ʿaḍu* to handicap, hamper, impede, obstruct (من s.o. in); to prevent, hinder (من s.o. from) | عدل *ʿaḍl* (ʿaḍl) to transcend one's bounds or limits; لا يعدل *la yaʿḍil* not to fail to do a.th.; to do a.th. inevitably; ... لا يعدل أن يكون *la yaʿḍil an yakūn* it is no more than..., it is only or merely... II to cause to cross, overstep, exceed or transcend; to ferry (s.o., over a river); (gram.) to make transitive (s a verb); to give up, abandon, leave (أ. or من s.o.,

a.th.); to cross (أ. a.th., e.g., a river) III to treat as an enemy (s.o.), show enmity (s. toward s.o.), be at war, feud (s. with s.o.); to fall out (s. with s.o.), contract the enmity (s. of s.o.); to act hostilely (s. toward s.o.); to counteract, disobey (أ. s.o., a.th.), act in opposition (أ. s. to), contravene, infringe (أ. a.th.) IV to infect (s.o., من with a disease) V to cross, overstep (أ. a.th.); to traverse (أ. a.th.); to exceed, transcend, surpass (أ. a.th.), go beyond a.th. (أ.); to go beyond a.th. (أ.) and turn one's attention to a.th. else (ل.), not to be limited to a.th. (أ.) but also to comprise (ل. a.th. else), extend beyond a.th. (أ.) to a.th. else (ل.); to overtake, pass, outstrip, outdistance, leave behind (أ. a.th.); to overcome, surmount (أ. a.th., e.g., a crisis); to pass on, shift, spread (ل. to); to transgress, infract, violate, break (أ. s.th., e.g., laws); to engage in brutal, hostile action, commit aggression, a hostile act (مل against); to act unjustly (مل toward s.o.); to assail, assault, attack, raid (مل s.o., a.th.); to infringe, encroach, make inroads (مل upon) | تعدى *taʿḍā* to come to blows with s.o., lay hands upon s.o. VI to harbor mutual enmity, be hostile to one another, be enemies VII to be infected (ب. with a disease), catch an infection (من by, from) VIII to cross, overstep (أ. a.th.); to exceed, transcend, surpass (أ. a.th.), go beyond a.th. (أ.); to act outrageously, brutally, unlawfully (مل against); to commit excesses (مل against); to engage in aggressive, brutal, hostile action (مل against), commit an aggression, a hostile act (مل against); to act unjustly (مل toward); to violate (مل a woman); to assail, assault, attack, raid (مل s.o., a.th.), infringe, encroach, make inroads (مل upon), make an attempt on s.o.'s (مل) life X to appeal for assistance (s

to s.o. against); to stir up, rouse, incite
(. to s.o. against)

عدا *adā* أنا or ما *fi-mā 'adā*
(with foll. acc. or genit.) except, save,
with the exception of, excepting...; نأى
عدا *adā* besides

عدو *adu* running, run, race (also in
sports)

عدوة *adu* side, slope (of a valley),
bank, embankment (of a river), shore

عدو *adu* pl. أعداء *'adā*, عدوان *'adān*,
عدوة *'adā*, أعداء *'adān*, f. عدوة *'adā*,
'adūre enemy | (اليد، اليد) *'adū*,
aladū) foe, arch-enemy

عدوة *'adū* fem. of عدو *'adu*

عدو *'adū* acting hostilely, aggressive

عداء *'adā* enmity, hostility, antag-
onism, animosity; aggression

عدائي *'adā'i* hostile, inimical, antag-
onistic, aggressive

عداء *'adā* runner, racer

عدو *'adu* a. لعدو *'adu* the
worst of enemies

عدوى *'adu* infection, contagion; —
'adu hostile action

عداوة *'adu* pl. -āt enmity, hostility,
antagonism, animosity

عدواء *'adu* hindrance, handicap,
impediment; inconvenience, nuisance,
discomfort | ذو عدواء rough, rugged,
uneven; adverse, discomfiting. incon-
venient; bad, poor (mount)

عدوان *'adu* enmity, hostility,
hostile action, aggression

عدواني *'adu* policy of
aggression

عدو *'adu* escape, way out, avoid-
ance | لا معنى *'adu* inevitable,
unavoidable, inescapable

عدوية *ma'diya* pl. مادي *ma'adin* ferry,
ferryboat

عدوية *ma'diya* ferrying, ferry service;
conversion into the transitive form
(gram.)

عدو *ma'adin* crossing, overstepping, ex-
ceeding, transcending; overtaking, pass-
ing (e.g., of an automobile); — (pl.
عدويات *ma'adiyat*) infraction, violation,
breach (e.g., of laws), transgression,
encroachment, inroad (pl. on), infringem-
ent of the law; offense against law,
tort, delict (*Isl. Law*); attack, assault;
aggression

عدو *'adu* pl. -āt attack, assault,
raid, inroad (pl. on), attempt (pl. on
s.o.'s life), criminal attack (pl. on);
outrage (pl. upon); aggression (pl.
against; esp. pol.) | عدم الاعتداء *'adu*
su'dhadat (*inijāq*) 'adam al-ī't. pact of
nonaggression

عدو *'adu* pl. عواد *'adu* aggressive,
attacking, assailing, raiding; (pl. عداء *'adu*)
'adu enemy | عواذ الوحوش *'adu* beasts of
prey, predatory animals

عادي *'adu* pl. -āt عواد *'adu* wrong, offense, misdeed, outrage; ad-
versity, misfortune, reverse; obstacle,
impediment, obstruction; pl. vicissitudes |
عادت عليهم عواد *'adu* fate dealt them
heavy blows, they fell on evil days

عداء *mu'adin* hostile, inimical, antag-
onistic

عداء *mu'adin* contagious, infectious | امراض
عدوية contagious diseases

عادي *mu'adin* transitive (gram.); ag-
gressor, assailant

عداء *mu'adin* pl. -ān assailant, as-
sassin; aggressor (pol.)

عذب *'adu* a. عذبة *'adu* to be sweet,
pleasant, agreeable; — عذبة *'adu* to

hinder, handicap, impede, obstruct (o. a.o.) II to afflict, pain, torment, try, agonize, torture, rack (o. a.o.); to punish, chastise, castigate (o. a.o.) V to be punished, suffer punishment; to feel pain, suffer; to torment o.s., be in agony, be harassed X to find (a s.th.) sweet, pleasant, or agreeable; to think (a s.th.) beautiful, nice

عذب pl. عذاب *'iḏāb* sweet; pleasant, agreeable | مياه عذبة fresh water; عذب الحديث entertaining, amusing, companionable, personable

عذاب pl. عذاب *'iḏāb* pain, torment, suffering, agony, torture; punishment, chastisement, castigation

عذبة *'iḏāba* sweettoes

عذبة *'iḏāb* sweeter, more pleasant, more agreeable

عذبة *'iḏāb* affliction, tormenting, agonising, torture, torturing; punishment, chastisement, castigation

عذر *'aḏra* i (*'aḏr*, عذرة *ma'ḏira*) to excuse, absolve from guilt (o. a.o.), forgive (من or ق. o. a.o. s.th.) | لم يعذرني he wouldn't let me give any excuses, he wouldn't take no for an answer, he kept insisting; — *'aḏra* i (*'aḏr*) to circumvent (o. a.o.) IV = I; to have an excuse | اعذر من انذر (man *anḏara*) he who warns is excused V to be difficult, impossible, impracticable, unfeasible (عل. for) VIII to excuse o.s., apologize (من or ل. to a.o. for s.th.); to give or advance (ب. s.th.) as an excuse (من or من for), plead s.th. (ب.) in defense of (من or من) X to wish to be excused; to make an apology, excuse o.s., apologize

عذر pl. عذر *'aḏr* excuse | ابر عذر *abā 'u.* (with foll. genit.) responsible for, answerable for; هو ابر هذا التطور (*taḥawwur*) he is the originator of this development

عذرة *'aḏra* virginity, virginhood; name of an Arab tribe | ابر عذرة = ابر عذر see above

عذرة *'aḏr* belonging to the tribe of *'aḏra* (see above)

عذرة الهوى *(ḥawā)* platonic love

عذرة *'iḏr* pl. عذر *'aḏr* cheek; fluff, first growth of beard (on the cheeks); cheekpiece (of a horse's harness) | خلع | عذرة to throw off all restraint, drop all pretenses of shame; خالع اللمار unrestrained, wanton, uninhibited

عذرة *'aḏra* pl. عذرة *'aḏra* virgin; عذراء *Virgo* (*astron.*); the Virgin Mary (*Chr.*) | فتاة عذراء (*faṭā*) maiden, virgin

عذرة *ma'ḏira* pl. عذرات *ma'ḏir* excuse, forgiveness, pardon

عذرة *ma'ḏir* pl. عذرات *ma'ḏir* excuse, plea

عذرة *ma'ḏir* difficultly, impossibility, impracticability, unfeasibility

عذرة *'iḏr* apology, excuse, plea

عذرة *ma'ḏir* excused, justified, warranted; excusable

عذرة *ma'ḏir* difficult, impossible, impracticable, unfeasible

عذرة pl. عذرة *'aḏr* bunch, cluster (of dates, of grapes)

عذرة *'aḏra* u (*'aḏr*) to blame, censure, reprove, rebuke, reproach (o. a.o.) II = I

عذرة *'aḏr* blame, censure, reproof, reproach

عذرة *'aḏr* stern censorer, rebuker, severe critic

عذرة *'aḏr* pl. عذرات *'aḏr* f. عذرة *'aḏra* pl. عذرات *'aḏr* censorer, reprover, critic

عذرة *'aḏra* u and عذرة *'aḏra* u to be healthy (country, city; due to its climate, air, etc.)

عرب 'arra u to be a shame, be a disgrace (a. o. for s.o., for s.th.); to bring shame or disgrace (a. o. upon s.o., upon s.th.), disgrace, dishonor (a. o. s.o., s.th.)

عربة 'arra scabios, mange; dung; a disgraceful, shameful thing

عرور 'arar scabies, mange

عرة me'arra shame, disgrace, ignominy; stain, blemish, stigma

عتر mu'tarr miserable, wretched; scoundrel, rogue

عرب II to Arabize, make Arabic (a. o. s.o., s.th.); to translate into Arabic (a s.th.); to express, voice, state clearly, declare (عن s.th.); to give earnest money, give a handseal, make a down payment IV to Arabize, make Arabic (a. o. s.o., s.th.), give an Arabic form (a to s.th.); to make plain or clear, state clearly, declare (عن or a s.th.), express (unmistakably), utter, voice, proclaim, make known, manifest, give to understand (عن s.th., esp. a sentiment), give expression (عن to s.th., esp. to a sentiment); (gram.) to use desinential inflection, pronounce the 'rāb V to assimilate o.s. to the Arabs, become an Arab, adopt the customs of the Arabs X — V

عرب 'arab (coll.) pl. عربون 'arabūn Arab; عربان 'arabūn Arabs; true Arabs, Arabs of the desert, Bedouins

عربي 'arabi Arab, Arabic, Arabian; truly Arabic; an Arab; العربية the 'Arabīya, the language of the ancient Arabs; classical, or literary, Arabic

عربة 'araba a swift river; (pl. -āt) carriage, vehicle, wagon, cart; (railroad) car, coach; araba, coach | عربة الأجرة 'a. al-ujra cab, hack, hackney; عربة الأكل 'a. al-akl dining car, diner; عربة الرش 'a. rāsh water wagon, sprinkling wagon; عربة 'araba cab, hack, hackney; عربة الشحن 'a. al-shaḥn wagon, lorry; freight car; عربة

عربة (ma'fem) dining car, diner; عربة النقل 'a. an-naql baby carriage; عربة القل 'a. an-naql wagon, lorry, van; freight car; عربة النوم 'a. an-naum sleeping car, sleeper; عربة اليد 'a. yad handcart, pushcart; wheelbarrow

عربة 'arabiya pl. -āt carriage, vehicle; araba, coach; see عرب

عربي 'arabi pl. -iyya coachman, cabman

عربة 'arabāna car shed, coach house

عرب 'arab godfather, sponsor

عربة 'araba godmother, sponsor

عربي 'arabi pl. اعراب 'arab an Arab of the desert, a Bedouin

عربية 'arabiya Arabism, Arabdom, the Arab idea, the Arab character

عرب 'arab Arabicizing, Arabization; translation into Arabic; incorporation (of loanwords) into Arabic

عرب 'arab manifestation, declaration, proclamation, pronouncement, utterance; expression (عن of a sentiment); desinential inflection (gram.)

عرب mu'arab translator into Arabic

عرب mu'arab Arabized; translated into Arabic

عرب mu'arab desinentially inflective (gram.)

عربي mu'arab Arabist

عربة 'araba to be quarrelsome, be contentious, pick quarrels; to be noisy, boisterous, riotous, raise : din

عربة 'araba quarrelsomeness, contentiousness; noise, din, uproar, riot

عربة 'araba quarrelsome, contentious; noisy, boisterous, riotous

عربة mu'arab quarrelsome, contentious; noisy, boisterous, riotous

عربي 'arabi to upset, disturb, confound (s.o.)

عبد الرحمن النجدي
 (سلكه الله) (الزود كس)
 المعجم العربي الحديث
 (معجم لاروس)
 تأليف د . خليل الجر (وآخرين)

يعد هذا المعجم من المعاجم الحديثة التي انتشرت ، وكثر عدد مستعمليها لما تتميز به من سمات ، وفرت لقطاع كبير من طلاب البحث والمعرفة الحصول على ما يبتغون من مواد لغوية في يسر ، والوصول إلى دلالتها في وضوح . فقد اختلفت الطرق والوسائل التي تنتهجها هذه المعاجم لإزالة أى إبهام يحول دون وصول مدلول اللفظ في جلاء . ولا شك أن هذه الأعمال قد بنيت على معرفة واسعة بفن صناعة المعاجم ؛ أصوله ومبادئه ومناهجه وأساليبه ووسائله وإمكاناته ، ودراسة جادة عميقة للمعاجم العربية الأصلية للوقوف على ما يمتاز به على المعاجم الأجنبية الحديثة ، وما يطرحه التطور المذهل في صناعة المعاجم الحديثة ، ويمكن الاستفادة منه في عمل معجم حديث يجمع بين الحُسنيين ، يراعى فيه - بلا جدال - عدم المغالاة في محاكاتها والتشبه بها ، وعدم إكراه المادة اللغوية العربية على تقبل ما يتفق معها في الترتيب أو التنظيم أو الشرح والتمثيل أو الاستشهاد أو الاستعانة بوسائل وأدوات لا تناسب اللغة العربية أو لا يستسيغها العقل العربي .

وقد حدد مؤلف معجم لاروس (ومساعدوه) الهدف منه ، حين كشف عن ذلك في مقدمة المعجم ، إذ إن مراده وضع معجم عربي يحل محله اللائق في المجموعة الضخمة من منشورات لاروس اللغوية ، يكون الأول من نوعه في لغتنا العربية . وهذا الطموح يتطلب - بلا مراء - جهداً كبيراً طويلاً ، وهو ما حدث فعلاً ، إذ استغرق العمل فيه عشرين سنة يتنازعه كما يقول عاملان :

* عامل الرغبة في إسداء خدمة لأبناء الضاد ودارسيها من الأجانب بوضعى بين أيديهم معيماً حديثاً ، يليق بما صارت إليه اللغة العربية التي أصبحت ، بفضل ما فيها من طواعية وإمكانات اشتقاق ، لغة قادرة على التعبير عن منجزات العصر في مختلف حقول العلم ، وأداة سهلة الاستعمال حتى على المبتدئين الذين يعانون الأمرين في البحث عن الكلمات في مصادرها .

* وعامل التهيب أمام فتح هذا الباب الجديد الذى يخرج عن التقليد القديم فى وضع المعاجم العربية ، وأمام التبعة الملقاة على عاتقى تجاه اللغة العربية وتجاه مؤسسة لاروس على السواء .

وهكذا فالمؤلف قد سعى إلى تقديم معجم يفى بحاجات الناطقين باللغة العربية وغير الناطقين بها الذين يرغبون فى دراستها معاً ، كما أنه قد وضع نصب عينيه ذلك الجهد العظيم الذى بذلته أجيال متوالية من العلماء فى معاجم للغتهم بنيت على أسس مختلفة . وتطلب مراعاة ذلك التروى والتعمق والحذر فى التعامل مع المادة والمنهج . غير أنه لم يحدد مصادره بدقة ، وإنما عرض لها فى حديث عام ، إذ يقول : سنوات طويلة قضيتها فى البحث والتنقيب فى كتب اللغة والمعاجم القديمة والحديثة والمعاجم الخاصة بالنبات والحيوان والفلك والرياضيات والعلوم المختلفة ، وفى المجالات والمصنفات العلمية ودوائر المعارف ، العربية والأجنبية ، وفى منشورات المجمع اللغوية والعلمية فى مختلف الأقطار العربية حتى اجتمعت لدى عشرات الألوف من البطاقات التى رحت أقارن بينها وأختار منها المصطلحات الأكثر استعمالاً مع تعريفاتها العملية ، مفضلاً ما كان من أصل عربى على الدخيل ، كلما كان ذلك ممكناً ، دون العدول عن إثبات اللفظة الدخيلة فى محلها إذا كانت شائعة الاستعمال .

هذا يعنى أنه رجع إلى كتب اللغة والمعاجم العامة والخاصة ، القديمة والحديثة على السواء ، دون تمييز أو تحديد ، ولكنه لم يكتف بذلك بل رجع إلى مصادر أخرى جديدة ذكرت بشكل عام أيضاً . ما يهم هنا المعيار الذى اتخذه فى التعامل مع المصطلحات (الألفاظ الدخيلة) فقد كان شيوخ الاستعمال أساس المفاضلة وإشار المصطلح العربى ، وإن أثبت الدخيل الشائع على الألسنة أيضاً .

أما نهج ترتيب الكلمات فقد حدده فى المعافضة على نهج القدماء باعتماد الترتيب حسب المصادر والأصول ، ثم يضع بعدها جميع مشتقاتها أو اتباع الطريقة التى تتبعها المعاجم فى اللغات الحديثة الأخرى ، رغبة فى تسهيل البحث على الباحثين وترتيب المفردات وفقاً لحروفها الأولى مضحياً بالغرابة اللغوية بينها .

وعلى الرغم مما يتسم به هذا الكلام من عمومية وعدم دقة ، فلم يكن للقدماء نهج واحد ، كما أن الطريقة التى اتبعها ونسبها إلى المعاجم الحديثة ، كانت من الطرق الأولى التى ابتكرها اللغويين العرب القدماء ، وإن اختلفت معها الطريقة الحديثة فى

أمور وفرتها ذلك التطور المذهل فى هذا العلم . على كل حال فالمقام لا يتسع للجدل ، ولا شك أن لكل طريقة مزاياها وعيوبها ، حددها فيما يلى :

« فالطريقة الأولى تحول دون تبعثر الكلمات التى تعود إلى أصل واحد . . . والثانية تسهل البحث على الباحث لا سيما إذا كان حديث العهد باللغة ، يجهل مصادر الأسماء والمشتقات وأفعالها أو كانت الأسماء جامدة أو لم يكن لها أصل معروف . . . أو إذا كان جمعها من غير لفظها . . . والعتور عليها من باب التنجيم لا من باب البحث اللغوى » .

كما أنه أضاف إلى ذلك جمع المعاجم القديمة لألفاظ ذات دلالات غاية فى التباين لمجرد أنها تشترك فى جذر واحد ، وقد قدم أمثلة لذلك ، وعلق عليها : بأنه ليست ثمة أية قرابة لغوية بين هذه الكلمات المختلفة التى بعضها دخيل على اللغة العربية ، ولا بينها وبين الفعل الذى وضعت فى بابه ولا هى مشتقة منه » .

وعلى الرغم من: تجاهله للخاصية الأولى للغة العربية وتفطن اللغويين إليها وابتكارهم طريقاً رأوها أنها الأنسب للمحافظة على هذه اللغة ، أعنى الخاصية الاشتقاقية ، فكان الجذر هو المنطلق للتعامل مع كل المواد التى تخرج منه ، وإن أدى ذلك إلى إدراج ألفاظ ذات دلالات متباعدة تذكر فى ذيل تعاملهم مع المادة الأساسية ودلالاتها المركزية . فقد فعلوا ذلك وهم على وعى عميق بهذه اللغة وخصائصها ومشكلاتها ، وعلى الرغم من ذلك فإنه قد انتهى إلى إثارة الطريقة الثانية ، أى ترتيب الكلمات وفقاً لترتيب حروفها الأولى ، يقول : « ولما كان المعجم أداة قبل كل شيء ، وكان من أولى صفات الأداة أن تكون سهلة الاستعمال ، عمدت إلى ترتيب الكلمات وفقاً لترتيب حروفها الأولى ، وكانت تلك أول محاولة من نوعها فى العالم العربى ، ولعلها أبرز ما يتميز به معجمنا » .

ولكن تأخره فى إصدار هذا المعجم أدى إلى تقدم معاجم أخرى عليه ، تنتهج النهج نفسه الذى أعلن عنه عام ١٩٥٥ م وعن طريقة تنسيقه الأبجدى ، وقد باشر التجارب الطباعية فى عام ١٩٥٨ م ، إلا أن ظروفاً خاصة حالت دون أن يرى النور . وفى فترة التوقف هذه قامت نهضة كبيرة فى تعريف العلوم الحديثة ، أغنت اللغة العربية بمصطلحات لم يكن لها بها عهد من ذى قبل ، فرأى - كما يقول - لزماً عليه إعادة سبكها سبكاً جديداً كاملاً ، وإدخال هذه المصطلحات الجديدة تمشياً مع تقدم العلم ،

وإعادة النظر فى التعريفات اللغوية والعلمية القديمة بحيث تصبح أكثر وضوحاً ،
وأسهل فهماً مما كانت عليه ، فلا يحتاج الطالب إلى معجم لفهم تعابيرها .

ويحدد فى المقدمة أيضاً عدداً من الأمور التى راعاها فى العمل ، ومن أهمها :

١ - تحديد الكلمات تحديداً علمياً صحيحاً وواضحاً لا شرحاً بضدها ، كما نلاحظ
ذلك فى أكثر المعاجم . . . أو يذكر فى بعض الكلمات أنها معروفة ، فلا يوضع لها
أى تعريف . وفى هذه الحالة ما الداعى إلى إثباتها .

٢ - الإكثار من الشواهد والأمثلة فى تعريف الكلمات ولا سيما ما ورد منها فى القرآن
الكريم .

٣ - الإكثار من الرسوم وإرفاقها بالشروح الوافية ، كلمات دعت الحاجة إلى ذلك ،
ولاسيما فى رسوم الآلات والأدوات والتشريح الإنسانى والحيوانى والنباتى .

٤ - حذف الألفاظ النابية والألفاظ التى سقطت من الاستعمال إلا إذا كانت واردة عند
مشاهير الكتاب والشعراء الأقدمين ، ولا بد من معرفة معناها لفهم آثارهم ،
وإثبات الكلمات الجديدة المستعملة فى مختلف فروع العلوم الحديثة . . . سواء
أكانت هذه الكلمات من أصل عربى اتخذت بحكم الاستعمال معانى جديدة
أصبحت شائعة لدى رجال اللغة والعلم ، أو كانت دخيلة معربة أو باقية على حالها
كالإدارة والسينما والتلفزيون والبارومتر وغيرها .

٥ - اعتماد الحرف الأسود للكلمات المعروفة ولمصادر الأفعال للتفريق بينها وبين
تعريفاتها ، وذكر الأفعال الواوية والأفعال اليائية من معتلات العين تسهلاً للرجوع
إليها فى المعاجم التقليدية . وقد أشرنا إلى حركة عين الفعل الثلاثى بالفتحة أو
الضمة فوق خط صغير والكسرة تحته : - .

٦ - الاتقان فى الإخراج والأناقة فى الطباعة والتزين باللوحات العلمية الملونة وغير
الملونة واللوحات الفنية ، بحيث لا تقل قيمة المعجم الجمالية عن قيمته اللغوية
والعلمية .

ويقع المعجم فى ١٣٠٧ صفحة ، وتنقسم كل صفحة إلى نهدين ، وكتبت المفردات
بخط صغير لتضم أكبر عدد ممكن من الكلمات ، ويحدد المؤلف عدد الكلمات المعروفة
بأنها (٥٣٥٠٠) كلمة ، و (٣٥٢٠) رسماً ، و (١٦) صفحة ملون ، ويلاحظ

كذلك أن المعجم يبدأ بمقدمة عن قواعد اللغة العربية ، فيتعرض فى إيجاز شديد للغاية لا يتجاوز حدود المعلومات الأساسية ، لأركان الجملة العربية ؛ كل ما يتعلق بالفعل والاسم والضمير والصفة والنعت والظرف والحروف ، ثم يحدد قواعد كتابة الهمزة أيضاً ، ويختتمها بباب صوتى صرفى هو الإعلال . ويلي ذلك قائمة بالمصطلحات المستخدمة فى المعجم ومواضع اللوحات الملونة . أما الخاتمة فتضم عدداً من الأمثال العربية مع ذكر قائلها والظروف التى قيلت فيها واستخدم فيها حرفاً طباعياً جديداً ، وقد عدنا فى تحليل هذا المعجم إلى طبعة مكتبة لاروس ، وكندا ١٩٧٣ م .

وفيما يلى نماذج من (المعجم العربى الحديث)

३०१

حروف المعجم وترتيبها

المحرف كما تخرج ترتيبها في الألفبائية	ترتيب الحروف بحسب مغزيتها			حروف المعجم كما رتبها تسعين ماض	أبجدية حروف الهجاء العربية			الأبجدية السامية بعد الحلق الزوائد العربية بألفبائها	الأبجدية بعد التسوية السامية	الترتيب
	بعد التاني	بعد السوية	بعد الحلق		بعد الحلق بألفبائها	بعد التاني	بعد السوية			
ا	هـ	ا/هـ	ع	أ	أ	ا	ا	ا	ا	١
ب	ح	هـ	ح	ب	ب	پ	پ	ب	ب	٢
ت	ع	ع	هـ	ت	٣	ج	ج	ج	ج	٣
ث	خ	ح	خ	ث	٤	د	د	د	د	٤
ج	خ	خ	غ	ج	٥	هـ	هـ	ذ	هـ	٥
ح	ق	غ	ق	ح	٦	و	و	هـ	و	٦
خ	ك	ق	ك	خ	٧	ز	ز	و	ز	٧
د	ض	ك	ج	د	٨	ح	ح	ز	ح	٨
ذ	ج	ج	ش	ذ	٩	ط	ط	ح	ط	٩
ر	ش	ش	ض	ر	١٠	ي	ي	خ	ي	١٠
ز	ل	ي	ص	ز	٢٠	ك	ك	ط	ك	١١
ط	ر	ض	س	س	٣٠	ل	ل	ظ	ل	١٢
ظ	ن	ل	ز	ش	٤٠	م	م	ي	م	١٣
ك	ط	ن	ط	ص	٥٠	ن	ن	ك	ن	١٤
ل	د	ر	ت	ض	٦٠	ص	ص	ل	س	١٥
م	ت	ط	د	ط	٧٠	ع	ع	م	ع	١٦
ن	ص	د	ظ	ظ	٨٠	ف	ف	ن	ف	١٧
ص	ز	ت	ذ	ع	٩٠	ض	ص	س	ص	١٨
ض	س	ز	ث	غ	١٠٠	ق	ق	ع	ق	١٩
ع	ظ	س	ر	ف	٢٠٠	ر	ر	غ	ر	٢٠
غ	ذ	ص	ل	ق	٣٠٠	س	ش	ف	ش	٢١
ف	ث	ظ	ن	ك	٤٠٠	ت	ت	ص	ت	٢٢
ق	ف	ذ	ف	ل	٥٠٠	ث	ث	ض	.	٢٣
س	ب	ث	ب	م	٦٠٠	خ	خ	ق	.	٢٤
ش	م	ف	م	ن	٧٠٠	ذ	ذ	ر	.	٢٥
هـ	و	ب	ي/هـ	هـ	٨٠٠	ظ	ض	ش	.	٢٦
و	ا	م	و	و	٩٠٠	غ	ظ	ت	.	٢٧
ي	ي/هـ	و	ا	ي	١٠٠٠	ش	غ	ث	.	٢٨

(المعجم العربي - عدنان الخطيب)

• متن المصادر والمراجع التي درست :

١- رسائل اللغويين الأوائل من :

(أ) البلغة في شذور اللغة ، نشر لويس شيخو ، بيروت ١٩١٤ م .

(ب) الكثر اللغوي في اللسان العربي ، نشر أوغست هفتر ، ليزج ١٩٠٥ م .

٢- (أ) كتاب (الهمز) لأبي زيد الأنصاري .

نشرة الأب لويس شيخو اليسوعي ، بيروت ١٩١٠ .

(ب) كتاب (المذكر والمؤنث للفراء) .

تحقيق د . رمضان عبد التواب ، دار التراث ، القاهرة ١٩٨٩ .

(ج) المقصور والمدود لابن ولاد

تحقيق ب . برونله ، ليدن ١٩٠٠

(د) كتاب فعلت وأفعلت للزجاج

تحقيق وشرح وتعليق ماجد حسن الزهبي ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا ، ١٩٨٤ .

٣- (أ) كتاب (الغريب المصنف) لأبي عبيد

تحقيق د . رمضان عبد التواب ، ج ١ ، المكتبة الثقافية الدينية ، ١٩٨٩ .

(ب) كتاب (الألفاظ الكتابية) للهمذاني .

تحقيق د . البدر اوى زهران ، دار المعارف بمصر ١٩٨٩ .

(ج) كتاب (المخصص) لابن سيده

تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، في دار الأفاق الجديدة ، ج ١ بيروت د . ت .

٤- (أ) كتاب (النواذر في اللغة) لأبي زيد الأنصاري .

نشر سعيد الشرتوني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ط ٢ ، ١٩٦٧ م .

- (ب) كتاب (النواذر) لأبي مسحل الأعرابي
تحقيق د. عزة حسن ، جزءان ، دمشق ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م .
- (ج) كتاب (الأضداد) لأبي بكر الأنباري .
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٧ م .
- ٥- (أ) كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت .
- تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠ .
- (ب) كتاب (الحن العامة) للزبيدي .
- تحقيق د. عبد العزيز مطر ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨١ .
- (ج) كتاب (درة الغواص في أوهام الخواص) للحريزي
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، القاهرة ١٩٧٥ .
- (د) كتاب (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) لابن مكي الصقلي
- تحقيق د. عبد العزيز مطر ، دار المعارف ١٩٨١ .
- ٦- (أ) كتاب (الصاحي في فقه اللغة) لابن فارس
- تحقيق السيد أحمد صقر ، ط . عيسى الحلبي ، القاهرة ١٩٧٧ .
- (ب) كتاب (الخصائص) لابن جني
- تحقيق محمد علي النجار وآخرين ، ط . الهيئة العامة للكتاب ، ٣ أجزاء ١٩٨٦ وما بعدها .
- (ج) كتاب (فقه اللغة وسر العربية) للشعالبي
- تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط . مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٧٢ .
- (د) كتاب (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) للسيوطي .
- تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلى محمد البجاوي
ج ١ ، ٢ ، القاهرة ١٩٥٨ .

٧- كتاب (العين) للخليل بن أحمد .

تحقيق د . عبد الله درويش ، ج ١ ، بغداد ١٩٦٧ م .

(ب) معجم (جمهرة اللغة) لابن دريد

ط . حيدر آباد ، ١٣٤٦ هـ .

(ج) معجم (تهذيب اللغة) للأزهري

ط . الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٤ .

٨- (أ) معجم (صحاح العربية) للجوهري

تحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار ، ط . دار الكتاب العربي ١٩٥٦ .

(ب) معجم لسان العرب لابن منظور .

أعاد نشره وترتيبه وضبطه هاشم محمد الشاذلي وآخرون ، دار المعارف بمصر ، ج

١ : ٦ ، د . ت .

(ج) معجم (القاموس المحيط) للفيروز آبادي .

تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .

(د) معجم (تاج العروس) للزبيدي

ط . دار ليبيا للنشر والتوزيع ، بنغازي د . ت .

٩- (أ) المعجم الوسيط (أصدره مجمع اللغة العربية بمصر) .

أعدته لجنة مكونة من د . إبراهيم أنيس وآخرين ، القاهرة ١٩٧٢ .

(ب) معجم اللغة العربية المعاصرة ، عربي / ألماني (معجم هانز فير) .

Arabisches Wörterbuch Für die Schriftsprache der Gegenwart und
Supplement von Hans Wehr, Beirut, London 1976 .

(ج) المعجم العربي الحديث (معجم لاروس) .

تأليف . خليل الجر وآخرين ، مكتبة لاروس ، كندا ١٩٧٣ م .

• بعض المراجع الحديثة :

- د . أمين فاخر :
دراسات فى المعاجم العربية ، ط . القاهرة د . ت .
- د . حسين نصار :
المعجم العربى ، نشأته وتطوره ، مكتبة مصر ، ج ١ ، ٢ ، الطبعة الرابعة ١٩٨٨ م .
- د . رمضان عبد التواب :
فصول فى فقه اللغة ، دار التراث ، القاهرة ، ط أولى ١٩٧٧ م .
بحوث ومقالات فى اللغة ، ط . الخانجى ، القاهرة ١٩٨٢ م .
- د . رمضان عبد التواب و د . محمد الزغبى :
المصادر اللغوية ، محاضرات ، د . ت .
- د . صلاح روائى
المدارس المعجمية العربية ، نشأتها - تطورها - مناهجها ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .
- د . عبد السمیع محمد أحمد :
المعاجم العربية ، دراسة تحليلية ، دار الفكر العربى ، ط . رابعة ١٩٨٤ م .
- د . عبد العال سالم مكرم :
جلال الدين السيوطى وأثره فى الدراسات اللغوية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط .
أولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
- د . عبد اللطيف الصوفى :
اللغة ومعاجمها فى المكتبة العربية ، دار طلاس ، دمشق ١٩٨٦ م .
- د . عبد الله درويش :
المعاجم العربية ، مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد ، مكتبة الشباب ،
د . ت .

- د . عدنان الخطيب :

المعجم العربى بين الماضى والحاضر ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ،
١٩٦٦-١٩٦٧ م .

- د . عز الدين إسماعيل :

المصادر الأدبية واللغوية فى التراث العربى ، مكتبة غريب ، د . ت .

- د . محمود سليمان ياقوت :

معاجم الموضوعات فى ضوء علم اللغة الحديثة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية
١٩٩٤ م .

- د . محمود فهمى حجازى :

المعجمات الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .

أسس علم اللغة العربية ، دار الثقافة ، ١٩٧٩ م .

- د . مصطفى الشكعة :

جلال الدين السيوطى ، مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية ، الدار المصرية اللبنانية ،
القاهرة ١٩٩٤ م .

بعض كتب الطبقات وتراجم الرجال والفهارس :

- إنباء الرواة للقفطى .
- البدر الطالع للشوكانى .
- بغية الوعاة للسيوطى .
- تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان .
- تاريخ التراث العربى لفؤاد سزكين .
- حسن المحاضرة للسيوطى .
- ضحى الإسلام لأحمد أمين .
- الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع للسخاوى .
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدى .
- فهرست ابن التميم .
- فهرسة ما رواه ابن خير .
- كشف الظنون لحاجى خليفة .
- معجم الأدباء لياقوت الحموى .
- نزهة الألباء لابن الأنبارى .
- وفيات الأعيان لابن خلكان .

• من كتب التصحيح :

- تصحيح التصحيح وتحرير التحريف .
- لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى ، تحقيق السيد الشرفاوى ، ومراجعة د . رمضان عبد التواب ط . أولى ، الخانجى ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .
- التنبيه على حدوث التصحيح ،

لحمزة بن الحسن الأصفهاني ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، بغداد ١٩٦٧ م .
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرif ،
لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد السكري ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، مكتبة
الخلي ط . أولى ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٣ م .

الفهرست

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أُسَلِّمُ إِلَيْهِ (الْفَرْدُوسُ)

الموضوع	الصفحة
تصدير	٥ - ٧
مدخل : بدايات التأليف اللغوي عند العرب	٨ : ١٤
١ - الرسائل اللغوية ذات الموضوع الواحد	١٥ - ٣٨
(أ) مقدمة	١٦ - ١٧
(ب) رسالة في الحشرات ، خلق الإنسان ، الخيل ، الإبل ، النخل والكرم	١٧ - ٣٨
٢ - رسائل المشكلة اللغوية الواحدة	٣٩ : ٧٠
(أ) مقدمة	٤٠ - ٤٣
(ب) رسالة الهمز لأبي زيد الأنصاري	٤٤ - ٤٨
(ج) المذكر والمؤنث للفراء	٤٩ - ٥٦
(د) المقصور والممدود لابن ولاد	٥٧ - ٦٤
(هـ) كتاب فعلت وأفعلت للزجاج	٦٥ - ٧٠
٣ - كتب الموضوعات	٧١ : ١٠١
(أ) مقدمة	٧٢ - ٧٤
(ب) كتاب الغريب المصنف لأبي عبيد	٧٥ - ٨٤
(ج) الألفاظ الكتابية للهمذاني	٨٥ - ٩٢
(د) كتاب المخصص لابن سيده	٩٣ - ١٠١
٤ - كتب الظواهر الخاصة بالألفاظ	١٠٣ : ١٣١
(أ) مقدمة	١٠٤ - ١٠٧
(ب) كتاب الزوائد لأبي زيد الأنصاري	١٠٨ - ١١٦

- (ج) كتاب النواذر لأبي مسحل الأعرابي ١٢٣-١١٧
- (د) كتاب الأضداد لأبي بكر الأنباري ١٣١-١٢٤
- ٥- كتب التثقيف أو التصويب للغوى ١٨٤-١٣٣
- (أ) مقدمة ١٣٧-١٣٤
- (ب) كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت ١٤٦-١٣٨
- (ج) كتاب لحن العامة للزيدي ١٦٣-١٤٧
- (د) كتاب درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ١٧٣-١٦٤
- (هـ) كتاب تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكى الصقلی ١٨٤-١٧٤
- ٦- كتب فقه اللغة ٢٤٧: ١٨٥
- (أ) مقدمة ١٩٥-١٨٦
- (ب) كتاب الصاحبى فى فقه اللغة لابن فارس ٢٠٣-١٩٦
- (ج) كتاب الخصائص لابن جنى ٢١٤-٢٠٤
- (د) كتاب فقه اللغة وسر العربية لأبى منصور الثعالبي ٢٢٦-٢١٥
- (هـ) كتاب المزهري فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى ٢٤٧-٢٢٧
- ٧- بناء المعجم على أساس صوتى ٢٨٨: ٢٤٩
- (أ) مفهوم المعجم ٢٥٤-٢٥٠
- (ب) معجم (العين) للخيل بن أحمد ٢٦٤-٢٥٥
- (ج) معجم (جمهرة اللغة) لابن دريد ٢٧٥-٢٦٥
- (د) معجم (تهذيب اللغة) للأزهري ٢٨٨-٢٧٦
- ٨- بناء المعجم على أساس الأصول (الأخير فالأول) ٣٢٦: ٢٨٩
- (أ) معجم (صاح العربة) للجوهري ٣٠٢-٢٩٠
- (ب) معجم (لسان العرب) لابن منظور ٣١٠-٣٠٣

(ج) معجم (القاموس المحيط) للفيروز أبادي	٣١٨-٣١١
(د) معجم (تاج العروس) للزبيدي	٣٢٦-٣١٩
٩ - بناء المعجم على أساس هجائي	٣٥٤:٣٢٧
(أ) المعجم الوسيط	٣٣٥-٣٢٨
(ب) معجم هانز فير (معجم اللغة العربية المعاصرة)	٣٤٥-٣٣٦
(ج) معجم لاروس ... (المعجم العربي الحديث)	٣٥٤-٣٤٦
- قائمة بأهم المصادر والمراجع	٣٦٢-٣٥٦
- الفهرست	٢٦٥-٢٦٣

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

